٩٨

# اليمن

## في الصحافة العربية

## في

## القرن العشرين

١٩٩٣

١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

(٩٨)

# اليمن

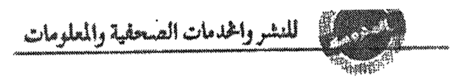
## فى الصحافة العربية

### فى القرن العشرين

١٩٩٣

*المجلد الثالث عشر*

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣




# فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993

العنوان


| المؤلف | الدولة | المصدر | تاريخ النشر | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| **"الاشتراكي" يطرح خياري القطيعة أو الحوار الجاد** | | | | |
| لطفي شطارة | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-12 | 1 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| **اعمل لاتقاء اية مواجهة فالشعب اليمني كله مسلح** | | | | |
| | اليمن | الحوادث | 93-11-12 | 2 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| **الجيش اليمني يؤكد دعمه للوحدة والديمقراطية** | | | | |
| | اليمن | [illegible] | 93-11-12 | 9 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| **الحزب الاشتراكي يعلن القطيعة مع المؤتمر الشعبي** | | | | |
| حمود منصر | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-12 | 10 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| **الولايات المتحدة تدعو أطراف الأزمة اليمنية إلى الحوار** | | | | |
| | اليمن | الجمهورية | 93-11-12 | 14 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| **اليمن : المؤتمر يتهم الاشتراكي بالمساهمة في صب الزيت على النار** | | | | |
| فيصل مكرم | اليمن | الحياة | 93-11-12 | 15 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| **اليمن : وحدة الشطرين معلقة على وحدة الجيشين !** | | | | |
| عبد الرحمن الشايف | اليمن | الوطن العربي | 93-11-12 | 18 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| **بدأت مشاريع سيئة وخطيرة جدا تطرح .. كالفدرالية والكونفدرالية** | | | | |
| ملحم كرم | اليمن | الحوادث | 93-11-12 | 23 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| **سفيرنا في صنعاء يقدم أوراق اعتماده للرئيس اليمني** | | | | |
| ق.ن.أ | اليمن | العرب | 93-11-12 | 28 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| **مسقط تؤكد أن علاقاتها مع صنعاء ستشهد نشاطا منتظما في مختلف المجالات** | | | | |
| سعيد عيسى | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-12 | 29 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| **هدوء الوضع في اليمن ومحاولات الوساطة مستمرة** | | | | |
| وكالات الانباء | اليمن | العرب | 93-11-12 | 30 |
| *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |

# فهرس/ قصاصات الصحف


استبعاد احتمالات نجاح الوساطات الخارجية وتأكيد ضرورة حوار الأطراف اليمنية
حمود منصر | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-13 | 33
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

القوات المسلحة أمام محاولات التغيير
اليمن | المجلة | 93-11-13 | 36
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

اليمن : تحركات عسكرية شمالية على حدود المحافظات الجنوبية
اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-13 | 37
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

اليمن : تعز قد تفجر الوحدة وأصحاب المصالح يرفضون التغيير
عبد الله حموده | اليمن | المجلة | 93-11-13 | 38
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

حديث الهيمنة فى عدن
الياس حرفوش | اليمن | المجلة | 93-11-13 | 43
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

قبائل اليمن تحذر من تجاهلها وخطة لنسف مطار عدن
اليمن | القبس | 93-11-13 | 44
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

لجنة وزارية لجمع القطبين ومنع التصريحات
اقبال على عبد الله | اليمن | الحياة | 93-11-13 | 46
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

أبو شوارب توجه الى عدن بعوموافقة على صالح على اى لقاء مع البيض
فيصل مكرم | اليمن | الحياة | 93-11-14 | 48
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

المؤتمر الشعبى يتبنى اساليب غير مباشرة
اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-14 | 50
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

اليمن تشدد الرقابة على الاعلام
ا.ف.ب | اليمن | الوطن | 93-11-14 | 52
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

ايام وقضايا : شتاء اليمن
سمير عطا الله | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-14 | 53
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

عودة العطاس الى صنعاء مؤشر لاستجابة الاشتراكيين لمساعى الصلح
بابكر حسن مكى | اليمن | السياسة | 93-11-14 | 54
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

قبائل اليمن تبحث عن مساحة فى الساحة السياسية
اليمن | الحياة | 93-11-14 | 55
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

مبارك يتلقى اتصالا هاتفيا من الرئيس اليمنى على عبد الله
اليمن الاهرام 93-11-14 56
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

الازمة السياسية انعكست على الدولة كلها
لطفى شطاره اليمن الشرق الاوسط 93-11-15 57
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

الازمة اليمنية .. متى تنتهى ؟
ماهر عثمان اليمن الحياة 93-11-15 60
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

الشيخ ابو لحوم : على صالح وافق على برنامج النقاط الذى تقدم به الاشتراكى
محمد العريقى اليمن الشرق 93-11-15 61
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

المؤتمر العام للوحدوى الناصرى اليمنى 23 نوفمبر
اليمن العربى 93-11-15 62
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

الوحدوى الناصرى يعلن دعمه لاعادة صياغة النظام السياسى
اليمن الشرق الاوسط 93-11-15 63
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

اليمن : الريال فى مهب الأزمة السياسية
عبد الوهاب المؤيد اليمن الوسط 93-11-15 64
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

اليمن : مبادرة جديدة للاشتراكى ونفى انباء عن حشود عسكرية
عبد الرحمن الحيدرى اليمن الحياة 93-11-15 66
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

بداية الحل .. ام تعميق للأزمة
يوسف الشريف اليمن العالم اليوم 93-11-15 68
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

تساؤلات بشأن احتمال نجاح وساطة امريكية فى المشكلة اليمنية
اليمن الشرق الاوسط 93-11-15 70
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

حكمة القيادة اليمنية هى الامل فى تخطى الأزمة
اليمن الشرق 93-11-15 71
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

مسئولة امريكية تصل صنعاء لبحث الأزمة السياسية اليمنية
اليمن العرب 93-11-15 72
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

هناك اسلحة نقلت الى عدن
لطفى شطاره اليمن الشرق الاوسط 93-11-15 74
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

# فهرس/ قصاصات الصحف


إزالة النقاط العسكرية وتخفيف مظاهر الاستفزاز المتبادل

محمد على الديلمى — اليمن — العالم اليوم — 93-11-16 — 75

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

المتوكل ينفى اصابة المنزل

فيصل مكرم — اليمن — الحياة — 93-11-16 — 78

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

خلاف حول الوحدة .. وليس ضدها

بلال الحسن — اليمن — الشرق الاوسط — 93-11-16 — 79

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

ضباط يمنيون يطلقون النار على منزل ابناء البيض فى عدن

لطفى شطاره — اليمن — الشرق الاوسط — 93-11-16 — 80

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

نخشى وقوع كارثة ونعمل لتلافيها والمبادرة الأمريكية متوازنة واثرها كبيرة

لطفى شطاره — اليمن — الشرق الاوسط — 93-11-16 — 82

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

وزير خارجية اليمن يجرى مباحثات فى القاهرة اليوم

اليمن — الاهرام — 93-11-16 — 85

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

الرواس لـ: الحياة: على العراق حل مشكلته مع الامم المتحدة

حسين عبد الغنى — اليمن — الحياة — 93-11-17 — 86

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

العطاس بدأ سعيه للجمع بين الرئيس اليمنى ونائبه

اقبال على عبد الله — اليمن — الحياة — 93-11-17 — 90

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى تؤكد تمسكها بالوحدة والديمقراطية

اليمن — الاهالى — 93-11-17 — 92

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

حلقة دراسية لبحث الأزمة اليمنية و"الميثاق " تنقض قرار وقف المهاترات

اليمن — الشرق الاوسط — 93-11-17 — 93

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

رسالة لمبارك من رئيس اليمن

اليمن — الاهرام — 93-11-17 — 94

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

رسالة من على صالح إلى مبارك تمهد لقمة

اليمن — الحياة — 93-11-17 — 95

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

على صالح والبيض يلتقيان فى مدينة "مكيراس " خلال ايام

اليمن — العرب — 93-11-17 — 96

*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| غياب الرؤية الشاملة عزز العقلية الشطرية مطلوب برنامج موحد لحل الأزمة اليمنية | | | | |
| سلوى الاسطوانى | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-17 | 97 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| مجلس النواب يبحث مبادرة لحل الازمة | | | | |
| حمود منصر | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-17 | 99 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| الحكومة تستعرض معوقات عملها أمام البرلمان | | | | |
| حمود منصر | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-18 | 101 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| العطاس امام مجلس النواب الازمة اليمنية بدأت فى 1991 | | | | |
| اقبال على عبد الله | اليمن | الحياة | 93-11-18 | 104 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| تجنب 3 مواجهات بين وحدات شمالية وجنوبية | | | | |
| | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-18 | 106 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| مباردرة من المؤتمر الشعبى لحل الأزمة مع الاشتراكى | | | | |
| | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-18 | 108 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| مجلس النواب اليمنى يدعو الى تجاوز الأزمة | | | | |
| ا.ش.ا | اليمن | الاهرام | 93-11-18 | 109 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| التوازن المفقود بين شمال اليمن وجنوبه يهز دولة الوحدة ! | | | | |
| | اليمن | الحوادث | 93-11-19 | 110 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| الحرس الجمهورى العراق فى صنعاء بـ"غض نظر" اميركى | | | | |
| وليد ابو ظهر | اليمن | الوطن العربى | 93-11-19 | 114 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| الحزب الاستراكى اليمنى يطرح آلية المبادرة | | | | |
| لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-19 | 119 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| بوادر لانفراج الأزمة اليمنية | | | | |
| حسام حمدان | اليمن | المسلمون | 93-11-19 | 122 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| تحركات عسكرية من جنوب اليمن الى الشمال | | | | |
| وكالات الانباء | اليمن | الوفد | 93-11-19 | 123 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| صنعاء تقلل أهمية التحركات العسكرية والاشتراكى يقترح آلية للحل | | | | |
| عبد الرحمن الحيدرى | اليمن | الحياة | 93-11-19 | 124 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |

| العنوان / المؤلف | الموضوع | المصدر | التاريخ | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| لجنة حريات أميركية تطلب السماح بسفر صحافيين بريطانيين | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-19 | 126 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| مصادر يمنية : حكومة خفية تعارض الاستقرار / لطفى شطارد | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-19 | 127 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| الحزب الاشتراكى يقدم خطة من 4 نقاط لاخراج اليمن من الأزمة | اليمن | الوفد | 93-11-20 | 129 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| اليمن ... ورحلة إللاعودة الى الماضى | اليمن | العالم اليوم | 93-11-20 | 130 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| تفاؤل عمانى بحل قريب للأزمة السياسية فى اليمن | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-20 | 133 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| صنعاء تنفى وقوع اى اصابات ومصادر فى عدن | اليمن | الحياة | 93-11-20 | 134 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| معارك عنيفة بين وحدات الجيش اليمنى | اليمن | الحقيقة | 93-11-20 | 136 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| منع وزير الدفاع اليمنى من العودة الى صنعاء | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-20 | 137 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| المؤتمر والاشتراكى اتصلا بعلى ناصر فى اطار | اليمن | الحياة | 93-11-21 | 139 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| الوحدة اليمنية : نظرة الى الخطر / احمد يوسف احمد | اليمن | الحياة | 93-11-21 | 141 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| انقاذ الوحدة اليمنية | اليمن | الجمهورية | 93-11-21 | 143 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| ضباط من الشرطة العسكرية يطلقون النار على منزل البيض ! | اليمن | الحياة | 93-11-21 | 144 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| عدن : عسكريون جابوا الجبال فى تدريبات على مواجهة / اقبال على عبد الله | اليمن | الحياة | 93-11-21 | 145 |
| *الموضوع الفرعى:* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |

على صالح يوافق على لقاء البيض غدا
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-21 | 147
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

مصرع 5 أشخاص برصاص الجيش فى جنوب اليمن
اليمن | الاهرام | 93-11-21 | 149
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

هل سيتم الانفصال بين صنعاء وعدن !!
مريم روبين | اليمن | اكتوبر | 93-11-21 | 150
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

اجتماع قيادات الائتلاف والمعارضة لوضع حل للازمة اليمنية
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-22 | 152
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

الحزب الاشتراكى يدعو لحوار وطنى للخروج منالازمة فى اليمن
اليمن | الوفد | 93-11-22 | 154
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

بوادر احتواء الازمة السياسية فى اليمن
اليمن | الوفد | 93-11-22 | 155
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

توازن الرعب بينصنعاء وعدن
اليمن | الكفاح العربى | 93-11-22 | 156
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

رسالة محبة الى صنعاء وعدن
محمد المكى احمد | اليمن | العرب | 93-11-22 | 158
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

سحب لواء اليمن الشمالى من الجنوب
اليمن | العالم اليوم | 93-11-22 | 160
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

ضوءاخضر امريكى للوساطة المصرية !
يوسف الشريف | اليمن | العربى | 93-11-22 | 161
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

عسكر اليمن الى الثكنات لازالة اثار الازمة
اليمن | الكفاح العربى | 93-11-22 | 163
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

كيف يستقيم الظل والعودة اعوج !
محمد على السقاف | اليمن | الحياة | 93-11-22 | 165
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

مندوب اليمن بالجامعة العربية
اليمن | الاهرام | 93-11-22 | 167
*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| نتطلع الى تسويةمسألة الحدود مع السعودية | | | | |
| ق.ن.أ | اليمن | الشرق | 93-11-22 | 168 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| نواب يمنيون يسعون الى سحب المعسكرات من المنطقة الوسطى | | | | |
| | اليمن | الحياة | 93-11-22 | 169 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| وثيقة مبادرة المعارضة تشدد على الحوار كطريق للوفاق اليمنى | | | | |
| لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-22 | 171 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| اليمن : اجتماع لممثلى الائتلاف والمؤتمر يطرح اسماء لتوسيع الحوار | | | | |
| اقبال على عبد الله | اليمن | الحياة | 93-11-23 | 172 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| اليمن : ملامح حل يعيد البيض الى صنعاء قريبا | | | | |
| عبد الوهاب المؤيد | اليمن | الوسط | 93-11-23 | 175 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| اليمن تحركات عسكرية تنذر بقرب انفجار الموقف | | | | |
| | اليمن | العالم اليوم | 93-11-23 | 180 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| اليمن وافقت على 128 مشروعا استثماريا للقطاع الخاص | | | | |
| | اليمن | العالم اليوم | 93-11-23 | 181 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| انباء عن اعدام 4 ضباط شماليين | | | | |
| | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-23 | 182 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| باسندوه : لانية لابعادى سفير او اقالته | | | | |
| | اليمن | الحياة | 93-11-23 | 184 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| توجيهات بمطاردة قتلة الضابط اليمنى بالجوف | | | | |
| لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-23 | 185 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| حتى يستقيم العود والظل معا | | | | |
| محمد على السقاف | اليمن | الحياة | 93-11-23 | 186 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| قيادات الائتلاف والمعارضة تبدأ اجتماعاتها | | | | |
| حمود منصر | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-23 | 189 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |
| قيادى يمنى يطالب برؤية وطنية ناضجة | | | | |
| لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 93-11-23 | 191 |
| *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993 | | | | |

# فهرس/ قصاصات الصحف

---

نواب اليمن يطالبون بسحب الجيش من المناطق الفاصلة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | اليمن | القبس | 93-11-23 | 192 |

*الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

اصوات : الجديد والاجد

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | اليمن | الاهالى | 93-11-24 | 194 |

*الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

مبادرة جديدة لعقد اجتماع مشترك بين اطراف الائتلاف الحاكم بحضور المعارضة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| محمد على الديلمى | اليمن | العالم اليوم | 93-11-24 | 195 |

*الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

مقتل احد اعضاءحزب المؤتمر اليمنى

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | اليمن | العرب | 93-11-24 | 196 |

*الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

وزير الداخلية اليمنى يتوقع انفراجا ويعزو اغتيال الشامى الى الثار

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| فيصل مكرم | اليمن | الحياة | 93-11-24 | 197 |

*الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

مجلس الوزراء اليمنى يطالب بايقاف المهاترات

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ق.ن.أ | اليمن | الاهرام | 93-11-25 | 199 |

*الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---

مسؤول لإشتراكى فى عدن يتحدث عن مؤشرات انفراج

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| اقبال على عبد الله | اليمن | الحياة | 93-11-25 | 200 |

*الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثالث عشر) 1993

---



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط
المدينة
التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

## الأردن وأمريكا يدخلان على خط أزمة صالح ـ البيض

# «الاشتراكي» يطرح خياري القطيعة أو الحوار الجاد

عدن: من لطفي شطارة ـ صنعاء: من حمود منصر
لندن: «الشرق الأوسط»

اكدت مصادر سياسية يمنية في عدن امس ان الشريف زيد بن شاكر ـ رئيس الديوان الملكي الاردني ـ وصل الى عدن صباح اول من امس في زيارة سرية، لمقابلة علي سالم البيض ـ نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي. ونقل اليه رسالة شفهية واخرى خطية من الملك حسين عاهل الاردن.

وعلمت «الشرق الاوسط» ايضا ان مارجريت دين، مسؤولة الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الامريكية، ستصل الى صنعاء في أوائل الاسبوع المقبل، «للاطلاع على خفايا الأزمة اليمنية مباشرة» بعد ان اكد الناطق الرسمي للخارجية الامريكية دعم بلاده للديمقراطية والوحدة اليمنية.

وقد ترددت ردود افعال متضاربة للبلاغ الصحافي الذي اصدرته اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في ختام اجتماعها اول من امس، حيث اعتبره بعض المواطنين «رؤية موضوعية للواقع، وتعبيرا عن معاناتهم في المحافظات الجنوبية والشرقية». واعتبره آخرون استعراضا لمعاناة الحزب الاشتراكي في الحكم خلال السنوات الثلاث والنصف سنة الماضية، غير ان مصادر المؤتمر الشعبي قالت ان البيان «كان بالغ الحدة، ولم يلتقط المبادرة التي طرحها المؤتمر الشعبي، لفتح حوار صريح ومباشر بين قادة الائتلاف الحاكم».

ويرى المراقبون ان الحزب الاشتراكي وجه في نهاية البلاغ دعوة لاتفاق سياسي جديد في اطار دولة الوحدة، لايجاد صيغة للمشاركة في الحكم، بينما تتزايد الشكوك المتبادلة في مؤسسات الدولة الشمالية من ناحية، وفي نوايا الحزب الحقيقية من وراء هذه الطروح من ناحية اخرى، مما يثير الحاجة الى بناء جسور ثقة بين جميع اطراف الائتلاف الحاكم.

وقال عبد الرحمن الجفري، رئيس حزب رابطة ابناء اليمن (راي)، ان البيان كان «شديد الحدة»، وانه «أوصل الجميع في نهاية المطاف الى احد خيارين؛ إما القطيعة الكاملة، وإما فتح حوار جاد». واضاف ان «ما يميز هذا البيان ـ عن غيره ـ انه حدد ضرورة اجراء الحوار بين جميع احزاب التكتل الوطني للمعارضة والشخصيات الوطنية واحزاب الائتلاف، وليس بين احزاب الائتلاف وحدها». واشار الجفري الى ان «التركيبة الحالية التي اقامت دولة الوحدة اصبحت عاجزة عن ادارة الامور، ولا بد من حوار وطني مسؤول للوصول الى اسس اقامة نظام ديمقراطي مستقر، لكي تستمر دولة الوحدة».





نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض قال لرئيس تحرير «الحوادث»:

# اعمل لاتقاء اية مواجهة فالشعب اليمني كله مُسلّح

■ تهريب اسلحة ومافيات تلاعب بالريال

■ ... اسأل عن «الحبّه».. فالجميع يعرفونه

لقاء نائب الرئيس علي سالم البيض كان غاية في عمق تسمية الاشياء باسمائها بعيداً عن وضع الماء في النبيذ تخفيفاً للحدة.

وقد حرص على ان يقول الحقائق عارية كما يراها وهو كما يعتبر ان من الواجب ان تطرح وبالشكل الذي كان يعتقد انه محتوم ان تعالج به. وكنت، بعد لقاء الرئيس علي عبدالله صالح، اتجهت نحو المطار لموعدي مع نائب الرئيس الذي كان تقرر ان يحصل بعد ساعات من لقاء الرئيس.

قال البيض: لقد استنزفنا، ولكن لن نقع في الفخ.

وركّز على ان اليمن له ولاخوانه ويريدها دولة موحدة تدخل القرن المقبل مرتاحة متعافية. وأكد انه مع الوحدة ومع الديمقراطية. وان اليمن لن تقع فيها مواجهات مسلحة بعد اليوم. الوحدة عمل كبير ويهون في سبيلها كل بذل... تفاءلوا خيراً.

في مطلع اللقاء قدمت التعزية لنائب الرئيس باستشهاد ابن شقيقته والتهنئة بسلامة نجليه من محاولة الاغتيال.

علي سالم البيض: الحمدلله ولا باق سواه. كل نفس ذائقة الموت. ولكن حتى الآن العزاء محصور بعائلة او عائلتين من الممكن ان نتحمله، ولكن ما لا نستطيع ان نتحمله هو العزاء بالوطن. ان هذا الحادث هو آخر مسلسل الاغتيالات، ولكنه ليس الاول. ونتمنى ان يكون الاخير. فمنذ فترة وهذه الاعمال الدنيئة موجهة ضد الحزب الاشتراكي. ويمكن اننا قدمنا هذه التضحيات نيابة عن الشعب. وكنا نعتقد انها مقبولة الى حد معين. ومنذ الشهيد الحريبي ورفيقنا ماجد عضو اللجنة المركزية، ووزير العدل الذي يعيش اليوم وهو يعاني من اثار الاصابة التي طاولته، الى منزل الدكتور ياسين سعيد نعمان الذي اوصلوا الصاروخ الى غرفة نومه، وحماه الله من ذلك. والى عضو المكتب السياسي صاع عباد مقبل، عضو هيئة مكتب رئاسة مجلس النواب والذي استهدف في وضح النهار، وعضو المكتب السياسي انيس يحيى، ومنزل رئيس الوزراء، عضو المكتب السياسي والامين العام المساعد للحزب. ونحن دائما نقول: لا بأس ونهدّيء رفاقنا. لاننا كنا نعتبر ان احداث هذه النقلة الكبيرة في البلد لا يمكن ان تتم من دون تضحيات. ودائما كنا نعمل على التهدئة مع اللجنة المركزية وكل الناس الطيبيين، لاننا نحن قدمنا في «سبتمبر» و «اوكتوبر» قافلة من الشهداء، فلنقبل شيئا من هذا على طريق الوحدة والديمقراطية. ومقابل هذا التحمل وهذا التنازل من اجل الوطن، نواجه بمزيد من الصلف ومن الممارسات المضرّة بالوحدة والديمقراطية وحتى بالاخوة، بالاخوان والاهل والعلاقات الاهلية. وفي آخر المطاف وصلوا الى بيوتنا. لا بأس، فنحن من هذا الشعب ولسنا مميزين، فعندما يأتي الوباء يعمّ. فالمرض هو الذي ينتشر والصحة لا تنتشر. حصل ما حصل ونحن دائما نقول انه عندما يتعرض المناضلون للمحنة عليهم ان يدفنوا شهداءهم ويرفعوا اصواتهم برفض الوقوع في الفخ. ونحن لن نقع في الفخ.

واني ادعو الصحافيين ورجال الاعلام للتطلع الى المحنة اليمنية ومعايشة المواطنين ومعرفة معاناتهم والاتصال بالرأي العام للاطلاع على ما يقوم وعلى الحقائق القائمة في الشارع والا يكتفوا بالصالونات ونحن على





عتبة تحول، فاذا تمكّنا من ادارة العجلة بسيطرة كاملة او ان هذه اللفتة تفيدنا بالتوازن وتعرّضنا الى ما يمكن ان يحصل في مثل هذه المنعطفات. وان ما يحصل الآن هو الام المخاض. ولكن عندما عملنا الوحدة او انتقلنا اليها في ٣٠ «نوفمبر» ١٩٨٩، كانت هناك حالتان: كان هنالك من يفكر في احلامه وانا اعتبر ان كل صاحب قضية يحلم ونحن نبحث عن احلامنا، وحلمنا الوطني كان عبر هذا الهدف النبيل وهو الوحدة اليمنية. وقد انتقلنا اليه وتشبثنا به وكنا نعتقد ان اخواننا الذين التقوا معنا يحملون الهمّ نفسه وانهم لا يقلّون عنا، ان لم يكن اكثر، تمسكا بهذا الهدف ويشاطروننا المشاعر عينها. لكن للاسف فان الحقيقة هي ان هناك فارقا كبيرا بيننا في الممارسة ونشعر ان هناك من يتفق معك، وهو يتمسك بالمثل اليمني «من مشنقة لمشنقة فرج».

وكان ما حصل ليس عملا تاريخياً علينا ان نقدم في سبيله كل شيء وبالتالي ان نعبر الى آفاق ارحب. كذلك في السلوك وفي الامور التي قمنا بها نحن. وفي الحقيقة اننا نتالم من اخواننا لاننا لسنا هدفا كبيرا وحتى اجراءات انجاز الوحدة، وهذا ما يعرفه اخواننا اعضاء اللجنة المركزية وقيادات الحزب الذين كانوا يتوقعون احداث تلك النقلة في ذلك. ولكننا وظفّنا الهمة والعزم لاننا نعرف ما حولنا وادرنا عملية الوحدة في صيغ انقلاب. واقول صدقا ان مثل هذه الاعمال لا تتم بعمليات انقلابية. قضية كبيرة ولكن تقديري انها ارادة شعبية، والوحدة، تربينا عليها وكنا نرفع شعارها في الحركة الوطنية اليمنية. وكنت اعتقد ان هذا سيكون السبب. وفعلا بعد التوقيع عليها لاقت الوحدة ترحيبا كبيرا بهذا الحدث الكبير المستبعد لدى الكثيرين.

الا اننا لم نتمكن من امتلاك نفس الهمة والعزم والقوة التي حققنا بها الوحدة في تلك اللحظات. بعد ذلك حدث شيء من التردّد والتراجع وحصل ما حصل ووجدنا انفسنا في قبضة الذين لا يستطيعون السير مع هذا الحلم الكبير وقد اشترطنا الديمقراطية مع الوحدة ولم نشترط شيئا آخر. ونحن ذهبنا مع اخواننا كلهم الى صنعاء وان قسما كبيرا منا لا يعرف طريق صنعاء، وانا اعرف الطريق الرسمي لصنعاء ولا اعرف طرقها الداخلية، واعرف اين نتوجه الى القبلة في البيت. ولكن لا استطيع ان اشق طريقي بمفردي من دون احد وغالبية رفاقنا في هذا التوجه. فهذا بلدنا وهذا تاريخنا وهو ما نطمح اليه. ولم نكن نتوقعه من اخواننا وانا لا اعتبر نفسي في بلدي ضيفا. وحتى عندما تأتي الى دار اخيك لا تعتبر نفسك ضيفا. وفي الايام الاولى كنا هكذا. ولكن الى متى يستمر ذلك؟ ولم نكن نتوقع ان نواجه بالرصاص وبالحصار والمؤامرة وبالقلق وبان نصل الى ان نرسل اطفالنا الى المدارس بحراسات. وهذا شيء متعب للنفس وعلى رغم ذلك كله كنا نصبر ولا نبالي. واجهنا الكثير من المتاعب. وجاءت الديمقراطية وتنازلنا لها. انا في العام الماضي جلست هنا ثلاثة اشهر ويومين من ١ ـ ٨ الى ٤ ـ ١١ واضطررنا ان نذهب الى صنعاء مع اني كنت اشعر ان ليس هناك فائدة وان الناس الذين نعمل معهم ليسوا في مستوى هذا العمل الكبير. او ان هنالك ضغطا اخر من مكان آخر. وشاركنا في الانتخابات لان الحزب الاشتراكي الذي يطرح الوحدة والديمقراطية لا يمكن ان يتراجع عن الانتخابات من اجل البلد. وصدرت نتائج الانتخابات ولكن ايضا نتائج الانتخابات صدرت للاسف بانعكاسات شطرية في الواقع. فالحزب الاشتراكي حاز على الدوائر في الجنوب وعندنا اثنان من المؤتمر: واحد نحن اعطيناه دائرة في حضرموت وهو صالح باقيس والمؤتمر فاز ضده والاخر في شبوه نتيجة خلل بسيط جدا. وهذه حالة لم ندبرها نحن ولم تكن خطة منا ولكن يمكن ان اقول لك ان الحزب الاشتراكي فاز رغما عنه. فالناس قالوا: نحن نريده، مقارنة بما يواجهون. وجاءت النتائج من دون تحريض ولا بقدرة كفاحية ولا برلمانية ولا باي شيء. انما بتحريض ذاتي من المواطن نفسه نتيجة الاخطاء. كثيرة هي الاخطاء والممارسات المضرة بالوحدة والديمقراطية وبوحدة الشعب اليمني وقوة الجبهة الداخلية، هي التي ادت الى هذه الحالة. وكل ما كنا نعمله هو اننا كنا نتحمل نتيجة التاجيج،، وكنا نرى ان كل هذه الاعمال رخيصة ولا يوجد عمل كبير يتحقق من دون الاستعداد لتحمل متاعب كبيرة، ولكن يا اخي اقول لك بكل ايجاز وبساطة اننا استنزفنا بكل ما هو جميل لدينا، في حبنا وصبرنا، في حكمتنا، وبحصتنا عن المعالجات المشتركة. استنزفنا تماما، فهذا الموقف الطيب لم يكن يلاقى بالتقدير. اننا نرى ان احدا لا يستطيع ان يشحن. بالعكس هنالك عمل ينغّص الوحدة، وانا دائما كنت اتحدث عن ذلك، وهناك قضايا تُربك الوحدة، صبرنا «معليش» نمشي، لا باس هناك الايام والظروف، الى ان وصلنا اخيرا أمام وضع متعب، نحن في الاصطفاف على الساحة اليمنية لسنا الحزب الاشتراكي والمؤتمر، كلا لا تصدق هذا الكلام، ولسنا نحن الذين نخلق كل هذا الوضع. المسالة هي بين من يريد الدولة ومؤسساتها وقوانينها. وبين الذين يرفضون ذلك ويتمسكون بمصالحهم خارج القانون.





يعني حال الفوضى التي تؤمن مصالح الطفيليات من العصابات والمجاميع صاحبة الدور الرئيسي في التهريب، وفي «العيشة» غير المشروعة والخروج على القانون. المسالة اذن هي بين من يريد الدولة ومؤسساتها ومن يريد استمرار الفوضى والخروج على القانون لان ذلك يؤمن مصالح هذه الفئة. وانطلاقا من هذا الموقف نقول نحن ان دولة الوحدة لا يمكن ان تتامن وان تقوم وان تدوم. فكيف يمكن للوحدة وللديمقراطية ان تقوما من دون مؤسسات؟ وكيف تكون الديمقراطية من دون ممارستها ومن دون قرار مستقل، ومن دون اجهزة امن، ومن دولة؟ فاي وحدة واي ديمقراطية؟ فهذا الكلام في الاعلام وهذا الدجل السياسي غير مقبول فنحن دخلنا الوحدة باخلاص وصدق «وطرحنا امورنا بصدق وجراة». ولم نتردد يوما في ان نقول شيئا غير مقتنعين به. لكن الاصطفاف الاوسع من الشعب اليمني يريد الوحدة والديمقراطية على اساس بناء دولة المؤسسات والنظام والقانون. ويمكن ان هذه الامور كلها تعالج بشيء من عدم الجدية ونرى ان بعض الذين يتحكمون ببعض مجالات الامور لا يمتون بصلة ولا يعون ما يطالب به الشعب، واني اقول ان هذه الامور ستحاصر ولكت تتعبنا. وان وضعنا يتطلب المزيد من الصمود والنضال وطرح قضايا الناس بوضوح. فالحزب الاشتراكي قدم ١٨ نقطة ويتعاطى مع اي نقاط اخرى جاءت في اشكال اخرى (١٦ نقطة) من تجمعات اخرى: التكتل الوطني وتكتل قوى وطنية، قلنا لهم اننا مستعدون لاي شيء. ولكن هذه نفسية عربية: حقي وحقك ولكن لا حقي ولا حقك ـ ولكنه حق الناس. ولقد تنازل الحزب الاشتراكي لمصلحة ١٦ نقطة والتي هي لمجموعة من الناس خارج الائتلاف الحاكم ونبحث فيها، وناتي الى الممارسة وننتقل للعمل الجاد ونلقي الكذب فالحوار اجدى من الكذب ونحن اصحاب الوحدة ونحن من نادى بالديمقراطية والذين نبحث عن القواسم المشتركة. ونحن الذين طلعنا بصيغة الائتلاف ونعرف لماذا طرحناها ولماذا قبلت في ظرف معين. نحن نعرف ذلك فاهل مكة ادرى بشعابها، ولو ان هذه الرئاسات تختلف لما كان الائتلاف ممكنا ولو كان لافراد معينين لما تم الائتلاف، وانا قلت ان نعمل صيغة لاني ارى هذه القيادات تتطاحن في الساحات العربية الاخرى في البلدان العربية... لا... في اليمن نريد شيئا آخر فياتي الجميع الى السلطة ونختبر انفسنا من خلال الممارسة ومن خلال القدرة على حل قضايا الشعب والوطن.

ونحن قدمنا تنازلات من اجل الوحدة، وهذا شيء لا نندم عليه، وما قدمناه كان انطلاقا من مؤاساتنا للغد ومؤاساتي لاولادي الصغار الذين يقتلونهم وللمستقبل الذي سيكتب عنا بعيون اجيالنا، من اجل هذا نحن قبلنا التنازل. ولكننا نرى شيئا آخر، شيئا ثابتا تماما للاسف: جحود ونكران وحاجات وتصرفات. وهي تربية ليست مقبولة منا كيمنيين للاسف. ونتمنى من الله التوفيق ونحن نبذل الجهود مع كل الناس ونواصل كل الخطوات من اجل الحوار، ولكننا نفهم ان الحوار والديمقراطية يجب ان يؤديا الى شيء، كان هناك ممارسة للسياسة فالسياسة فن الممكن وليس اي كلام وكذب على بعضنا وان نتوصل الى ما يمكن التوصل اليه ودعونا نتفاءل خيرا.

ملحم كرم: هل ان ما عرضته هو سبب اعتكافك؟

علي سالم البيض: قضية الاعتكاف التي تحدثت عنها سببها انه عندما يجد الانسان نفسه لا يستطيع ان يقدم شيئا ولا يعود بالتالي يعرف ماذا يفعل، وينفذ صبره، ويبذل كل الجهود ويقدم كل التنازلات فماذا بعد؟ انا اعتقد ان افضل شيء له هو ان يلتزم جانبا حتى لا يكون امام الناس صورة لاستكمال ديكور السلطة. فنحن يا اخي مناضلون، واذا كان هناك مكان لاجلس في هذا المكان لاقدم شيئا لشعبي ولقضيتي ولنضالي الذي تربيت عليه، كان به. فنحن على استعداد للتكيف والتطوّر واستيعاب المتغيرات في بلادنا ومن حولنا، في العالم. ونحن نعرف ان هناك تحولات في هذا الظرف واحساسنا ان هناك تحولات كبيرة في العالم ونحن جزء من هذا العالم. وربما ما حصل هو اسلوب جديد في اليمن الا يدخل الواحد في صراع اليس كذلك؟ لانني اعرف طبيعة شعب اليمن واعرف المآسي التي مررنا بها. ولذلك اعمل لتجنب اي احتكاك لانني اعرف اننا شعب كله مسلح وكل واحد منا له موقفه. فالمشكلة عندنا عندما تقع لا تكون سهلة. وهناك تجربة عربية عندكم في لبنان. اذا بدأناها فلن تكون لها نهاية. وهناك من يفسر اعتكافنا بانه خوف «معليش» نحن لا نشتهي ذلك، الى جانب ان ليس هذا ما نعتز به، نحن نريد شهادة اخرى من مدرسة جديدة وان تتاح لنا فرصة ان ننال شهادتنا في الوحدة والديمقراطية والتحديث والحوار والبحث عن معالجات بفكر جديد. هذا ما نشتهيه. هناك اناس لا يفهمون ذلك ويقولون: لا. اني احاول ان اعبر تعبيرا آخر بطريقة غير معتادة في وضعنا وفي صراعاتنا السابقة، وهذا اجتهاد مني. لكني اليوم الذي اشعر ان هناك عملا فلن اجلس ولن اتقاعس لحظة. وفي السنين الاولى وحتى الانتخابات ١٧ ابريل كنا نتحمل المسؤولية نحن والمؤتمر وبالذات مع علي عبدالله صالح وبذلنا مجهودا وعندما انتهينا من الانتخابات وجدنا اننا لا نستطيع. فمزجنا فكرة الائتلاف واشتركنا في الحكم ولدينا من رفاقنا في الحزب من يتحاور معه ولكن ليس هناك جدية واستعداد للتخلص من قوة العادة في ادارة البلاد. فهناك نفسية لادارة البلاد في الازمات وهذا خطير. وهي سياسة حافة الهاوية اوصلوا الوضع الى الهاوية ومن ثم يقبلون. وهذه عقلية ليست عندنا وموجودة في كثير من البلدان. مثلا، اوصل الناس الى الحافة، فاقول عندها يا اخي احكم خلاص، اعمل حل، امش.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث
اللبنانية

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣


ان المواطن يصل الى وضع من الاحباط في حياته المعيشية وامنه يقول لك معه «يا اخي احكم زي ما تريد» ودعني اعيش واتركني لوحدي». هذه نفسية مستوردة، نفسية المافيات هذه من اين جاءت؟ وهي ان نخلق مشكلة للناس ونضايقهم حتى يقبلوا. هل تعتقد انت ان الريال يرتفع بشكل طبيعي الان؟ ان اي اقتصادي ينظر بالامر يتساءل: هل يمكن ان يرتفع الدولار عشرة ريالات عن سعره في اسبوع؟. ما هي العوامل الاقتصادية التي استجدت في البلد؟ لكن ما الذي يحصل؟ هنالك من يقول ان الناس الآن لا يريدون السلام بل الحوار والديمقراطية لذلك نضغط عليهم بشيء آخر، بغلاء المعيشة. ارفع سعر الدولار الذي ينعكس سلبا على مستوى معيشة الناس واخلق بالتالي حالة من التعب والاستعداد للقبول، للخروج من هذا الوضع ـ الهاوية. ومن يتحكم بذلك؟ ان من يتحكم معروف. هناك اناس معينون يتحكمون في هذه الامور، ولديهم القدرة في الصيرفة ومن يرئسها وفي البنك المركزي ومن يلعب به وفي المالية ومن يتعامل مع المالية؟ باشياء رهيبة.

يعني عندنا بالنسبة الى الريال عدة مستويات للصرف. فهناك صرف بخمسة ريالات ونصف للدولار في البند الخامس في المالية وهناك صرف باثني عشر ريالا في المالية، وهناك صرف بثمانية عشر وخمس وعشرين وهناك صرف في السوق. وهذا ما يقوم به اناس في هذه الاجهزة. فتخرج صرفا بخمسة ريالات ونصف وتبيع بسعر السوق. هذا ما يعمل الان في البلد من دون موافقة مجلس الوزراء ولا الجهات المعنية. وهناك الصيارفة ومن يرئسهم وهم يعرفون من هو راسهم. اذهب انت واسأل عن «الحبّه» ومن يكون. قابله في صنعاء واساله كيف الوضع، وكيف الدولار؟ انا اقول لكم صدقا اشياء في واقع البلاد لا تعرفونها انتم. من هو الذي يتحكم بهذا الوضع؟ وكيف يُدار؟ هل يمكن لبنك مركزي ان يُدار بالهاتف؟ هل يمكن لسياسة البلد الاقتصادية ان تقوم بالتلفون؟ لا قرار مجلس الوزراء يمشي ولا توجيهات السياسة الاقتصادية تمشي. فقط بالتلفون، هذا العمل الذي اطلق عليه تسمية دولة «مرو» «جمهورية مرو» ونحاول ما بين الجمهوريتين السابقتين: اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية، ان نحصل على جمهورية اكبر من الاثنتين تكون افضل، فوجدنا انفسنا نقع وندار رغما عنا في «جمهورية مرو» وهي صيغة معروفة تقضي بان تحلّ محلّ الكلّ. وهذا لا يبني دولة وانا اتكلم عن واقع مرّ نحن عشناه. وطوال ثلاثين سنة من حياتنا النضالية راينا السنوات الثلاث الاخيرة، غير معقولة، حتى الاشياء التي نندم عليها نحن في صراعاتنا السابقة. ولكن في السنين الماضية راينا اشياء غريبة من نوع اخر.

**”**

## هل يُمكن ان يُدار مصرف مركزي بالهاتف؟

**“**

ملحم كرم: يقول الرئيس علي عبدالله صالح ان هناك خطأ في النقل وتعمدا للتشويه هو الذي باعد بينه وبينك. وان هنالك تحريشا افتعله بعضهم ليُشيع هذا الجو بين الرئيس ونائبه؟

علي سالم البيض: انا يا اخي لست صغيرا ولست طفلاً، وعندي تجربة كاملة في الحياة وعلي مسؤولية كبيرة ولا يمكن ان اتحرك بكلمة او باي حاجة من هذا القبيل ويجب ان نكون اكبر من ذلك ولو لم نكن كذلك لما كنّا في المكان الذي نحن فيه. فالممارسة المباشرة لثلاث سنوات من العمل والمحاولة بان نقوم بشيء مشترك وان نتحمل مسؤولية هذا العمل الكبير، اصبحت لدّي قناعة باننا اصغر من هذا العمل الكبير. نحن قدرنا اننا اعلنّا الوحدة ووقعنا، ودائما كنت اقول لعلي عبدالله صالح: يكفينا هذا الشرف، حققنا الوحدة فلنترك ونرفع الخشبة من الطريق ونرفع المعوقات ونقول للشعب اليمني: على بركة الله، يكفينا هذا الشرف. لكننا في الممارسة اصغر من هذا التاريخ وقامتنا اقصر من الشيء الذي ننشده ومن الصرح الذي نبنيه ومن خلال الممارسة اقتنعت اننا لسنا في هذا المستوى اقله اني اجد نفسي هكذا. الآخرون يرون شيئا اخر، فهذا شانهم، انا عندي هذا الحزب، «على راسي» وهو له قيادة جماعية ولا استنكف عن ذلك، وعلي عبدالله صالح يجوز ان تكون له طريقته، ولكن البحث وراء كل منا من هو الذي تشده مصالح، والذي تشده المصالح يعمي بصره. فالمصالح هي التي تعمي بعض المصالح الطفيلية التي تاتي في غفلة من الزمن ومن استخدام خاطيء للسلطة هي التي تكون في ايدي اناس ليسوا في مستواها ولا يعرفونها، فيتمسكون بها باي ثمن. فتكون النتيجة من شدّ وجذب اضافة الى ان هنالك من يجر الى الوراء عندما نسير الى الامام اما قضية النقل وما شابه فنحن لسنا اولادا صغارا، ونفهم ماذا اعمل، وقد ادينا واجبنا وما زلنا، ولم نقدر، فلنترك الامر اخيرا... للناس. وعلينا الا نربط البلد والوحدة بمنافع افراد، انا شخصيا مستعد ان اتنازل عن اي حاجة. وعندما ياتي بعض الاخوان من الائتلاف وسواه للتوسط نقول لهم، توسطوا للشعب عند حكامه ولا تتوسطوا بين اهل البيت، فنحن مخطئون في حق الشعب، يعني لا تقوموا بمثل هذه الوساطات فنحن مستعدون ان نسكت ونسكت، نجلس في البيت نجلس، حاجة اخرى غير الاعتكاف، اي شيء، نخرج من البلد انا مستعد، ففي النهاية كل شيء لبلدنا، فبدلا من ان تعتز ويعتز العالم بالتجربة التي اقدمنا عليها والتي لم تتوافق فيها النيات، فاننا نجد ان هذين العز والاعتزاز ينهاران امام اعيننا. الا يمسنا هذا ويؤثر فينا؟ او ان نقود شعبنا الى المشاكل والتوتر، نحن ضد التوتر، نحن نريد ان نبحث عن حلول بنفس الروح الديمقراطية والسلمية في كل الاوضاع، نريد التقدم ولا نريد ان نراوح مكاننا ولا نريد ان نتراجع.

ملحم كرم: الا يمكن ان يكون الحل بالحوار والتنازلات كما اصرّ الرئيس علي عبدالله صالح؟

علي سالم البيض: يا اخي ما في مانع «بس يكون في





صدق»، وعندما يكون هناك صدق «على راسي». يكون في صدق.. يكون في القبول بشيء. فما المانع من القاء القبض على الخارجين على القانون والذين اغتالوا الناس في وضح النهار او تحت جنح الظلام؟

«ملحم كرم: هل هذه شروط؟

علي سالم البيض: هذه شروط الشعب: انا ليست لي شروط شخصية: انا ليست عندي مشكلة خاصة. فلا مشكلة على وضعنا كاشخاص. لكن يا اخي انا مرتبط بهذا الشعب واني جزء منه ولا اقدر، ان اجد نفسي هناك مقيدا، ماذا اذهب لافعل؟ الاجهزة هناك ليست بيدي. ان اجهزة الجمهورية العربية اليمنية هي في يد الاخوان في صنعاء، وعلى الرغم من ذلك لم اكن اعرف ان اجهزة الجمهورية العربية هي كلها تعني دولة «مرو» وان وعيي وتربيتي لا يدعانني اقبل بالرجوع الى القرن الماضي وانا اريد ان اذهب الى القرن المقبل. انا يا اخي عندي تحفظ، اريد ان انتقل للقرن المقبل مع شعبي ومع كل الطيبين، وكيف اقبل ان اعود للقرن الماضي؟! لا اريد العودة الى الماضي.

ملحم كرم: هل هناك خوف فعلي على وحدة اليمن؟

علي سالم البيض: اقول لك انه اذا كان هناك امر طيب في هذا الزمن، فهو ترشيد الوعي تجاه قضية الوحدة. هناك ترشيد كبير للعاطفة والوعي وهناك ظاهرة اعتبرها قضية كبيرة وتستدعي جهدا كبيرا واتفاقاً واسعا وتجميع قدرات لكي يتم هذا العمل الكبير. والخطر هو ان نتقاعس ونتجاهل اكثر مما حصل في الفترة الماضية، فاذا استمروا في مجاملة بعضنا لبعض، وتقاعسنا عن التقدم في هذه المهام التي تحمي الوحدة، فهنا يكمن الخطر، وما بين تثبيت سياسة الالحاق وطرح سياسة الانفصال، هناك شيء ممكن ان يحمي ذلك. لا نقبل بالالحاق ولا نقبل بالانفصال. ولكن نطرح دولة الوحدة بكل مؤسساتها على الارض اليمنية. واذا لم يتم ذلك، فسيكون هناك امران: سياسة الالحاق وهذا عمل صعب، لان وراء الوحدة ثلاث سنوات. الآن عمرها كذلك، ولكن وراءها ثلاثة قرون من التشطير، ثلاثة قرون وليس ٢٥ سنة بما يعادل سنوات النضال الوطني. ثلاثة قرون والانكليز دخلوا عدن وهذه المناطق بالاتفاق مع مشايخ يمنيين ووقع الإنكليز اتفاقات مع مشايخ يمنيين، والامام يحيي قابع في صنعاء ويدعي حكم اليمن. ولكنه لم يستطع ان يترك الاطراف تتوسط، ولم يستطع ان يضم هذه الاطراف. وكان هذا سبب العقلية المركزية ان تغلب اي شيء وتجلس في صنعاء، فهذه العقلية هي اصل السبب في التفريط بوحدة تاريخية. واذا كنا سنعيش نفس العقلية المركزية دون ان يكون هنالك استعداد لبناء دولة باليتها الجديدة. وبنهجها الجديد، النهج الديمقراطي، فاننا سنقع من جديد في نفس الوضع من دون رغبتي وليس بقرار مني. ان الواقع الجديد يتشكل. انا كان عندي في الجنوب سابقا قبل الوحدة ٢٢ مشيخة وسلطنة. جمعناها وعملنا منها دولة. الان، فان تحلل الدولة سيعيد الكيانات هذه، وتعود الكيانات في الواقع تتشكل للاحتماء. وعندما يفقد الانسان الاحتماء بالدولة وعندما تغيب الدولة فانه يبحث عن اشكال مختلفة للاحتماء من العلاقات المختلفة، الى العلاقات التقليدية، الى العلاقات القبلية والعائلية والطائفية. فنحن اذن في حاجة الى دولة تملأ الفراغ، في اليمن كله، نبدأ في خطوة او خطوات. ويجب ان تشعر انت وانا ان عندنا برنامج نتتبعه خطوة خطوة. فنقيم دولة الوحدة والديمقراطية في البلاد وباليتها ومنهجيتها الكاملة ولكن خطوة خطوة. فنحن نريد ان نتحوّل على هذا النحو. ففي المنشا لم نكن كلنا ديمقراطيين ولا احد يدعي ذلك. نحن نريد ان نتعلم او نشق الطريق للاخرين ويكون قدرنا فتح الطريق. يكفينا يا اخي ان نقتنع بانه اذا بادرنا الى فتح الطريق فقط، فهذا يكون شرفا كبيرا لنا.

ملحم كرم: هل ترى مخاوف من الوصول الى العنف والاختلافات العسكرية؟

علي سالم البيض: نحن دائما ننادي بالحوار وبالنفس الديمقراطي وهذا رأينا كحزب اشتراكي، وكل اليمنيين وخصوصا الشباب الطيبين يريدون هذين الحوار والنفس. ولكننا لن ننجر الى الخلافات والصدامات العسكرية والدموية. وعلينا ان نتجنب الوقوع في هذا الفخ الذي اشرت اليه في بداية الحديث.

ملحم كرم: هناك مأخذ على الادارة وعلى الجهاز الذي يتهم بانه بطيء وغير منظم وهو يؤخر التنمية الموعودة في اليمن، فهل هذا صحيح؟

علي سالم البيض: لم تبنِ دولة الوحدة جهازها، وهذا هو العيب الحقيقي، ودولة الوحدة لم تتمكن من تطوير الجهاز الذي يبني دولة الوحدة وعملنا بجهاز الجمهورية العربية اليمنية. انا اقول لك هذا الكلام. نزلنا الى صنعاء فوقعنا في جهاز الجمهورية العربية اليمنية بكل مفاتيحها وبكل علاقاتها وعاداتها. ولهذا لم نبن، وقد كنا نريد ان يكون هذا التنازل لبناء دولة جديدة بهذا الحجم وليس بجهاز وبعقلية اصغر منها. اوصلتنا نتيجة التجاذب الى هذا الوضع. فهذا الجهاز ليس في مستوى الدولة التي ننشدها، والنتيجة ان هناك اصراراً من قبل البعض لاقامة دولة كبيرة بجهاز وعقلية اصغر منها، وبعمل اقل من الكفاءة المطلوبة لكي تنهض بهذا العمل الكبير. هذا هو الوضع العام فلا رئيس الوزراء ولا نحن قادرون على عمل شيء الا «التلفونات» والعلاقات الشخصية. وهذا ما عطّل الوحدة وبالتالي عرضها لهذا الوضع.

ملحم كرم: هل اندمج الجيش؟

علي سالم البيض: للاسف لم يحصل اندماج. والمفروض ان تكون الوحدة اندماجا وليس جمعا، وهذا لم يتم، حتى بعض الشكليات في الجانب المدني. اما المؤسسات العسكرية فلم تندمج. ولكن كانت هناك رغبة ان تندمج بطريقة معينة. كيف؟ فنحن بدلا من ان نبني ونقوم بعمل انساني، نخرج الانسان من الجاهلية الى المؤسسات. ان اليمني كان يعتبر ان رشوته اساءة. الان هناك اليوم فساد على المكشوف وشعرنا ان هناك عملا تخريبيا مقصودا لاخراج كل شيء من الجاهلية ومن الاشياء الطيبة من الانسان الى المؤسسة العسكرية، الى المؤسسة المدنية، وهذا العمل الذي تم يريدون صياغته بالشكل الذي يراه البعض وهو غير معروف عنه ولكنه حتما ليس شيئا طيبا. فالشيء الجيد هو الذي يعلن عن نفسه ويطرح نفسه بجراة ولا يختبيء ونحن نتكلم بموجب قناعاتنا ولا حاجة نخفيها ولكن الذي يضمر شيئا هو الذي يراهن على استيعابه من قبل الآخرين، وعلى انطلاقته في الحياة. وهنا اقول لك ان الاندماج لن يحصل لان هناك اصراراً على ان يتم التوحيد بعقلية معينة يمكن ان تصل الى التشطير. نحن بذلنا كل شيء ولم نستطع،

تكلمنا ولا حياة لمن تنادي. تكلم من؟

ملحم كرم: والسلاح هل جمع؟

علي سالم البيض: لا السلاح مع الشعب اليمني موجود في كل مكان. والآن يهربون السلاح الى الداخل. يا اخي هل يمكن لمسؤول ان يهرّب؟ مسؤولون يهربون السلاح الى داخل المدينة. اول من امس في العلن سيارة بحمولة ١٥ طنا محملة دقيقا والعسكري الذي رآها

استغرب ان تكون اطاراتها رازحة «واطية» وقال في نفسه: هل من المعقول ان يفعل الدقيق هكذا بالاطارات، وهي سيارة «مرسيدس» كبيرة (١٥ طنا) كيف تنزل للارض؟ اوقفها وفتش فوجد كميات كبيرة من السلاح. والمعلومات التي صدرت في هذا الشان قليلة. يبعثون بالسلاح لمن؟ يقول رئيس الدولة: هذه الاسلحة للامن المركزي. طيب لماذا لا يعطى السائق ورقة ويأتي في صورة عادية ويدخل عبر هيئات؟ من يفعل ذلك؟ صواريخ من نوع «سام» ١١٥، صاروخ من النوع المحمول على الاكتاف المضادة لاي آلية رابضة وصواريخ، «ار. بي. جي» ورشاشات من نوع «دوشكا» والسائق مدني والسيارة مدنية ووضعوا عليها لوحة شرطة. وقد اتصل الرئيس يقول: لماذا اوقفتم السلاح وصادرتموه؟ فاجبناه: عيب ان تفعلوا ذلك. فقال: لانكم رفضتم ان تقرروا لي سلاحا، نعم انا اوقفت كل صرف سلاح. انا قلت: لا يمكن وقلت لوزير الدفاع انه ممنوع ان تصرفوا ثمن اية قطعة سلاح. نعم الرئيس طلب ان يصرفوا ثمن سلاح له من هنا وانا رفضت وارفض توزيع السلاح حتى ولو خرجت على القانون والطاعة. وهذا العمل مشروع فلماذا نوزع السلاح في البيت ومن اجل ماذا؟ اليس من اجل ان نتقاتل؟ فهذا يؤجج الوضع. انا اوقفت ذلك. لقد جاؤوا بسيارة مهربة لادخال السلاح وانا لم اوافق. والكلام هذا قاله الرئيس بنفسه. وهناك عمل للعودة الى المشاكل وهناك رغبة عند البعض للتشطير. هم ولسنا نحن، فنحن حزب وعندما نتخذ قرارا نناقش فيه ونختلف ولكن بالنهاية فان قرار الحزب ينفذ. واما هم فيعملون بطريقة مختلفة، وبحكم كونهم مجموعة من اصحاب القرار، فانهم ينشطون للوصول الى قناعاتهم، فمن الذي يثبت مواقع التشطير السابقة، وامس جاؤوا بكتيبتين واحدة مدرعة واخرى مشاة الى مقطبه. فهناك معسكر في مقطبه. والكتيبتان رابطتا قريبا من حدود التشطير. ولكن هل نحن حرّكنا جنديا واحدا وقمنا باي حركة؟ نحن لا يمكن ان نفعل ذلك. هذا ما يتم هناك، وبعد ذلك هناك رغبة في ان نتكلم فاذا كان الشعب اليمني يريد التشطير فهو الذي يقرر ولسنا نحن الذين نقرر عنه. ونحن صنعنا الوحدة نيابة عنه ومثلنا ارادته. ولكن هل ارادة الشعب اليمني اليوم تريد التشطير؟ فلنرجع لارادته ولسنا نحن الذين نتصرف. ولكنهم يريدون التشطير من علامات التشطير التي كانت موجودة. وهناك خوف الا تكون هناك ولا يمكن بالتالي وضعها في نفس المكان ولسنا نحن الذين لا نقبل. يمكن الا يقبل الناس وضعها في هذا المكان.

ملحم كرم: هل تعتقد ان يكون للحركة الاسلامية الاصولية تمدد في اليمن؟

علي سالم البيض: ان هذا يعتمد على قدرتنا على معالجة القضايا المعيشية. المد الاصولي في كثير من البلدان العربية له علاقة بعجز الحكام عن قضايا المواطنين. ولذلك يبحث الشباب عن مخرج. مثل الغريق، وعندما يبحث عن مخرج سيعتقد ان في هذا التنظيم او ذاك ما يمكن ان ينقذ حياته. واذا استطعنا في اليمن ان نحل القضايا الموضوعية ونبني دولة الوحدة ونحسّن معيشة الناس فان هذا المدّ سينحسر. ونفس الشيء بالنسبة الى الاخرين. فالشاب عندما يتخرج من الجامعة ولا يجد امامه اي امل لا في الحياة ولا في الزواج ولا في العمل ولا في الاستقرار الكلي، اين يذهب؟ هو يتعلق مثل الغريق باي خشبة.

ملحم كرم: هل الرفض يتمادى عند الفلسطينيين المعارضين لاتفاق غزة - اريحا او انهم سيعودون الى تبني موقف المنظمة من الاتفاق؟

علي سالم البيض: يا عزيزي انا مع وحدة الفلسطينيين. فلو اتخذوا موقفا خاطئا وهم موحدون، فان في استطاعتهم ان يصححوه في اي وقت وهم موحدون.. واذا اتخذوا موقفا صعبا وهم موحدون، ففي استطاعتهم ان يطوروه، انا مع وحدة الفلسطينيين لانها هي المفتاح وهي الحل في كل الظروف سواء في ظروف التقدم او التأخر.

ملحم كرم: النظام الدولي الجديد، ما هي ملاحظاتك عليه؟

علي سالم البيض: لم يتشكل النظام الدولي، هناك علاقات دولية. ونحن نعرف ان الاميركيين يعملون على مساحات الآن، مساحات للتوسيع واخرى للتضييق، يقولون انهم يعملون لتوسيع مساحة الديمقراطية ومساحة حقوق الانسان، كما يعملون على تضييق مساحتين هما الحد من انتشار اسلحة الدمار النووي وانحسار النزاعات المحلية وهذا ما يقوله الاميركيون. الولايات المتحدة اليوم هي الدولة الوحيدة ولكن في تقديري ان الحياة لا تقوم على قطب واحد. وسيتشكل شيء آخر. فدعونا نتعامل مع العلاقات الدولية ونطورها ونواكبها ونبحث عن متغيراتها وعوامل التطوير لنرى شيئا آخر. لاني اعتقد ان العالم سيرى شيئا آخر. وهذه العلاقات الدولية يمكن ان تبرز نظاما دوليا جديدا. ولكن دعونا نتعامل مع الواقع وندرس الامور مع القيادات في كل مكان يجب ان نتقدم في تفكيرنا.

ملحم كرم: هل تعتقد ان الشيوعية انتهت ام ان من الممكن ان يكون لها عودة؟

علي سالم البيض: ضمن التحولات الحاصلة في العالم طمس الكثير مما كان سائدا، ولكنني على استعداد ان اقبل غير المألوف في كل ما يدور. هناك شيء غير مألوف علينا مسايرته. الشيوعية والاشتراكية وغيرهما والراسمالية، قد تأخذ ربما اشكالا اخرى ولكن العدالة الاجتماعية كانت اسبق وابقى منها كلها.

وهي كانت مطلبا عند الانسان وستظل مطلبا لانها تعني رفع المظالم، وسيظل يعمل من اجلها. والصياغة الجديدة لنضال الناس يمكن ان تفرق. لا نستطيع نحن ان نستبق الزمن ولكن نواكبه ونسايره ونتكيف معه ونستخدم العلم والحكمة في ادارة الامور عندما يكون هناك اختلال في التوازن، يمكن ان يحصل.

# الجيش اليمنـى يؤكد دعمه للوحدة والديمقراطيـة

حـدد الجيش اليمنى موقفـه من الأزمة اليمنيـة بين شريكى الحكم- حـزبي المؤتمر الشعبى والاشتراكى- وجاء موقف الجيش لصالح الوحدة اليمنية وحمايتها.

قال رئيـس هيئة أركـان القوات المسلحـة اليمنية إن الجيش سيحمى الـوحـدة ومسيرة الـديمـوقـراطيـة والتعددية السياسية التى اختارها الشعب اليمنى.

وأوضح أن الـوحدة اليمنيـة ثـابتة وراسخـة، وأن التبـاين فى وجهات النظـر هو ظـاهرة صحيـة. كما ان الخلاف يشكل فى بدايـة المطاف خدمة للمصلحـة العليا للوطن ولابد أن يكون مفيداً.

وأكـد المسئـول العسكـرى اليمنى حـرص الـرئيس اليمنى عبـدالله صـالح على الـوحدة، ووعيـه بـالمسئوليـة الوطـنية، الأمـر الذى سيمكنه من تجـاوز الخلاف.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

مراجعة كاملة للمشاركة في الائتلاف اليمني الحاكم

# الحزب الاشتراكي يعلن القطيعة مع المؤتمر الشعبي ويدعو لاتفاق سياسي جديد يراعي واقع الصالح

صنعاء: من حمود منصر

انفرجت حالة الحذر والترقب الشديد في الاوساط اليمنية، عندما اختتمت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي (احد احزاب الائتلاف الثلاثي الحاكم) اجتماعات دورتها الاستثنائية الـ31 في عدن، للمرة الاولى من نوعها بعد الوحدة، وفي ظروف تصاعد حدة الازمة السياسية والخلافات بين شريكي الوحدة اليمنية، المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي.

ولكن مصادر مطلعة وصفت البلاغ الصحافي الذي صدر عقب اختتام الدورة بانه «اعلان للقطيعة بين الاشتراكي والشعبي، بعد تجربة الشراكة في الحكم لمدة 3 سنوات ونصف السنة، ومنعطف جديد في مسار تجربة بناء دولة الوحدة اليمنية، خاصة انه تضمن تقييما شاملا لمسار العلاقات التي ربطت الشعبي والاشتراكي على مدى السنوات الماضية، وتطور مسار الشراكة في الحكم بينهما، واساليب عملهما، وما الت اليه الامور».

فقد اكد بلاغ اللجنة المركزية في خط مواز لتقييم تجربة الشراكة مع «الشعبي»، وحدة وتماسك الحزب الاشتراكي، والتفافه حول امينه العام علي سالم البيض. نائب رئيس مجلس الرئاسة . في ترتيب تصدر كل القضايا الاخرى في البيان، حيث ورد فيه ما يلي «ثمنت اللجنة المركزية التحليل الموضوعي للواقع السياسي الراهن، الذي اتسم به التقرير المقدم من الامين العام، حول الاوضاع السياسية المستجدة في الساحة اليمنية. وقدرت تقديرا عاليا الدور الذي اضطلع به الامين العام والمكتب السياسي في قيادة الاشتراكي، وتعزيز مكانته في الحياة السياسية خلال الفترة المنصرمة، انطلاقا من قرارات دورتها الـ 30، وكذلك توجهات الحزب الاستراتيجية في الوحدة والديمقراطية والاصلاح».

## وحدة الحزب

ولوحظ. من خلال ما ورد في البلاغ الصحافي . ان اللجنة المركزية استكملت في دورتها الاخيرة ما كانت قد بداته في الدورة السابقة منتصف شهر يوليو (تموز) الماضي، سواء على الصعيد الداخلي للحزب، من حيث تاكيد وحدته الداخلية وتماسك قياداته، او من حيث التمسك بخياراته المعلنة في الوحدة والديمقراطية والاصلاح، وعلى الصعيد الوطني من حيث نقد وتقييم الفترة الانتقالية، ومسار الاحداث السياسية والاقتصادية والامنية، وانعكاسات ذلك على عملية بناء مؤسسات الدولة الجديدة، وتشخيص جوانب الازمة الراهنة، وتحديد المعوقات التي اعترضت مسيرة بناء دولة الوحدة، وما الت اليه الامور وتحديد الموقف منها في عمق الازمة الراهنة.

وارتات اللجنة، في ختام بلاغها الصحافي . وهي تعلن قرار ارجاء عقد المؤتمر العام الرابع للحزب . ان «السبيل للخروج من الازمة الراهنة، التي تمر بها اليمن، يكمن في التوصل الى اتفاق سياسي في اطار دولة الوحدة، يكون منطلقا لتعزيز طابعها الوطني والديمقراطي، وتحديث طرائق عملها، بعيدا عن محاولات الاحتواء والاستئثار والالغاء، وهي المحاولات التي احس بها الحزب الاشتراكي وتعرض لها ايضا خلال فترة شراكته مع المؤتمر الشعبي العام على مدى الثلاث سنوات الماضية، ودفعته الى اتخاذ مواقف حازمة اخيرا، جسدتها بطرح 18 نقطة تعبر عن جوهر الازمة التي تمر بها اليمن، وقضاياها الاساسية».

وبينما فسر بعض المحللين السياسيين اقتصار دورة اللجنة المركزية هذه المرة على اجتماع واحد، بانه كان لمجرد «اضفاء الشرعية على تحركات البيض والمكتب السياسي، وعلى النقاط الـ18 المقدمة من الاشتراكي الى الائتلاف في وقت سابق، وتعزيز موقف المحاور الاشتراكي مع بقية القوى السياسية داخل الائتلاف الحاكم وخارجه»، نجد ان البلاغ الصحافي اشار الى هذه النقطة بوضوح، تاكيدا ايضا على وحدة الحزب الاشتراكي وتمسكه بالاتفاقات الوحدوية، فقال «ان اللجنة المركزية تحيي جهود امينها العام ومكتبها السياسي في المبادرة الوطنية التي اعلنت باسم الحزب لاخراج البلاد من مازق مراوحتها في مراكز التاثير التي فرضتها بعض القوى المتمسكة باجهزتها الشطرية التي تهدد الوحدة».

## توسيع الحوار

واكدت بهذا الصدد ان النقاط الـ18 ما زالت اساسا لحوار الحزب مع اطراف الائتلاف ومع كل القوى الوطنية السياسية والاجتماعية (وعلى وجه الخصوص التكتل الوطني للمعارضة، واتحاد القوى الوطنية، وغيرها من القوى السياسية والاجتماعية والاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية، والاتحادات المهنية والابداعية)، وهذه اشارة واضحة للاشتراكي في الاخذ باتجاه جديد للتعامل مع الواقع الراهن، من خلال الالتحام بقوى المعارضة وبالحركة النقابية والعمالية، لتعزيز موقفه التفاوضي مع شريكيه في الحكم، خاصة ان النقاط الـ18 غطت معظم القضايا التي كان بامكان المعارضة والقطاعات الواسعة من الشعب تبنيها في نضالها المستقبلي.

ويعتبر هذا التوجه مؤشرا على انحياز الاشتراكي صراحة الى جانب هذه القوى، رغم وجوده في الحكم، خاصة بعد ان فشلت جميع محاولاته السابقة ان يكون هو والمؤتمر الشعبي العام طرفا واحدا في المعادلة السياسية اليمنية، حيث وجد عقب تجربة الائتلاف ان المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح طرف متضامن في مواجهة حول اغلب القضايا، بينما الاشتراكي يتحرك وحيدا، نتيجة القطيعة التي حدثت بينه وبين بقية القوى السياسية التي كانت مؤشرات ما قبل الانتخابات النيابية توحي بامكانية بنائه تحالفات معها، بينما ظل الاشتراكي متعلقا بحبل الوهم على شراكة المؤتمر حتى عشية الانتخابات في 27 ابريل (نيسان) الماضي، ثم تاكد له انه في مفترق طرق خطير.

وتعتبر العلاقات التاريخية بين الشعبي والاصلاح والبعث اقوى من اية علاقة يسعى الاشتراكي لنسجها مع الشعبي، كما انه لم يترك خطا مفتوحا . خلال المرحلة السابقة . مع بقية الاحزاب والقوى الوطنية الاخرى، التي كان بامكانها تشكيل سند قوي له قبل واثناء الانتخابات وحتى بعدها، وبالتالي كان لا بد للاشتراكي ان يحقق اكتساحا كليا في الانتخابات داخل المحافظات الجنوبية، التي كان منفردا بحكمها قبل الوحدة، ويقبل بما ستاتي به الاقدار له من مقاعد في المحافظات الشمالية، لانه بذلك يضمن له شرعيته التاريخية، ويسكت منتقديه حول فترة حكمه السابقة في الجنوب، ويحقق له استمرار تمثيل دولة الجنوب سابقا، وعلى هذا الاساس يستطيع ادارة اللعبة السياسية الراهنة، ويبني مواقفه وانتقاداته للاوضاع على اساسها، ويصر على مراجعة جميع الملفات والقضايا من هذا المنطلق، وليس من منطلق الاكثرية العددية.

كما انه لم يتوقف عند هذا الحد، بل ترك الافق مفتوحا مع القوى السياسية والاجتماعية في المحافظات الشمالية كمواقع متقدمة له، باعتبار حرصه المعلن على الوحدة، وتاكيد نفيه القاطع لشائعات الفيدرالية او الكونفيدرالية او الانفصال، لانه غير مستعد لتحمل اية مسؤولية تاريخية في هذا الاتجاه.

وهنا طالب بلاغ اللجنة المركزية كل القوى . المشار اليها، وفي الوقت الراهن تحديدا . «باجراء حوار وطني صريح، تشخص فيه الازمة، وتعلن فيه المعالجات، وعلى وجه الخصوص تلك المعالجات التي تؤمن اليمن من التشرذم والتمزق، الذي تجري صياغته . بقصد او بدون قصد . بواسطة الاجهزة الشطرية لما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية».

وبهذه الاشارة الواضحة الدلالة الى شطرية الاجهزة القديمة للجمهورية العربية اليمنية، يكون الحزب الاشتراكي قد اعلن حربه على تلك الاجهزة، سواء كانت ممثلة بقوى

من المؤتمر الشعبي العام (شريكه في الوحدة)، او بقوى من التجمع اليمني للاصلاح (الشريك الجديد في الائتلاف)، او بالقوى التقليدية (العسكرية، والقبلية ومراكز القوى الخفية)، وبالتالي اعلان القطيعة مع المؤتمر الشعبي العام على وجه التحديد، بعد ان تبنت اللجنة المركزية ذلك التشخيص لتأكيد ثقتها في قدرة القوى الوطنية (المعارضة والنقابات العمالية والمهنية)، على تجاوز هذا الوضع المأزوم، كنوع من الحشد لخوض عملية التغيير المنشودة. ولكنها في الوقت ذاته لم تياس من قدرة المؤتمر الشعبي العام على التخلص من المعوقات الداخلية، التي تمنع من المشاركة في قيادة حركة الاصلاح الجديدة.

وفي هذا الشان تضمن البلاغ الصحافي ان اللجنة المركزية للاشتراكي «لا يطالها الشك بأن المؤتمر الشعبي العام الذي كان قوة اساسية في صنع الوحدة مع الحزب الاشتراكي، يمتلك الامكانيات الفعلية لاختصار الطريق الى هذه المهمة الوطنية العظيمة، في هذا الظرف التاريخي الهام».

### اتهامات ضمنية

ولكن رغم استمرار الرهان على قدرة المؤتمر الشعبي في النهوض بمهمة التغيير والاصلاح المنشودة، حدد بلاغ اللجنة المركزية نقاط اتهام ضمني لشريكه (المؤتمر)، تعتبر هي محور اعلان القطيعة معه، حيث ورد في البلاغ «ان المظاهر العسكرية التي انتشرت في اجزاء من الوطن خلال الايام الماضية، قد اكدت - بما لا يدع مجالا للشك - ان جهدا وطنيا ما زالت البلاد في حاجة اليه، وان هذا الجهد لا بد ان يتحرك بكل الاتجاهات، بما في ذلك المواجهة الصريحة والجادة مع القوى التي تتعالى على الحوارات الوطنية، للتلويح او التهديد بفرض خيارات المواجهة العسكرية، كوسيلة من وسائل الضغط والابتزاز في ادارة الازمة السياسية.

وسرد البلاغ جملة من المتناقضات التنافرية بهذا الصدد، حيث جاء فيه «ان العسكرة والديمقراطية يتناقضان جملة وتفصيلا من حيث الجوهر، ولا يجوز لمن يعبئ المدن بالسلاح المدمر والمهرب ان يتحدث عن الديمقراطية.. كما لا يجوز لمن ينشر النقاط العسكرية وينشئ معسكرات الارهاب ان يتحدث عن الديمقراطية ايضا، ولا يكون مفهوما لمن يرفض تنظيم حمل السلاح في المدن ان يتحمس للديمقراطية، كما انه من السذاجة ان نصدق ان من ينظم الارهاب ويحمي الارهابيين منحاز للديمقراطية او الشرعية الدستورية».

وتعتبر تلك اشارات واتهامات واضحة، لأن الرافض لاخلاء المدن من المعسكرات، وتنظيم حمل السلاح، هو شريك الحزب الاشتراكي «المؤتمر وايضا الاصلاح»، وبقية القضايا الاخرى كانت وما زالت تمثل مواقف المؤتمر الشعبي ومعه ايضا تجمع الاصلاح، وهنا يمكن القول ان الحزب الاشتراكي فقد الامل في المؤتمر الشعبي العام كشريك وكحليف يركن اليه، وفقد الامل في تجمع الاصلاح كطرف ثالث محايد داخل الائتلاف، وتاكد له انهما يشكلان جبهة واحدة في مواجهته، ولهذا لزمه ان يحدد خياره الحقيقي، وهو في عمق الازمة، ويطرحها في اطار برنامج مراجعة شاملة، يطرحه على صعيد بناء دولة الوحدة، ببعدها الديمقراطي القائم على اساس توازن المصالح، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وبناء المجتمع المدني، وترسيخ دولة المؤسسات والنظام والقانون، ونبذ العنف والارهاب بجميع صوره واشكاله.

ولم تكتف اللجنة المركزية للاشتراكي بالتوقف عن طرح رؤيتها لتفاعلات الازمة الراهنة، وقواها المختلفة، بل عادت تستعرض محطاتها المختلفة وعواملها الذاتية والموضوعية، حيث اشار البلاغ الصحافي الى النقاشات التي سادتها حول «التطورات السياسية الراهنة، الذي مثلت بأبعادها الخطيرة ازمة تجاوزت حدود ما تعود عليه النافخون في أبواق الازمات لادارة الحكم، عندما تتصاعد شكوى الناس وانينهم من فساد الاوضاع والاحوال»، واضاف البلاغ «لقد جرى التلويح بهذه الازمة في وجه الوطن، لمواجهة التململ الشعبي الواسع، واسكات الاصوات التي تنادي بالاصلاح، ونبذ الممارسات التي استهدفت افراغ الوحدة من محتواها الوطني الديمقراطي».

### قوى متنفذة

وعبر عن الاسف، لان الروح - التي تدثر بها الوطن اليمني في يوم 22 مايو (ايار) 1990م - لم تستطع ان تخترق أبواب القوى المتنفذة في الكثير من الاجهزة، التي نظرت الى الوحدة من خلال ما ترسخ لديها من اعتقاد من ان «الوحدة انما هي إلحاق لجزء من الوطن»، لا يحمل معه اي معنى للتغيير، ولا مشروعه الذي يفرض على الجميع التخلي عن مشروعاتهم القديمة، وحراسها من الاجهزة التي اقيمت لاغراض حمايتها، والدفاع عن المصالح التي تكونت في اطارها.

وحمل الاشتراكي تفاعلات ذلك الوضع الذي وصفه بانه «ذهب الى حد بعيد في ملاحقة الوحدة، لافراغها من محتواها مسؤولية انتاج الازمات المتلاحقة خلال الثلاث سنوات ونصف السنة الماضية»، والتي قال عنها انها «اخذت تنتج هي الأخرى ادوات تصعيدها المنذرة بمخاطر حقيقية على الوطن».

كما اشار الى ان هذا المنحى - الذي برز في التعاطي مع مضامين الوحدة والديمقراطية - كان يرسم على الارض وفي الحياة السياسية للبلاد «خطوطا عريضة من عدم الثقة»، التي تجلت في ابرز صورها عندما رفضت القوى المتاثرة مصالحها من الوحدة الاعتراف بالواقع الجديد، الذي عبر عنه ميلاد الجمهورية اليمنية. «وتمسكت باليات الجمهورية العربية اليمنية، لادارة النظام الجديد، وتكريس اجهزتها السابقة، مع تصفية منظمة للاجهزة الاخرى المقابلة، التي تكونت في دولة اليمن الاخرى (الجنوبية) قبل الوحدة».

وبرر الحزب الاشتراكي سكوته عن تلك الممارسات - طوال الفترة الماضية - بأن عود الوحدة كان طريا لم يقو، وانه حرص على الحوار الهادئ مع شريكه (المؤتمر الشعبي) حول جملة من القضايا، باعتبار انه ربما يكون افضل وسيلة لمواجهة الصعوبات، وان الارادة السياسية - التي صنعت الوحدة - قادرة على تخليصها من ركام المشكلات التي تعترض طريقها، غير انه قال ان ما خلصت اليه تجربة الحوار، اكد ان فلسفة الحكم التي انطلق منها الآخرون - في اشارة الى الشماليين - «لا تقوم على مجرد اعتقاد خاطئ يمكن تصحيحه، بقدر ما هو خيار كان على القادمين الى صنعاء - اي الجنوبيين - ان يقبلوا به».

### مشروع الدولة

وأوضح البلاغ انه ترافق مع كل ذلك حملة تحريض واسعة ضد الحزب الاشتراكي، كانت ذروتها حملة الاغتيالات السياسية التي تعرض لها اعضاؤه، كما برز ركام من ثقافة المواجهة، التي مثلت عاملا من عوامل تصفية الحسابات القديمة، بحيث لم تستطع ثقافة الوحدة ان تخرج القوى صاحبة الثقافة القديمة الى الواقع الجديد. وأشار البلاغ الى «انه كان واضحا ان العقلية التي تحجرت في ثنايا تلك الثقافة، غير مستعدة ان تخرج من دهاليز سطوتها، التي ظلت تحرك من داخلها فرق الاغتيالات والارهاب، لتلوح بها في وجه التغيير، وما كان لمثل تلك الاختلالات الامنية والجرائم المرتكبة بحق الشعب ان تحدث، لولا صمت وتواطؤ عناصر متنفذة، ظنا منها انها تستطيع إجبار الحزب الاشتراكي التخلي عن مشروعه».

وجدد الاشتراكي تاكيده انه - رغم

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

كل تلك الصعوبات - فانه كان لا بد من العمل بمزيد من الصبر لاستكمال بناء مؤسسات الوحدة، واشار بهذا الصدد الى انه قدم عدة مشروعات بخصوص اعادة بناء ودمج القوات المسلحة، وحل مشكلات الثار وتنظيم الحكم المحلي على قاعدة المشاركة الشعبية، ومقترحات لتنظيم الامن واغلاق معسكرات الارهاب، وتنظيم حمل السلاح، وحل مشاكل الصراعات السياسية التي كانت موجودة قبل الوحدة، وتعويض المناطق المتضررة منها، الى جانب مشروعات اخرى للاصلاح الاداري والاقتصادي، والحد من التلاعب بالعملة، «غير ان الحوار حول هذه المسائل - وإن افضى في كثير من الاحيان الى اتفاق - الا ان اخراجه الى حيز التنفيذ الفعلي كان يصطدم بالعقلية التي جعلت من المواجهة معادلا لسياستها في تجريد الوحدة من مضامينها الحقيقية».

واكد ان كثيراً ما كان الهروب من هذه القضايا يحدث بطرح قضايا اخرى، مثل «دمج الحزب والمؤتمر، والتعديلات الدستورية»، واكد ان قبول الاشتراكي بمناقشة مثل تلك القضايا، انما كان يهدف تجاوز مازق الحوار في القضايا المصيرية، وهو يدرك المغزى الحقيقي لطرح مثل تلك القضايا.

ولكنه اقر بان الحوار وصل في نهاية المطاف الى مازق حقيقي، في كل القضايا التي كان يجب انجازها قبل نهاية الفترة الانتقالية، واشار الاشتراكي الى انه لم يحمل الطرف الآخر مسؤولية ذلك، بالرغم انه كان يدرك ان هناك مراهنات كبيرة من قبل الآخرين على تعديل موازين القوى، ستكون كفيلة بتعديل الموقف. واعتبر ان المراهنات - التي بنيت على تغيير موازين القوى لتغيير الموقف - هي حصان طروادة، برغم ما استخدم في سبيل تحقيقها اثناء الانتخابات وبعدها.

## دور البرلمان

وشدد البلاغ على ان اللجنة المركزية للاشتراكي - وهي تعلن تمسكها بالخيار الديمقراطي - تؤكد مجددا ضرورة تطوير واستكمال هذا المكسب، بالانتخابات الحرة والمباشرة لسلطات الحكم المحلي، وحذرت من استخدام الاموال لإفساد هذا المكسب. كما انها - بقدر ما تعتز بدور مجلس النواب، الذي يجب ان يشكل ضمانة لرعاية الديمقراطية - نبهت الى ان الزج بهذه المؤسسات الدستورية في لعبة القوى المتنفذة، التي ترفض الديمقراطية من اساسها، سيؤدي لا محالة الى تشويه وظيفتها الدستورية، والى تعطيل دورها الوطني، وربما الى انقسامها وتفتيتها.

ودعا الى اهمية ان تضطلع هذه المؤسسة - ازاء الاوضاع السياسية الراهنة - بمهمة رعاية الحوارات الوطنية السياسية الجارية، والوصول بها الى غايتها المرجوة، بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة، لتتجنب بذلك تحمل المسؤولية في تكريس اي اتجاه تشطيري او انقسامي، يخطط له خارج حرم البرلمان.

وهنا نجد ان الحزب الاشتراكي - بقدر ما وجه خطابه لشركائه في الحكم - تنبه لاي دور قد يلعبونه من خلال البرلمان كمؤسسة تشريعية، وانه متيقظ لكل ما من شانه إجباره على التسليم بالأمر الواقع، من خلال الاحتكام للأغلبية العددية في البرلمان، ويصر على سحب القضية برمتها الى خارج اطار موازين القوى السكانية، التي تخدم كلا من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، ويعمل على اخضاعها لمعايير توازن القوى السياسية والمصالح الاجتماعية، باعتباره قدم دولة بكل مقوماتها، وقدم ثلثي الارض، والثروة، والكادر الوظيفي، ويصر على الاحتكام لحقائق الجغرافيا والتاريخ وتوازن القوى.

ولهذا فهو يفتح الباب لطرح مبادرة جديدة، والعمل لحل الازمة وفق اتفاق سياسي جديد، لتلافي ما فاته في اتفاقات الوحدة، بعد ان اتضح أن الرهانات القديمة لجميع الاطراف قد فشلت، وكان فترة الثلاث سنوات ونصف السنة الماضية كانت مجرد رحلة استكشافية للاشتراكي، تعرف خلالها على تركيبة القوى ومجموعات الضغط في الشمال، وكذلك اجهزة صنع القرار هناك.

ويبدو انه توصل - على اساس ذلك - الى حسابات جديدة، لطرح مسالة الاتفاق السياسي، فهل يقبل المؤتمر الشعبي العام، وهل يقبل تجمع الاصلاح، ولكنه يبحث عن اسلوب لتطبيق قضية الديمقراطية في اليمن، في ظل تعدد الاحزاب، والقبائل، والقوى العسكرية، والمصالح، ومراكز القوى السياسية، وليس معروفا ما اذا كان الحل في فيدرالية ضمنية، يهدف اليها الحزب الاشتراكي تحت غطاء اللامركزية والحكم المحلي، فكل الطرق مفتوحة امام اليمنيين، ما دامت كل القضايا معلقة، واجراس الخطر تقرع في كل من صنعاء وعدن.



المصدر : الجمهورية
القاهرة
التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢



# الولايات المتحدة تدعو أطراف الأزمة اليمنية إلى الحوار

أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها البالغ إزاء حالة التوتر التى تمر بها اليمن .. ودعت الأطراف المعنية بالأزمة اليمنية إلى تسوية الخلافات

وصرح المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية أمس بأنه يتحتم التوصل إلى تسوية سلمية بين قادة الشمال والجنوب عن طريق الحوار .. وأضاف أن حكومة بلاده تؤيد الوحدة اليمنية .

وأشاد المتحدث بالانتخابات متعددة الأحزاب التى جرت فى اليمن خلال ابريل الماضى ووصفها بأنها تطور هام فى تاريخ اليمن

# اليمن: المؤتمر يتهم الاشتراكي بالمساهمة في صب الزيت على النار

☐ صنعاء - من فيصل مكرم:
☐ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ انهى مجلس الوزراء اليمني امس اجتماعاته التي عقدها في عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد وهي الاولى التي تستضيفها المدينة منذ قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠.

وطغت على الوضع السياسي في اليمن امس ردود الفعل على البيان الذي اصدرته اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي وهو البيان الذي اعتبرته قيادات في المؤتمر الشعبي العام متشدداً «يساهم في صب الزيت على النار وفي تاجيج الازمة والوصول بها الى طريق مسدود».

وكان الحزب الاشتراكي اصدر مساء اول من امس بياناً طويلاً بعد الاجتماع الذي عقدته لجنته المركزية في عدن الثلثاء الماضي حمّل فيه المؤتمر الشعبي العام مسؤولية تدهور الوضع السياسي. واتهم «عناصر متنفذة بالصمت عن الجرائم التي ارتكبت» خلال المرحلة الانتقالية وحتى بـ «التواطؤ» في هذه الجرائم «ظناً منها انها تستطيع بذلك اجبار الحزب الاشتراكي على التخلي عن مشروعه الوطني الديموقراطي والغائه في نهاية المطاف». كذلك اتهم «العقلية التي تجرأت على مقاومة مضامين الوحدة» وابقت على «تصفية الحزب والقوى الوطنية الاخرى هدفاً ملازماً لكل خطواتها السياسية».

ووصف نتائج الانتخابات اليمنية التي حصل فيها حزب المؤتمر على اكثرية بانها كانت محاولة لتشكيل «اغلبية وهمية يراد لها ان تكون سيفاً مسلطاً على الديموقراطية الحقة».

وتبنت اللجنة المركزية النقاط الـ ١٨ التي طرحها الامين العام للحزب السيد علي سالم البيض ووصفتها بانها «مبادرة وطنية» وحذرت من زج مجلس النواب «في لعبة القوى المتنفذة التي ترفض الديموقراطية من اساسها».

وفي اول رد فعل للمؤتمر الشعبي العام على البيان الاشتراكي اكد السيد عبدالسلام العنسي عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) رئيس الدائرة العامة في المؤتمر لـ «الحياة» ان «المؤتمر الشعبي يأسف اشد الاسف لهذه التطورات السلبية لتداعيات الازمة السياسية اليمنية الراهنة معتبراً ان البيان الصادر عن الحزب الاشتراكي ساهم عن عمد في صب الزيت على النار وفي تاجيج الازمة والوصول بها الى طريق مسدود».

وقال: «ان البيان يشكل اعنف تصعيد يقوم به الحزب الاشتراكي منذ بداية الازمة وجاء مخيباً لآمال الناس وتوقعات المراقبين السياسيين في انفراج الازمة وحلحلتها خصوصاً بعد توجه اعضاء مجلس الوزراء الى عدن بناء على طلب رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس احد كبار قياديي الحزب الاشتراكي. وكان الجميع يامل بان يكون لوجود اعضاء الحكومة الاثر الكبير في انفراج الامور وردم هوة الثقة بين قيادات الائتلاف الحاكم خصوصاً اذا علمنا ان من خصائص اليمنيين الحميدة تجاوز كل شيء اذا التقت الوجوه».

واضاف: «لقد بات من الواضح ان استراتيجية الحزب الاشتراكي في تعامله مع الازمة السياسية التي افتعلت منذ عودة الاخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للاشتراكي الى عدن مباشرة من رحلته العلاجية في الخارج كانت ترمي الى شلّ فعالية مجلس الرئاسة ودوره وتعطيل نشاط الحكومة والايحاء بان اي متغيرات تعني هيمنة شطر على آخر والالتفاف على شرعية مجلس النواب والخوف من فقدان الامتيازات التي يحظى بها الاشتراكيون تحت مختلف الحجج والعمل على إملاء شروط لضمان البقاء في السلطة مع كل مرحلة، ثم تصعيد الخلاف الى مرحلة التوتر ليوقن الآخرون الى حتمية الاستجابة لشروط الاشتراكي وذلك من خلال التنصل من مسؤولية الاختلالات والتهوّر في مختلف المجالات وتحميلها للمؤتمر ومن خلال تحريض الجماهير وتاليبها على الوحدة وعلى المؤتمر وامينه العام الرئيس علي عبدالله صالح والاستفادة من معاناتها لكسب ودها من خلال العزف على هذه المعاناة والتلويح بورقة الانفصال كورقة ضغط».

وتابع: «اننا على ثقة بان جماهير الشعب اليمني والقوى السياسية بمختلف توجهاتها مقتنعة تماماً بان المؤتمر الشعبي العام وقياداته تتحمل ولا تزال تتحمل بكل صبر شتى محاولات

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# اليمن: المؤتمر يتهم الاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

الاستفزاز والابتزاز السياسي التي اصبحت السمة الغالبة على الخطاب السياسي للحزب الاشتراكي، كل ذلك حرصاً على الوحدة الوطنية وتجنيب اليمن مخاطر الانزلاق في اتون هذا الصراع المرفوض من كل ابناء اليمن. غير اننا نفاجأ في كل مرة نقدم فيها للحزب تنازلا ونقبل على انفسنا ضيماً ونرفض الرد على ما يوجّه الينا باطلاً ان شهية الحزب تزداد طالبة المزيد. وما بيان اللجنة المركزية سوى دليل على هذا التوجه».

وتساءل: «لمصلحة من ما يقوم به الاشتراكي وعلى رأسه قيادات نحترمها ونعترف لها بدورها التاريخي في انجاز حلم تحقيق الوحدة اليمنية. اقول لمصلحة من هذا التصعيد. واذا كانت هناك وجهات نظر وتباين بيننا كاطراف في الائتلاف الحاكم وبالذات بين المؤتمر والحزب، الم يكن من الاجدر مناقشتها في اطار قيادات الائتلاف او حتى على مستوى السلطة الاشتراعية التي يجب ان نحتكم اليها؟ ولمصلحة من تزوير الحقائق وتجيير كل السلبيات سواء اثناء الفترة الانتقالية ام في مرحلة الشرعية الدستورية الحالية وتحميل المؤتمر مسؤولياتها؟ هل نسي الاخوة الرفاق في الحزب اصوات الطائرات الحربية التي طغت على صوت الاستاذ البيض في اثناء خطاب له في محافظة لحج مدشناً بذلك مرحلة استنفار شطري للقوات المسلحة؟ ومن الذي اقام الحواجز والنقاط واستحدثها في المحافظات الجنوبية؟».

وخلص الى القول «قدمنا الى شركائنا في الحزب الاشتراكي وجهة نظرنا واستعدادنا للبحث في كل النقاط التي يرون مقاسمتها معنا والتي نرى مناقشتها معهم ،وأبدى الأخ الرئيس الامين العام الفريق علي عبدالله صالح استعداداً للقاء اخيه علي سالم البيض في اي مكان يريد بل اننا وجهنا رسالة الى اللجنة المركزية في اجتماعها الاخير اكدنا فيها ضرورة الحوار وضرورة الوصول الى موقف وطني موحد يرتكز على التزام الشرعية الدستورية والوحدة، والديموقراطية ورغم كل هذا نفاجأ بهذا البيان الذي خلا حتى من الاشارة الى هذا التوجه. وعلى كل حال، فاننا مع استنكارنا لكل ما حمله البيان من منطق ملتو وديماغوجية واضحة، ما زال املنا في الوصول الى حل اذا خلصت النوايا وكان ولاؤنا جميعاً لليمن فقط. اما ان نخضع للابتزاز ونلتف على الشرعية الدستورية ونقبل الوصول بالوحدة الى مرحلة التشطير من جديد، فلا ولا ولا».

وكان الحزب الاشتراكي اتهم المؤتمر بتحريك قوات عسكرية في الايام القليلة الماضية كما حمله مسؤولية عدم تحقيق تقدم على الصعيد السياسي خلال المرحلة الانتقالية، اذ جاء في بيان اللجنة المركزية انه «كثيراً ما كان الهروب من هذه القضايا يتم بطرح قضايا اخرى مثل دمج الحزب والمؤتمر والتعديلات الدستورية. وكنا عندما نقبل بمناقشة مثل هذه القضايا، على الرغم من معرفتنا المسبقة بمغازيها، انما نقبل ذلك لنتجاوز مازق الحوار في القضايا المصيرية التي يتعلق بانجازها مستقبل الوحدة والوطن.

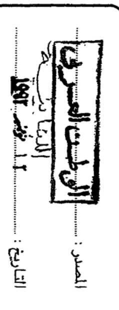
لقد وصل الحوار الى مازق حقيقي في كل القضايا التي كان يجب علينا انجازها قبل نهاية الفترة الانتقالية ولم نحمل انذاك المسؤولية للطرف الذي تمسك بالموقف الرافض لاي تغيير على رغم اننا كنا ندرك ان هناك مراهنات كبيرة من قبل الآخرين على تعديل موازين القوى لتكون كفيلة بتعديل الموقف من وجهة نظرهم. ان تعديل موازين القوى، كما عبّر عنها الآخرون، كانت هي الحصان الذي راهن عليه الشركاء. ومن اجل ذلك استخدمت كل امكانات البلاد سواء في الانتخابات او بعد اعلان نتائجها لتشكيل الاكثرية العددية او في الضغط على الناس او في توزيع المشاريع والهبات ليبلغ العجز في عام ١٩٩٣ حداً يتجاوز اضعاف ما خطط له، ناهيك عن تسخير موارد الكثير من المؤسسات لهذا الغرض».

الجفري

وفي عدن قال السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن (راي) ان «بيان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني كان جيداً وقد افرغ الاشتراكي كل ما لديه من قضايا يعتقد انها تشكل حلولاً للازمة السياسية الراهنة التي تطورت بشكل خطير من قبل الاشتراكي والمؤتمر الشعبي».

واضاف ان «دعوة الاشتراكي الى حوار مع كل الاحزاب والقوى الوطنية في اليمن امر سبق لنا ان نبّهنا المؤتمر والاشتراكي الى ضرورته مسبقاً، وتحديداً بعد تحقيق الوحدة في ايار ١٩٩٠، الا ان الشريكين اللذين ظلا يحكمان سنوات الفترة الانتقالية لم يستجيبا لذلك. واعتقد انهما لم يتعودا الحكم في ظروف الديموقراطية والتعددية الحزبية، ولذا يجدان صعوبة في التعامل مع الواقع الجديد».

واكد الجفري الذي يعتبر حزبه من ابرز احزاب تكتل المعارضة ان «اليمن لن تشهد انفجاراً عسكرياً وان الحوار سوف يسود لانه رغبة الجماهير...» مشيراً الى ان «الاشتراكي في بيانه الاخير قد افرغ ما معه من رصاصات ولا خيار امامه وامام المؤتمر الا الحوار المشترك مع كل الاحزاب في البلاد».

المصدر : 


التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢


شركاء الائتلاف يرفضون «نغمة التشطير» ويعطلون الصواعق الموقوتة..

# اليمن : وحدة الشطرين معلقة على وحدة الجيشين!

تلاحقت التطورات على الساحة اليمنية وسط تداخل الشائعات بالوقائع، والتلويح بنشوء حالة انفصالية جديدة، دعمتها ممارسات «عابرة» و«فردية» على الارض. لكن الرئيس علي عبدالله صالح سارع الى رسم خطوط حمراء تحول دون العودة الى الوراء. وحضت اللجان التقنية المختصة جدولة الاولويات لبناء وضع وحدوي يستند الى المؤسسات إنطلاقاً من مذكرة النقاط الـ ١٨ التي تقدم بها الحزب الاشتراكي. كيف تجاوز عقلاء اليمن مرحلة الاهتزازات في الوحدة بين الشطرين؟ ماهي سيناريوهات الفترة المقبلة لاعادة صياغة توازنات بين الشمال والجنوب، تقضي الى بناء وحدوي على طريقة «الخطوة خطوة»؟



المصدر : الوطن العربي
اللبنانية

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣



عندما قامت الوحدة الالمانية بعد سقوط جدار برلين، لم يكن احد يتوقع، لحظة انفجار مشاعر غامرة باستعادة العظمة الجرمانية بأن ترتطم خطة التوحيد بهذا الحجم من المصاعب، على الرغم من قوة الدفع الاقتصادية. وتدريجيا زالت السكرة وحلت الفكرة، مع التطبيق الميداني لاجراءات الوحدة ومستلزماتها. حتى أن اطرافاً في الشطرين باتت تترحم على زمن التشطير، إن في برلين الشرقية أوفي برلين الغربية، حيث الأمن الاجتماعي كان قائماً، فضلاً عن تقاليد ترسخت في الوضع التقسيمي السابق.

## جميلة على الورق

شيء من معادلة «عض الأصابع» سيطر الاسبوع الماضي على دوائر حزبية وسياسية في عدن وصنعاء، وسط إعتقاد عام بأن الوحدة جميلة على الورق اوفي الصدور. لكنها صعبة الى حد الاستحالة عندما يتعلق الأمر ببناء مؤسسات وحدوية تشمل دمج القوات المسلحة واجهزة الأمن والاحزاب والافكار والبرامج، اضافة الى مشكلات الشطرين وتوزيع الصلاحيات والادوار. وترتدي المصاعب ايقاعاً آخر عندما تتواتر عمليات الاغتيال.

ويستهدف العنف رموزاً حزبية. ويلامس ذروة في التصعيد مع وصول «الموس» الى ذقون انجال نائب رئيس مجلس الرئاسة، الامين العام للحزب الاشتراكي، علي سالم البيض، نايف وينوف وعدنان، وهو مسؤول أمني في عدن. واخطأهم الرصاص، فيما سقط ابن عمتهم، الطالب في كلية الحقوق في جامعة عدن. واتى هذا الحادث ليضاعف من جو القلق، وينكا جراحاً امنية لم تندمل. وعلى الرغم من انه جنازة طالب الحقوق حفلت بشعارات «التشطير» التي تذكر بالفترة التي سبقت ٢٢ أيار- مايو- ١٩٩٠، بادر الرئيس علي عبدالله صالح الى التلويح بالرادع الذي اسمه «الخطوط الحمراء» في الوضع العام، محذراً من المساس بها، لان من شأن ذلك العودة بالوضع الى الوراء. وهذا من المحظورات. واشار الى «اللجان التقنية» التابعة لائتلاف الاحزاب الثلاثة بالدخول في صلب مذكرة النقاط الـ١٨ التي قدمها الحزب الاشتراكي واشترط الاستجابة لها للعودة الى الشراكة في الحكم. وهذا «التنازل» ادرجه الفريق صالح في اطار الحفاظ على دولة الوحدة والقضاء على الاسباب التي ادت الى اهتزاز عميق في ركائزها.

## دولة المؤسسات

ويتفق الامين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري احمد طربوش مع اهمية دراسة النقاط الـ ١٨ ويقول: ان التنظيم الناصري طرح النقاط التي جاءت على لسان البيض منذ عامين وهي ليست جديدة بأي حال، لكنها تحتاج الى حوار وطني يشارك فيه قادة الاحزاب، ومن جهته. قال عبدالفتاح البصير (قيادي الناصري البارز ونقيب المحامين ان النقاط الـ١٨ هي حق ينبغي ان لايترك لاي قوى تستغله لمصلحتها المعادية لمصلحة الشعب اليمني في تكريس الوحدة من خلال دولة مؤسسات ورفض البصير اعطاء اي طابع شخصي للخلاف الراهن بين صالح والبيض وقال: انه اختلاف في التصورات والاساليب، لكن الثقة موجودة بين الرئيس ونائبه فهما اللذان صنعا الوحدة.

## شعرة معاوية

اما احمد طربوش فقال لـ«الوطن العربي»: ان الحزبين «المؤتمر والاشتراكي» يتحملان مسؤولية ما يجري حاليا لان العقلية السائدة في الحزبين هي عقلية الهيمنة والسيطرة ومحاولة فرض كل حزب اسلوبه على الحزب الاخر، وان يمارس نفس الاليات التي كان يمارسها قبل الوحدة، ومن هنا تاتي اتهامات البيض للمؤتمر الشعبي بانه يمارس المركزية السياسية من صنعاء، فيما يتهم المؤتمر الشعبي شريكه الحزب الاشتراكي بالخروج عن الاجماع العام. وفي الواقع فان الحزبين مسؤلان عما يحدث ويتحملان المسؤلية كاملة.

مسؤولية قيادي في الحزب الاشتراكي قال ان محاولة اغتيال نجلي نائب الرئيس في عدن قطعت شعرة معاوية التي تعلق بها كثيرون في امكانية ان ينهي البيض اعتكافه ويعود الى صنعاء لمواصلة دوره السياسي. وعلى الرغم من ان المؤتمر الشعبي دان في بيان اعلامي هذه الجريمة الا ان قيادات عليا في الحزب الاشتراكي المحت لـ«الوطن العربي» حول مسؤولية عناصر حاكمة «لم تحددها بالضبط» عن محاولة الاغتيال.

## لجنة رباعية

وقال احمد طربوش لـ«الوطن العربي»: لقد اقترحنا صيغة لجنة رباعية تضم عشرين عضوا بواقع ٥ اعضاء يمثلون كل حزب في الائتلاف الحاكم، و٥ اعضاء يمثلون كتلة المعارضة بحيث يدور الحوار حول تصورات كل حزب ومطالبة في المرحلة المقبلة، وتوقع طربوش ان يتم حوار في الاسابيع القليلة الماضية، واشار الى ان التنظيم الوحدوي الناصري بادر الى فتح حوار مع قادة



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

الاشتراكي والمؤتمر سعيا الى مصالحة تنهي الازمة الراهنة وقال الشيخ عبدالله الاحمر انه آن الاوان للاخ علي سالم البيض ان ينهي اعتكافة ويعود الى صنعاء لاستكمال الشكل الدستوري بادائه اليمين، على ان يعرض جميع تصوارته من خلال المؤسسات السيادية، مجلس الرئاسة او البرلمان، لان هناك من يحاول استغلال اعتكاف الاخ نائب الرئيس لترويج شائعات مغرضة.

والى ذلك نفت مصادر في الحزب الاشتراكي مارددته وسائل اعلام غربية عن قيام الحزب الاشتراكي بحشد وتعبئه وتسليح القبائل الجنوبية تحسبا لاي طارىء، وقال ان الحزب الاشتراكي اعلن انه مصمم على استكمال مسيرة الوحدة لانها حق الجماهير وليست حقا للاشتراكي او المؤتمر الشعبي وحدهما.

والواقع ان الاعتكاف الثالث لعلي سالم البيض انطوى على مؤشرات طلاق بين الشطرين. وتجاوز بجديتة والظروف المحيطة به وخطورته الأعتكافين السابقين في العام١٩٩٢ . فقد حدث بعد جولة اميركية وفرنسية للبيض ومعركة تعديلات دستورية وخلافات على تركيبة مجلس الرئاسة وصراعات حزبية باردة. وخلافاً للمرات السابقة، حضر البيض الى مقره في صنعاء وطلب من مسؤولين في الحكومة القيام بجردة للأثاث، تمهيداً لاعادته الى الدولة. وحزم اوراقه وغادر الى عدن، رافضاً ان يؤدي القسم بعد تعيينه نائباً للرئيس في مجلس رئاسة الدولة. وترافق الاعتكاف الثالث وحملة انتقادات متبادلة، على صفحات المطبوعات الحزبية، لم توفر المقامات السياسية ووسط الشحن والتعبئة النفسية. تواترت على الارض جملة ممارسات تقسيمية: فقد منع جنود شماليون يرابطون في الجنوب من العودة اليه بعد قضاء اجازاتهم في صنعاء. وصدرت تعليمات بعدم اخراج اي ذخيرة من مستودعات جنوبية الى وحدات في

**... الى اعتماد الفيدرالية**

**... خطوة خطوة**

الشمال. وانزلت صور مسؤولين بارزين، ورفعت مكانها صور لمن يعتبرون خصوماً لهم في صنعاء. ودخلت الشعارات على الخط، واختلطت بالشائعات والمبالغات في وقت كان الدولار يواصل ارتفاعه بالنسبة الى الريال، مسوقاً ذعراً نفسياً، ودافعا باسعار المواد الغذائية الاساسية والمستوردة الى الارتفاع. وقد خرجت تظاهرات في تعز والضالع وفي اطار مد إحتجاجي، وكان يمكن ان تتفاعل دراماتيكيا لولا مداخلات «الحكماء»، وبينهم شيوخ من قبائل حاشد وبكيل وشخصيات «اصلاحية» اخرى، قريبة من الشيخ الاحمر، رئيس المجلس النيابي وزعيم «التجمع الوطني للاصلاح» وقد فسر الشيخ عبدالله الاحمر رئيس البرلمان وشيخ مشايخ قبيلة حاشد اعلان قبيلة بكيل عن تشكيل مجلس موحد لها على انها عملية تنظيمية داخل القبيلة الواحدة هدفها تحقيق تماسك القبيلة، وتنظم شؤون افرادها، واكد الشيخ عبدالله الاحمر لـ«الوطن العربي» ان القبائل اليمنية دعمت الوحدة منذ اول لحظة، وهي حريصة على استمرارها. حتى ان ثمة من اعتبر، في لحظة الاحتقان الكبير ان «البراميل» التي كانت تفصل بين الشطرين عائدة لترسم حدود التشطير من جديد. وهنا تحرك دعاة التيار الوحدوي في الحزب الاشتراكي، وفي طليعتهم نائب الأمين العام، سالم صالح محمد ورئيس الحكومة، المهندس ابوبكر حيدر العطاس. وتداعوا الى اجتماعات طارئة لانقاذ الوحدة قبل ان تتصدع، وتصبح مستحيلة الالتحام. ورشح من المداولات المغلقة ان الرئيس علي عبدالله صالح الذي شكل خلية لادارة الأزمة، دفع في اتجاه وضع روزنامة زمنية لتنفيذ اجراءات وحدوية، بطريقة متدرجة، وبدءاً بالجوانب الاقرب منالاً مثل برامج التدريس والتعليم والعملة والادارات. وتردد في صنعاء ان الريال الشمالي والدينار الجنوبي قد ينسحبان من الساحة لصالح عملة جديدة هي الدرهم. ثم يعقب ذلك دمج الادارات بعد اعادة تاهيلها وتدريب كوادرها. اما الاندماج بين القوات المسلحة، فهو عملية طويلة النفس. وتتطلب ترتيب ظروف ومظلة سياسية غير متوفرة الآن. يضاف الى ذلك اخلاء المدن الرئيسية من المعسكرات. وهذا شرط اساسي في مذكرة الجنوبيين. وكان علي سالم البيض قد اعتبر، في حديث صحفي، وفي سياق سلة الاتهامات التي نسجها، ان صنعاء تحولت الى «ترسانة اسلحة». ولن يعود اليها الابعد تفكيك هذه الترسانة.

## مشكلة الجيشين

ولاشك في ان وضعية القوات المسلحة في دولة الوحدة هي المشكلة الاكثر تعقيداً. وتجمع الواقعيون في صنعاء على ان مايسمى «الاندماج بين الجيشين» في حاجة الى الوقت، كما الى اتفاق سياسي عميق بين الشريكين في الائتلاف، اي «الحزب الاشتراكي» وحزب «المؤتمر الشعبي». وحتى الآن، لم يتبلور التوافق السياسي الذي يمكن ان يحتضن تجربة انصهار بين جيشين مختلفين عقائدياً وتقنياً وسياسياً. والمعروف ان جيش



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

الجنوب إرتبط في شكل عضوي بالحزب الذي يحكم البلاد، وكان بمثابة ذراع ضاربة له وخاض في العديد من المحطات السياسية لعبة الاجنحة وصراعاتها، داخل «الاشتراكي»، كما حدث في ١٣ يناير - كانون الثاني - ١٩٨٦، يوم الاقتتال بين جناح علي ناصر محمد وجناح المرحوم عبدالفتاح اسماعيل، مدعوماً من علي سالم البيض. وحسم سلاح المدرعات المعركة لصالح الجناح المناهض لعلي ناصر محمد الذي خرج مع رجاله في اتجاه الشمال. ووقف وراء هذا الحسم رجل الدبابات، هيثم طاهر قاسم، الذي اصبح، الآن وزيراً للدفاع في دولة الوحدة برتبة عميد. وهو من التيار المتشدد في «الاشتراكي» الرافض للتنازل عن ورقة دمج جيش الجنوب في جيش الشمال، في غياب الضمانات القوية حول دور الحزب في مؤسسات الوحدة. وهذا الدمج بقي عالقا اومعلقا، على الرغم من الجهود التي بذلت للتقدم خطوة على هذا الطريق. وعلى الرغم من ان وحدات جنوبية نقلت الى الشمال، ووحدات شمالية الى الجنوب، فان الجيشين بقيا خاضعين للقيادات السياسية في الشطرين. حتى ان رئيس هيئة الاركان السابق، العقيد البشيري، وهوشمالي، ومقرب من الرئيس علي عبدالله صالح قدم استقالته منذ ٣ اشهر

إحتجاجا على ترقيات عشوائية وتقديمات وامتيازات سمح بها وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر، وقد تدخلت مرجعيات سياسية عليا في صنعاء لدى العقيد البشيري، طالبة اليه العودة عن قراره. وفي الواقع جمدت الاستقالة طيلة ٤٠ يوماً، وامام تشبثه بها، عين العقيد عبدالملك السياني مكانه. واعتقد كثيرون ان ملف الشكوى طويت صفحته، مع وصول عسكري جديد الى رئاسة الاركان. لكن المفاجأة كانت كبيرة عندما كشف السياني، في حديث صحفي محلي ان «الروح المعنوية تدهورت في صفوف القوات المسلحة، وحدثت تجاوزات وتنامت عقائد». وكانت الاشارة واضحة الى «تعبئة الجنوبيين السياسية» ضمن المؤسسة العسكرية، خصوصاً ان الرئيس علي عبدالله صالح حذر من التسييس» و«خوض العسكر في لعبة الاحزاب» في اكثر من خطاب.

والثابت ان مفهوم الجنوبيين للجيش مختلف تماماً عن مفهوم الشماليين. ولم تصغر المسافة الفاصلة بين المفهومين في خلال ثلاثة اعوام ونصف من تجربة الوحدة. حتى ان معلومات تحدثت عن تعميق الفوارق وبلورتها، اضافة الى تمسك الاشتراكيين باسلوبهم في التنشئة المعنوية وتدريب الوحدات، واختيار العناصر على اسس ايديولوجية حيث المعيار هو الالتزام بمبادىء الحزب. هذه الحالة غريبة تماماً عن معادلات السلطة الشمالية في اختيار العناصر وبناء المؤسسة العسكرية. فالمقياس هنا، هو عدم التسييس، الأمر الذي ترك هذه العناصر قريبة من مناطقها وخصوصياتها المحلية والقبلية.

وتقول شخصية سياسية في صنعاء احترفت العمل الوحدوي، وتمسكت بازالة آثار التشطير، حتى في ذروة ازمة الشك في الوحدة، ان الاشتراكيين، وهم مجموعة تيارات، ينطلقون من نظرة استعلائية ويريدون فرض وجهة نظرهم على الشماليين، متمسكين ببند في مذكرة النقاط الـ ١٨ يقضي باعتماد الجوانب الايجابية في النظامين، وصياغة نظام بديل اخر. وفي الشمال، لا يمكن السماح بادخال «سوسة السياسة الى البناء العسكري من هنا لابد من الوقت لترتيب قواسم مشتركة تنهي الحالة الانشطارية على مستوى المؤسسة العسكرية. وفي النهاية، تضيف الشخصية الشمالية ذاتها، «لابد من اعادة نظر جذرية في وضع العسكر برتبة، ان كانوا جنوبيين او شماليين. واقرار خيار تقليص العدد، والابقاء على وحدات محددة. ذلك ان الاولوية يجب ان تعطى للتنمية، على مشارف نهاية هذا القرن، حيث يتم الخروج من الخنادق الى الاسواق»

والواقع ان افكارا عديدة تتفاعل فوق السطح اليمني وتحته. وثمة يقين شبه عام بان توحيد الجيشين، تبعا لصيغة الدمج والاندماج او الانصهار، في حال تحقيقه، مفصل اساسي في مفاصل دولة الوحدة. حتى ان هناك من يقول أن وحدة الشطرين معلقة على وحدة الجيشين وحتى الان، لم تحدث خطوات في هذا المجال، بل ان التأكيد على الخصوصيات والقناعات والتمسك بها سوقا مناخا من الحذر والتشكيك، ضاعفت من اشتعاله خطط اغتيالات جوالة. وحدث سباق، هنا، بين الحالة الانفصالية والحالة التوحيدية. وكادت الاولى ان تسجل نقاطاً لصالحها، لولا جهود «عقلاء الشطرين» الذين تخوفوا من ان العودة الى الوراء، اي الى الوضع الذي كان قائماً قبل ٢٢أيار- مايو - ١٩٩٠، لاتعني، هذه المرة، الشمال والجنوب. بل احتمال نشوء دويلات حتى داخل الشطر الواحد. وكان علي سالم البيض قد تحدث عن هذا الاحتمال ووصفه بالكارثي. لذلك في وقت كان يمارس اعتكافه الثالث فوق احدى تلال عدن، ويدخل توسعة على دراته، موصياً بان اقامته طويلة هذه المرة، كان حيدر ابوبكر العطاس، رئيس الحكومة، يفاوض شخصيات حزب المؤتمر، ومنها وزير الخارجية السابق، الدكتور عبدالكريم الارياني، لبرمجة اوراق الروزنامة التوحيدية وجدولة استحقاقاتها. وهذا يعني ان الاعتكاف شخصي:



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي
اللبنانية

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

ويتعلق بالبيض وليس حزبياً، خصوصاً ان العطاس وجارالله عمر يواصلان مناقشة مذكرة الحزب مع اطراف الائتلاف، فيما الرجل «الاشتراكي» الثاني، سالم صالح محمد و«محسن» اي محمد سعيد عبدالله، وزير الاسكان والتخطيط الحضري، يتلقيان علاجاً طبياً في المانيا. ومن المرجح ان يشاركا في اللجان المختصة، بعد عودتهما الى صنعاء.

## وحدة بالتقسيط

ثلاثون يوما هزت اذا وحدة عمرها نحو ثلاثة اعوام. والمؤسسات التي اطلقتها ما تزال طرية العود، لذلك لا مس الاهتزاز مستوى الارتجاج وعودة البراميل الى النقاط الحدودية والبراغماتيون في صنعاء لا يخفون ان تأزيم الأزمة كان له وجه ايجابي وسط السلبيات العديدة وتمثل في عملية سبر واقعية ودقيقة لمصاعب الوحدة وادارة موجباتها وهي قد حدثت دفعة واحدة ، وفدائيون قاموا بها، امثال الرئيس علي عبد الله سالم صالح وعلي سالم البيض. ويرمز اليهما باسم «العليين» ومن دون مقدمات وفي وقت كانت اطراف عديدة داخل المكتب السياسي واللجنة المركزية في «الاشتراكي» تناهض خيار الوحدة لكن البيض اصر على مشروعه. وقال: «علينا الزحف الى صنعاء» ثمة من قال ان الاشتراكيين «هربوا» الى الوحدة، لانهم بدوا عاجزين بعد انهيار القطب السوفياتي عن ادارة الوضع.

والبراغماتيون انفسهم، وان كانوا لا يرفضون مبدأ الوحدة يعتبرون ان ادارة واستيعاب نتائجها الميدانية يبدوان في غاية الصعوبة التي تلامس حد الاستحالة خصوصا في ظروف اقتصادية دقيقة. ويطرحون في المقابل ولقطع الطريق على اي عودة الى الانفصال، مشاريع تكامل بين الشطرين تتروح بين الفيدرالية وصيغة الولايات التي يشرف على تسييرامورها مجلس اقليمي يتمتع بصلاحيات مطلقة، ويرتبط بالمركز.

براغماتيون آخرون يدعون الى المرحلية في اجراءات الوحدة لقطع الطريق على اخطاء الفترة الانتقالية وما تلاها من صراع على الادوار والحصص لكن تيارا فاعلا في احزاب الائتلاف الثلاثة يدعو الى إعادة صياغة مقومات التوازن بين الشمال والجنوب على اساس الاخذ في الاعتبار خصوصيات كل شطر. ويمثل هذا التيار الدكتور ياسين سعيد نعمان، رئيس هيئة سكرتارية الحزب الاشتراكي، الذي يعمل للقاء بين مسؤولين كبار في الاحزاب الثلاثة المؤتلفة. وكانت مصادر في «المؤتمر» قد نقلت الى «الوطن العربي» ان «التجمع الوطني للاصلاح» وحزب «المؤتمر الشعبي» وافقا على مذكرة «الاشتراكي» وتعكف لجنة على تحديد الاولويات، من ضمن سيناريو خطوات متوازنة تنهي الخلل السابق ويؤكد الاشتراكيون على ضرورة القبض على مرتكبي الاغتيالات، لأزالة الاحتقانات الامنية، والدخول في قضايا خلافية سياسية ولا احد يعارضهم في ذلك، خصوصا ان وزير الداخلية العميد يحيى المتوكل تعهد بتقليب الحجارة بحثا عن مرتكبي حادث عدن الاخير

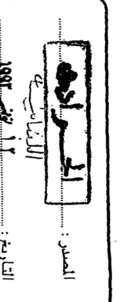
ويقول عارفون ان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب، زعيم «الاصلاح» وظف كل حكمته في مصالحة الحزبين، الشريكين في السلطة وقد قام بجولة على مشايخ القبائل في المهرة وحضرموت وصعدة والجرف والبيضاء وزمار، داعيا الى وحدة الصف وشارحا ابعاد الازمة السياسة واتصل بالبيض في عدن، مستنهضا همته للعودة الى صنعاء والشراكة في جدولة استحقاقات الوحدة. واعتبرت المبادرة «مصالحة على الطريقة اليمنية» حيث العلاقات الشخصية اساسية في صياغة المعادلات السياسية. وهذه الطريقة خطيرة، خصوصا عندما يتعلق الأمر ببناء الدول لكن شيخ محافظة المهرة، عوض علي ياسر الذي يسلم بعمق الخلافات، يرى ان المخارج في متناول اليد، وتقوم على مبدأ احترام الاوزان الطبيعية ووضع الامور في نصابها وهذا يفترض في رأيه تجميد الازمة عند حدها الراهن ومن ثم الاعتراف بان الظروف المعقدة والاستثنائية ليست كلها نتاج ازمة داخلية وازمة احجام.

**صنعاء - عبدالرحمن الشايف**



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث اللبنانية



التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣

الرئيس اليمني علي عبدالله صالح تحدث الى ملحم كرم:

# بدأت مشاريع سيئة وخطيرة جداً تطرح.. كالفدرالية والكونفدرالية

## اعتكاف البيض سببه خلاف مع رفاقه ونقل خاطىء ومتعمّد للمعلومات

**كتب ملحم كرم**

من يعتقد ان الوضع في اليمن ليس وضعاً دقيقاً وان عناصر المشكلة ليست جدية، وان التسويات العشائرية قد تكون صالحة هذه المرة في الوصول الى الخواتيم المرجوة لازمة عميقة الجذور.

واليمن يظل الموضوع الأهم والاكثر اثارة لفضول الناس، اي انه يظل حدث الساعة في ظل مخاوف وقلق. «الحوادث» التقت الرئيس اليمني علي عبدالله صالح «الفريق» كما التقت نائب الرئيس «الاستاذ» علي سالم البيض نائب الرئيس، اللذين تحدثا بشكل بلغ الحد الاقصى من الصراحة.

وتم اللقاءان تباعاً اي في موعدين حُددا خلال يوم واحد. استقبلني الرئيس علي عبدالله صالح فهنأني بنيل جائزة الحريات الصحافية النقابية التي منحتني اياها لعام ١٩٩٣ منظمة الصحافيين العالمية. وقال، متلطفاً: مبروك... خصوصاً ان هذه الجائزة تمنح اول مرة لنقيب عربي وانت تستحقها.

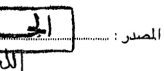
ورددت الشكر فقلت انني مدين بعرفان لليمن ولاصرارها على ان يجري هذا الاحتفال على ارضها بالذات بعدما كان مقرراً ان تُسلَّم اليّ البراءة في بيروت.

واجاب الرئيس صالح عن اسئلتي التي طال طرحها وتوالى على وتيرة موصولة، فأكد ان كل شيء يُحل بالحوار، خطوة من هنا وخطة من هناك.. ثم تنازلات... وينتهي كل شيء، وتعود اليمن الى الوصل والتفاهم.

وقال: ان الخطر علينا منّا وهناك اناس ينفذون من الثغرات التي احدثتها الخلافات.

وتعمدت ان يكون الحديث مع المعنيين الاولين بكل ما يحصل واللذين ينظر اليهما كل اليمنيين وهم يتلمسون، عبر مواقفهما، مستقبل وطنهم ووحدته.





المصدر : الحوادث اللبنانية
التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣



وسالت الرئيس صالح: كيف ترى واقع الحال اليمني في ظل التطورات المتسارعة فاجاب: صحيح ان اليمن تمرّ باشكالات، ونامل تجاوز هذه الاشكالات التي نعتبرها عرضاً مرحلياً في اطار الممارسة الديمقراطية. ونحن في بداية الطريق ولا بد من بعض التباينات والصعوبات. ولكن نصرّ على ان يلتزم الجميع الثوابت والقواسم المشتركة، وعدا ذلك يمكن ان يقوم الحوار في اي جانب من جوانب الحياة الاقتصادية، المعيشية، السياسية الامنية. فجائز ان يتم الحوار حول كل شيء لكن يجب ان نؤكد على ثوابت اساسية وهي: الوحدة والديمقراطية.

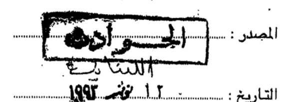
صحيح ان اعداء الوحدة والديمقراطية بداوا ينفذون من خلال هذه التباينات ويتسللون. ولا نقول ان هناك خطراً على وحدتنا وديمقراطيتنا من الآخرين. ولكن الخطر علينا منّا، لان الاعداء لا يستطيعون ان يفعلوا شيئاً اذا كانت الجبهة الداخلية منيعة فاذا كانت متماسكة فعلاً تفشل جميع المراهنات: واذا كانت الجبهة الداخلية متصدعة، فهنا يكمن الخطر. ونحن نبذل جهداً لان يستمّر الحوار والتفاهم بين مختلف القوى السياسية، واطراف الائتلاف: المؤتمر، الحزب الاشتراكي، والاصلاح، ونامل ان نجد التفهم لدى الاخوان في الحزب بعدن، وهم يعقدون اجتماعاً لقيادة الحزب، ونامل ان يحكّموا العقل والمنطق لان الوحدة والديمقراطية هما مشروع ضخم نعتزّ به ونحن نؤكد لاخواننا ولكم في هذا المكان ان كل شيء يهون ازاء الوحدة والديمقراطية. ونحن مستعدون لان نضحي بكل شيء من اجلهما ونخرج من السلطة. لان لدينا تجربة، وعلينا ان نحافظ على ماء الوجه في العالم العربي وخصوصاً في منطقة الجزيرة والخليج والعالم، لاننا حققنا الوحدة في زمن لم يكن يتصور فيه احد ان ذلك ممكن وانه سيتم. والآن بداوا ينفذون ويستغلون التباينات، فوجدوا ارضية خصبة لهم، فعمدوا الى استغلال شتى المجالات: ايّ الاختلالات الامنية، والوضع الاقتصادي، وكل المساوىء. ولكني متأكد من ان الشعب كله وكل قواه الوطنية مع الوحدة والديمقراطية. والمشكلة هي مشكلة تباينات مع بعض القيادات الفوقية. ونامل ان نتجاوزها بالحوار والتفاهم، بالتنازل، فنحن نتنازل بعضنا لبعض، والتنازل يعني تنازلاً لهذه الامة وليس لشخص او فرد او لحزب او لتنظيم، نحن نامل تحكيم العقل والمنطق بدلاً من تحكيم شيء آخر، لان لا خيار لدينا سوى الحوار، خيارنا هو الحوار والتفاهم. واملنا كبير بان تتفهم قيادة الحزب الامر وهي مجتمعة في عدن، وربما تكون هناك رؤية جديدة. فقد بدات تطرح مشاريع خطيرة وخطيرة جداً وخطورتها ستكون اسوأ من اي وضع حتى قبل الوحدة، وسيكون لها انعكاس سلبي جداً جداً جداً. ولو اجريت بحثاً وقمت باستطلاع للرأي العام فلن تجد مواطناً شريفاً الا ويقف مع الوحدة والديمقراطية. لكن تجد تباينات ويمكن ان يتم الحوار حولها، وما يُتفق عليه يصبح مُلزماً، وما لا يتفق عليه يظل موضع حوار حتى يتم الوصول الى قناعة حوله. هذا ما نهدف اليه، واملنا كبير بأن نصون اليمن ونحافظ على وحدتها. وهذا انجاز ليس ملكاً لليمنيين فحسب بل للأمة العربية ولكل القوى الوحدوية في العالم العربي والاسلامي. وانه مثار اعتزاز لنا جميعاً أن تتوحد هذه الامة. ولكن علينا ان نعرف، ان هناك من لا يريد لنا مثل هذا المشروع الكبير، لانه مشروع كبير فعلاً، فالتعددية السياسية وحرية الصحافة في بلد نام، وفقير لا تقوم في اي قطر آخر على الرغم من درجة الوعي والثقافة التي خطتها بعض الانظمة، مثلما بدات في اليمن، فاليمن بدات بجدية ومصداقية تطبيق الحريات العامة والديمقراطية وحرية الصحافة وحرية الراي. وهذا مكسب. وان هذا التنفس الكبير هو احد العوامل التي ساعدت على قيام دولة الوحدة على الرغم من الهجمة المعادية للوحدة والديمقراطية. ان هذا التنفس استطاع ان يمتص الكثير من الغلط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك على الرغم من عودة اكثر من مليون ومائة الف مغترب. وكانت كارثة، ولكن عندما عادوا الى الوطن ووجدوا متنفساً جديداً ساعدهم ذلك كثيراً. وهذا بالطبع زاد من التآمر لانهم كانوا يعتبرونه انقلاباً في حد ذاته لأن مجرد عودة المغتربين تشكّل خطراً وانقلاباً، فامتصصناها. والآن جاءت هذه التباينات والخلافات القائمة، فحاولوا ان ينفذوا منها. وآخر شيء على هذا الصعيد هو ما نشرته احدى الصحف مع الاسف الشديد. فاملنا أن نحكم العقل والمنطق، وان نتغلب على المصالح الخاصة ونضع مصلحة اليمن فوق كل المصالح، والاّ ننجرّ الى مايريده اعداء هذه الامة. وان البلد غنيّ بالشخصيات الوطنية، وهذه الشخصيات سواء كانت في اقصى اليمين او اقصى اليسار، بدات تشعر بالخطر. ولسان حالها الآن ان اليمن في خطر ونحن مع اليمن. نحن مع الوحدة ومع الديمقراطية. صحيح ان لكلّ رؤيته سواء كان في المؤتمر او الاشتراكي، او البعث او الاخوان المسلمين او الناصري. ولكنها عناصر عندها نزعة وطنية وترى ان اليمن فوق كل شيء، والبعض الذين كانوا ضد الوحدة، ولا يجاهرون او جاهروا، بداوا الآن يظهرون، مع ظهور التباينات، بمشاريع وقحة وسيئة كالكونفدرالية والفدرالية والترويج، بأنّ تجربة الوحدة غير سليمة. وهذه من المخاطر التي نواجهها على الرغم من أن شعبنا موحّد وليس على ارض اليمن اقليات بل شعب مسلم. والمذهبية غير قائمة. وهذا ما نعتز به. وفي الامكان استغلال الوضع الاقتصادي: ومعيشة الناس، وانفصام الشخصية لدى بعض الشخصيات تاهباً للنفاذ عبر هذه الثغرات. واملنا بشعبنا وبالقوى الخيرة في وطننا اليمني ومعنا كل الخيرين في الوطن العربي الكبير، وعلى الوحدويين، اينما وجدوا، أن يؤازروا هذه الوحدة، وان يشدوّا على ايدي كل الشرفاء والمخلصين للحفاظ عليها.

ملحم كرم: كيف ترى الوضع الامني اليوم في اليمن؟ وماذا يجري لتوطيده اكثر؟

الرئيس صالح: لو اعود بالذاكرة الى فترة من الزمن، فان الوضع الامني في جنوب الوطن كان على خير ما يرام،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 


التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣


# بعض مرتكبي الاغتيالات واقلاق الأمن معروفون

وكان الوضع الامني في شماله على خير ما يرام. ومع توحيد الوطن وتطبيق التعددية السياسية والحزبية وعدم توحيد الارادة السياسية في راس الهرم الهيكلي للدولة اوجد واقعاً جديداً مختلفاً بعض الشيء. فالامن هو الامن القائم وقيادة الامن هي هي وكذلك الشخصيات. ولكن كل واحد يفهم الديمقراطية والتعددية من خلال فهمه الخاص لها. وعندما كان يحصل اختلال امني، حاولنا ان نتجرأ ونتخذ اجراءات، فكانت تُفسّر على انها اعتداء على هذا الحزب او ذاك. ان الخطورة تكمن في اي قصور من هيئة او مصلحة او قيادة امنية او من شخصيات ترتكب حماقات لاقلاق الأمن؟، فاذا ما اتخذ اجراء، فكانما ذلك ضد هذا التنظيم السياسي. على الرغم من ان بعض مرتكبي حوادث الاغتيالات واقلاق الامن معروفون. لكن هنا لم تتوافر الارادة السياسية التي تتحمل مسؤولية القرار. هذا يريد ان يحقق اجراءات امنية والطرف الآخر يقول لهم.. تخلصوا منهم نحن معكم، هذه اساليب خطيرة بدات والبعض يريد التاجيج الامني وتوفير المبررات لاعادة الانفصال. البعض يحاول ان يؤجج الجانب الامني ويبرر تصرفاته ليجعل لها قصة سياسية، ونحن قادرون، في حال توحدت الارادة السياسية ان نقبض عليه ونكسر راسه. الامن هو امن الجميع، امن كل مواطن، والبعض يريد الايحاء لكلّ مواطن بان هناك قلقاً امنياً.

الجهاز الامني كامل: الشرطة هي الشرطة، القياديون هم القياديون. ولكن الارادة السياسية لم تتوافر. هذا هو الخذلان الموجود. فكل واحد يعود الى تفكيره القديم من انه لو امسك زمام الامور في الشمال يستطيع ان يرتب الجانب الامني. والبعض يعتبر انه اذا عاد الى الجنوب يستطيع ان يرتب الجانب الامني بمفهومه السابق. ونحن كنا انتهينا من مفاهيم العقليات القطرية التي كنا نعمل بها في زمن ما قبل الوحدة، لناتي بعقلية جديدة. وتوحيد الارادة السياسية كان قد بدا حقيقة مع الوحدة. ولكن المثل يقول: «اربعون كلمة تشبه السحر»، وعندما يضرب الواحد على وتر معيَن حتى، ولو كذباً، فان الآخرين يجرون وراءه. وهنا الخطورة. وهناك قلق عند الناس، ولكن نحن مطمئنون نفسياً الى انه مهما كان حجم هذا القلق، ففي استطاعتنا معالجة الامور باسلوب الحوار، ولا شيء غير الحوار. ومن يفكر في شيء آخر سيكون هو الخاسر. ولن يكون احد رابحاً. ونحن عندنا تجارب: ماساة ١٧ (يناير) في الجنوب وماساة (اغسطس) في الشمال ١٩٦٨. وهذه مدارس عندنا. ولكن البعض لا يزال يفكر بان نظرته هي الاصح، ونحن نقول بتجميع كل الافكار الايجابية لدى كل الجهات لنصوغها لكي تشكّل فكراً واحداً. من دون فرض راي اية جهة على الآخرين. واملنا كبير، ان شاء الله، بان نتجاوز الاختلاف. وكما قلنا، فان المسائل الامنية ليست خطرة الى حدّ كبير. الخطورة في وحدة القرار فقط، وامّا الامن فيستطيع اي مكلف فرضه او هو امر ليس مستعصياً بشرط وحدة الارادة السياسية في الحكومة وكل اجهزة الدولة.

ملحم كرم: يشهد النقد اليمني تراجعاً مقابل العملات الصعبة، فهل ما يعانيه انعكاس للازمة السياسية، وهل من اجراءات لتدعيمه ووقف تراجعه؟

الرئيس صالح: كان هناك مخزون من العملة خارج الوطن، بدا يتسرب لشراء الدولار، وربما تكون قوى التامر قد دفعت بكميات لشراء الدولار لخفض سعر الريال وافتعال ازمة عبر رفع الاسعار. ويعتقد المخططون بان ارتفاع سعر الصرف وارتفاع المعيشة يؤدي الى انتفاضات شعبية، وفي حال الانتفاضات الشعبية يتم اوتوماتيكياً القضاء على الوحدة والديمقراطية. ولدينا تجربة من هذا القبيل كانت بدات في ٩ و ١٠ (ديسمبر) ١٩٩٠. وشرعت هذه القوى تتحرك ولم تكن معلنة من قبل، بل كانت مخفية، واسمَيها الطابور الخامس. كانت مخفية في الشمال والجنوب. وجاءت التعددية السياسية والحزبية، فتنفست، وبدلاً من ان تتنفس بوعيها لاوضاع البلاد واصلاحها وترشيد الوضع الاقتصادي، بدات تنفذ ماربها التي حرمت منها طوال ثلاثين سنة. وهي قوى رجعية، هدفها اعاقة الثورة والجمهورية، وقد وجدت مناخاً ملائماً لدى رفاقنا في الحزب الاشتراكي، لان بعض القيادات من الجنوب ولا تعرفهم، واعتبرتهم القنوات التي تبصرّهم بالامور في المحافظات الشمالية. فجروّهم الى الشكوك وجعلوا بعض قياديي الاشتراكي يشكوّن بان كل شيء هو خطر وان كل شيء ضدهم. وهؤلاء، في الحقيقة، هم اعداء الوحدة والديمقراطية وقد ضامهم ان تاتي الوحدة والديمقراطية على يد الحزب الاشتراكي والمؤتمر ولم تات على ايديهم. وان بعضهم رجعيون وبعضهم كانوا جمهوريين لكنهم حاقدون على كل انجاز.

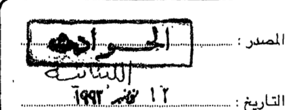
ملحم كرم: بكل بساطة، كيف ترى اعتكاف نائب الرئيس علي سالم البيض في عدن؟

الرئيس صالح: الاخ علي سالم لم يكن اعتكافه في الحقيقة، اعتكافاً بهذه الصورة، انما كان مجرد تعبير عن خلافه مع رفاقه في قيادة الحزب. علي لم يكن مختلفاً مع المؤتمر ولا مع اي شخصية ولا مع اطراف الائتلاف، كان هناك تباين بينه وبين بعض قيادات الحزب لانهم وقّعوا اتفاقات وهو خارج الوطن. صدقوا على اتفاقات مع الائتلاف فجاء ليعترض عليهم اولاً، وليعترض علينا، ثانياً، لتوقيعنا وهو غائب. وعلى الرغم من اننا قلنا في لقاء حزبي انه اذا كانت هناك صعوبة لدى الحزب الاشتراكي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث



التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣


فليؤجل الاتفاق حتى ياتي الرفيق علي سالم. وكان ردّ اخواننا في قيادة الحزب: نحن حزب واحد ويمكن ان نكلّف من يمثلنا. وفي حقيقة الامر كان يعبّر عن استيائه لبعض قياديي الحزب لاننا وقّعنا الاتفاق في غيابه.

ثم بدات تطرح ثلاث نقاط: النقطة الاولى حول شكل رئاسة الدولة، النقطة الثانية: هي الادارة المحلية والنقطة الثالثة: انشاء مجلس استشاري على اساس تحسين في الصياغة حول هذا المشروع الذي يتفق عليه. وقبلنا هذا الكلام واحلناه على لجنة صياغة، ولكن بعض العناصر الحاقدة على الوحدة غيّرت الامور وحاولت استغلالها وتحريكها وراء علي سالم لتزرع لديه المخاوف والشكوك وجعلوا الدنيا ظلاماً من حوله. فبدات تبرز النقاط الـ ١٨ بعد النقاط الثلاث، وتصاعد، مع بروزها، الجانب الاعلامي. وكنا نقول لرفاقنا في الاشتراكي ان وجود الاخ علي سالم في عدن مادة خصبة للصحافة الحزبية ولكل القوى الموتورة وغير الوطنية، وان وجوده هناك يتيح للناس ان يتكلموا. وعودة علي سالم الى صنعاء هو الحل لكي يجري حواراً مع الهيئات والمؤسسات، مع البرلمان. واي شيء يقوله صحيح، ولكن هناك عناصر حاولت ان تؤزم الوضع وتطوق الاخ علي سالم، طوقت علي سالم حتى ان بعض القيادات السياسية بدات تعبيء الجمهور فعبات هذا الجمهور، وعبات بعض العناصر وخصوصاً التي لا تريد الوحدة، وصار من الصعب علينا التراجع للملمتها وكيف نعبئها في كل اتجاه ثم نعود لنعبئها في اتجاه آخر؟ وهذا امر صعب يخشى معه فلتان الامور، وقد بدات تفلت لان التعبئة كانت خاطئة.

فبدات هذه العناصر السيئة تحركها حتى ان بعضهم ذهبوا للتوسط مع علي سالم وصاروا ينقلون اليه الكلام الذي يباعد الشقة بيننا. ولم يسعوا لتخفيف الحدة ومعالجة الازمة.

ملحم كرم: هل قام الرئيس الارتيري آسياس أفورقي بمسعى لحلّ الازمة، وهل ان الملك حسين هو في صدد محاولة في هذا الاتجاه؟

الرئيس صالح: الرئيس افورقي قام بزيارة ودية واخوية. وحاول ان يستطلع الراي العام عندنا ولدى الاخوة في الجنوب الاشتراكي. وبحكم ان ارتيريا دولة جارة، ولما كان عندنا، فقد استطلع الوضع ووقف على الآراء وغادر. اما الملك حسين فبعث الينا برسالة قال فيها انه يخشى على الوحدة ويحثّ القيادة في اليمن عليها والتنازل بعضنا لبعض. وتجاوز هذه الازمة.

ملحم كرم: هل يمكن عقد القمة العربية، وهل المناخات موفورة لقيامها؟

الرئيس صالح: نستطيع القول انه بعد اتفاق «غزة ـ اريحا اولا» في اميركا ومصافحة العرب لرئيس الكيان الاسرائيلي، حان الوقت لان يتصافح العرب بعضهم مع بعض. فاذا [illegible]نا تصافحنا مع الاسرائيليي[illegible]. فهل يجوز ان نستمر في الجفاء بيننا؟ اعتقد انه قد آن [illegible]وان لان يترفع الجميع عن الجراح ورواسب الماضي التي حصلت نتيجة ازمة الخليج، وان يتصافحوا.

ملحم كرم: هل اسرائيل جادة في السلام او انها تقوم بتمثيلية؟

الرئيس صالح: والله.. هذا يعود الى المفاوضين لاننا لم نحتك بالصهاينة. فدول الطوق اكثر قربا ومعرفة منا.

ملحم كرم: هل تطوّر العلاقة بين اليمن ودول الخليج يهدف الى اعادة اللحمة العربية؟

الرئيس صالح: لا مشكلة من جانب اليمن مع دول الخليج. وعلاقتنا معها تصدعت اثناء ازمة الخليج ونحن نبذل كل الجهود لان نتناسى الماضي. وقد بدأ تنشيط الدبلوماسية اليمنية، مع سلطنة عمان، الامارات، قطر البحرين والسعودية.

ملحم كرم: هل للتطرف الاصولي في اليمن جذور، وهل يخشى عندكم من تجربة شبيهة بمصر والجزائر؟

الرئيس صالح: الوضع يختلف بالنسبة الى الحركة الاسلامية في اليمن. فهذه الحركة اعقل من غيرها خصوصا انها دخلت الانتخابات النيابية وفازت بمقاعد. ونحن كنا مدركين واستفدنا من تجربة الجزائر وبعض الانظمة، وهو ان العنف وعزل هذه القوى ليس من الحكمة. ولكن الافضل هو اشراك هذه القوى السياسية لتسهم في بناء اليمن. وما دمنا قد آمنا بكل الاتجاهات القومية واليسارية والمستقلة واليمينية، فمن حق الناس ان يسهموا في بناء اليمن، كل بالقسط الذي يستطيع. فاعتقد انه من الحكمة اشراك القوى الاسلامية في الحكم وافضل من استبعادها فيحصل كما حصل في الجزائر ومصر او في اي قطر عربي.

ملحم كرم: تتحدثون عن اقبال رساميل اجنبية لتوظف في اليمن، فماذا اعددتم لاستقبالها واي تسهيلات ستوفرون لها؟

الرئيس صالح: عندنا قانون للاستثمار قد انجز ويقدم كل التسهيلات والضمانات للاستثمارات الاجنبية. ولدنيا حوالي ٢٨ شركة عاملة في مجال النفط والغاز. والحكومة تقدم لها كل الرعاية والتسهيلات، في اطار قانون الاستثمار وهناك عدد من الاستثمارات الاخرى تحظى بكل التسهيلات والعناية من قبل الحكومة اليمنية.

ملحم كرم: حددت ٣٠ اكتوبر موعداً للقاء حماس وسائر المنظمات الفلسطينية في اليمن، هل تأخر انعقاد اللقاء لرفض المدعوين ام ان امورا طرأت وحالت دون انعقاده؟

الرئيس صالح: حددنا هذا اللقاء بناء على تشاور مع المنظمة ومع قيادة «الحماس» ووجدنا لديهم استجابة للمجيء الى صنعاء ولم نتسلم بعد شيئا جديدا. وربما ان انشغال الرئيس ياسر عرفات بتلبية الدعوات الموجهة اليه من قبل الاوروبيين وقيامه بزيارات متواصلة هو احد العوامل التي حالت دون هذا اللقاء. لكن الباب لا يزال مفتوحا وفي اي وقت، وتستطيع الفصائل الفلسطينية ان تلتقي فصنعاء على استعداد لاحتضان اجتماعها.

ملحم كرم: لماذا لا تنزعون السلاح من ايدي الناس؟

الرئيس صالح: عندنا قانون في اليمن يمنح المواطن حق حمل السلاح والقانون الذي يحدد وينظم حمل السلاح قائم. وكان من حق كل مواطن يمني ان يحمل السلاح وليس هناك منع له، ولكن هناك منع للجريمة وطريقة حمل السلاح: من الذي يحمل؟ وفي اية وقت؟ وكيف؟ وما هي المناسبة؟ هناك قانون لا يمنع حمل السلاح ولكن ينظمه لكل اليمنيين في صنعاء وغير صنعاء وكل انحاء اليمن.

ملحم كرم: الناس يسألون: ان الذين تجاوزوا كل الصعوبات وانهوا تشطير اليمن ووحدوها، لماذا لا يستطيعون اليوم، بسرعة اكبر، انهاء الازمة؟

الرئيس صالح: في تصوري ان بعد القيادات بعضها عن بعض هو احد العوامل التي تزيد من صعوبة حلّ المشكلة. ولكن، كلما اقتربت القيادة بعضها من بعض تستطيع انْ تتجاوز الازمة والخلافات. وربما من احد مخططات القوى المعارضة للوحدة والديمقراطية ان تظل تعمل للحيلولة دون لقاء القيادات.

ملحم كرم: ماذا دار في الحديث بينك وبين الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لدى زيارته الاخيرة لصنعاء؟

الرئيس صالح: تناول الحديث العلاقات الثنائية واوجه التعاون بين البلدين - وتنشيطه وتعزيزه في المجال الثقافي والاقتصادي والفني.

ملحم كرم: هل ستطلبون الانضمان الى الاوبيك؟

الرئيس صالح: ليس هناك ما يستدعي ذلك.

ملحم كرم: ماذا عن لبنان؟ وهل انه يسير الى عافية اكيدة؟

الرئيس صالح: نامل ان تشمل لبنان وسوريا وفلسطين العافية الكاملة وكل الاراضي المحتلة. وان تشمل العافية هذه الوطن العربي باسره. وقد عانى جنوب لبنان والشعب الفلسطيني الكثير من الايام الصعبة ونامل ان تتكامل المساعي القائمة بالسلام العادل.

ملحم كرم: اذا وقع الصلح بين العرب واسرائيل واسفر عن حلول كاملة، هل يعود يهود اليمن الى اليمن؟

الرئيس صالح: بالنسبة الينا فان الدستور يكفل لكل مواطن يمني حق السفر وحق العودة اينما وجد، ودستورنا يسمح بذلك لكل المواطنين على حدّ سواء، فلا تمييز في المواطنية عندنا.

ملحم كرم: هل انت مرتاح الى دور رأس المال اليمني في انماء واعمار اليمن؟

الرئيس صالح: لا شك ان راس المال اليمني قد اسهم كثيرا في مجال التنمية. وكما استتب الامن والاستقرار تمكن ان يحقق مزيدا من الاستثمار. وان راس المال الوطني، العربي او الاجنبي، يعود نشاطه او عدم نشاطه الى الامن والاستقرار. وكلما استتب الامن والاستقرار ازدادت الاستثمارات المحلية والخارجية.




للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : القطرية

التاريخ :

## نقل تحيات سمو الأمير المفدى وسمو ولي العهد

# سفيرنا في صنعاء يقدم أوراق اعتماده للرئيس اليمني





صنعاء ـ ق . ن . ا ـ تسلم فخامة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أوراق اعتماد سعادة السيد محمد علي الأنصاري سفيرا لدولة قطر لدى الجمهورية اليمنية.

وقد نقل سعادة السفير إلى الرئيس علي صالح ـ اثر تقديم أوراق الاعتماد ـ تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى. وكذلك تحيات سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع.

من جانبه حمل فخامة الرئيس علي صالح سعادة السفير تحياته إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى .. وسمو ولي العهد ووزير الدفاع متمنيا لهما دوام الصحة والسعادة وللشعب القطري الشقيق مزيدا من التقدم والازدهار وكذلك للعلاقات القطرية اليمنية مزيدا من النماء والتطور لما فيه خير البلدين والشعبين الشقيقين.

وعلم ان المقابلة جرى خلالها كذلك بحث العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها.

وكانت قد جرت لسعادة السفير القطري ـ قبل تقديمه أوراق الاعتماد ـ المراسم المعتادة في مثل هذه المناسبات.

٠٠٥٥٦٢٨



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

### عمان تستعد لدورها الجديد في مجلس الأمن

# مسقط تؤكد أن علاقاتها مع صنعاء ستشهد نشاطاً منتظماً في مختلف المجالات

مسقط: من سعيد عيسى

اكد السيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ان الزيارة التي قام بها السلطان قابوس الى اليمن في اكتوبر (تشرين الاول) الماضي وضعت النقاط على الحروف وكانت بداية لمرحلة استثمار المصالح المشتركة.

وذكر الممثل الخاص للسلطان قابوس في لقاء صحافي امس ان العلاقات العمانية اليمنية مرت بعدة مراحل منذ الثاني من اكتوبر (تشرين الاول) عام 1992 حين وقعت اتفاقية ترسيم الحدود الدولية بين البلدين في صنعاء حتى الآن. وقال ان اتفاقية ترسيم الحدود لها بعدها السياسي الكبير على المستويين المحلي والدولي.واضاف ان الاتفاقية اعطت مكانة رفيعة لسياسة السلطنة الخارجية واكدت مبدأ الحوار والتعايش السلمي كركيزة للسياسة الخارجية التي تعتمدها حكومة السلطنة واكد ثويني بن شهاب ان الاتفاقية اضافت رصيدا ضخما لعمان في تعاملها مع واحدة من اهم واعقد القضايا الدولية وهي قضية الحدود التي تعتبر واحدة من اخطر القضايا على السلام والامن الدوليين.

واعتبر ان مشروع طريق المزيونه ـ الغيظه وانشاء منطقة حرة للتجارة بين البلدين تقوم بدور الربط الاقتصادي بينهما هي اول ثمار الاتفاقية التي اتاحت الفرصة ايضا للتوقيع على اتفاقية اطارية تحديد وتنظيم مجالات التعاون بين البلدين. واشاد الممثل الخاص للسلطان قابوس بزيارة علي سالم البيض لمسقط الصيف الماضي مؤكدا انها ساهمت في تطوير العلاقات. واكد ان الايام القادمة ستشهد نشاطا متواصلا ومنتظما في مختلف المجالات موضحا ان العلاقات ستحتفظ بتطورها بما يخدم مصالح البلدين.

على صعيد اخر، قالت وكالة الانباء الالمانية (دبا) في تقرير لمراسلها في مسقط ان سلطنة عمان التي قامت بوساطات كثيرة في السابق تعكف حاليا على اعداد نفسها للقيام بدور جديد في الساحة السياسية الدولية.

وذكر التقرير انه مع انتخابها اخيراً عضواً في مجلس الامن الدولي اعتبارا من مطلع العام المقبل فان سلطنة عمان ستلعب بالفعل دور المتحدث باسم العالم العربي في المجلس التابع للامم المتحدة وستكون اداة اعتدال هامة في عملية السلام في الشرق الأوسط. واوضح عبد العزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني موقف بلاده بوضوح عندما قال: «اننا نؤيد تماما اتفاق غزة ـ اريحا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك التقارب بين اسرائيل والاردن كما اننا نعتقد ان المباحثات بين اسرائيل وسورية ينبغي ان تبدأ قريبا».

ويضيف التقرير ان الموقف السياسي المميز لعمان انما يعود لعهد بعيد، فعندما وقعت مصر واسرائيل اتفاقية السلام في 1979 وافق السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان على هذه الاتفاقية كاول خطوة نحو «الارض مقابل السلام» واصبح بالتالي الزعيم العربي الوحيد الذي لم يقطع علاقاته مع القاهرة. وفي عام 1991 وقبل حرب الخليج بذلت عمان جهودا متتالية ومكثفة بهدف التوصل الى حل وسط بين بغداد وقوات التحالف وذلك حتى اللحظة الاخيرة، وفي نهاية المطاف ارسلت السلطنة قواتها المسلحة كجزء من هذه القوات.

### أنبـاء عن تورط يمنيين ولبنـانيين وفلسطينيين في محاولة إغتيـال نجلي البيض

# هدوء الـوضع في اليمن ومحاولات الوساطـة مستمرة

## صالح والبيض يـؤكدان على خيار الحوار والتزامهما بـالوحدة

عواصم ـ وكـالات ـ كان الوضع هـادئاً أمس في صنعاء وعدن ويبدو ان موجة القلق التي سادت في الأيام الاخيرة بعض مناطق العاصمة بدات تهدأ.

وافادت مصادر مطلعة ان مهمات الوساطة ولاسيما تلك التي يقـوم بها البرلمان ستستمـر في محاولـة للتقـريب بين البيض وصالح.

في غضون ذلك أكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سـالم البيض حـرصهما على الـوحـدة والتـزامهما بـالحوار والتفاهم.

من جانب آخر ذكرت صحيفـة «الراي العام» اليمنية نقلا عن مصادر مطلعـة انه تم القبض على عـدد من المشتبه فيهـم في هذه القضيـة وان التحقيقات الأوليـة كشفت عن أن يمنيين ولبنـانيين وفلسطينيين متورطين فيها الا انها لم توضح طبيعة هذا التورط.

في غضون ذلك يراهن المسؤولون اليمنيون على تهدئة الوضع على الصعيد السياسي والعسكري للخروج من الأزمة التي نشأت عن الخلاف القائم بين الرئيس اليمني ونائبه اللذين لايزالان رغم ذلك يرفضان اي تسوية.

وفي الـوقت الذي يـدعـو فيه علي سـالم البيض نـائب رئيس الجمهوريـة ورئيس الحزب الاشتراكي اليمني إلى إجراء حـوار مع حزب المؤتمر الشعبي العام بقيـادة الرئيس اليمني علي عبـد الله صالح ، صرح أمـس الأول ، في عدن انه لايمكن الشروع بمثـل هذا الحوار الا «على أساس برنامج اصلاحات».

وكـرر البيض مـوقفـه هذا خـلال اجتماع استثنـائي للجنـة المركزية في الحزب الاشتراكي عقد في عـدن (جنوب البلاد) الثلاثاء والأربعاء.

ولاينـوي الـزعيم المعتكف في عـدن منـذ ١٩ آب ـ أغسطس




المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٣

الماضي العودة إلى مكتبه في صنعاء قبل ان يوافق الرئيس صالح على برنامج اصلاحي من ثماني عشرة نقطة اقترحه في نهاية ايلول - سبتمبر.

وتشمل هذه الاصلاحات ادخال تغييرات كبيرة على الاقتصاد بغية تخفيض العجز في الميزانية في اليمن . وذكرت مصادر مالية في صنعاء أن هذا العجز يشكل ربع اجمالي الناتج المحلي (٤،٦ مليار دولار في العام ١٩٩١).

وكان الرئيس صالح دعا الأحد الماضي إلى اجتماع «فوري» لقادة التحالف الحكومي الذي يضم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح.

والظاهر أن صالح قام ببادرة حسن نية باتجاه البيض عبر الموافقة على عقد اجتماع لمجلس الوزراء اليمني في عدن شارك فيه نائب الرئيس اليمني ، وغطى التلفزيون في صنعاء هذا الاجتماع ، ويشكل انتقال الحكومة خارج العاصمة صنعاء أمرا استثنائيا.

لكن الرئيس صالح أعلن ان بعض الاصلاحات التي يطالب بها البيض والحزب الاشتراكي اليمني «غير واقعية» لاسيما تلك المتعلقة بنقل الترسانات العسكرية من المدن ملمحا بذلك إلى أن احتمال التوصل إلى تسوية مع البيض لايزال غير أكيد.

وعلى الصعيد العسكري طلب البرلمان اليمني خطيا من رئيس الدولة «منع حدوث تحركات للقوات المسلحة مستقبلا» من شأنها أن تثير قلق السكان وكذلك البدء بازالة نقاط التفتيش الكثيرة التي يقيمها الجيش في كافة أنحاء البلاد.

وقد لوحظ في الأيام الأخيرة تعزيز الاجراءات الأمنية على مشارف مدينتي تعز واب والواقعتين على الطريق الرئيسي الذي يربط صنعاء بعدن بالاضافة إلى نقطة العبور على الحدود التي كانت تفصل بين الشطرين قبل توحيدهما في آيار - مايو ١٩٩٠.

وقد حذر الرئيس اليمني علي عبدالله صالح من مشاريع خطيرة جدا بدأت تطرح في بلاده فيما حذر نائبه علي سالم البيض من نتائج انتشار السلاح في اليمن..

وكان الرئيس اليمني ونائبه المعتكف في عدن منذ ثلاثة اشهر يتحدثان في مقابلتين منفصلتين مع مجلة لبنانية امس..

وقال الرئيس اليمني «لقد بدأت تطرح مشاريع خطيرة وخطيرة جدا وخطورتها ستكون اسوأ من اي وضع حتى ماقبل الوحدة وسيكون لها انعكاس سلبي جدا جدا».

وقال «البعض الذين كانوا ضد الوحدة اليمنية ولايجاهرون او جاهروا بداوا الان يظهرون مع ظهور التباينات بمشاريع وقحة وسيئة كالكونفدرالية والفدرالية والترويج بان تجربة الوحدة غير سليمة».

لكن الرئيس اليمني لم يشر بالتحديد الى هوية هؤلاء وقال «لا خيار لدينا سوى الحوار.. خيارنا هو الحوار والتفاهم».

نائب الرئيس اليمني قال للمجلة «اعمل لتجنب اي احتكاك لانني اعرف اننا شعب كله مسلح وكل واحد منا له موقفه».

وقال صالح ان هناك من يريدون «التأجيج الامني وتوفير المبررات لاعادة الانفصال والبعض يحاول ان يؤجج الجانب الامني ويبرر تصرفاته ليجعل لها قصة سياسية»..

لكن صالح قال «ان المسائل الامنية ليست خطرة الى حد كبير.. الخطورة في وحدة القرار فقط»..

البيض قال «لانقبل بالالحاق ولانقبل بالانفصال ولكن نطرح دولة الوحدة بكل مؤسساتها على الارض اليمنية»..

وقال للاسف لم يحصل اندماج (بين شطري اليمن) والمفروض ان تكون الوحدة اندماجا وليس جمعا وهذا لم يتم حتى بعض الشكليات في الجانب المدني اما المؤسسات العسكرية فلم تندمج»..

من جانبه صرح العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية اليمني بان التحقيقات الجارية في محاولة اغتيال نجلي السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة لم تصل الى نتيجة قاطعة حول المتهمين واتجاهاتهم ومآربهم.!

وفي واشنطن اكدت الولايات المتحدة الامريكية على ضرورة الخروج من الازمة السياسية الراهنة في اليمن بالطرق السلمية ودعت جميع الاطراف المعنية الى الحوار فيما بينها لازالة الخلافات القائمة..

وفي تطور لاحق اتهم الحزب



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاشتراكي اليمني الشماليين امس الخميس بمحاولة فرض مؤسساتهم على الشطر الجنوبي دون تفاهم..

وفي احدث خطوة من جانب الحزب الاشتراكي في الازمة بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائب الرئيس الجنوبي علي سالم البيض قال الحزب في بيان ان السبيل الوحيد للخروج من الازمة هو الحوار و «الاتفاق السياسي في اطار دولة الوحدة»..

٣٠٢٠٠٠٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

رجل الشارع يرحب «بصدق مبادرة الاشتراكي»

# استبعاد احتمالات نجاح الوساطات الخارجية وتأكيد ضرورة حوار الأطراف اليمنية





صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

تجري محاولات محلية وعربية لتحريك الموقف وكسر الجمود الذي اصاب الازمة اليمنية خلال الأيام الاخيرة. وقد ألمحت مصادر سياسية يمنية الى ان الخروج من الازمة يتطلب مبادرة جديدة تتخطى الوضع الراهن، الذي تعيشه اليوم منذ 3 سنوات ونصف السنة، و«يعتمد على الغاء نظام الجنوب وابقاء نظام الشمال».

واضافت ان المبادرة الجديدة «يجب أن تعتمد صيغة جديدة للنظام بشكل عام في دولة الوحدة، يتضمن توسيع المشاركة الشعبية والحزبية في الحكم، عبر حوار وطني مفتوح، تشارك فيه كافة القوى السياسية والشخصيات الوطنية».

وجدير بالذكر ان الزيارة السرية، التي قام بها الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الاردني الى كل من صنعاء وعدن قبل ايام تحاط بكتمان شديد، وافادت مصادر أنها لاستطلاع موقف الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، بشأن استعداد كل منهما للتوصل الى حل وسط لحل الأزمة، ومدى التنازلات التي يمكن لكل منهما تقديمها، تمهيداً لاتخاذ قرار بشأن زيارة الملك حسين عاهل الاردن الى اليمن، للاضطلاع بمهمة الوساطة بين الطرفين شخصيا.

وفي الوقت الذي اعلن فيه عباس زكي - عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، اكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية - ان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات «يكثف وساطته في اليمن للحيلولة دون حدوث مواجهة مسلحة في صراع يهدد الوحدة»، واعرب عن «قلق شديد (لدى المنظمة) من مجرى الاحداث خلال الاسبوعين الماضيين»، قال مصدر يمني رفيع المستوى ان «طبيعة المشكلة تستدعي مبادرة اليمنيين انفسهم، والتحرك بارادة لا تقل قوة عن تلك التي تحركوا بها في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1989 لتحقيق الوحدة».

واضاف المصدر اليمني ان «اي وساطات عربية او اجنبية ستكون بحاجة الى وقت طويل لتفهم طبيعة المشكلات، حتى تستطيع ابداء رأيها او طرح مبادرة لحلها، وبالتالي فان اليمنيين مطالبون - اكثر من اي وقت مضى - بتحريك الموقف، والالتقاء عند نقطة مشتركة، تسمح لهم بحل مشكلاتهم جذريا، دون الرهان على عوامل اخرى».

واعتبر المصدر ترحيب الحكومة اليمنية اول من امس ببيان الخارجية الامريكية - الذي اعلنت فيه دعمها للوحدة والديمقراطية في اليمن - موقفا ايجابيا، وقال أنه «يؤكد رغبة الحكومة الجادة في التوصل الى حلول للمشكلات التي تعاني منها اليمن».

وافاد ان «البيان الامريكي جاء متوازنا، ولمس جوهر المشكلة، عندما اكد دعم الوحدة والديمقراطية، واشار بوضوح الى رغبة اليمنيين في بناء المؤسسات الجديدة، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتحقيق الاستقرار، وحل المشكلات سلميا.

ومازال حوار السياسيين والمواطنين اليمنيين يدور حول مضمون البلاغ الصحافي الصادر في اعقاب اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في عدن قبل 5 ايام. وقالت دوائر المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح - شريكي الاشتراكي في الائتلاف الحاكم - انه «تضمن أشياء من شأنها تصعيد الازمة وأحداث القطيعة، و«تهميش» دور المؤسسات الرسمية الشرعية، كما انه محاولة لاخضاع الاوضاع اليمنية لاتفاق سياسي لا يعلم الآخرون طبيعته».

وبينما تقول مصادر الشعبي والاصلاح ان الانتخابات النيابية - التي جرت يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي - تجب ما قبلها، وان عهدا جديداً بدأ في ظل مجلس النواب الجديد، كمؤسسة تشريعية منتخبة، الا ان المواطن اليمني العادي اكثر استعدادا لقبول مضمون «بلاغ الاشتراكي» رغم الحدة في صياغته، ويقولون ان القضايا التي يطرحها الحزب، واثارها علي سالم البيض - امينه العام - «فيها كثير من الحق والصواب»، ويأملون ان «تتحرك جميع أطراف الخلاف باتجاه الالتقاء عند نقطة مشتركة تسمح لهم بالحوار والتواصل لحل المشكلات، وعدم الاستمرار في الشد والتباعد، بسبب المخاطر التي قد تنجم عن ذلك على عامة المواطنين».

وقالت المصادر ان الاوضاع التي سادت في اليمن - منذ الوحدة في 22 مايو (أيار) عام 1990 - كانت تفتقر الى اهداف محددة لبناء الدولة الحديثة، على النحو الذي جاء في اتفاقيات الوحدة.

ويرى المراقبون ان الحزب الاشتراكي «كشف للرأي العام ابعاد وحقيقة الازمة، ورمى الكرة في ملعب المؤتمر الشعبي العام، بعد ان اتهمه علنا بعرقلة مسيرة دولة الوحدة، والتراجع عن اتفاقيات الحزبين خلال الفترة الانتقالية، التي سبقت الانتخابات البرلمانية».

ويبدو ان الحزب الاشتراكي رفض مبادرة المؤتمر الشعبي العام بشأن عقد اجتماع بين زعماء الائتلاف الحاكم، الرئيس علي عبد الله صالح - الامين العام للمؤتمر - وعلي سالم البيض - الأمين العام للحزب الاشتراكي - والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح ورئيس مجلس النواب - واقترح بدلاً من ذلك - في بيان

اللجنة المركزية - اجراء حوار وطني واسع، تشترك فيه جميع الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية، ولا يقتصر على رؤية احزاب الائتلاف الحاكم لحل المشكلات الوطنية.

وعلى الصعيد نفسه دعا مجلس بكيل الموحد مختلف القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية في اليمن للمشاركة في ايجاد الحلول والمخارج للأزمة القائمة، وتعزيز بناء الصف الوطني، ولم الشمل وتحصين اليمن ووحدتها ضد كل العوائق التي تقف في طريقها. وطالب بتشكيل لجنة حوار لدراسة ومناقشة كل الاراء، وبلورتها الى حلول عملية، تشكل مخرجا حقيقيا من الازمة الراهنة.

ومن جانبه وصف عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة ابناء اليمن (راي)، واحد قادة التكتل الوطني للمعارضة - بيان اللجنة المركزية بانه «شديد الحدة» وانه «اوصل الجميع في نهاية المطاف الى احد الخيارين، اما القطيعة الكاملة، واما بداية حوار جاد»، ولكنه اضاف ان «ما يميز هذا البيان عن غيره هو انه حدد ضرورة اجراء حوار، ليس فقط بين احزاب الائتلاف، وانما مع بقية احزاب التكتل الوطني للمعارضة والشخصيات الوطنية».

واكد الجفري ان تكتل المعارضة يرى ان «التركيبة التي اقامت الوحدة اصبحت عاجزة عن ادارة الدولة الموحدة، ولكي تبقى الوحدة لا بد من حوار وطني مسؤول، للوصول الى اسس لاقامة نظام ديمقراطي مستقر».

واعتبر ان ما اورده بيان الاشتراكي - في بعض فقراته - «اعطى اول موافقة رسمية وعلنية بشان قبول تحديد موعد لفتح الحوار بين الجميع، خاصة ان جدول اعمال هذا اللقاء المطلوب يقوم على اساس النقاط التي طرحها كل طرف».





المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٣

حالتا تمرد خلال شهرين

# القوات المسلحة امام محاولات التغيير

قال مصدر مطلع لـ«المجلة» ان الشهرين الماضيين شهدا حالتين من التمرد داخل القوات المسلحة اليمنية، كان احدهما في سلاح المظلات، والآخر بين وحدات الشرطة العسكرية. ولكن جرى احتواؤهما بسرعة، واسهمت في ذلك وحدات الحرس الجمهوري، التي يقودها احد المقربين من الرئيس اليمني واحيل على اثرها عدد من كبار الضباط الى التقاعد. وجرت استعدادات «عنيفة» وحالة من الاستنفار الكامل داخل صفوف مختلف وحدات القوات المسلحة.

وتشير المصادر الى ان الرئيس علي عبد الله صالح يسيطر على القوات المسلحة (الشمالية سابقا) من خلال بعض مراكز القوى المقربة منه.

ويؤكد خبراء مطلعون على شؤون القوات المسلحة اليمنية ان وحدات الحرس الجمهوري تعتبر افضل التشكيلات الضاربة في الجيش من حيث التدريب والتسليح. ويقدرون عددها بنحو ٢٥ الف رجل، اعدت على نموذج وحدات الحرس الجمهوري العراقية، التي لعبت دورا مهما في غزو الكويت يوم ٢ اغسطس (اب) ١٩٩٠ ثم دورا لا يقل اهمية في حماية نظام الرئيس العراقي صدام حسين من انتفاضة الجنوب في ربيع وصيف عام ١٩٩١.

وفي حالة حدوث انتفاضة شعبية ضد الحكم في صنعاء، على نمط احداث شهر ديسمبر (كانون الاول) الماضي، يتوقع المراقبون تفاوتاً في حدتها من منطقة الى اخرى، و«تركزها في تعز وصنعاء ومارب والحديدة على وجه الخصوص» على ان تكون ضعيفة في محافظات اقصى الشمال مثل صعدة، حيث يتمتع الرئيس علي عبد الله صالح بتأييد واسع بين القبائل هناك».

وفي مثل هذه الحالة - كما تشير المصادر - ستكون هناك مواجهة بين المتظاهرين وعناصر القوات المسلحة (الشمالية الاصل)، وستضطلع الوحدات الجنوبية بمهمة تحقيق التوازن بين الطرفين، لانها تتكون اساسا من قيادات وافراد على درجة عالية من الانضباط والالتزام باوامر المؤسسات الشرعية، لأن معظمهم من كوادر الحزب الاشتراكي، الذي نجح على مدى ٢٥ عاما في اقامة دولة حديثة، مارست سلطاتها في المحافظات الجنوبية الست، التي كانت قبل استقلال الجنوب في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧ تنقسم الى ٢٢ سلطنة ومشيخة ومحمية.

ولكن لا يمكن فصل موقف الوحدات العسكرية الجنوبية الاصل عن الموقف الذي تتبناه قيادات الحزب الاشتراكي الممثلة في اجهزة الدولة - داخل الائتلاف الحاكم - او على مستوى اجهزة الادارة الوسطى (اذا جاز استخدام هذا التعبير في حالة غياب الدولة)، بسبب معاناة جميع «كوادر» الحزب السابقين من اسلوب عمل «الاجهزة الشمالية» وهذا الاسلوب ترك اثره على امنهم الشخصي وامن عائلاتهم، وعدم استقرارهم في مساكن «تعزز شعورهم بالانتماء» حتى يتفرغوا لمعالجة القضايا الوطنية.

## • ١١ من قيادات الحزب الاشتراكي مرشحة للاغتيال

## • الشيخ عبد الله الأحمر: مطالب الحزب الاشتراكي معقولة ولكنه متسرع في طلبها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

### جهود حثيثة على خط الحل السلمي

# اليمن: تحركات عسكرية شمالية على حدود المحافظات الجنوبية

صنعاء: «الشرق الأوسط»

كشفت معلومات مؤكدة امس ان قوات عسكرية يمنية من وحدات شمالية اجرت تحركات في «مناطق التماس» قرب الحدود بين المحافظات الشمالية والجنوبية (بين شطري اليمن قبل الوحدة). وأشارت المعلومات الى ان عملية نشر القوات بدأت من معسكر الحمزة، باتجاه مناطق في قعطبة، «وربما تضمن تسليحها دبابات، وبعض انواع الاسلحة الثقيلة الاخرى».

جاءت هذه المعلومات في الوقت الذي تعكف فيه اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء، في اجتماعه الاخير بعدن، برئاسة الدكتور حسن مكي النائب الاول لرئيس الوزراء، على وضع مبادرة لحل اخطر ازمة سياسية تمر بها اليمن، بين الحزبين اللذين صنعا الوحدة، المؤتمر الشعبي العام (الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح)، والحزب الاشتراكي اليمني (الذي يشغل علي سالم البيض - نائب الرئيس - منصب امينه العام).

وكانت اللجنة الاخرى التي شكلتها القيادة اليمنية، برئاسة العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، وعضوية جار الله عمر وزير الثقافة، والعميد احمد فرحش رئيس الحزب السبتمبري، وممثلين عن القوات المسلحة واجهزة الامن، حققت نجاحا في ازالة بعض مظاهر التوتر ونقاط التفتيش، في بعض المناطق بين شمال اليمن وجنوبه.

ورجح مصدر يمني مسؤول - اكد هذه المعلومات - ان تكون عملية نشر تلك القوات تمت دون علم القيادة السياسية في صنعاء، وأعرب عن اعتقاده بوجود بعض القيادات العسكرية، تتمتع بتاييد سياسيين - يعملون لتصعيد الموقف - وراء هذه التحركات، للحيلولة دون التوصل الى حل للأزمة السياسية التي تعانيها البلاد، حفاظا على مصالح خاصة يرون انها اساسية، ويرفضون التخلي عنها.

وكانت صحيفة «26 سبتمبر» الاسبوعية - التي تصدر عن ادارة التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع في صنعاء - قد نفت أنباء التحركات العسكرية اول من امس، بعد ان تناقلت وكالات الانباء خبر تحرك حشود عسكرية من 10 آلاف جندي الى مناطق تعز وإب في شمال صنعاء.

ونسبت الصحيفة الى مصدر في وزارة الدفاع ورئاسة اركان القوات المسلحة اليمنية قوله ان «هذه الانباء لا أساس لها من الصحة»، وأكدت ان رجال القوات المسلحة «يلتزمون الحياد التام ازاء الصراع السياسي بين الاحزاب، ويجددون حرصهم الدائم على حماية الشرعية، والحفاظ على المصالح العليا للوطن اليمني وسيادته واستقلاله».

وبينما أهاب المصدر العسكري بوسائل الاعلام المحلية والاجنبية توخي الدقة والمعلومات الصحيحة في الاخبار التي تنشرها، «لتجنيب اليمن ما يثير البلبلة وعدم الاستقرار»، يبدو ان نبأ التحركات الاخيرة مؤكد، وهي تحركات جديدة، غير تلك التي تناقلتها وكالات الانباء قبل 3 أيام.

راجع ............ ص 4





لابد من تنفيذ ملفات الإصلاح قبل فوات الأوان

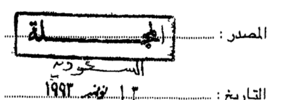
# اليمن: تعز قد تفجر الوحدة وأصحاب المصالح يرفضون التغيير

احتواء حالتي تمرد خلال شهرين داخل القوات المسلحة

الجنوبيون يقولون: قدمنا جمارا وجيشا منظما... حصلنا على مواطنية ... محاولة اغتيال أبناء البيض رسالة تهديد صريحة له

اليمن: عبدالله حموده





المصدر : المجلة - السعودية

التاريخ : ١٠٣ نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دق مسؤول يمني رفيع المستوى ناقوس الخطر بشأن مستقبل الوحدة اليمنية، وحذر من انه «اذا لم تعالج القضايا المطروحة بجدية، فقد ينشأ وضع جديد خارج ارادة الجميع»، وتوقع «موجة من المظاهرات الشعبية والاضطرابات والشغب، تعبيرا عن حالة الرفض والتذمر في مختلف المحافظات اليمنية، تؤدي الى اطاحة نظام الحكم، وتفرض العودة الى انفصال الجنوب عن الشمال».

تلقت «المجلة» هذه التصريحات - التي عبرت عن نظرة عميقة في الافق - بينما كانت مظاهرة طلاب الجامعة والمدارس الثانوية في مدينة تعز تجمع حولها حشدا من ابناء اليمن العاديين، وتتقدم نحو مبنى المحافظة قبل ان تتمكن قوات الامن من تفريقها، باستعمال خراطيم المياه الساخنة.

واذا كان المواطن العادي في اليمن يتذمر بسبب ضيق الاحوال المعيشية، فان ذلك يعتبر نتيجة منطقية لحالة الشلل على مستوى القيادة، التي ادت الى عجز الحكومة عن تقديم اجراءات فعالة لمعالجة الازمة الاقتصادية، اضافة الى الخلل الواضح في بنية جهاز الدولة بشكل عام، او على النحو الذي استخدمه سياسي مطلع للتعبير عن الموقف بقوله «انه لا يوجد جهاز دولة في اليمن».

## مظاهرات تعز

ولم يستغرب المراقبون خروج المظاهرات في تعز هذه المرة، لأنهم يعتبرون تعز «مهد الحركة الوطنية اليمنية». وذهب بعضهم الى التاكيد بأن تلك المظاهرة «المحدودة» لم تكن سوى «تعبير عن ارهاصات المخاض الذي ستشهده اليمن في المرحلة المقبلة، اذا لم تسارع الحكومة الى تنفيذ خطوات الاصلاح الموجودة في ملفاتها قبل فوات الاوان».

كذلك تشعر قيادات الحزب الاشتراكي بالضغط النفسي والمادي منذ بدء «موجة الاغتيالات السياسية» في اليمن خلال شهر سبتمبر (ايلول) عام ١٩٩١، التي بدأت باستشهاد المهندس حسن الحريبي - احد قياديي التجمع الوحدوي اليمني. ثم تركزت على قيادات الاشتراكي بالأساس، مع حوادث محدودة تمثلت في وضع عبوات ناسفة قرب منازل بعض المسؤولين في الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى، مما دفع الحزب الاشتراكي الى وصف تلك الحوادث «المحدودة» بأنها «للتمويه».

## محاولة اغتيال

وقد وصلت تلك الضغوط الى ذروتها في الساعات الاولى من صباح يوم الجمعة ٢٩ اكتوبر (تشرين الاول) الماضي، عندما نجا الطيار المدني نايف والطالب الحقوقي نيوف - ابنا علي سالم البيض، نائب الرئيس والامين العام للحزب الاشتراكي - بأعجوبة من محاولة مدبرة باحكام في عدن، راح ضحيتها ابن عمتهما كامل محمد عبد الله الحامد - زميل نيوف في كلية الحقوق في جامعة عدن - في كمين امام منزل ابن شقيقة البيض، اطلق النار «قناصة محترفون» من فوق سيارة تويوتا «هاي لوكس» نصف نقل، فاصابوه بـ٣٠ رصاصة في الرأس والصدر، بينما نجا نايف ونيوف البيض لأنهما انبطحا على الارض فور سماعهما طلقات الرصاص.

وعلى الرغم من ان هدف الكمين كان الدكتور عدنان البيض - رئيس مباحث عدن وأحد ابناء نائب الرئيس - الذي لم يكن موجودا في موقع الحادث، فإن الدوائر اليمنية ترى في محاولة الاغتيال «رسالة موجهة الى البيض شخصيا»، بسبب اعتكافه في منزله منذ يوم ١٩ اغسطس (آب) الماضي، احتجاجا على حالة «عدم النظام» التي تسود الاوضاع في اليمن، وعدم الاستجابة لمطالب الحزب الاشتراكي في بناء الدولة الحديثة.

وصرح البيض - عقب المحاولة - بأن ذلك يرجع الى ان «الامن مفقود في دولة الوحدة» - وهو احد المطالب الرئيسية للحزب الاشتراكي - واتهم «عناصر في الحكم بأنها خططت ودبرت ما حدث»، استنادا الى حماية «مراكز قوى معينة».

وحمل البيض مراكز القوى مسؤولية الاغتيالات السياسية واعمال الارهاب، ورفضها تسليم المتهمين الى السلطات للتحقيق معهم. وحذر من ان ذلك «يزيد من احتمالات فشل الوحدة (اليمنية)، اذا استمرت الاوضاع الراهنة كما هي».





ويؤكد مراقبون مطلعون ان هناك مسؤولين كبارا في الدولة «ضالعون في تدبير عمليات الاغتيال، وحماية القائمين بها للتغطية على دورهم»، ويضربون على ذلك مثلا بمحاولة التسلل التي تعرض لها منزل المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - في صنعاء الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة ٢٢ اكتوبر (تشرين الاول) الماضي ايضا، قبل محاولة اغتيال ابني البيض بأسبوع.

فبعد ان ضبط افراد حراسة العطاس «الشخص المتسلل» في غرفة الحراسة، وسلموه الى سلطات الأمن للتحقيق معه، اعلنت مصادر رسمية - في بيان - انه «شخص مختل عقليا»، بينما قالت مصادر وثيقة الصلة برئاسة الوزراء ان المتسلل «ضابط يحمل رتبة رائد في جهاز الامن السياسي، وحاصل على درجة الماجستير». مما يشير الى ان شخصا من هذا النوع لا يمكن ان يقدم على مثل هذه الخطوة «الا تنفيذا لأوامر، وفي اطار خطة معينة».

وتتلخص مطالب الحزب الاشتراكي في جدية تنفيذ قانون تنظيم حمل السلاح، والقبض على مقترفي الاغتيالات السياسية وقطع الطرق والتخريب وتسليمهم الى السلطات الامنية والنيابة والقضاء، كذلك توحيد القوات المسلحة وسحب الوحدات العسكرية من المدن الرئيسية والعواصم، وتوحيد العملة النقدية واستبدال «ريالات وحدوية» جديدة بالريالات القديمة والدينار، وسحبها من اسواق التعامل، ومكافحة الفساد وحماية المال العام، والاهتمام بوضع مدينة عدن، وتنفيذ مشروع المنطقة الحرة، وتبني نظام للحكم المحلي يقوم على انتخاب المحافظين ومديري المديريات، وبناء جهاز جديد وفعال للدولة يتولى تنفيذ هذه المهمات.

## دور القبائل

وعلى الرغم من تأييد قوى يمنية عديدة لمطالب الحزب الاشتراكي، فإن هناك قوى شمالية تقليدية (قبلية) وعسكرية تعارض تنفيذها، لأنها ترى في ذلك قضاء على اوضاع اصبحت - مع قدمها جزءا من العرف السائد - او ضربا لمصالح متميزة، وإن كانت هناك اطراف معتدلة بين الطرفين - على رأسها الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب وزعيم التجمع اليمني للاصلاح - ترى ان «الحزب الاشتراكي متسرع في مطالبه حتى وان كانت معقولة، ولا يراعي الظروف السائدة في اليمن». وتقول هذه المصادر ان «الضغط على هذا الصعيد يهدد استمرار الوحدة».

وبينما يتهم الشماليون ابناء الجنوب بأنهم يتصرفون جميعا كحزب منظم، وإن توزعت بينهم الادوار لتحقيق الاهداف التي يخططون لها، ويلتزم كل منهم بما هو محدد له، يرد الجنوبيون بالموافقة على ذلك، ويؤكدون انهم نشأوا في ظل الحزب الاشتراكي. ويقولون ان الانتماء الى حزب ليس محرما في ظل نظام التعددية السياسية المتبع حاليا في اليمن. ويضيفون ان «هذا الاتهام لا ينصب على انتمائهم الى الحزب، ولكنه يستهدف تفتيت الحزب، حتى يمكن استيعاب الجنوب كلية بواسطة المؤسسات الشمالية».

ويعبر الجنوبيون عن قدر كبير من المرارة، عندما يقولون انهم «قدموا للوحدة دولة حديثة ذات جهاز منظم، وجيلا من المتعلمين يزيد على ٧٠ الف خريج، وجيشا منضبطا عالي التدريب والتسليح يزيد عدده على ٣٥ الف جندي.

## شركات شمالية

ويوضح البعض ان جزءا من عائدات المحافظات الجنوبية لخزينة الدولة هو قيمة اعتمادات المشروعات التي لم تنفذ عمدا، وتعطلت بسبب اسلوب ارساء العطاءات على شركات شمالية، تأخذ «عمولة» نظير عدم تنفيذ المشروع، ثم تعود الاعتمادات الى الخزينة مرة اخرى. ويعتبرها موظفو وزارة المالية «وفرا في الميزانية»، لكي يحصلوا على مكافأة تصل الى ١٠ في المائة «مقابل جهودهم في تحقيق هذا الوفر».

وفي مقابل ذلك يحتج الجنوبيون بأنهم لم يتلقوا من صنعاء الا الغلاء الذي وصل اكثر من الف في المائة، وتعطيل الاجراءات بسبب المركزية الشديدة، كما انهم يعاملون في وطنهم «كمواطنين من الدرجة الثانية». ويقول



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠-٣ نوفمبر ١٩٩٣

احدهم ان ثمن طن حديد التسليح اللازم للبناء يصل الى ١٨ الف ريال، (٣٢٧,٦ جنيه استرليني) في المحافظات الجنوبية، بينما لا يزيد على ١٦ الف ريال في الشمال، مما ادى الى ارتفاع تكلفة البناء بنسبة ٣٠ في المائة في المحافظات الجنوبية، عن مثيلاتها في الشمال التي تبلغ نحو ١٠ آلاف ريال للمتر المربع من المباني (حوالي ١٤٠ جنيه استرليني).

ويتطرق الاحتجاج ايضا الى عمليات استيراد المواد الاساسية، ويقول احد التجار ان سفن البضائع التي تصل الى ميناء عدن يتأخر تفريغها، فتفسد المواد الغذائية، وتتعطل المشروعات التي تتطلب معدات مستوردة، بينما يجري تفريغ السفن في ميناء الحديدة خلال فترة قصيرة. ويضيف التاجر ان ذلك عطل حركة التجارة - مع اطراف اجنبية - في المحافظات الجنوبية، واصبح التجار يفضلون التعامل من خلال وكلاء الشمال. والمواطنون يشترون احتياجاتهم باسعار ارخص من المحافظات الشمالية الغربية، كما شجع ذلك تجار الشمال على فتح فروع لهم في الجنوب، لكي تكون التبعية كاملة.

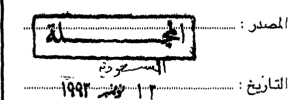
ولكن هذه الاحتجاجات ليست قاصرة على الجنوب وحده. فهناك محافظات شمالية عديدة تشعر بالغبن في توزيع المشروعات.

ويعيد البعض ذلك. لاسباب سياسية، او لمعاقبة ابناء المنطقة على معارضتهم للنظام في صنعاء، او بسبب انتمائهم القبلي، ولذلك فان مناطقهم تعاني بسبب الافتقار الى الطرق المعبدة والمياه النقية والكهرباء، وكذلك المدارس والوحدات الصحية.

واذا كانت الاوضاع التي تعيشها بعض المناطق الشمالية لا تعتبر عزاء بالنسبة للجنوبيين، فان عنصر «الوحدة في التذمر» بين الجنوبيين وبعض المناطق الشمالية قد يكون ضمانا للوحدة اليمنية، اذا ارتفع مستوى الوعي لدى المناطق الشمالية المحرومة الى درجة تسمح لها بتبني مطالب الجنوب، والضغط معا لتغيير اسلوب الحكم في صنعاء من اجل بناء دولة تلبي مطالبهم جميعا. ولكن الامر كله يظل في طي الغيب، فليس هناك من يدري اي وليد سيأتي من مخاض تعز ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 


التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٣

## أهم مطالب الحزب الاشتراكي اليمني

● ملاحقة المسؤولين عن الاغتيالات وتسليمهم الى السلطات المختصة
● توحيد القوات المسلحة وسحب الوحدات العسكرية من العواصم والمدن الرئيسية
● تطبيق نظام فعال للحكم المحلي يعتمد على انتخاب المحافظين ومديري المديريات
● مكافحة الفساد وتطبيق نظام حازم للمحاسبة، والحفاظ على المال العام
● توحيد العملة اليمنية في اطار الريال الجديد، وسحب العملات القديمة من الاسواق
● بناء جهاز دولة حديثة للاشراف على ممارسة جميع السلطات
● الاهتمام بمدينة عدن كعاصمة اقتصادية والبدء في تنفيذ مشروع المنطقة الحرة

## محافظات الجنوب وخزانة الدولة

اشار مصدر مطلع في حديث مع «المجلة» الى ان محافظة عدن قدمت لخزانة الدولة - خلال العام الماضي - مبلغ ٢٨٠ مليون ريال من الضرائب المحلية تقريبا، كما كان نصيب محافظة لحج (الجنوبية ايضا) حوالي ١٨٠ مليون ريال، بينما لم يزد ما قدمته محافظة صنعاء عن ٢٨ مليون ريال، ومحافظة تعز عن ١٨ مليون ريال فقط ايضا.

## قائمة الاغتيالات الجديدة

اعلن الحزب الاشتراكي قبل اكثر من اسبوعين حصوله على قائمة اسماء لسياسيين يمنيين مرشحين لعمليات اغتيال، تشمل ١١ من اعضاء المكتب السياسي للحزب، يشغل معظمهم مناصب سياسية رفيعة في الدولة، من بينهم البيض والعطاس، والدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس مجلس النواب السابق - وجار الله عمر - وزير الثقافة - وانيس حسن يحيى - رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي في مجلس النواب الحالي.



المصدر : المجلة
السعودية
التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣



قلنا

# حديث الهيمنة في عدن

اعتبرت تجربة الوحدة اليمنية عند اعلانها قبل ثلاث سنوات واحدة من اهم التجارب الوحدوية الحديثة في العالم العربي. فقد تم تحقيق هذه الوحدة من دون حاجة الى تقدم الدبابات الى العاصمة المجاورة ومن دون ان يحصل الانصهار بين «القطرين الشقيقين» ومن غير ان تذوب واحدة من الدولتين في احضان الدولة الثانية. لقد كانت هذه الوحدة ببساطة في نظر اهلها بمثابة درس للوحدات العربية الفاشلة لانها كسرت قاعدة تقليدية في صناعة هذه الوحدات. فهنا مواطنون متساوون يدخلون الى دولة واحدة، بعدما تم الاتفاق بين قادتها على ان تشطيرها كان عملية مفتعلة ارتكبتها القوى «الرجعية والاستعمارية» بحق الشعب اليمني الواحد.

هذا كان عن آمال الماضي. غير ان الذي ينظر الآن الى الواقع الامني والسياسي في دولة الوحدة ويقرأ تصريحات كبار المسؤولين في هذه الدولة لا يحتاج الى عناء كبير لاكتشاف الصعوبات المزروعة على الطريق. لقد بلغ فلتان الوضع الامني ان نجلي نائب رئيس البلاد علي سالم البيض تعرضا لمحاولة اغتيال قتل فيها ابن شقيقته في وضح النهار على يد عناصر قال البيض انهم معروفون من قبل سلطات صنعاء. وتضاف هذه العملية الى محاولة اغتيال رئيس الحكومة حيدر العطاس التي قتل فيها شقيقه، الى جانب الاغتيالات والمحاولات الاخرى والازمات السياسية المتلاحقة التي تظهر باستمرار مع التقدم باتجاه كل خطوة اندماج جديدة.

فرغم الحديث الدائم عن «الوحدة الطبيعية» بين الشطرين، لا نزال من الناحية الفعلية امام عملتين وجيشين وعاصمتين، وهناك من يقول امام رئيسين ايضا. ونائب الرئيس علي سالم البيض يرفض ان يلقب بهذه الصفة ويقول انه لا يمارس صلاحياته كي يحمل لقبا رسميا. ومن يسمع تصريحاته التي يطلقها من عدن يشعر ان ما حصل قبل ثلاث سنوات لم يكن اكثر من عملية غزو شمالية للجنوب بحضارته وتراثه وثرواته. فالبيض يقول في احد هذه التصريحات: انا لم اذهب الى دولة الوحدة لتفرض علي آلية الجمهورية العربية اليمنية السابقة. ويقارن بين هيمنة صنعاء على مؤسسات الدولة اليمنية وما يصفه بالهيمنة المارونية القديمة على الحكم في لبنان ويقول: انهم يريدون ان يعاملونا بالطريقة نفسها: ما لنا لنا وحدنا وما لكم لنا ولكم!

واذا كنا نجد للهيمنة المارونية التي انتهت الآن سببا قديما في التاريخ اللبناني، فان الذي يجري في اليمن هو من صنع يد الذين اعتبروا توقيع بيانات الوحدة عملية كافية لتحقيقها. لقد كان متاحا الانتقال بخطوات حذرة، كالكونفدرالية مثلا التي يطالب البيض بمثيل لها الآن، قبل الوصول الى الوحدة الكاملة، لاخذ حساسيات الماضي اليمني وعثراته في الاعتبار. ولهذا فان الذين اختاروا عبور الطريق السريع لازالة الحواجز السابقة بين الحزبين والبلدين هم الذين يتحملون الآن مسؤولية التعثر على هذا الطريق ■

الياس حرفوش





# قبائل اليمن تحذر من تجاهلها وخطة لنسف مطار عدن

تلقت القبس من لندن امس نص البيان الختامي الذي اصدره زعماء القبائل اليمنية اثر اجتماع امتد خمسة ايام عقد في صنعاء وضم ممثلي مختلف القبائل في جميع المحافظات. وشدد البيان على ضرورة الحفاظ على المكتسبات التاريخية، وفي مقدمتها الوحدة.

وحذر البيان من اي تجاوز او تهميش لدور القبائل التي تراقب عن كثب كل المستجدات السياسية، والتي تعي جيدا كل المحاولات الفاشلة التي تستهدف النيل من وحدة اليمن وامنه واستقراره. كما حذر البيان من اي تصعيد للخلافات التي تجر اليمن واهله الى مصير مجهول، واعتبر الحوار في صنعاء مخرجا وحيدا من الازمة.

وقد شكل ممثلو القبائل لجنة برئاسة الشيخ ناجي عبد العزيز الشايف للمشاركة في اي حوار وطني، وقال البيان ان اللجنة في تواصل مستمر مع زعماء القبائل لاطلاعهم على كل جديد.

وارفق البيان بكشف يتضمن تواقيع واسماء المشايخ والاعيان اليمنيين المشاركين في الاجتماع الذي امتد من ١٩٩٣/١٠/٢٩ الى ١٩٩٣/١١/٢.

وفي صنعاء، «وكالات»، تعهدت القوات المسلحة اليمنية امس بالوقوف على الحياد في خلاف متصاعد بين الحزبين السياسيين الحاكمين.وقالت صحيفة «٢٦ سبتمبر» التي تصدرها القوات المسلحة ان الانباء التي تتحدث عن تحركات للقوات في انحاء مختلفة من اليمن هي انباء لا اساس لها وملفقة.

غير ان انباء عدن ذكرت ان اجهزة الامن اليمنية تمكنت من اكتشاف شحنات كبيرة من الاسلحة المختلفة محمولة على سيارات نقل ومخباة تحت حمولات من الدقيق كتمويه في محاولة لادخالها الى المحافظة عدن.

وقالت الانباء التي نشرتها صحيفة «صوت العمال» ان الشحنات التي تشتمل على اسلحة ثقيلة حديثة ومتطورة الصنع واسلحة متوسطة وخفيفة قد ضبطت في نقطتي «العلم بمحافظة ابين والضد» بمحافظة لحج وانها ارسلت من مستودعات الامن المركزي في صنعاء الى الامن المركزي في عدن.



المصدر : القبس الكويتية
التاريخ : ١٣/١١/١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واضافت الصحيفة ان تلك الاسلحة اريد ادخالها الى عدن لاستخدامات غير مشروعة وانها شحنت بهذه الطريقة ووجهت للدخول الى عدن عن طريق محافظة البيضاء برفقة شخص من الامن الوطني اعطي تعليمات بتسليم الاسلحة الى كتيبة الامن المركزي بمعسكر «دفان» في منطقة خور مكسر.

وقالت الصحيفة انها علمت ان هذه الاسلحة كانت موجهة لنسف مطار عدن.

وكان قد تم ادخال اسلحة مشابهة في الاسبوع الماضي وتم اكتشافها واعترف احد المتهمين بان الغرض من تلك الاسلحة هو اقتحام مطار عدن الدولي في حالة حدوث اضطرابات.

في عمان قال مسؤول فلسطيني ان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطيني يكثف وساطته في اليمن للحيلولة دون حدوث مواجهة مسلحة في صراع يهدد وحدته.

روسيا اعربت من جانبها عن دعمها لعملية تعميق الوحدة بين شطري اليمن على قاعدة اتفاقية الوحدة المعقودة بين الجانبين في عام ١٩٩٠.

ودعا بيان روسي تلاه ناطق رسمي امس الى ضرورة ان تعود الكلمة الحاسمة في تسوية الخلافات بين الجانبين لليمنيين انفسهم.

واكد البيان على ضرورة عدم التدخل الخارجي في شؤون اليمن مشيرا الى ان تشكيل لجنة برلمانية لدراسة اسباب الازمة تعتبر خطوة ايجابية.

وقال ان من المهم ان تسير الأطر التوحيدية في اليمن على قاعدة المبادىء الديمقراطية المعترف بها مع مراعاة احترام مبدا تعددية الاراء الثابت في الحياة السياسية اليمنية.



المصدر : اللواء (اللبنانية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٣

### مبعوث اردني التقى علي صالح والبيض

## لجنة وزارية لجمع القطبين ومنع التصريحات

□ عدن -من اقبال علي عبدالله:

■ باشرت اللجنة الوزارية الخاصة المكلفة اعداد الاجواء للقاء بين علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض، اعمالها ظهر امس في مدينة عدن برئاسة المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء. في غضون ذلك غادر صنعاء الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الاردني بعدما التقى علي صالح. وكان الشريف زيد وصل الى صنعاء من عدن حيث اطلع من البيض على وجهة نظره حيال الأزمة اليمنية. ويعتقد ان رئيس الديوان الملكي الاردني يسعى الى جمع مزيد من المعلومات لمعرفة ما اذا كان في استطاعة الملك حسين القيام بمبادرة لتسوية الأزمة.

وصدر بيان مساء امس عن مجلس الوزراء اليمني تضمن القرارات السبعة الآتية:

التتمة في الصفحة (٤)





# لجنة وزارية يمنية مهمتها

تتمة الصفحة الاولى

«١ – تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية نائبيه وعدد من الوزراء.

٢ – تكليف وزير الاعلام منع اذاعة او نشر اي خطب او تصريحات لاي مسؤول كان حتى تحل الازمة وتقديم تقرير الى مجلس الوزراء خلال شهر حول خطة اعلامية جديدة.

٣ – تكليف وزير الداخلية والنائب العام ورئيس جهاز الامن السياسي التحقيق مع المعتقلين في الجرائم الارهابية والسياسية التي ارتكبت خلال الفترة السابقة.

٤ – تكليف وزير الدفاع تشكيل لجنة لازالة النقاط العسكرية التي انشئت خلال الازمة واعادة القوات الى مواقعها.

٥ – تكليف وزيري الداخلية والدفاع متابعة قضية النقاط العسكرية.

٦ – تكليف وزير الداخلية تعزيز قوات الامن لمحاربة قطاع الطرق والارهابيين.

٧ – الزام جميع الاجهزة الحكومية العمل بروح وطنية ونبذ الفساد الاداري والمالي ومحاربته».

## مجلس الوزراء

وكان مجلس الوزراء اليمني قرر في ختام اجتماعه الذي عقده في عدن يومي الاربعاء والخميس الماضيين تشكيل لجنة وزارية يراسها العطاس وتضم الدكتور حسن احمد مكي النائب الاول لرئيس الوزراء والسادة: عبدالوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء وجارالله عمر الكهالي وزير الثقافة ويحيى المتوكل زير الداخلية وحسن احمد اللوزي وزير الاعلام ومحمد سالم باسندوه وزير الخارجية.

وأفادت مصادر قريبة من رئيس الوزراء ان «مجلس الوزراء كلف هذه اللجنة بلورة الآراء التي طرحت في اجتماع الحكومة في عدن بهدف خلق اجواء مناسبة وتهيئة مناخات هادئة لحوار صريح بين الرئيس علي صالح والسيد البيض حول مجمل قضايا الخلاف المطروحة وصولاً الى انهاء الازمة».

وأشارت المصادر نفسها الى «وجود بوادر طيبة توحي بامكان نجاح مهمة اللجنة التي بدأت ظهر امس اعمالها بدراسة ما طرحه طرفا الخلاف وصولاً الى لقاء البيض في عدن وعلي صالح في صنعاء وتحديد موعد للقاء مشترك بينهما في حضور قادة الاحزاب السياسية في البلاد، بينها احزاب تكتل المعارضة».

## المتوكل

وعلى صعيد الوضع الامني الناشئ عن تفاعلات الازمة السياسية حذّر العميد يحيى المتوكل من «خطورة الوضع السياسي» مؤكداً ان «جهات سياسية داخلية وخارجية تعمل على تصعيد الاجواء من أجل اجهاض الوحدة والديموقراطية».

واشار وزير الداخلية في لقاء مع أركان الوزارة في عدن اول من امس الى ان «هذه الجهات مرتبطة بعصابة مافيا الفساد» في البلاد داعيا الى «التنبه الى خطورة الوضع في اليمن والعمل على تجاوز الاشاعات التي تعمل اطراف على بثها في صفوف المواطنين بهدف زعزعة الامن والاستقرار».

وقال المتوكل: «نعاني من أزمة سياسية ولا ننكر وجودها، لكنها لم تخرج عن السيطرة كما يشاع من قبل طابور يحرك هذه الأزمة. ومع ذلك هناك امكانية وبوادر عملية لتجاوزها»، مؤكداً انه «بفضل الجهود الطيبة والمخلصة امكن السيطرة حتى الآن على الوضع العسكري، وهناك حوار متواصل، وجهود اللجنة الخاصة بازالة النقاط العسكرية نجحت».

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة (اللندنية)
التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٣

# أبو شوارب توجّه الى عدن بعد موافقة علي صالح على أي لقاء مع البيض

□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ افادت مصادر سياسية موثوقة في صنعاء امس ان العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس مجلس الوزراء توجه الى عدن بعد ظهر امس حاملاً مبادرة جديدة في اطار محاولته الرامية الى تطويق الازمة السياسية في البلاد. وقالت هذه المصادر ان مبادرة ابو شوارب تتلخص في اقتراح لعقد لقاء مباشر بين رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح والامين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض الذي يرفض حتى الآن ممارسة مهمات نائب الرئيس في اقرب وقت ممكن.

واشارت المصادر نفسها الى ان علي صالح قبل بمقترحات ابو شوارب وابدى استعداداً كاملاً للقاء السيد البيض في اي وقت او مكان يراه «الوسيط» الذي توجه الى عدن مناسباً.

وكانت الحكومة اليمنية برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس اعتذرت عن عدم الحضور الى مجلس النواب امس لمناقشة اسباب الازمة السياسية الحالية في البلاد وتطوراتها وانعكاساتها السلبية على اداء اجهزة الدولة.

ووافق المجلس على قبول اعتذار الحكومة على ان تمثل امامه في موعد اقصاه الخميس المقبل. الا ان عدداً من النواب احتج على اعتذار الحكومة. واعتبر هؤلاء هذا الموقف استهتاراً بشرعية المجلس. وقال النائب سلطان البركاني مقرر اللجنة الدستورية «ان رئيس الوزراء تعمّد الاعتذار متجاهلاً الدور الذي يقوم به مجلس النواب لاحتواء الازمة السياسية قبل ان تعصف بالبلاد من منطلق شرعيته الدستورية ممثلاً للشعب».

وكان مجلس النواب الذي يكرس جلسات دورته الحالية لمناقشة الازمة استمع الى تقرير للجنة البرلمانية لتقصي حقائق الازمة والمتضمن تقارير لثلاث لجان فرعية قامت بجولات في مختلف المناطق والمحافظات اليمنية لمتابعة تنفيذ قرار المجلس القاضي بالغاء نقاط التفتيش العسكرية والتنقلات والتحركات المستحدثة عسكرياً في اثناء الازمة. واشار تقرير اللجنة الفرعية الأولى التي تحركت عبر مناطق ذمار، دمت، قعطبة، الضالع، عدن، الى عدم التزام معسكر باصهيب في نقطة ذمار سحب عربة مدرعة من النقطة. واشارت الى «زيادة عدد الجنود في معسكر في جبل مريس عما قدره قائد المعسكر، ووجود قوة في موقع سناح، ووجود جاهزية داخل معسكر لواء عبود في الضالع». وسمعت اللجنة من اركان حرب المعسكر عن وجود معسكر جديد في منطقة الزقمة. وتحدثت اللجنة عن «وجود كثافة من الجنود في نقطة العند».

ووجدت اللجنة الثانية التي توجهت عبر مناطق ذمار، رداع، البيضاء، مكيراس، لودر، ابين، عدن «ان الامور طبيعية جداً في هذه المناطق».

وجاء في محضر اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق ان اللجنة الفرعية الثالثة توجهت الى محافظتي مارب وشبوه والتقت المسؤولين في المحافظتين وقادة المحاور العسكرية وقامت باستطلاعات برية وجوية ووجدت الاوضاع طبيعية ولم تلاحظ اية استحداثات عسكرية في اثناء الازمة.

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٣

# ابو شوارب توّجه الى عدن بعد موافقة

تتمة الصفحة الاولى

وافاد المحضر الذي حصلت «الحياة» على نسخة منه ان اللجنة «حققت نتائج ايجابية في مضمار تطويق الازمة وبخاصة على صعيد مسالة اعادة النظر في كل ما استحدث عسكرياً في اثناء الازمة».

وفي عدن اكد مسؤول قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني امس ان «الحزب متمسك بما طرحه علي سالم البيض في نقاطه الـ ١٨ لحل الازمة» مشيراً الى ان «اي حوار سيجري بين اطراف الخلاف لا يتضمن ضمانات بتنفيذ هذه النقاط لن يكون مقبولاً من الاشتراكي لانه سيكون حوار العودة الى واقع ما قبل ١٩ آب (اغسطس) الماضي» (تاريخ بدء اعتكاف السيد البيض في عدن).

وقال المسؤول الاشتراكي لـ «الحياة» ان الاشتراكي يقبل الحوار على اساس ما جاء في بيان الحكومة مساء اول من امس وما تضمنه القرارات السبعة الواردة فيه والتي تتفق في جانب كبير مع ما طرحه الحزب من حلول لانهاء الازمة وبناء دولة النظام والقانون دون سياسة الضم او الالحاق».

ويأتي تصريح المسؤول الاشتراكي في الوقت الذي تواصل اللجنة الوزارية المشكلة من الحكومة برئاسة المهندس حيدر العطاس مهماتها في حل الخلاف حول اسلوب ادارة الحكم في البلاد.

وقال مصدر قريب من اللجنة ان «هناك بوادر طيبة تبشر بحل الازمة وفق ما قررته الحكومة في اجتماعها الاخير الذي عقد في عدن» واضاف ان «العطاس لن يعود الى صنعاء دون حلّ للازمة والى جانبه عدد من اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي بينهم الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب».

### ترويج رسالة مفتوحة من «مواطن يمني» للبيض

# المؤتمر الشعبي يتبنى أساليب غير مباشرة وتوسيع الحوار يحمي الاشتراكي من «الاحتواء»

لندن: «الشرق الاوسط»

حاول المؤتمر الشعبي العام ـ الشريك الاكبر في الائتلاف الحاكم في اليمن ـ تحميل علي سالم البيض، نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكي، مسؤولية الأزمة الحالية بين الشعبي والاشتراكي هناك، ملوحاً بـ «الخوف على الوحدة والديمقراطية والاستقرار».

ولما كان «المسؤولون في المؤتمر الشعبي لديهم اوامر بعدم الادلاء بتصريحات في هذه المرحلة» لجأ بعض اعضائه الى اسلوب جديد، تمثل في ترويج نص رسالة من «مواطن يمني غيور على الوحدة» قيل انها ارسلت الى البيض.

وعلى الرغم من ان الرسالة لم تخرج عن اسلوب الخطاب المهذب، والطرح السياسي المتعقل، فانها اثارت تساؤلات حول الصفة الرسمية التي يحملها البيض، حين قال كاتبها «هل أقول الأخ نائب رئيس مجلس الرئاسة؟ ام أذكر اسمك مجرداً؟ ام اكتفي بالحاق صفتك الحزبية فقط بالاسم؟»، واضاف ان ذلك «جزء من الحيرة التي نعيشها اليوم».

ولم تتطرق الرسالة الى القضايا التي بسببها اعتكف البيض في عدن ـ للمرة الثالثة خلال عامين ـ وترتب عليها، من وجهة نظره، رفضه العودة الى صنعاء، وتاخير ادائه اليمين الدستورية بصفته نائبا للرئيس لفترة جديدة حتى الان.

وقالت ان ذلك جعل «بنادل الوطن تتارجح بين التفاؤل والتشاؤم، فانفتحت آذاننا للاشاعات والتقارير المدبجة بعناية ضد الوطن، وقد وجدت البيئة الملائمة لنموها وتكاثرها».

وقال «المواطن الغيور» ان «الازمة طوقتنا»، وفتحت المجال امام «اعداء الوطن والحاقدين على الوحدة والديمقراطية»، واضاف ان انباء الازمة «حدثتني عن انفصال غير معلن يمارس في عدن، حتى ربما دون ان تدري، وعن متضررين من الوحدة والديمقراطية احاطوا بك، يدفعونك دفعا لكل موقف يهدد الوحدة».

واتهم كاتب الرسالة البيض بالمخاطرة بتشطير اليمن، حين قال ان «الرجوع الى القواعد يصبح ممكنا اذا تعلق بشخص او فرد او جماعة سياسية، ولكن ان يرجع جزء من الوطن الى شطر منفصل، فهذا هو المستحيل بعينه، والعمل من اجله ـ فوق انه خائب لا محالة ـ مخجل للغاية، ومتنكر بشدة، ولن ينال اصحابه سوى عداء الشعب، وفقدان ثقة الجماهير».

وتضمنت الرسالة ان «ما هو متوفر لنا الان ـ من نظام سياسي ـ هو افضل ما توصلت اليه تجارب الانسانية السياسية في العالم اجمع، متمثلا في الديمقراطية التعددية، بكل ما تعنيه من احترام الراي والراي الاخر، وكفالة الحريات الاساسية وحقوق الانسان، ونيابية الحكم وتداول السلطة سلمياً». واستمرت تقول ـ مخاطبة البيض ـ «ما تطرحه انت وحزبك او غيرك من الناس والاحزاب والتنظيمات السياسية من اراء ومطالب، لا مجال لطرحها وتحقيقها الا عبر مؤسسات النظام الديمقراطي والشرعية الدستورية».

واشارت الى ان دافع التشطير ما زال موجودا في اليمن، وقالت «بقدر ما ظلت آثار «اليمن الشمالي» تعبر عن نفسها بطريقة او باخرى في واقع اليمن، ظلت بالمقابل «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» ماثلة

بالياتها ووسائلها وقواها في محافظات الجمهورية الجنوبية والشرقية»، ودعت البيض الى الاعتكاف في مكان اخر غير عدن، «حتى ينأى شبح خطر الانفصال».

وجدير بالذكر ان مثل هذا الاسلوب يعتمد رفع راية الجمهورية اليمنية الموحدة على شعارات ومواقف المؤتمر الشعبي العام، والتقليل من شأن مطالب الاطراف الاخرى الداعية الى تنفيذ اتفاقيات الوحدة، وتغيير الواقع الشطري، ومن بينها تبرز مواقف الحزب الاشتراكي. وبينما يدعو صاحب الرسالة الى مناقشة تلك المطالب داخل مؤسسات الدولة، يحتج الاشتراكي بأن تلك ليست مؤسسات دولة الوحدة، وانما مؤسسات الشطر الشمالي، التي عملت خلال السنوات الثلاث والنصف السنة الماضية على تعطيل تنفيذ اتفاقيات الوحدة، وتجاهل مطالب الاطراف الاخرى.

وتلعب اجهزة المؤتمر الشعبي العام ورقة «استمرار العمل بصورة عادية»، على اعتبار ان ذلك يجعلها في موقف السلطة الفاعلة، ويحقق «تهميش» دور الاطراف الاخرى، ويتركها عارية في موقف «المعارضة العاجزة» داخل النظام، ولكن بيان الدورة الاخيرة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي حقق نوعا من التجاوب الشعبي الواسع مع موقف الاشتراكي، خاصة انه دعا الى توسيع دائرة الحوار الوطني، وحذر من «ديكتاتورية الاغلبية».



المصدر : الوطن الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١١/١٩٩٧

لجنة وزارية برئاسة العطاس لمتابعة الازمة

# اليمن تشدد الرقابة على الاعلام

عدن - اف ب : اعلنت الحكومة اليمنية في عدن (جنوب) اتخاذ مجموعة من التدابير الامنية بشكل خاص سعيا الى حل الازمة القائمة من حوالي ثلاثة اشهر بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض.

وكلف مجلس الوزراء اليمني في ختام اجتماع عقد استثنائيا في عدن للمرة الثانية هذا الاسبوع وزير الدفاع هيثم قاسم بتشكيل لجنة «لازالة النقاط العسكرية والمواقع المسلحة واعادة الوحدات العسكرية مع اسلحتها الى مواقعها السابقة قبل الازمة وايقاف اي تعزيزات عسكرية جديدة واعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الازمة».

واتخذت خلال الايام الاخيرة تعزيزات امنية مشددة عند مداخل مدينتي تعز واب الواقعتين على الطريق بين صنعاء وعدن وعند نقطة المرور الحدودية السابقة بين شطري اليمن قبل توحدهما في مايو ١٩٩٠.

وكلف المجلس وزير الداخلية يحيى المتوكل ايضا بتسريع اجراءات التحقيق مع المحتجزين من المتهمين في الاعتداءات السياسية التي استهدفت بشكل خاص كوادر الحزب الاشتراكي اليمني بزعامة البيض.

كما شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة حيدر أبوبكر العطاس وعضوية نوابه للقيام «بمتابعة تطورات الازمة السياسية الراهنة والمساهمة في ازالة كل اثارها ومظاهرها لتهيئة الظروف والمناخات المناسبة لاستئناف الحوار بين اطراف الائتلاف الحاكم وصولا الى اتفاق يسهم في تعزيز مسيرة الوحدة والديموقراطية وبناء موسسات دولة النظام والقانون».

وطلب المجلس من وزير الاعلام حسن اللوزي حظر كل وسائل الاعلام الرسمية من الترويج او اذاعة او نشر اي كلمات او بيانات او مقابلات. وناشد المجلس الصحف الحزبية والمستقلة المساعدة في توفير مناخ ملائم للتوصل الى حلول للازمة السياسية القائمة.

ويستجيب قسم من هذه الاجراءات لمطالب البيض المعتكف منذ ١٩ اغسطس في عدن احتجاجا على ادارة الرئيس صالح للبلاد. ويشترط البيض للعودة الى صنعاء القيام باصلاح اقتصادي اداري للبلاد وفق برنامج من ثماني عشرة نقطة قدمه في سبتمبر الماضي.

وعلى صعيد آخر توجه امس وفد مجلس النواب اليمني برئاسة يحيى مصلح مهدي في زيارة رسمية للولايات المتحدة الاميركية تستغرق عدة ايام تلبية للدعوة الموجهة من الكونغرس الاميركي.





الايام والقضايا

سمير عطا الله

# شتاء اليمن

«الأمثولية واضحة! العربي مثل معظمنا، هو في الاساس انساني، عامله كما يجب ان يعامل، كصديق مساو لك، فتاخذ منه كل شيء. اما اذا كنت متعاليا وفوقيا فانك ستحصل على ما تستحق».

السير كيناهان كورنواليس في مقدمته لكتاب «شتاء في اليمن».

قبل اعلان الوحدة بعام، او أكثر، اقامت الجالية اليمنية في بروكلين، نيويورك، احتفالا اعلنت فيه الوحدة سلفا وضمت العلمين الى بعضهما البعض. والجالية اليمنية في اميركا، مثلها في بريطانيا، مثلها في افريقيا الشرقية، مثلها في اي مكان اخر، كبيرة العدد. فاليمن مثل لبنان - او لبنان مثلها - بلد هجرة ومهاجرين. وثمة يمنيون في كل مكان تقريبا، حتى حيث لم يصل لبناني بعد. ذهبت الى احتفال بروكلين انذاك برفقة السفير محسن العيني، وكان هناك ايضا (خلال دورة الجمعية العامة في الامم المتحدة)، عبد العزيز الدالي ورئيس البرلمان الجنوبي ياسين نعمان. ولم يكن ثمة شك في ان الوحدة بدأت ذلك النهار، كما لم يكن شك في تلك العفوية التي يحملها اليمني الى كل مكان من سنغافورة الى بروكلين.

يومها، كتبت ما رأيت، او بقدر ما يستطيع الكلام التعبير عن مثل تلك المشاعر، فقد بدا ان اليمنيين يريدون ان يسقطوا، ليس فقط مائة عام من الانفصال (او من العزلة حسب رواية غارسيا ماركيز) بل ارادوا ان ينهوا ايضا تلك الهوة الفكرية التي قامت بين النظامين.

وكان الامر مسرا الى حد بعيد. وفي عالم عربي عاش على حروب الداخل وحروب الحدود وحروب الانفصال، منذ بدايات الاستقلال والتحرر، ها هي وحدة طبيعية تستعد للاعلان. وهي وحدة بين شطرين، ابسط روابطها واعمقها، الارض، ثم الناس، ثم التاريخ المتلاحق. والزي، والعادات، وكل شيء. انها ليست وحدة سياسية تدخل في باب الطموح والتمنيات او في باب التحالفات السياسية، كمثل مشاريع الوحدة التي قامت في السبعينات، بين مصر وسورية وليبيا والسودان. وكانت هذه «الوحدات» تزول بمجرد الخلاف على سياسة خارجية او حتى على خيار عربي، بل هي مشاريع لم تصل الى التطبيق على مستوى الناس والمؤسسات وبقيت مجرد اعلان سياسي يعبر عن تحالف او عداء ما.

هنا كان الامر مختلفا الى حد بعيد: اليمن المشتت الى وحدات صغيرة خلال اكثر من مائة عام، يرى نفسه فجأة امام الوحدة الكبرى نفسها. وعدن، التي خاضت احدى اعنف حروب الاستقلال، تلقى نفسها يدا بيد مع صنعاء.

حدثت الوحدة.

الوحدة، حتى بين شطرين طبيعيين، ليست عملا سهلا: انها اولا، دمج نظامين متناقضين في نظام واحد يفترض ان يكون متجانسا مثل السبحة. وهي ثانيا اتفاق على التقاسم ضمن الوحدة، اي على المساواة في الحقوقية والمواطنية. وهي ثالثا، تطبيق دقيق لعملية التساوي هذه حرصا على الوحدة اولا واخيرا.

منذ عام على الاقل، لم تخل الصحافة العربية يوما واحدا من نبأ او تصريح او مقابلة خارجة من اليمن الموحد، تشكك، قبل اي شيء، في الوحدة وفي تطبيقها وفي المساواة السياسية القائمة، ومن الخطابات الى التصريحات الى الاعتصامات الى التفجيرات الى الاعتراضات الى ... اخيرا، الحشود!

اذا بقيت «الوحدة» اليمنية على هذا الحال من المقاطعة والعداء والعودة الى زمن الدول الصغيرة في البلد الواحد، واذا كان الهم الاول لكل شطر (سابق) هو ما يقوله او ما يفعل» الشطر الآخر، فان هذه ظواهر اسوأ بكثير من ظواهر الانفصال. والكلام الذي يصدر من اليمن، شمالا وجنوبا او يمينا ويسارا، ليس هو الكلام الذي يحمي الوحدة اليمنية، واذا كان زعماء اليمن حريصين على الوحدة حقا، فان أول شيء يفعلونه هو الاتفاق على الصمت المتبادل!

اذا كان مثل هذا الكلام (وفي هذا الحجم) هو كلام اهل الوحدة فكيف وكم يكون كلام اهل الانفصال.



المصدر : السياسة الكويتية
التاريخ : ١٤/١١/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بدء إزالة النقاط العسكرية في اليمن

# عودة العطاس إلى صنعاء مؤشر لاستجابة «الاشتراكيين» لمساعي الصلح

صنعاء من بابكر حسن مكي:

بدات عجلة الانفراج في الأزمة السياسية القائمة في صنعاء في الدوران أمس، مع عودة المهندس حيدر أبوبكر العطاس رئيس الوزراء واعضاء حكومته من عدن. وقد حضر الجميع جلسة مجلس النواب التي خصصت لبحث جهود الحكومة لتطويق الخلاف بين الرئيس علي صالح ونائبه علي سالم البيض. وكانت عودة العطاس بالذات الى صنعاء مؤشرا رأى فيه المراقبون علامة على رغبة الحزب الاشتراكي اليمني في الاستجابة الى مساعي الصلح لكون العطاس احد الرموز الكبيرة في الحزب وعلى راس مؤيدي المطالب الـ ١٨ التي نادى بها البيض.

وكانت مصادر حسنة الاطلاع ابلغت «السياسة» أمس أن الرئيس علي صالح أمر وزير الدفاع بوقف جميع التحركات أو الانتقال أو التعزيزات من موقع الى آخر أو من معسكر الى معسكر أو استحداث أي مواقع عسكرية جديدة. واضافت ان رئيس هيئة الاركان تلقى هو الآخر نفس الأمر وشرع بالفعل في ازالة النقاط العسكرية المستحدثة اعتبارا من يوم أمس. وفي الوقت نفسه شرعت وزارة الداخلية امس في التحقيق مع المتهمين بالاعتبارات والتفجيرات الامنية الاخيرة توطئة لتقديمهم الى المحاكمة.

الا ان وزير الداخلية يحيى المتوكل اعلن ان المتهمين في محاولة اغتيال نجلي البيض مؤخرا لم يلق القبض عليهم بعد. وشارك في هذه التحقيقات النائب العام ورئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي، وتم تشكيل قوات أمنية خاصة لمواجهة حملات قطاع الطرق ولصوص السيارات والمهربين.

وطبقا لما نشرته «السياسة» سابقا فقد صدر أمر رسمي من مجلس الوزراء الى وزير الاعلام بمنع جميع وسائل الاعلام الرسمية سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مقروءة من بث أو اذاعة ونشر اية خطب أو بيانات أو تصريحات او مقابلات تتعلق بالاوضاع السياسية الراهنة. وتعتقد الاوساط الرسمية الاعلامية هنا ان الهدف من هذا الأمر هو تهيئة المناخ المناسب لتحقيق المصالحة وقد لاحظ هنا المراسل ان جميع الوزراء والمسؤولين وقادة الاحزاب الذين التقاهم اعتذروا عن عدم التحدث في شؤون الازمة في الوقت الراهن.

وفي بعض مجالس (المقايل) هنا تدور احاديث كثيرة حول «دور اميركي مميز» لتهدئة الازمة وتقول هذه الاحاديث ان البيان الاميركي الذي اكد دعم واشنطن للوحدة والديمقراطية في اليمن كان تعبيرا عن اهتمام اميركي غير عادي بعدم توسعة نطاق الخلاف بما يعني ان الادارة الاميركية لا تريد للازمة ان تمضي الى ابعد من نطاقها الحالي وتتفق هذه المجالس على ان حجم المصالح الاميركية والنفطية منها بالذات في اليمن اصبح من الاهمية بمكان حيث لا يعد معه مسموح حدوث اي انفجار سياسي.

ومن جهة أخرى علمت «السياسة» ان السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني سيعود اليوم (الاحد) أو غدا (الاثنين) الـ ٨ هنا قادما من لندن التي كان يتلقى العلاج في احد مستشفياتها. وفي تقدير الاوساط اليمنية ان عودة سالم صالح ستعزز من تيار الوساطة الجاري الآن باعتباره من دعاة الحوار لحل الخلاف منذ اعتكاف البيض في عدن في ١٩ اغسطس الماضي.

# قبائل اليمن تبحث عن مساحة في الساحة السياسية

**اليمن :**

مازالت الازمة السياسية قائمة بالرغم من الجهود التى يقوم بها البعض فى الداخل والخارج وقد فشلت أخر هذه الجهود التى تمثلت فى الزيارة التى قام بها ياسر عرفات الى عدن واجتماعه مع على سالم البيض فى محاولة لانهاء اعتزاله الذى بدأه فى ١٩ اغسطس من العام الحالى .

ويتبادل الحزبان الكبيران المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى الاتهامات بشأن انهاء الازمة .

وفى عدن اعرب على سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكى اليمنى فى اجتماع عقده الحزب برئاسته ، بأنه يكون هذا الاجتماع سبيلا للوقوف امام تعثر مسيرة الوحدة ورفض الاستقواء بالديمقراطية العددية كما قال .

واعتبر البيض ان الوحدة اليمنية تحققت بمساومة وقال ان النقاط الـ ١٨ التى تقدم بها الحزب تعبر اصدق تعبير عن مصالح الشعب اليمنى وقال ان الذين يعملون على تكريس الغاء الآخرين هم الذين يعرضون الوحدة للخطر .

وفى صنعاء اصدر الفريق على عبدالله صالح رئيس حزب المؤتمر الشعبى خلال لقاء مع قادة القوات المسلحة توجيهاته بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة الى قادة الجيش بعدم قبول أية أوامر عسكرية مهما كانت الا بعد موافقة اللجنة التى تشكلت برئاسة العميد مجاهد ابوشوارب نائب رئيس الوزراء وهى اللجنة المختصة بمتابعة الاوضاع العسكرية والحد من تحركات القوات المسلحة بغية تفادى تصعيد الازمة .

وكان القادة العسكريون قد دعوا الى عقد لقاء بين الرئيس اليمنى والامين العام للحزب الاشتراكى المعتكف فى عدن ، وقد وافق الرئيس على صالح على عقد مثل هذا اللقاء على ان يتم فى تعنى الواقعة بين عدن وصنعاء .

من ناحية اخرى وافق المؤتمر الشعبى العام وحزب التجمع من أجل الاصلاح وهو ثالث الاحزاب القوية فى اليمن ، على عقد اجتماع لمجلس الوزراء بناءا على طلب من حيدر العطاس رئيس مجلس الوزراء .

من ناحية اخرى ادت التطورات السياسية التى يشهدها اليمن الى دفع بعض الوى الى التدخل فى محاولة لحل الأزمة ، ومن هذه القوى قبائل بكيل التى تعتبر نفسها أكبر قبائل اليمن من ناحية العدد ومن ناحية مناطق انتشارها ويتزعم قبائل بكيل الشيخ محمد على أبو لحوم وهو فى نفس الوقت عضو فى مجلس النواب الذى قال بأن المجلس صار رقما صعبا فى المعادلة السياسية اليمنية ولم يعد من الممكن تجاهله .

على صعيد آخر أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها وتأييدها لوحدة اليمن ، كما أكدت مساندتها لمزيد من المشاركة فى الديموقراطية والاصلاح من أجل قيان نظام السوق .

وقد جاء بيان الحكومة الأمريكية بعد أنباء الخلافات داخل اليمن خصوصا الخلاف بين الرئيس على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض وقال بيان وزارة الخارجية الأمريكية أن .. الحكومة الأمريكية وهى دولة اتخذت خطوة مهمة نحو الديموقراطية عندما اجرت انتخابات نيابية فى ٢٧ أبريل ١٩٩٣ . وان الانتخابات اليمنية هى أول انتخابات على أساس التعددية الحزبية فى المنطقة . سجلت تطورا مهما فى تاريخها وان ذلك ينسجم مع دعم الولايات المتحدة الأمريكية للديموقراطية .

وأكد البيان أن ادارة الرئيس كلينتون تؤيد بقوة وحدة اليمن وكونها تشكل المصلحة الأفضل للشعب اليمنى وشعوب المنطقة ككل .

## مبارك يتلقى اتصالا هاتفيا من الرئيس اليمنى على عبدالله

اجرى الرئيس اليمنى على عبدالله صالح اتصالا هاتفيا بالرئيس حسنى مبارك مساء امس حيث تناولا خلال الاتصال تطورات الاوضاع فى المنطقة العربية وعددا من المسائل التى تهم البلدين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٣

وزير الداخلية اليمني لـ «الشرق الأوسط»:

# الأزمة السياسية انعكست على الدولة كلها
# نستبعد الانفصال أو وقوع انفجار شامل

عدن: من لطفي شطارة

اعترف وزير الداخلية اليمني العميد يحيى المتوكل ان الازمة السياسية التي يشهدها اليمن حالياً انعكست على الادارة ونشاطها وعلى عمل الاجهزة وعلى مجمل الخطط لتوفير الامن. وأكد ارسال اسلحة للامن المركزي في عدن. وقال ان هناك تضخيماً في الانباء عن تحركات عسكرية لكنها موجودة. وأعلن ان مجلس الوزراء كلف وزير الدفاع التحرك لإزالة اي نقاط عسكرية استحدثت، كيما يقوم هو بدوره في هذا المجال، واستبعد الانفجار العسكري، كما استبعد الانفصال، رغم خطورة الوضع.

جاء ذلك في حديث وزير الداخلية اليمني لـ«الشرق الاوسط» خلال زيارته لعدن، في وقت يتخوف فيه المواطن اليمني من ان تؤدي الازمة السياسية المتفجرة الى انفجار الوضع برمته، ويقول البعض ان الاجواء السياسية الملتهبة وتبادل الاتهامات بين حزبي المؤتمر الشعبي العام، والاشتراكي شبيهة بالاجواء التي سبقت كارثة 13 يناير (كانون الثاني) 1986، التي حدثت في عدن اثناء الصراع بين اطراف النزاع داخل الحزب الاشتراكي عندما كان حاكما للجنوب.

ويعمل الوزير المتوكل مع عدد من الشخصيات السياسية اليمنية لكي يعطي للعقل فرصة للخروج من الازمة دون كارثة. وفي ما يلي نص الحديث:

● مع اشتداد الازمة السياسية بين الاطراف المتخاصمة تتردد انباء عن انتشار قوات عسكرية في عدد من المحافظات خاصة اب وتعز، ما مدى صحة هذه الانباء؟

- الانباء تتكاثر هنا وهناك عن تحركات عسكرية، وعندما نذهب لنتاكد من صحة هذه الانباء، في الغالب لا تثبت انها صحيحة، وتصل نسبة الانباء غير المؤكدة الى 80 في المائة. هذه احصائية حصلت عليها من مجموع الانباء التي تتوارد هنا وهناك لدى «المؤتمر والاشتراكي معا»، من جانب ثان اذا كان هناك تحرك فان هناك لجانا من البرلمان تحركت في اتجاهات مختلفة، منها التي اتجهت من صنعاء الى عدن عبر البيضاء وذمار وابين حتى عدن، ولجنة اخرى عبر ذمار، اب، تعز لحج حتى تصل الى عدن. وهذه اللجان فوضت من قبل البرلمان ان تمر بالنقاط العسكرية الجديدة، واذا كانت موجودة ـ تعمل على ازالتها واصبح هذا الجانب من مسؤولية لجان البرلمان.

ولكن منذ صدور بيان مجلس الوزراء يوم الجمعة الماضي، اعتقد انه ستكون على وزير الدفاع المسؤولية امام مجلس الوزراء بتنفيذ ما ورد في البيان، واصبح ملزما، اذا كانت هناك معلومات مؤكدة من هذا القبيل، ان يبعث من يزيل هذه الاستحداثات العسكرية، سواء كانت مواقع او نقاطا عسكرية من جهتي ايضا تحملت مسؤولية ازالة اية نقاط استحدثت او سوف تستحدث خلال الازمة، وبدوري قد اوكلت الى جميع مديري الامن في المحافظات ان يقوموا بدورهم في التاكد والتحري الشخصي من اية نقاط استحدثت وازالتها.

● هل ستزال جميع النقاط السابقة والمستحدثة؟

- اولا اوكل مجلس الوزراء الى وزير الداخلية ازالة النقاط المستحدثة جميعها سواء كانت عسكرية ام مدنية بالتنسيق مع وزارة الدفاع اذا كانت عسكرية، وبالنسبة للنقاط التي تقتضي الضرورة الامنية بقاءها من النقاط السابقة قبل الازمة، فلابد ان تكون تحت امرة وتبعية وزارة الداخلية وان يشترك فيها الامن والشرطة العسكرية، اذا اقتضى الامر وجودها، ونحن سننفذ هذه المهمة خلال الاسبوعين المقبلين.

● ماذا عن الأسلحة التي تسربت الى محافظة عدن ويقال انها للامن المركزي؟

- نحن لا ننكر انه ارسلت شاحنة تحمل مواد تموينية ومعها اسلحة للامن المركزي في عدن، وهي اسلحة لم ينكرها احد، بل ارسلت بتصريح واحتجزت بالمحافظة، بحجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وما تزال في عهدة المحافظة وقد وعد المحافظ باعادتها عندما تنتهي الازمة، فهذه العملية ليست تهريبا ولم تتم خفية ولكنها ارسلت علنا وبتصريح.

● قال تقرير لجنة في البرلمان انكم اعلنتم ان مقتل كامل عبد الله الحامد ابن شقيقة علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني لا يحمل اي طابع سياسي وان الحادث جنائي؟

- لقد حصل اختلاط عند اللجنة البرلمانية فقد ظن البعض انني قلت انه ليس للقضية اي خلفية سياسية بينما قلت انه لم تصل التحقيقات الى اثبات ان كانت القضية سياسية او غير سياسية، وان التحقيقات لم تنته بعد وهذا ما هو حاصل.

● بفعل هذه الازمة والخوف من انفجار الوضع بسبب كثافة الاسلحة الموزعة والمنتشرة في الداخل، كيف تنظرون الى تطبيق قانون حيازة الاسلحة لتجنب مخاطر كبيرة؟

- الازمة السياسية انعكست بظلالها على كل الادارة ونشاط وعمل الاجهزة في الدولة بشكل عام، وخاصة وزارة الداخلية. الازمة انعكست بظلالها على نشاطنا وخططنا فكانت لدينا خطة للقيام بحملات امنية الى المناطق التي يوجد فيها اللصوص وقطاع الطرق، وكانت هذه الخطوة مرتبة وسيتم تنفيذها عن طريق الجيش والامن، وكانت هناك عدة خطط للحد من حمل الاسلحة في المدن، وكنا سنبدا بالمسؤولين الكبار والوجهاء، والشخصيات الاجتماعية، ولكن عندما تفجرت هذه الازمة اجلت كل هذه الخطط، لانه في ظل الظروف السياسية المعقدة فانه من الصعب ان تحرك وحدات عسكرية مسلحة او طائرات ومن الصعب ايضا ان تمنع الشخصيات العامة من حمل السلاح، او الحراسة، فلذا ليس هناك شك في ان الازمة اثرت كثيرا على نشاطنا ولكن نحن عازمون على مواصلة العمل على محاربة الجريمة بكل ما نستطيع، وفور انتهاء الازمة نستانف الخطط التي اجلناها ونحن في امس الحاجة لضرب الجريمة في اوكارها.

● بصفتكم احد الاركان السياسية في حزب المؤتمر الشعبي، كيف ترون حقيقة الازمة وابعادها وخفاياها؟

- الازمة نتاج تباينات وخلافات في وجهات النظر وربما، هي نتاج نقاط ضعف في مختلف الاتفاقيات والمواثيق التي اعلنت قبل الوحدة وبعدها بين «المؤتمر» و«الاشتراكي» وبين اطراف الائتلاف الحالي. ورغم ان الازمة موجعة والحقت اضرارا بالغة بالاستقرار الامني والاجتماعي والسياسي فإنني اعتبرها مناسبة لتعطينا فرصة لمراجعة هذه الاخطاء ومعالجتها لتلافيها، وتضع ايضا امامنا مجالاً لاعادة البناء الوحدوي على اسس امتن واقوى بما يحول دون حدوث مثل هذه الازمات مستقبلا. واعتبر الازمة هذه ضارة، ولكنها في الوقت نفسه مفيدة من ناحية ما يجب ان نعمله لكي لا تتكرر مثل هذه الازمات مستقبلا، ولكي نصحح اي اعوجاج او اخطاء قد حدثت.

● هناك من يرى بان الازمة القائمة قد ولدت لدى البعض ضرورة طرح المشاريع السابقة الكونفدرالية او الفيدرالية وربما الانفصال؟

- انا استبعد، بل متاكد انه لا يوجد تفكير بالانفصال على الاطلاق لا عند «المؤتمر» ولا «الاشتراكي»، ولا يوجد طرح للمشاريع السابقة كالفيدرالية او الكونفدرالية، لاننا ندرك ان الذي حققناه هو عمل تاريخي والتراجع عنه حتى قيد انملة يضر بقيمته وابعاده التاريخية الوحدوية والاجتماعية انما وفي كل الاحوال اذا راجعنا تصريحات مسؤولي المؤتمر وتصريحات البيض لوجدنا ان الاسئلة التي وجهت اليهم حول هذه الخطوات قد اجيب عليها بالنفي، وفي ما اجابوا به ما يكفي لطمانة كل من يقلق على اليمن ووحدته.

فالتعقيدات والاخطاء متروكة للحوار لمعالجتها، فالانفصال او الانفجار او المشاريع القديمة غير واردة للبحث في الحوار باي شكل.



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٣

● الاعتداء على الشركات النفطية ما يزال مستمرا، ما مصير خطتكم الامنية لحماية الشركات الاجنبية وما هي تفاصيل هذه الخطة؟

- كما اوضحت بان الازمة انعكست على خططنا الامنية وخاصة الخطة المتعلقة ببناء القوة التي ستخصص لحماية الشركات الاجنبية. وكانت اللجنة التي يرأسها حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة، وقد وضعنا انا ووزير الدفاع ورئيس الامن السياسي الترتيبات للتنفيذ قبل عرضها على رئيس الوزراء.

ولكن جاءت الازمة فتعذر اجتماع اللجنة، ولكن بعد انفراجها سنستانف اجتماعنا وستصدر القرارات الخاصة بتشكيل هذه القوة التي ستكون مجهزة بمعدات واسلحة خاصة ومدربة تدريبا خاصا، بالاضافة الى زيها المتميز، وستكون مسؤولة عن حماية مقرات ومواقع التنقيب والاستثمار النفطي، بالاضافة الى حماية تحرك الشركات في هذه المواقع. ولم نصل بعد الى مسالة تمويل هذه القوة ولكن سيكون للشركات النفطية الاجنبية مساهمة في تمويل هذه القوة وتوجيهها.

● الاشتراكي يضع في اول نقطة من نقاطه الـ18 لحل الازمة ضرورة تسليم ومحاكمة المتهمين باغتيال عدد من اعضائه، ويقول انه يمتلك الدليل ويعرف مواقع وجودهم، كما انه يتهم مسؤولين في السلطة بانهم يحمون هؤلاء المجرمين؟

- في خضم الازمة تبودلت اتهامات كثيرة، وليس لهذه الاتهامات والاتهامات المضادة اساس تستند اليه. نحن كجهة امنية نريد ان تكون هناك اسماء ومتهمون وعندما سنتعاطى مع القضية وفق معطيات محددة فبالنسبة لنا كوزارة داخلية لم يقدم لنا حتى الآن اي شيء من اي جهة بالاسم والمكان او الموقع او المتهم بصفة رسمية فبعد بيان مجلس الوزراء وبعد البدء في التحقيق مع المتهمين المحتجزين ربما تسلم الينا اسماء الذين يفترض مطاردتهم للقبض عليهم من الفارين او المحتمين، وساعتها يمكن القيام بعمل ما، ولكن الآن ليست لدينا اية بيانات نستند اليها.

● الى اين وصلت اجراءات تعقب عناصر (الجهاد) الفارين من سجن المنصورة المركزي في «كريتر» منذ ثلاثة اشهر؟ ولماذا لم تتم محاكمة المتبقين منهم والمحتجزين؟

- في قرار مجلس الوزراء الاخير تكليف لوزير الداخلية ورئيس الامن السياسي والنائب العام بالبحث عن هؤلاء وتعقبهم وتقديمهم للمحاكمة. اما بالنسبة للموجودين في السجون دون محاكمة، فالبيان الزمنا تقديمهم للمحاكمة السريعة، فربما قبل نهاية الاسبوع سيكتمل التحقيق مع من هم رهن الاحتجاز، وسيقدمون للمحاكمة وسيبقى علينا ايضا تعقب الفارين، ونحن عازمون على عمل كل ما هو ممكن للقبض عليهم.

## الازمة اليمنية . . . متى تنتهي؟

■ تشل الازمة القائمة بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض (الذي لم يؤد بعد اليمين الدستورية) الحياة السياسية في اليمن منذ اشهر وتثير مخاوف من اعادة تشطير البلاد وانهيار المسيرة الديموقراطية فيها.

ويكمن في اساس هذه الازمة النفور المتبادل بين زعيمي الحزبين الكبيرين، المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس والاشتراكي اليمني بزعامة البيض. ويشكو الاخير من عدم تقديم المسؤولين عن عمليات اغتيال عدد من قادة حزبه الى المحاكمة ومن محاولات لـ «اجبار الحزب الاشتراكي على التخلي عن مشروعه الوطني الديموقراطي والغائه في نهاية المطاف».

وبذلت مساع عدة لحل الازمة يبدو ان النجاح لم يحالفها حتى الآن، الامر الذي يدل على خطورة الازمة وجديتها. وتدل رسالة جوابية من رئيس الوزراء السيد حيدر ابوبكر العطاس الى رئيس مجلس النواب السيد عبدالله بن حسين الاحمر على ان مجلس الوزراء يكاد يكون مكتف الايدي حالياً، لا يستطيع اتخاذ اجراءات لتبديد مخاوف الحزب الاشتراكي وامينه العام. اذ يقول العطاس في الرسالة المؤرخة في ٧ من الشهر الجاري «ان بعض المتهمين» في قضايا اغتيال رموز للحزب الاشتراكي «يحتمون بقوى سياسية او اجتماعية، والبعض منهم ضباط او افراد في وحدات من القوات المسلحة (...)». ويضيف: «لقد بح الصوت وجفت الاقلام من كثرة القرارات والتوجيهات ولم يتم القاء القبض على المتهمين الاساسيين».

وأبدى رئيس الوزراء اليمني بعدئذ لفتة مهمة بعقده اجتماعات لمجلس الوزراء في عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد في محاولة واضحة لطمأنة السيد البيض ولكن يبدو ان هذه اللفتة لم تثمر شيئاً ايجابياً.

وكان اخطر ما برز في هذه الازمة حتى الآن اتهام كل من طرفيها الآخر باجراء تحركات عسكرية. وكان ملفتاً ومهماً ان الرئيس علي عبدالله صالح شدد في اجتماعه الاثنين الماضي مع القادة العسكريين على ضرورة التزام القوات المسلحة الابتعاد عن «اي صراعات وتباينات سياسية».

ولفتت خطورة الازمة اليمنية منذ ايام اهتمام الادارة الاميركية التي اكدت عبر بيان اصدرته وزارة الخارجية في واشنطن دعمها وحدة اليمن وتجربته الديموقراطية. وارسلت واشنطن امس مسؤولة في وزارة الخارجية الى اليمن في محاولة لاقناع المسؤولين بمحاصرة الازمة تمهيداً لحلها.

وبغض النظر عن اسباب الازمة واعراضها، يبدو من المؤكد ان حلها في ظل دولة الوحدة والديموقراطية ينبغي ان لا يكون عبر اي بيانات استفزازية وانما عبر الحوار الهادئ.

واكد طرفا الازمة الرئيسية الآن استعدادهما لذلك، اذ قال السيد البيض ان حزبه يرفض ويدين «كل اعمال الضغط خارج الضغوط الديموقراطية المعروفة وخارج ضغوط الحوار والمحاججة بالآراء وضغوط المصالح الوطنية العليا»، فيما عرض الرئيس علي عبدالله صالح الاجتماع بنائبه المعتكف في اي وقت واي مكان. ولا شك في ان الرجلين يتحملان مسؤولية عدم تخييب آمال مواطنيهما في مرحلة تتطلب حسم الخلافات لبناء يمن حديث ديموقراطي قادر على توفير الحياة الكريمة لمواطنيه.

ماهر عثمان



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٣/١١/١٥

## وساطة أردنية لحل الأزمة السياسية في اليمن

# الشيخ أبو لحوم: علي صالح وافق على برنامج النقاط الذى تقدم به الاشتراكى

صنعاء ـ عمان ـ محمد العريقي ـ رويتر:

طالب تجمع يمني كبير يضم احزاب المعارضة وكبار الشخصيات الاجتماعية المسئولين في مجلس الرئاسة والحكومة بسرعة العمل على نزع فتيل الازمة التي تمر بها البلاد. واكد تجمع «اتحاد القوى الوطنية» في اجتماع عقده امس بصنعاء أن اليمنيين سوف يدافعون عن الوحدة وبقائها مهما كان الثمن.

وفي الاجتماع فاجا الشيخ سنان ابو لحوم شيخ مشائخ «بكيل» الحاضرين عندما قال ان الرئيس علي عبد الله صالح اتصل به وقال له انه يقبل الثماني عشرة نقطة التي طرحها الحزب الاشتراكي، والتي ربط علي سالم البيض امين عام الحزب الاشتراكي نائب الرئيس حضوره بتنفيذها.وقال الشيخ ابو لحوم: ان الفريق صالح وافق على تلك النقاط اذا لم يكن للاشتراكي غيرها. من جهة اخرى اوصت لجنة مشكلة من مجلس النواب اليمني وهى لجنة «متابعة تقصي الحقائق حول الازمة» بضرورة ان تقوم اللجان الدائمة للمجلس خلال ايام الاحد والاثنين والثلاثاء بدراسة وتقييم بيان الحكومة الذي اصدرته قبل يومين، كما استمع مجلس النواب خلال اجتماعه امس برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر الى محضر عمل اللجنة الفرعية حول تقصي الحقائق بمحافظتي البيضاء، وابين، وأشار تقرير اللجنة ان المسئولين في المحافظتين وعدوا اللجنة بازالة كل النقاط المستحدثة. الجدير بالذكر ان لجنة متابعةوتقصي الحقائق سوف تقوم بتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج وهي تتعلق بمعرفة اسباب الازمة ووضع الحلول والمعالجات لها.الى ذلك قال دبلوماسيون عرب في عمان امس ان العاهل الاردني الملك حسين ارسل مبعوثا كبيرا الى اليمن لمحاولة منع الازمة السياسية بين الشماليين والجنوبيين من تمزيق البلاد. وقال الدبلوماسيون ان رئيس الديوان الملكي الشريف زيد بن شاكر طار الى اليمن في زيارة قصيرة لم تحط بها الدعاية يوم الاربعاء واجرى اجتماعات منفصلة مع الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء ونائب الرئيس على سالم البيض في عدن.

## المؤتمر العام للوحدوى الناصرى اليمنى ٢٣ نوفمبر

من المقرر أن يعقد الحزب الوحدوى الناصرى فى اليمن مؤتمره القومى العام فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ نوفمبر الحالى. يحضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وفد من الحزب العربى الديمقراطى الناصرى برئاسة الفريق أول محمد فوزى.




المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣


### أول رد فعل لبيان الاشتراكي اليمني

# الوحدوي الناصري يعلن دعمه لإعادة صياغة النظام السياسي

صنعاء: «الشرق الأوسط»

أعلن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري - احد احزاب تكتل المعارضة اليمنية - دعمه لكل عمل وطني يهدف الى التوصل لصياغة جديدة للنظام السياسي لدولة الوحدة، على اساس الاهداف المنشودة في بناء دولة يمنية حديثة، تقوم على النظام والقانون والمؤسسات، بما يحقق العدل والمساواة، وترسيخ الخيار الديمقراطي.

وأعرب الوحدوي الناصري اليمني عن دعمه لمواقف التكتل الوطني للمعارضة، والتمسك بالدعوة لحوار وطني عام حول قضايا الازمة الراهنة، والتوصل الى اتفاق يجنب البلاد مخاطر التمزق والاختلاف.

واضاف في بيان اصدره مساء اول من امس في صنعاء، وحصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه «ان النقاط الـ 16 المقدمة من تكتل المعارضة الى الائتلاف الحاكم ومختلف القوى السياسية، تعتبر اسسا اولية لحل الازمة، واخراج البلاد الى بر الأمان، ويمكن ان تشكل - في حال الاتفاق عليها - ملامح اساسية لمشروع بناء وطني، لتجاوز الازمة وبناء الدولة».

ورحب - في الوقت نفسه - بمناقشة هذه النقاط، والنقاط الأخرى التي طرحها كل من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي (الطرفان الاساسيان في الخلافات الحالية) كمدخل للاتفاق السياسي.

وبينما عبرت قيادة الوحدوي الناصري عن استحسانها لما صدر من تاكيدات عن الهيئات القيادية لكل من الشعبي والاشتراكي اخيرا، بشأن التمسك بخيار الوحدة والديمقراطية، اكدت ادانتها لأي اعمال او مظاهر مسلحة او تشطيرية، من شأنها بث الخوف في أوساط المواطنين، واثارة حالة من القلق وعدم الاستقرار.

ورأت ان تاكيدات الشعبي والاشتراكي على التمسك بالوحدة والديمقراطية، يجب ان تكون بداية للاستجابة لمطلب اجراء حوار وطني واسع، وتفادي البحث عن اتفاقات سياسية بينهما خارج اطار الحوار الوطني الشامل، لان ذلك يكرس الازمة، كما رات في الاجراءات التي اتخذها مجلس النواب اخيراً لمنع المظاهر المسلحة، والنقاط العسكرية المستحدثة، خطوة على طريق الحل، وتمكين البرلمان من القيام بمهماته.

وناشد الوحدوي الناصري كلا من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي تجنب اي ممارسات من شانها زعزعة استقرار البلاد، او تهديد وحدتها، وحملهما مسؤولية اي نتائج تترتب على اي محاولة تستهدف نقل الازمة من السلطة الى اوساط المواطنين.

وكانت القيادة التنفيذية الوحدوي الناصري اليمني عقدت عدة اجتماعات على مدى الايام الثلاثة الماضية، ناقشت خلالها التحضيرات النهائية لعقد المؤتمر العام للتنظيم المحدد موعده في 23 نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري بصنعاء، وهو اول مؤتمر عام يعقده التنظيم في صنعاء، في ظل العلنية السياسية التي سادت اليمن بعد الوحدة.



المصدر : الوسط الاسبوعية



التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣

## استبدال أرصدة وتخزين سلع

# اليمن: الريال في مهب الأزمة

## السياسية

■ هل يستطيع قادة الائتلاف في اليمن وقف تصاعد الأزمة؟ هذا هو السؤال المطروح الآن بالذات، في الأوساط السياسية وغير السياسية، ومثلما يعبّر السؤال عن مدى نظرة اليمنيين الى الأزمة، من خلال ما يطرحه قادة الائتلاف من أفكار لمعالجتها، فإنه يعبّر في الوقت ذاته عن خطر المستوى الذي وصلت اليه الأزمة.

ومن ابرز جوانب الأزمة القلق العام الذي لم يات فقط من صدى الاشاعات اليومية، على رغم كثرتها وسرعة انتشارها، بل من معايشة الأزمة والمعاناة من نتائجها، بشكل اصبحت فيه مصدراً لأزمات اخرى، اقتصادية واجتماعية وامنية، وخصوصا المعيشية اذ يستمر ارتفاع اسعار كل السلع تقريباً، وانخفاض قيمة العملة المحلية بصفة شبه ثابتة ومضطردة، بحيث تظهر الفوارق بين اليوم والليلة، إذ بلغ ارتفاع الأسعار وانخفاض الريال، خلال الأسابيع الخمسة الماضية، معدلاً وسطاً، تتراوح نسبته بين ١٥ و٢٠ في المئة (تناهز قيمة الدولارالواحد، ستين ريالاً، بزيادة عشرة ريالات خلال اسبوعين فقط)

وهناك، أزمة الخوف من المستقبل التي بدات تدفع التجار ورجال الأعمال، الى استبدال أرصدتهم من العملة المحلية بالدولار. ودفعت البعض الى الاقبال على شراء وتخزين سلع ضرورية. وهذه الحال تذكّر بسابقتها في اواخر العام ١٩٩٠ وأوائل العام ١٩٩١. اثناء ازمة الخليج. ويلاحظ أن ما تنشره وسائل الاعلام المحلية من أخبار وتصريحات المسؤولين عما يبذلونه لتجاوز الأزمة بكل جوانبها اصبح يعطي نتائج عكسية في معظمها، على رغم ان الغرض من ذلك بث الطمانينة وامتصاص حال القلق باعتبار ان الكلام المجرد من المعالجة العملية الملموسة يرسخ لدى الناس الاحساس بعجز الدولة امام تصاعد الأزمة.

من هنا ظلت الأزمة تتصاعد، حتى بعد أن أعلن قادة الائتلاف اتفاقهم على ثلاث نقاط، هي:

الأولى، وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين صحف الحزبين (المؤتمر والاشتراكي).

الثانية، إقرار «الثوابت الوطنية» باعتبارها تمثل «خطوطاً حمراً» لا يجوز المساس باي منها، وهي الوحدة والنظام الديموقراطي والدستور وحياد القوات المسلحة والأمن.

والثالثة، مناقشة قوائم النقط المقدمة من كل من الحزب الاشتراكي (١٨ نقطة) والمؤتمر الشعبي العام (١٩ نقطة) و«التكتل الوطني للمعارضة» (١٦ نقطة)، من قبل اللجنة الثلاثية المشتركة المكونة من الدكتور ياسين سعيد نعمان، رئيس سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، والدكتور عبدالكريم الارياني



المصدر : 

التاريخ : ٥-١-١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

عضو اللجنة العامة (الهيئة القيادية العليا) للمؤتمر الشعبي العام، والسيد عبدالوهاب الآنسي الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح. وتستمر مناقشات اللجنة بصورة تظهر أهميتها للخروج بصيغة وفاق عملية وزمنية وشاملة يلتزم بها كل الأطراف لتجاوز الأزمة.

وعلمت «الوسط» من مصدر مطلع ان المناقشات لمجموع النقاط، ابرزت حتى الآن خمسة عناصر رئيسية للصيغة التي يستهدفها الحوار،

١- الأسس العامة للصيغة، وتتحدد في احترام الثوابت المتفق عليها، واعمال ما لم ينفذ من اتفاقيات الوحدة التي تمت بين قيادتي المؤتمر والاشتراكي، والمحافظة على التوازن الموضوعي بين احزاب الائتلاف بما يرسخ تجربته ويوحد اتجاهه في ما يتعلق بسلطات الدولة واختصاصاتها.

٢- أسس تنفيذ الصيغة، ويتمثل أهمها في ان تكون عملية ومتناسبة مع آلية التنفيذ وتوضع في إطار برنامج زمني محدد يأخذ في الاعتبار الأولويات ومجالاتها ووسائلها على أن يبدا تنفيذ الصيغة فور الانتهاء من مناقشتها وإقرارها.

٣- وسائل ومبادئ التطبيق، وتتركز في جماعية القرار الصادر من رئاسة الدولة (مجلس الرئاسة) وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات والتقيد بالقوانين والأنظمة الثابتة ووضع الخطط والموازنات العامة للدولة على اسس علمية وتطبيقها والتقيد بها بدقة في كل الأحوال. وتطوير آليات التنفيذ والأداء بالوسائل المتاحة، ومنها تطبيق نظام اللامركزية في المحافظات والمشاركة الشعبية في التخطيط والرقابة، ممثلة في المجالس المحلية المنتخبة.

٤- ضمانة التنفيذ، وتتمثل في ان يؤدي مجلس النواب دوره كاملاً في مناقشة وإقرار الصيغة والزام أطراف الائتلاف بموجبها.

٥- مشاركة احزاب المعارضة في المناقشة والإقرار وفي تطبيق الصيغة والتقيد بها من قبل احزاب الائتلاف.

وعلى أي حال فإن هناك مؤشرات ايجابية الى تراجع حدة الأزمة في جانبها السياسي، اذ مال الخطاب السياسي الى كثير من الهدوء والموضوعية، وبدا الجميع تقريباً، من قادة الأحزاب والشخصيات المستقلة من مختلف الأوساط، يلقون بثقلهم في جانب المعالجة، خصوصاً القريبين من خطرها الذين ربما فوجئوا بالأزمة وهي تهز الأرض من تحت اقدامهم، بعد أن كانوا يرونها مجرد خلاف بين المؤتمر والاشتراكي. وربما كان البعض من هؤلاء، يعتقد بانه إن لم يستفد من الأزمة فلن يتضرر منها. ولكن الجميع اقتنع بأن خطر الأزمة عام وأن نتائجها سلبية لا يمكن لأحد استثمار شيء منها. ثم هناك الوساطات الشقيقة والصديقة التي تتالت شخصياتها وموفدوها ورسائلها واتصالاتها على صنعاء وعدن، بكثافة مميزة في أواخر الشهر الماضي وأوائل الشهر الجاري، حيث استطاعت في مجموعها أن تحدّ من تصعيد الأزمة واستفحال خطرها. واستطاعت مناقشات اللجنة الثلاثية المشتركة ان تنقل الأزمة وأطرافها من منطقة الكلام الاعلامي عن تبرئة الذات وتبرير الموقف والقاء المسؤولية كاملة على الآخر، الى منطقة التفكير الموضوعي، والاعتراف بتقاسم المسؤولية، بمقياس تقاسم السلطة بين اطراف الائتلاف.

وبحسب ما أفاد «الوسط» مصدر قريب من مناقشات اللجنة المشتركة، فان هذه المناقشات كشفت ان النقاط المطروحة لا تمثل وحدها جوهر الخلاف ولا الوسيلة للوفاق. واضاف المصدر بانه يعتقد «ان جوهر المسالة، بدا يتبلور في نقطتين هامتين:

اولاهما، ان يظل الاشتراكي شريكاً في السلطة بنسبة تمثيله في مجلس الرئاسة (بعضوين من خمسة اعضاء)، تطبيقاً لاتفاقات الوحدة وتحقيقاً لمبدا الوفاق الوطني الذي قامت الوحدة على اساسه. وثانيتهما، اعادة تنظيم الدولة على اسس صحيحة تحقق فيها مبادئ العدالة والمساواة وديموقراطية التخطيط والبرمجة وسلطة النظام والقانون».

ويؤكد المصدر انحسار الخلاف عن جوهر الازمة بنسبة كبيرة ليصبح خلافاً على آلية تنفيذ بعض نقط الخلاف

.امام هذا المدى الذي بلغته الازمة لا يعود مهماً اذا طالت فترتها او قصرت، اذا كانت تتجه نحو الانفراج عندما يكون البديل الوحيد هو الانفجار.■




للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣

# اليمن: مبادرة جديدة للاشتراكي ونفي انباء عن حشود عسكرية

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ كشفت مصادر مسؤولة في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني ان الحزب يعد مبادرة جديدة لانهاء الازمة السياسية في اليمن. وجددت الولايات المتحدة تاييدها وحدة هذا البلد، في حين نفى مصدر عسكري يمني مسؤول ان تكون هناك اية حشود عسكرية من جانب اي من طرفي الأزمة او في اي منطقة يمنية. ووصف انباء عن وجود مثل تلك الحشود في منطقة قعطبه او غيرها بانها انباء مبالغ فيها ولا اساس لها.

واوضح ان عدداً من نقاط التفتيش المستحدثة في الفترة الاخيرة ازيل تنفيذاً لتوجيهات الرئيس علي عبدالله صالح وقرارات مجلس النواب والحكومة. واكد ان «القوات المسلحة اليمنية بعيدة عن دائرة ومؤثرات الصراع السياسي الحزبي الدائر الآن في الساحة اليمنية، وستظل دوماً صمام امان للجميع والوطن، وستظل قوة الشعب الضاربة لحماية الوحدة والديموقراطية وكل المنجزات الوطنية ضد اي مخاطر تتهددها».

وكانت انباء صحافية اشارت الى حشود عسكرية يومي الاربعاء والخميس الماضيين في منطقة قعطبه (٢٥٠ كلم جنوب صنعاء) التي تقع على مناطق التماس السابقة لما كان يعرف بشطري اليمن قبل توحيده.

وكشفت مصادر في قيادة الحزب الاشتراكي ان الحزب يعدّ «مبادرة جديدة لانهاء الأزمة السياسية التي شهدت تصعيداً خطيراً يهدد الوحدة والديموقراطية في اليمن». وقالت المصادر لـ «الحياة» امس ان «المبادرة لن تخرج عما طرحه الحزب من معالجات للوضع المتردي في البلاد منذ الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ حتى الانتخابات الاشتراعية التي اجريت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي» اي خلال الفترة الانتقالية.

واكدت ان اليمن «لن يشهد انفجاراً او انقساماً بفعل الأزمة الراهنة»، وشددت على ان «منطق الحوار الصريح والمباشر بين طرفي الخلاف (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي) وكذلك مع الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية الفاعلة هو الحل النهائي امام الجميع». وزادت ان الحزب الاشتراكي «لديه الامكانات والقدرة على ايجاد مبادرات وفق النقاط الـ ١٨ التي طرحها، تجنب البلاد السير الى الطريق المسدود».

واشارت المصادر الى ان «التصعيد في الازمة توقف، واصبح طريق الحوار مفتوحاً امام الجميع، بعد بيان اللجنة المركزية للاشتراكي عقب دورتها الاستثنائية الاسبوع الماضي، وبيان وزارة

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣


# اليمن : مبادرة جديدة للاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

الخارجية الاميركية في شان الأزمة السياسية في اليمن». واكدت ان «الحزب الاشتراكي لا يعارض الوساطات والمبادرات الخارجية في الشان اليمني بل يرحب بها على اساس عدم المساس بالقضايا الوطنية التي تتعلق بالسيادة».

وفي ما يتعلق برد المؤتمر الشعبي العام على بيان اللجنة المركزية للاشتراكي قالت المصادر ان «الوضع الحالي للبلاد مهدد بالخطر والقضايا اكبر بكثير من الردود والانفعالات. ان الأزمة بحاجة الى حوار مسؤول لحلها، والاشتراكي لا يتبنى حلولاً خاصة به بل حلولاً تمثل آراء ومطالب الناس في البلاد التي تسير من دون نظام او قانون، واصبح الامن فيها مفقوداً وحياة الناس دون العيش الكريم، وفوق كل ذلك اصبح اليمن وبعد ثلاث سنوات على الوحدة دولتين لا دولة، يجمعهما العلم والنشيد الوطني».

## جولات ميدانية

على الصعيد الامني تواصل اللجنة التي شكلها مجلس النواب لإزالة نقاط عسكرية اقيمت خلال الأزمة جولاتها الميدانية على محافظتي لحج الجنوبية وذمار الشمالية. واكد السيد جار الله عمر وزير الثقافة عضو اللجنة التي يراسها مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء ان «بعض النقاط الحدودية السابقة شهد تواجداً عسكرياً لا مبرر له سوى اثارة حال من الرعب لدى المواطنين». وقال لـ «الحياة» في عدن امس ان «اللجنة ازالت بعض هذه النقاط في مدينتي الضالع والراحة في محافظة لحج (١٢٠ كيلومتراً شمال عدن) وذمت في محافظة ذمار (٢٠٠ كيلومتر شرق صنعاء) وهناك نقاط ما زال الحوار مستمراً مع ضباطها وجنودها للعودة الى ثكنهم العسكرية».

ولوحظ خلال اليومين الماضيين نزوح اعداد كبيرة من ابناء المحافظات الجنوبية من العاصمة صنعاء الى عدن تحسباً لمفاجآت في الوضع الأمني قد تبرز بسبب استمرار الأزمة السياسية بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي، نتيجة خلافهما على ادارة شؤون الدولة.

## لا وساطة اميركية

وكان متوقعاً امس ان تصل الى اليمن مسؤولة في وزارة الخارجية الاميركية، هي مارغريت دين مديرة قسم شبه الجزيرة العربية في الوزارة.

ونقلت وكالة «رويتر» عن ناطق باسم السفارة الاميركية في صنعاء امس ان مارغريت دين ستجتمع مع مسؤولين يمنيين وسياسيين من كل الاحزاب. واكد ان زيارتها كانت مقررة قبل فترة طويلة، نافياً ان الولايات المتحدة تتوسط في الأزمة السياسية في اليمن. واستدرك ان مارغريت دين ستناقش الأزمة وتجدد تاييد واشنطن وحدة اليمن والديموقراطية واقتصاد السوق.

وصرح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في صنعاء السيد يحيى رباح الى وكالة «رويتر» بان المنظمة تكثف جهودها لانهاء الازمة، ولم يستبعد ان يزور الرئيس ياسر عرفات اليمن مجدداً بعد وساطته الاسبوع الماضي.

على صعيد آخر ذكرت مصادر القنصلية البريطانية في عدن امس ان اليخت الملكي «بريتانيا» سيزور في الرابع والعشرين من الشهر الجاري ميناء عدن للمرة الثانية. وكانت الاولى في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ حين شارك اليخت في اجلاء الرعايا البريطانيين من عدن بعد الصراع المسلح الذي ادى الى اخراج الرئيس اليمني الجنوبي السابق السيد علي ناصر محمد من البلاد وابعاده عن زعامة الحزب الاشتراكي.

وعلمت «الحياة» ان زيارة اليخت «بريتانيا» التي ستستغرق يوماً واحداً ستتزامن مع بدء تسيير الخطوط الجوية البريطانية رحلات مباشرة بين لندن وعدن.



المصدر : الأهرام المسائي القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥-١ نوفمبر ١٩٩٣

## «تدويل» القضية اليمنية

# بداية الحل .. أم تعميق للأزمة ؟

يوسف الشريف :

أعربت الخارجية الأمريكية فى بيان رسمى عن قلقها البالغ ازاء التوترات السياسية التى يشهدها اليمن وحذرت من تصعيد الخلافات بين الحزب الاشتراكى وحزب المؤتمر ودعت الى تسوية سلمية للصراع الراهن بين الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض المعتكف فى عدن منذ ١٩ اغسطس الماضى، وأكد البيان أن الإدارة الأمريكية تؤيد قيام دولة الوحدة اليمنية واشادتها بالتجربة الديمقراطية والتعددية السياسية فى اليمن ونجاحها فى اجراء الانتخابات النيابية فى ابريل الماضى فى حرية ونزاهة.

وكانت أمريكا قد ارسلت مبعوثا رفيع المستوى إلى صنعاء فى أعقاب الانتخابات اليمنية للتهنئة بانجازها، حيث وجهت الدعوة الى جور نائب الرئيس الأمريكى لزيارة اليمن وتم تحديد موعد الزيارة بالفعل فى شهر اكتوبر الماضى بمناسبة الاحتفال بضخ البترول من حقول «مسيلة» فى حضرموت.

المعروف أن نحو ٢٧ شركة متعددة الجنسيات تمارس نشاطاتها منذ سنوات فى مجال اكتشاف البترول اليمنى من بينها عشرين شركة أمريكية، الأمر الذى بات يرجح ان تواصل واشنطن ضغوطها السياسية لرأب الصدع الراهن على صعيد القيادة السياسية فى اليمن خشية انعكاساته السلبية على مصالح الشركات الامريكية فى حالة انهيار الوحدة اليمنية وذلك ايضا كان موقف فرنسا وسلطنة عمان على وجه التحديد، سواء عبر زيارة الرئيس فرانسوا ميتران لليمن بمناسبة ضخ البترول من حقول شبوة الذى تم اكتشافه بواسطة شركة «توتال» الفرنسية، وزيارة السلطان قابوس مؤخرا لصنعاء ومبادرته الى ارسال مبعوث شخصى للوساطة فى حل الخلاف بين الرئيس اليمنى ونائبه، خشية انعكاساته السلبية على اتفاقية رسم الحدود المشتركة بين البلدين وتعطيل تنفيذ المشروعات التى تم الاتفاق عليها وفى مقدمتها مشروعات التعاون فى مجال النفط وتطوير مصفاة عدن. ويصل زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكى الاردنى هذا الاسبوع الى صنعاء وعدن حاملا رسالة الملك حسين التى يعرض فيها وساطته لحل الخلاف بين الرئيس اليمنى ونائبه فيما اعلنت الخارجية الأمريكية عن مهمة دبلوماسية عاجلة كلفت بها مارجيت دين رئيسة قسم الجزيرة العربية الى صنعاء وعدن بحثا عن مخارج للأزمة السياسية فى اليمن عن قرب وبينما هدأت التوترات السياسية فى اليمن نسبيا اثر زيارة مجاهد ابوشوارب نائب رئيس الوزراء الى عدن لاحتواء ردود الفعل العنيفة لدى على سالم البيض حين لوح باستخدام القوة ثم عاد الى نفس ما صدر عنه بشأنها من عدد خطب وتصريحات فى أعقاب محاولة اغتيال نجليه، ونجاح أبو شوارب فى إلغاء عدد من القرارات الصادرة عن البيض الى قوات الشطر الجنوبى سابقا باقامة سلسلة من الحواجز العسكرية المدعومة بالمدرعات فى عدن ومنافذ الحدود المشتركة بين شطرى اليمن سابقا، واجلاء سرية من الحرس الجمهورى التى كانت مخصصة لحماية مقر البيض فى عدن، واستجابة وزراء الائتلاف الثلاثى لدعوة حيدر أبو بكر العطاس رئيس الحكومة لعقد اجتماع مجلس الوزراء فى عدن وأسفرت عن اتخاذ عدة قرارات مهمة على صعيد رفع المعاناة والاهتمام بمصالح سكان المديريات الجنوبية.. إلا أن نتائج الاجتماعات التى عقدها الحزب الاشتراكى فى عدن جاءت مخيبة للآمال، حيث تصاعدت حدة الأزمة السياسية من جديد عبر طرح عدد من الشروط المتشددة الواجب تنفيذها من قبل حزب المؤتمر قبل التفكير فى عودة على سالم البيض لممارسة مهام منصبه فى صنعاء.

مصادر بارزة فى حزب المؤتمر صرحت لـ «العالم اليوم» بأن الرئيس على عبد الله صالح حاول عدة مرات الاتصال بنائبه لاقناعه بتسوية الخلاف فى اطار الائتلاف الثلاثى الحاكم، لكن تليفون منزل البيض فى عدن لم يكن يستجيب لاتصالات الرئيس من صنعاء مما اضطره الى ان يوجه له رسالة مكتوبة بنفس المعنى، وتتضمن عرضا بأن يقوم البيض بجولة فى محافظات عدن الجنوبية والشمالية الى حين توصل اللجان المشتركة من اطراف الائتلاف الثلاثى الحاكم إلى صيغة مقبولة لحل الخلاف.. وبعدها يختتم البيض جولته فى صنعاء.

وقالت تلك المصادر: إن الصيغة والشروط التى طرحتهما اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى كانت بمثابة احباط لكل مساعى الوساطة وبمبادرات رأب الصدع.. وان المشكلة الاساسية تكمن فى افتقاد الثقة وضرورة تعزيزها أولا قبل الشروع فى حل الخلافات بين الرئيس ونائبه.. وهموما أكده البيان الصادر عن احزاب التكتل الوطنى لاحزاب المعارضة بزعامة عبد الله الجعفرى الذى طالبت بصيغة قومية للحوار بين احزاب الحكم والمعارضة تتضمن وضع اسس معالجة الاختلالات السؤال الآن عن الآفاق المتاحة لانفراج الأزمة السياسية فى اليمن،، بعد سلسلة الاخفاقات التى منيت بها مختلف الوساطات مع بقاء القوات المسلحة فى حالة انشطار واستنفارها فى ممارسة لعبة الضغوط المتبادلة وفرض سياسات الاذعان فى الوقت الذى تواصل القبائل المسلحة فى المديريات الشمالية اجتماعاتها على صعيد التكتل وحماية مصالحها أو بدعوى ممارسة ضغوطها الوطنية على الرئيس ونائبه لانقاذ الوحدة من نذر التشطير أو الفيدرالية التى يروج لها بعض المثقفين الآن كمخرج للأزمة.





### بعد وصول مرجريت دين الى صنعاء أمس

# تساؤلات بشأن احتمال نجاح وساطة امريكية في المشكلة اليمنية

صنعاء - لندن: «الشرق الاوسط»

وصلت الى صنعاء امس مرجريت دين مديرة مكتب شبه الجزيرة العربية بوزارة الخارجية الامريكية في زيارة تستغرق بضعة ايام، وتهدف الى الاطلاع مباشرة على تطورات الاوضاع في اليمن. وعقد لقاءات مع كبار المسؤولين من مختلف الاحزاب والقوى السياسية، وعلى راسها قيادات الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) لتاكيد رغبة واشنطن في حل الازمة السياسية الحالية بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بطريقة سلمية، والحفاظ على وحدة شطري اليمن، التي تحققت في 22 مايو (أيار) 1990.

وجدير بالذكر ان اهتمام امريكا باليمن ازداد بعد نجاح الاكتشافات النفطية في مارب وشبوة وحضرموت خلال السنوات الاخيرة، وخاصة بعد اكتمال بناء ميناء تصدير النفط (من حقل مسيلة) بالشحر في حضرموت، وتحميل الناقلات منه في منتصف شهر اغسطس (آب) الماضي. مما ادى الى ارتفاع صادرات النفط اليمني الى نحو 320 الف برميل يوميا. وتقول مصادر مطلعة ان نحو 22 شركة امريكية - لها نشاطات متعددة في مجال النفط - تعمل حاليا في اليمن.

وافادت الانباء اخيرا ان شركة «انيرون» الامريكية حصلت على عقد قيمته 3.5 مليار دولار لتطوير موارد الغاز في اليمن. وقالت مصادر ان احتياطيات الغاز القابل للاستغلال تقدر بنحو 15 تريليون قدم مكعب. وهناك مجموعة شركات تضم كلا من «هنت للنفط» و«اكسون»، اضافة الى شركة «انيرون»، مهمتها بناء ميناء لتصدير الغاز السائل، طاقته 5.5 مليون طن سنويا.

وبينما تشجع الولايات المتحدة الامريكية النظم الديمقراطية في دول العالم الثالث، يبدو ان التجربة اليمنية في هذا الشان فرضتها الضرورة الناشئة عن الوحدة اليمنية، ودمج نظامين مختلفين تماما من حيث طبيعة تركيبهما وتوجهاتهما السياسية. فقد اكدت مصادر مطلعة - في تصريحات خاصة لـ«الشرق الاوسط» - ان التعددية الحزبية في اليمن كانت احد الشروط الاساسية التي طالب بها الحزب الاشتراكي، الذي كان حاكما في الجنوب، حتى يقبل الدخول في الوحدة.

وفي الوقت الذي يعتز فيه اليمنيون بانجازات الوحدة والديمقراطية، يقول مراقبون سياسيون ان الوحدة ربما كانت امرا طبيعيا، ولكن الديمقراطية سابقة لاوانها، ويضربون - على صحة رايهم في هذا الشان - مثلا بان القادة اليمنيين غير قادرين على حل خلافاتهم، او الدخول في حوارات مجدية تؤدي الى نتائج ملموسة. وعلى الرغم من تعدد التنظيمات السياسية، فانها تبدأ حوارات من اجل الحوارات، دون ان يقبل احد بتقديم تنازلات من اجل حلول وسط مقبولة لجميع الاطراف.

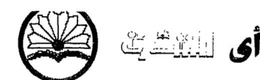
ويتساءل بعض المراقبين عن اسباب عدم نجاح الوساطات اليمنية، في الوقت الذي يرفض فيه كثير من اليمنيين وساطات خارجية سواء كانت عربية او اجنبية، على اساس انها تفتقر الى «معرفة الخصوصية اليمنية». وعلى نفس الصعيد وربما تاكيدا لتلك الحقيقة ايضا، فشلت محاولات الوساطة التي بذلها قادة عرب مثل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وهناك حالة من الحرص لدى الملك حسين - عاهل الاردن - من الإقدام على محاولة وساطة غير ناجحة، اذا لم يكن لدي القادة اليمنيين استعداد لقبول مبدأ حل وسط يطرحه الملك حسين.

وفي ضوء التخطيط الدقيق، الذي استغرق فترة طويلة لزيارة مرجريت دين، والاهتمام الذي ابداه القادة اليمنيون باعلان الخارجية اليمنية قبل ايام، الذي دعا الى «ضبط النفس، والتشاور لتجنب العنف في الازمة اليمنية». يترقب المراقبون نتائج زيارة دين، وما اذا كانت الولايات المتحدة ستنجح في تحقيق ما فشل فيه الآخرون.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات          التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٣



# حكمة القيادة اليمنية هى الأمل فى تخطى الأزمة

تتكثف الجهود الآن على الساحة اليمنية لايجاد حل للازمة السياسية هناك، وتقريب وجهات النظر بين القيادات حول كافة نقاط الخلاف من أجل الحفاظ على أمن واستقرار اليمن وتحقيق آمال شعبه فى التنمية والتقدم، والتمسك بانجازه التاريخى فى الوحدة.

ان وجود خلافات فى الرؤى والتوجهات ربما يعد شيئا طبيعيا فى مرحلة مابعد الوحدة والقضاء على التشطير فى اليمن، ولكن ستبقى الثقة فى حكمة القيادة والشعب هى الأمل فى تصفية كافة الخلافات واستمرار المسيرة الوحدوية لانه ليس من السهل على الذين ناضلوا طويلا لتحقيق حلمهم فى التلاقى وإزالة الحدود المصطنعة ان يبددوا هذا الانجاز وسط عواصف الفرقة والاختلاف.

ورغم ارتفاع صوت الرصاص ودوى القنابل والمتفجرات، وزيادة عمليات الاغتيالات مؤخرا فى اليمن فان الموقف الوطني المشرف الذى اتخذه الجيش بالوقوف على الحياد ومنع التدخل فى الازمة السياسية قد نزع فتيل امكانيات التصعيد والدخول فى متاهات قد تؤدى الى اندلاع حرب اهلية لايعرف احد الى اى مدى يمكن ان تذهب باليمن. ولهذا فقد ازداد التفاؤل بقرب التوصل الى حل يجمع كافة الاتجاهات على هدف واحد هو الانطلاق بالشعب اليمنى الى آفاق رحبة د "تقدم والانصهار فى بوتقة اليمن الواحد إيمانا بان المستقبل مشترك [illegible] ير واحد ولارجعة عن الاستمرار فى المشوار حتى النهاية حتى يتبوأ اليمن المكانة اللائقة بحضارته واصالة شعبه ويواصل مسيرته فى خدمة قضايا امته العربية والاسلامية.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ / ١١ / ١٩٩٣

## حسين يدعو صالح والبيض لضبط النفس

# مسؤولة أمريكية تصل صنعاء لبحث الأزمة السياسية اليمنية

صنعاء ـ عمان ـ وكالات ـ قال دبلوماسيون عرب أمس الاحد ان العاهل الاردني الملك حسين أرسل مبعوثا كبيرا إلى اليمن لمحاولة منع أزمة سياسية بين الشماليين والجنوبيين من تمزيق البلاد.

وقال الدبلوماسيون أن رئيس الديوان الملكي الشريف زيد بن شاكر طار إلى اليمن في زيارة قصيرة لم تحط بها الدعاية يوم الاربعاء وأجرى اجتماعات منفصلة مع الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء ونائب الرئيس علي سالم البيض في عدن.

وسلم بن شاكر لصالح والبيض رسالتين من الملك حسين لحثهما على التحلي بضبط النفس واللجوء إلى الحوار لتسوية أسوأ أزمة يمر بها اليمن منذ الوحدة.

من جانب آخر يتوقع وصول مسؤولة من وزارة الخارجية الامريكية إلى اليمن وقالت مصادر دبلوماسية انها ستعمل على اقناع مسؤولين يمنيين بضرورة منع



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات      التاريخ : ١٥/ ١١/ ١٩٩٣

حدوث أزمة سياسية في اليمن.

وقال متحدث باسم السفارة الامريكية أن مارجريت دين مديرة مكتب شبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الامريكية يتوقع أن تجتمع مع مسؤولين وسياسيين يمنيين من جميع الاحزاب.

وقال أن الولايات المتحدة لا تقوم بدور الوساطة في الازمة وانه تم التخطيط لهذه الزيارة منذ وقت طويل.

واضاف يقول أن دين ستجري مناقشات بشان الازمة وتكرر الاعراب عن موقف الولايات المتحدة المؤيد لوحدة اليمن والديمقراطية واقتصاد السوق الحرة.

وذكرت وزارة الخارجية يوم الخميس «لابد من التوصل إلى تسوية سلمية لكل القضايا السياسية من خلال الحوار بين الاطراف المعنية».

وقالت مصادر دبلوماسية أن دبلوماسيين أمريكيين أجروا اتصالات مع الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء ونائبه علي سالم البيض في عدن بشان الازمة وأنهم دعوا إلى ضبط النفس والتشاور لتجنب أي نوع من العنف.

في غضون ذلك واصل مجلس النواب اليمني امس بحث تطورات الازمة القائمة في البلاد.

وذكرت وكالة الانباء اليمنية ان المجلس اطلع على تقرير عن جهود اللجنة البرلمانية المكلفة بمابعة وتقصى الحقائق حول الازمة... والتي اكدت على ضرورة قيام لجان المجلس الدائمة خلال الايام القادمة من هذا الاسبوع بمتابعة قرارات مجلس الوزراء في هذا الشان.

واشار التقرير الى تعاون واستعداد مسؤولي الجهات المعنية في محافظتي البيضاء وابين والى قامت اللجنة البرلمانية الفرعية بزيارتهما لرفع النقاط العسكرية والمواقع المستحدثة.





المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٣

### وزير داخلية اليمن يؤكد لـ «الشرق الاوسط» وقف التحركات العسكرية

# هناك أسلحة «نقلت» إلى عدن

عدن: من لطفي شطارة

اكد العميد يحيى المتوكل ـ وزير الداخلية اليمني ـ حدة الازمة السياسية التي تمر بها بلاده حاليا، وقال انها «موجعة، والحقت أضراراً بالغة بالاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي» ولكنه اعتبرها «فرصة لمراجعة الاخطاء ومعالجتها، حتى يتمكن الجميع من اعادة البناء الوحدوي على أسس أقوى، مما يحول دون حدوث هذه الازمات مستقبلا».

واستبعد المتوكل، في مقابلة مع «الشرق الاوسط» ان تتفاقم الازمة بين الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض الى حد انفصال شطري اليمن، او محاولة طرح المشروعات السابقة مثل الكونفدرالية او الفيدرالية.

وقال وزير الداخلية اليمني انه وجه أوامره الى جميع مديري الامن في المحافظات، «ليقوموا بدورهم في التأكد والتحري الشخصي حول النقاط والتمركزات العسكرية المستحدثة وإزالتها على الفور» واكد ان 80 في المائة من الانباء التي ترددت عن تحركات عسكرية او نقاط عسكرية مدججة بالسلاح ثبت انها غير صحيحة.

وكانت مصادر عسكرية قد نفت امس الانباء التي تحدثت عن حشود عسكرية في منطقة قعطبة، التي تفصل المحافظات الشمالية عن الجنوبية، ووصفتها بانها «مبالغ فيها، ولا اساس لها من الصحة» مؤكدة ان «الوضع العسكري هادئ، وان القوات المسلحة ستظل بعيدة عن مؤثرات الصراع السياسي القائم».

ولم ينكر المتوكل واقعة مصادرة اجهزة الأمن في عدن لأسلحة كانت مخباة في شاحنة محملة بالمواد الغذائية، وقال «تلك الاسلحة كانت مرسلة لقوات الأمن المركزي، وهناك تصريح بذلك، وهي ما تزال بحوزة محافظ عدن، الذي وعد باعادتها عندما تنتهي الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد». ولكن ذلك يترك سؤالا حول سبب اخفائها، اذا لم تكن مهربة من اجهزة أمن عدن.

وذكر الوزير اليمني ان وحدات من الجيش والأمن ستتحرك خلال الايام المقبلة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء الاخيرة، في حملة واسعة لتعقب الفارين من السجون، وعصابات قطاع الطرق والسيارات، كما ستعمل الاجهزة الامنية نهاية الاسبوع الجاري على استكمال التحقيقات مع المتهمين المحتجزين لديها، تمهيداً لتقديمهم الى المحاكمة.

نص الحديث ........................ ص 2



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٣

بوادر انفراج في الأزمة السياسية باليمن

# إزالة النقاط العسكرية وتخفيف مظاهر الاستفزاز المتبادل

مصدر بالحزب الاشتراكي: البيض ينهى اعتكافه ويعود الى صنعاء خلال أيام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٣

□ صنعاء ـ محمد سعد علي الديلمي:

بدأت الأزمة السياسية في اليمن تشهد بوادر انفراج تمثلت في وقف التحركات والاستفزازات العسكرية المتبادلة بين طرفي الأزمة وهما حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي بقيادة نائبه علي سالم البيض، كما تمثلت في إزالة أربع نقاط عسكرية كانت قد أقيمت خلال الايام الماضية في محافظات لحج وتعز والضالع وذمار. ظهرت هذه البوادر بعد ان نشطت اللجان المنبثقة عن مجلس النواب في تقريب وجهات النظر بين الحزبين الكبيرين وكنتيجة مباشرة أيضا لجهود اللجنة المكلفة بإزالة النقاط ومظاهر الحشود العسكرية برئاسة العميد مجاهد أبو شوارب، نائب رئيس الوزراء. وإن كان مازال أمام اللجنة مهام صعبة ومعقدة. وكان للتوجيهات التي أصدرها الرئيس علي عبدالله صالح الى كل من وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان أثرها الواضح في منع تحركات الوحدات التابعة للجيش وانتقالها من موقع الى آخر أو من معسكر الى آخر.

وأبلغ مصدر قيادي بالحزب الاشتراكي «العالم اليوم» انه من المتوقع في ضوء هذه الاجراءات العملية الايجابية ان ينهي البيض اعتكافه السياسي في عدن ويعود الى صنعاء خلال الأيام القليلة القادمة لاستئناف الحوار حول سبل التغلب على الأزمة الخطيرة التي تهدد الوحدة اليمنية. وأشار المصدر الى ان كلا من البيان الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية والبيان الصادر عن الخارجية الروسية قد أكدا على ضرورة الحوار بين الأطراف اليمنية وحل الأزمة بالوسائل السلمية دون اللجوء الى العنف.

وعلمت «العالم اليوم» ان أرثر هيوز السفير الأمريكي لدى صنعاء يقوم بدور لتقريب وجهات النظر بين طرفي الأزمة وان بيان الخارجية الأمريكية في هذا الشأن قد صدر في أعقاب زيارة سريعة قام بها هيوز لواشنطن نقل خلالها للمسئولين الامريكيين رؤيته لمجمل الأوضاع على الساحة اليمنية وقلقه من احتمالات انعكاسات الأزمة على المنطقة بأسرها.

ومن هنا جاء التأكيد الامريكي على دعم حكومة الولايات المتحدة بقوة لوحدة اليمن من أجل مصالح الشعب اليمني وشعوب المنطقة. ولم يقتصر الموقف الامريكي فقط على دعم وحدة اليمن، بل ان أمريكا ترى ضرورة وجود مشاركة شعبية أوسع في الحكومة ودعم الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي الذي يؤدي الى نظام السوق الحرة في اليمن.. وهذا في حد ذاته يعطي انطباعا بالأهمية التي اكتسبتها الاحداث باليمن في الأونة الأخيرة.

وعلى نفس الصعيد أصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا تدعو فيه اليمنيين الى تحكيم لغة العقل والحوار والاحتكام الى مجلس النواب.

وقد أخذت الأزمة اليمنية حظها من الاهتمام الدولي الذي لم تكن تحظى به من قبل، خاصة مع وجود مصالح أمريكية وبريطانية وفرنسية تتمثل في وجود ما يزيد على أربعين شركة بترولية منها ثلاث وعشرون شركة



علي عبدالله صالح



علي سالم البيض

حصلت على امتيــازات التنقيب كما ان زيارة الـرئيس الفرنسي فـرانسـوا ميتران قــد أكـدت على أهميـة اليمن الاقتصاديـة فى هذه المرحلـة على وجه الخصوص عندما زارها فى أواخر شهر أكتوبر الماضى بل انه ذهب الى أبعد من ذلك فى المؤتمر الصحفى الــذى عقـده بصنعاء وأكد خلاله على ان اليمن يجب ان تتوصــل الى حلول سلمية لأزمتها والا تصل الأمـور الى مرحلـة يصعب التحكم فيها لكى تلحق بـركب الحياة، والا تكون متخلفة عن دول المنطقة.

ولكن بـرغم بـوادر انفراج الأزمـة هناك أمور يجب ان تؤخذ فى الحسبان أهمهـا تصلـب الموقف من قبل الحزب الاشتراكى اليمنى الـذى يـؤكـد على ضرورة وضع بـرنـامج عملى لتنفيـذ نقـاطـه الـ١٨ التى يعتبرهـا مخرجـا لـلازمة بينما يـرى شريكه فى السلطـة المؤتمر الشعبــى ان على الاشتراكــى الاحتكـام الى الشرعيـة الـدستـوريـة وخاصة انه يشغل أغلبية مقاعد مجلس النواب. وقال عضــو قيادى فى المؤتمر الشعبى لــ «العالم اليـوم» ان الحلول التوفيقية ستؤدى بالمؤتمر الى ان يدفع الثمن فى وقت لاحق وان أنجح الحلـول لمعالجة الأزمة هو الاحتكام الى الشرعية الدستورية.

بينما يرى الحزب الاشتراكى ان ما يطـرحــه شريكـه حــزب المؤتمر من الاحتكام الى الشرعيـة الدستـورية انما هــو من بـاب المزايــدة السيـاسيـــة والهروب من الاعتراف بـأن اليمن تمر بأزمـة سياسية قـد تعصف بـالـوطن اليمنى وان المؤتمر يرفض الحديث عن الأزمـة من حيث المبـدأ ويصفهـا بانها مفتعلـة وذلك مــن بــاب الهروب من مواجهـة الحقائق والتهـرب من حلها، وغيـاب النـوايا الحقيقيـة الصـادقـة للوقوف أمام جوهر ما يعتمل فى اليمن.

ولهذا كـان بيـان اللجنة المركـزيـة للحــزب الاشتراكى فى ذروتــه الأخيرة شديـد اللهجة فى توجيه اللــوم لشريكه على تهربه من مواجهة الأزمة ومما جاء فى البيان فى هذا الخصوص «ان المظاهر العسكـرية التى انتشرت فى أجـزاء من الوطن خــلال الأيام الماضية قـد أكدت بما لا يدع مجالا للشك ان جهدا وطنيا كبيرا مازالت البلاد فى حـاجة اليه وان هــذا الجهد لابــد ان يتحــرك بكل الاتجاهـــات بما فى ذلـك المواجهـــة الصريحة والجادة مع القـــوى التى تتعالى على الحوارات الوطنية بالتلويح أو التهـديد بغـرض خيارات المواجهـة العسكرية كوسيلة من وسائل الضغط والابتزاز فى إدارة الأزمة السياسية».

وأضاف البيان قـائلا ان العسكرة والـديمقـراطيـة يتنــاقضــان جملـة وتفصيلا من حيث الجوهر ولا يجوز لمن يعبىء المدن بـالســلاح المدمـر ان يتحدث عن الـديمقراطية كما لا يجوز لمن ينشر النقـاط العسكريـة وينشىء معسكـرات الارهـاب ان يتحـدث عن الديمقراطية أيضا.

واذا كانت حكومة الائتلاف باليمن قد دعت لوقف المهاترات الاعلامية التى أسهمت الى حد بعيـد فى تأجيج الموقف إلا انــه من الــواضــح ان وقف تلك المهاترات لم يكن الحل النهائى لتجاوز الأزمـة السيـاسيـة الطـاحنـة، وانما تجاوزهـا مـرهـون بمعـالجة كـافـة الأسبـاب المرتبطة بها وأولها إذا اريـد الحل الجذرى إيجاد حلـول لمشكـلات الفســـاد المالى والادارى وتصحيح الأمــور ووقف دعـــاة «الارهـــاب» والتطرف عند حدهم.

ويبقــى ان نشير الى ان حقيقــــة الصراع فى اليمن تكمن فى أن الـوحـدة اليمنيـــة قـــامت بنظـــامين اتسما بـالشمـوليـة سـواء فيما كان يعـرف بالجمهورية العربية اليمنية الموحدة أو جمهورية اليمن الـديمقراطية الشعبية ولهذا فـالجمهوريـة اليمنية الموحدة ورثت مـركزيـة شـديـدة قائمـة على الفساد المالى ولن تخرج اليمــن من هذا النفق المظلم إلا بتبنى الحلـول الوسط التى تجمع بين وجهتى النظر ولا تؤثر على مصـالحهما فى اختيار الحلول المرنة القائمة على سياسة توازن القوى.



المصدر : الحيـــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٣


### اتهام عناصر عسكرية باطلاق النار على منزل نجل البيض في عدن

# المتوكل ينفي اصابة المنزل ويرى أن الأزمة الى انفراج

□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ تعرض منزل الدكتور عدنان البيض نجل علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني لاطلاق نار في عدن فجر الاثنين.

وقال وزير الداخلية اليمني العميد يحيى المتوكل في تصريح الى «الحياة» ان حادث اطلاق الرصاص الذي وقع في منطقة العروسة في مدينة عدن لم يؤد الى اصابة منزل الدكتور عدنان البيض اصابات مباشرة وان العيارات النارية اطلقت في الهواء فجراً. واوضح ان عدداً من المشتبه بهم احتجزوا رهن التحقيق وهم يسكنون في المنازل التي كانت مصدر النيران كما احتجز عدد من افراد الشرطة العسكرية وفي حوزتهم اسلحتهم الشخصية، والتحقيقات مستمرة حتى الآن وهي تشمل فحص اسلحة الاشخاص الموقوفين للتاكد ما اذا كان مصدر الرصاص هو اسلحتهم أم لا...

واضاف وزير الداخلية اليمني: «هذه القضية ليست لها اثار جانبية خطيرة وانما هي حادث عادي قد يقع في اي مكان، الا ان الحساسية السائدة في المنطقة التي وقع فيها وظروف الازمة الراهنة في البلاد تحتّم الحرص على ان يكون التحقيق دقيقاً على رغم انه تحقيق روتيني يستهدف تحديد الجناة».

وعن آخر تطورات التحقيق في قضية اغتيال ابن شقيقة السيد علي سالم البيض قال العميد المتوكل: «يمكنني القول ان الأجهزة الامنية لم تتوصل الى مؤشرات حقيقية من خلال التحقيقات في هذه القضية... هناك موقوفون بين الاشخاص الذين تحوم حولهم الشبهات كما ان هناك اشخاصاً افرج عنهم بعدما تبين ان لا علاقة لهم بالقضية كذلك هناك اشخاص ما زالت الاجهزة الامنية تبحث عنهم لارتباطهم بالقضية من خلال علاقتهم بالمشتبه بهم. والتحقيقات مستمرة وقريباً ستكون هناك مؤشرات فعلية».

واكد المتوكل في ختام تصريحه «ان الازمة السياسية الحالية في البلاد على وشك الانفراج، لكنه انفراج ياخذ بعض الوقت» واعتبر ان «الجلوس الى مائدة الحوار المباشر سيخفف حدة التوتر يوماً بعد يوم، واثبتت ظروف الأزمة انه لا توجد نيات مبيتة من قبل اطرافها الامر الذي هدأ حدة التوتر العسكري. وستعود الامور الى ما كانت عليه قبل الأزمة تدريجاً. وبدأت قرارات مجلس الوزراء تثمر كما ان حال القلق عند الناس تتلاشى وتعود اليهم الثقة بزوال مسببات هذه الأزمة».

وذكرت مصادر أمنية موثوق بها في عدن ان «مجموعة مسلحة اطلقت عيارات نارية بشكل كثيف من رشاشات على منزل عدنان البيض مدير البحث الجنائي في محافظة عدن والواقع في جوار الميناء البحري في مدينة التواهي وذلك عند الثالثة فجراً (بتوقيت اليمن) في محاولة لاغتيال النجل الاكبر للسيد البيض الذي كان في المنزل، الا ان الرصاصات لم تصب حجرة نومه».

واضافت هذه المصادر ان «رجال الامن تمكنوا وبشكل سريع من تطويق المنطقة والقبض على الجناة والذين تبين انهم من افراد الشرطة العسكرية الذين يسكنون في المنازل المجاورة لمنزل الدكتور عدنان» مشيرة الى «تلقي عدنان البيض عددا من مكالمات التهديد من مجهولين».

ونقلت وكالة «اسوشيتد برس» عن الرائد فيصل مثنى من دائرة البحث الجنائي قوله ان ثلاثة اشخاص اعتقلوا وهم عناصر في الشرطة العسكرية مركزهم ثكنة قريبة من منزل عدنان البيض.

# خلاف حول الوحدة... وليس ضدها

## ● تصارع وتوتر حاد ولكن كل طرف يعرف انه لم يعد قادراً على التراجع عن الوحدة في اليمن

يبدو ما يحدث في اليمن غامضا او ملتبسا في معظم الاحيان، ولذلك فان هناك حاجة لرد الاحداث المتشعبة الى عنصرها الاساسي، كي تكون مفهومة، وكي لا تبنى على عدم الفهم تحليلات خاطئة.

والعنصر الاساسي في الخلاف القائم بين الفريقين اللذين صنعا الوحدة، «المؤتمر» الذي كان حاكما في صنعاء، و«الحزب الاشتراكي» الذي كان حاكما في عدن، يعود الى فهم عملية الوحدة نفسها.

«المؤتمر» يسعى الى فهم الامور على الشكل التالي:

- هناك اتفاق تم على انجاز الوحدة، وسجل وجود مرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، يتم اثناءها تقاسم السلطة بين الطرفين، وقد انتهت هذه المدة.

- هناك انتخابات نيابية جرت حسب ما هو متفق عليه ايضا، وسلم كل طرف بضرورة الاحتكام الى صندوق الاقتراع وقبول نتائجه، والنتائج لا تعطي للحزب الاشتراكي حق المناصفة، وعليه ان يقبل ذلك.

- وبعيداً عن صندوق الاقتراع ونتائجه فان الشطر الجنوبي من اليمن يمثل 20 في المائة من السكان، ويجب ان ينعكس هذا الواقع على مختلف نواحي السلطة والحياة.

- ويعتبر «المؤتمر» بناء على ذلك، ان عملية الوحدة قد انجزت وتمت وانتهت. والمطلوب الآن التعامل مع المرحلة التي تلي ذلك.

بالمقابل هناك رأي «الحزب الاشتراكي» الذي يختلف عن ذلك، وهو يقول:

- من الضروري أولا ان نزن الامور بموازينها الصحيحة. فالعشرون في المائة الذين يشكلون سكان الشطر الجنوبي من اليمن، ليسوا مجرد رقم. وهناك ارقام كثيرة لمناطق في اليمن تساوي عشرين في المائة من السكان او تزيد. ولكن العشرين في المائة في الشطر الجنوبي هم الذين ساهموا في صنع الوحدة، ورقمهم بالتالي يختلف عن اي رقم آخر. واذا ما تم الاصرار على بحث القضية بالارقام، فارقام الشطر الجنوبي تقول انهم اكثر من النصف جغرافياً، واكثر من النصف اقتصادياً (النفط)، وهذا يجب ان يكون اساسيا في كل الحسابات.

- ان الوحدة ليست عملية تسليم وديعة الى اصحابها، انها وديعة مشتركة سابقا ولاحقا.

- والوحدة ليست عملا اجرائيا تم وانجز وانتهى امره، انها عملية مشاركة وتوازن بين جزءي البلد، وعملية بناء وتكوين، وعملية تنمية وتطوير وتحديث، ولا تتحقق بمجرد الاعلان الاداري والقانوني والانتخابي.

هذا هو جوهر وجهتي النظر المتصارعتين الآن في اليمن. وهما وجهتا نظر حول الوحدة ومعناها ومضمونها، وليست ابدا وجهتي نظر من أجل الانفصال او الفدرالية او الكونفدرالية.

وقد يأخذ التصارع شكل التوتر الحاد، ولكن الانفصال لا يرد على بال اي طرف، اذ يعرف كل طرف انه لم يعد قادرا ان يتراجع عن الوحدة حتى لو اراد ذلك.

**بلال الحسن**

* * *



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

المدينة

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

### اعتقال مسلحين تسللا لمبنى مواجه لبيت الأحمر

# ضباط يمنيون يطلقون النار على منزل أبناء البيض في عدن

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

اعتقلت سلطات الامن اليمنية امس ستة من ضباط الكتيبة الاولى التابعة للشرطة العسكرية التي كانت قد انتقلت من صنعاء الى عدن قبل عامين وذلك بعد اطلاق عدة اعيرة نارية صوب المنزل الذي يسكنه أولاد نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض في منطقة التواهي في عدن، بينما ذكرت مصادر امنية لـ«الشرق الأوسط» انه القي القبض امس على شخصين كانا يحملان سلتين فيهما عدد من القنابل اليدوية وينويان الدخول بهما الى المبنى الرئيسي للخطوط الجوية اليمنية المقابل لمنزل الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس البرلمان.

وكانت مجموعة مسلحة قد اطلقت في الساعة الثالثة و45 دقيقة فجر امس 15 رصاصة على منزل ابناء البيض واكدت مصادر امنية انه القي القبض على افراد هذه المجموعة على الفور وبدا التحقيق معهم بعد نقلهم مباشرة الى شرطة التواهي.

ولكن مصادر امنية في عدن اكدت لـ«الشرق الأوسط» انه القي القبض على ستة ضباط برتب مختلفة ينتمون للكتيبة الاولى، وسلم الضباط الستة بعد احتجازهم بتهمة اطلاق الرصاص على منزل ابناء البيض الى استخبارات الجيش للتحقيق معهم.

ويعتبر هذا ثاني حادث يتعرض له اولاد البيض في غضون عشرة ايام، الا انه لم يصب احد منهم في

التتمة ........................ ص 4





## ضباط يمنيون

الحادثين وان كان الحادث الاول الذي تعرض له نجلا نائب الرئيس (ينوف ونايف) في منطقة المنصورة يوم الجمعة قبل الماضي قد ادى الى مقتل ابن عمتهم كامل عبد الله الحامد.

واعتبرت مصادر سياسية ان اطلاق النار على المنزل الذي يسكنه اولاد البيض يدخل في اطار الاعمال الاستفزازية التي يواجهها البيض بسبب رفضه العودة الى صنعاء قبل تنفيذ عدد من المطالب التي وردت في النقاط الـ18 التي تقدم بها حزبه الاشتراكي.

ومن جانب اخر ذكرت مصادر امنية انه القي القبض امس على شخصين يحملان «سلتين» في كل منهما عدد من القنابل اليدوية بينما كانا ينويان الدخول بهما الى المبنى الرئيسي للخطوط الجوية اليمنية المقابل لمنزل الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس البرلمان.

وشك حرس أمن مبنى الشركة في الشخصين فألقى القبض عليهما وأحيلا الى التحقيق لمعرفة الجهة التي تقف وراءهما.

في الوقت نفسه، اكدت مصادر في الحزب الاشتراكي في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان الحزب سيتمسك بالنقاط التي طرحها الامين العام البيض وأكدت عليها دورة اللجنة المركزية الاخيرة مهما اختلفت وسائل الاستفزاز الذي يتعرض لها البيض وحزبه الاشتراكي.

وكشفت المصادر نفسها ان الرئيس الارتيري اسياس افورقي تقدم بمبادرة لانهاء الازمة السياسية في اليمن ودعا البيض وصالح الى عقد لقاء صريح ومكاشفة في العاصمة الارتيرية (اسمرة)، وذلك في الرسالة التي نقلها وزير الداخلية الارتيري الاسبوع الماضي الذي زار عدن وصنعاء لتحقيق اجماع وموافقة الطرفين على المبادرة الارتيرية.

ولكن مصادر في «الاشتراكي» تؤكد ان اية مبادرة او حلول لا تستند الى خطوات ملموسة وتنفيذية للمطالب الاكثر الحاحا، ومنها القضية الامنية وتسليم القتلة المتهمين بمحاولات الاغتيال التي تعرض لها عدد من كوادر الاشتراكي وكذلك اخلاء المدن الرئيسية وعواصم المحافظات من المعسكرات، لا يمكن قبولها او التجاوب معها.

وبينما تبذل محاولات عديدة لكسر الجمود كشف الشيخ سنان ابو لحوم رئيس اتحاد القوى الوطنية النقاب عن مبادرة للرئيس صالح تتضمن موافقته على النقاط الـ18 التي طرحها البيض.

وقال الشيخ سنان في مؤتمر صحافي لاتحاد القوى الوطنية ان الرئيس علي عبد الله صالح ابلغه في اتصال هاتفي موافقته على نقاط الاشتراكي الـ18 شريطة ان لا يكون هناك غيرها، في اشارة الى عدم القبول بمطالب اخرى قد يطرحها الاشتراكي.





جار الله عمر وزير الثقافة اليمني لـ «الشرق الأوسط»

# نخشى وقوع كارثة ونعمل لتلافيها والمبادرة الأمريكية متوازنة وأثرها كبير



المصدر : الشرق الاوسط - السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

عدن: من لطفي شطارة

اعترف جار الله عمر وزير الثقافة اليمني وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بأن الحديث عن انفراج في الازمة اليمنية السياسية ما زال مبكرا، ونخشى وقوع كارثة ونعمل لتلافيها، واشاد بالمبادرة الأمريكية واعتبرها متوازنة وتراعي مختلف المصالح في اليمن، وقال في حديث لـ«الشرق الاوسط» ان هناك ضغوطا خارجية وداخلية باتجاه الحل، واكد العمل لاستئناف الحوار لكنه لم يتوقع لقاء قريبا، بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض المعتكف في عدن.

والواقع ان جميع المؤشرات في اليمن تدل على ان بيان الحكومة الامريكية قد فعل فعله بين اطراف الصراع الرئيسية. من هنا تأتي اهمية حديث مسؤول في الحكومة وقيادي في الحزب الاشتراكي الذي يعتكف امينه العام في عدن. وفي ما يلي نص الحديث:

● ما هي المناطق اليمنية التي شهدت توترا عسكريا دفع باللجنة المكونة من مجاهد ابو شوارب وشخصكم للتحرك وكيف استطعتم انهاء هذا التوتر؟

- تكونت اللجنة المكلفة ازالة النقاط العسكرية والاستحداثات العسكرية، من مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، وجار الله عمر وزير الثقافة، واحمد قوحش احد المناضلين «السبتمبريين»، والعقيد احمد حنظل احد قياديي حزب البعث، وزارت اللجنة عدن، واستمعت الى المعلومات التي كانت متوفرة حول الاستحداثات العسكرية والى الادعاءات بان هناك حشودا في هذا المكان او ذاك، وكانت المعلومات تدور حول نقاط في منطقة (دمت) و(الضالع) و(ذمار) وغيرها. ووجدنا بعض النقاط الا انها كانت موضوعة من قبل، وبعضها استحدث اخيرا بغرض التفتيش، وكان دافعها نوعا من الحذر او الخوف من مرور او تسريب اسلحة عبر المدن.

وتمكنت اللجنة من ازالة هذه النقاط وتخفيف النقاط الاخرى التي كانت موضوعة سابقا، كما زرنا معسكرين في عدن ومنطقة ردفان في محافظة لحج ومعسكر (الراحة) الموجود فيها، وجرى تخفيف حالة التوتر التي كانت موجودة هناك، وجمعنا الضباط والمواطنين، وزرنا منطقة (دمت) وقمنا بالعمل نفسه، ونبهنا الجميع الى اهمية الحفاظ على الاستقرار والسلام، وان هذه الازمة السياسية يمكن ان تحل بالحوار، وعلى المواطنين والجنود والاطراف المختلفة ان يهتموا بالعمل ويساعدوا على تثبيت الاستقرار. وقد وجدنا لدى الجميع، بمن فيهم الاحزاب السياسية تمسكا كبيرا ورغبة شديدة بالامن والاستقرار، وترك المشكلة السياسية للسياسيين لكي يحلوها بالحوار.

● هل هناك نقاط محددة كانت مستحدثة وتمت إزالتها؟

- ازلنا نقطة في دمت وتقع في الطريق بين صنعاء وعدن، ونقطة في الضالع ونقطة في الراحة في محافظة لحج.

● زيارة نائب رئيس الوزراء مجاهد ابو شوارب هل هي لاعادة العسكر الى ثكناتهم ام كما ترددت الانباء بان هناك اعادة انتشار للقوات في اب وتعز.

- زيارة ابو شوارب الى عدن هي محاولة للحديث في الازمة ككل، والبحث عن السبل الكفيلة باستئناف الحوار، خصوصا بعد دورة اللجنة المركزية والتعثر الذي حصل قبل ذلك لمواصلة الحوار، فجميع التحركات تجري باتجاه مزيد من تخفيف التوتر، ولكن بهدف الوصول الى الحوار.

● ما هي النقاط التي يطالب الاشتراكي بتنفيذها فورا كشرط لانهاء الازمة، وما هي التي يمكن جدولتها وتنفيذها مرحليا؟

- النقاط جميعها الـ18 لا تخص الحزب الاشتراكي اليمني فقط ولكنها نقاط تخص الناس جميعا. ولو عدنا لقراءة النقاط لوجدنا انها ذات طابع عام تخص المجتمع ولا تتعلق بالاشتراكي وحده.. وبالامكان القول إن قضية الامن هي قضية رئيسية عند الاشتراكي وعند المواطنين لان اختلال الامن يلقي ظلالا من الشك على وظائف الدولة، اذا لم تقم بها على اكمل وجه. فالوظيفة الاولى لاي دولة هي حفظ النفس والمال والسيادة، وهذا يعني في النهاية الامن للمواطن والوطن.

الدولة اليمنية منذ قيام الوحدة حتى الان لا تقوم بهذه الوظيفة كما ينبغي وعلينا ان نعترف بذلك، وهذا اكبر خطر يهدد استقرار البلد ومستقبله، ومن هنا اعتقد ان ما يهم المواطن بالدرجة الاولى، وما يهم الحزب الاشتراكي، هو قضية الامن وتوفير الاستقرار والسيادة للقانون والنظام، وان تتوقف مراكز القوى والنفوذ عن حجب سبل الوصول الى العدالة، او سد الطريق نحو الوصول الى العدالة، ولكن هناك نقاطا كثيرة كمسالة الحكم المحلي، ونقل السلطة الى المحافظات، لقد وصلت الامور الى انه يستحيل مواصلة الحياة بالنسبة لبعض المناطق على هذا النحو بفعل المركزية الشديدة. فالمواطن الموجود في (المهرة) او (صعدة) مضطر لان يذهب الى صنعاء باستمرار لمتابعة مهام بسيطة، اي ان المركزية الشديدة اصبحت مرهقة لحياة الناس، ومفسدة للود بين المواطن والحكومة ومعيقة للتطور ومضرة بالوحدة الوطنية. وفي رأيي ان نقل جزء من السلطة وخصوصا في الجانب المالي والاداري من المراكز الى المحافظات هي



المصدر : الشرق الاوسط/الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ١ نوفمبر ١٩٩٣

قضية تحظى باولوية، بالاضافة الى قضايا اخلاء المدن من القوات العسكرية لاننا نريد لمدننا ان تكون حضارية، مدنا للبناء والتطور. نريد ان يصبح اليمن جزءا من هذا العصر الذي يعيش فيه ولذلك لا نريد لمدننا وعواصمنا ان تكون ثكنات عسكرية.. نريد ان تنتشر فيها الحدائق العامة، وملاعب الاطفال، والمراكز الثقافية والمتاجر والفنادق. نريد ان نغادر حياة الخنادق والثكنات الى العصر الذي يعيش فيه العالم.

● هل يمكن تحديد المطالب التي يجب تنفيذها فورا لانفراج الازمة؟

ـ نحن مستعدون للحوار، ويمكن ان نقرر معا ما هي القضايا التي نستطيع ان ننجزها في فترة زمنية معينة، وتلك التي يمكن جدولتها لان بعضها يتعلق بالية تنفيذها وليست مسالة رغبة. ولكن جميع القضايا مهمة، الا ان الامن والحكم المحلي واخلاء المدن من المعسكرات، وحل مشاكل المعيشة عند الناس، وايقاف الفساد والارهاب، تقع كلها في مقدمة المهام والمطالب التي يجب تنفيذها.

● اللجنة المركزية في بيانها الصحافي الاخير تحدثت عن ضرورة الخروج او بلورة اتفاق سياسي في اطار دولة الوحدة، ما هو الاتفاق الذي تقصدونه بعد مرور اكثر من ثلاثة اعوام على قيام الوحدة؟

ـ الحديث عن المبادرة السياسية ورد ايضا في خطاب الامين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض، ولكن الحزب تجنبا منه لاثارة ردود فعل سلبية من قبل الاطراف الاخرى لا يريد ان يتقدم بمبادرة منفردة، يريد ان يتقدم بمبادرة مشتركة ومع الاخرين ونحن ندرس هذا الموضوع الآن.

● هل تعني هذه المبادرة الغاء جميع الاتفاقات السابقة؟

ـ لا استطيع ان اتحدث عن معنى هذه المبادرة ولكن نريد ان ندرسها مع الآخرين، كي نخرج البلد من هذه الازمة. لاني اذا قلت شيئا فمعنى ذلك ان المحذور قد حدث. اننا لا نريد ان نطرح اشياء بذاتها تؤدي بالآخرين الى رفض ما نطرح، ولكننا نريد التشاور معهم ونرى كيف نخرج البلد من هذه الازمة.

● ما مدى صحة ما يتردد من ان الاشتراكي قاد البلاد الى هذه الازمة ليطرح اما الانفصال او العودة الى المشاريع السابقة (الفيدرالية والكونفدرالية)؟

ـ اولا الحزب الاشتراكي اليمني ليس لديه اي خيار غير الوحدة، وينبغي ان يكون هذا امرا معروفا ونهائيا، فالوحدة خياره من قبل ومن بعد، ولكن في اطار خيار الوحدة، يمكن ان نصل الى حلول للكثير من المشاكل فعدم الوحدة ليس خيارا كما انه ليس حلا.

● ولكن الوضع معلق بين الانفصال والانفجار؟

ـ الانفصال او الانفجار يعني الكارثة، اذا حدث انقسام وانا لا اسميه انفصالا لانه اذا حدث فسيكون تقسيما، وهذه هي الكارثة، ونحن جميعا متفقون على تجنب الكارثة.

● لماذا صمت الاشتراكي اكثر من ثلاث سنوات ويدأ اليوم يطالب بمبادرة سياسية؟

ـ الاشتراكي لم يصمت ابدا، هناك ازمات عديدة قد حصلت خلال السنوات الماضية، والامين العام علي سالم البيض قد جلس (اعتكف) في عدن مرتين من قبل، وهذه هي المرة الثالثة، وقد حصلت تازمات عديدة ولكننا كنا في كل مرة نقول ان الاستقرار مهم ونتراجع، ومن ثم تاتي الازمة من جديد، واتضح الان ان تجنب مواجهة المشكلات يؤدي الى تفاقمها وتعاظمها ويؤدي الى مشكلات اكبر. ومن هنا نريد ان نحل هذه الازمة هذه المرة بطريقة لا تؤدي الى انتاج ازمات اخرى، بحيث تكون الاخيرة بهذا الحجم على الاقل.

● خلال اليومين الماضيين بدأت الاطراف الدعوة الى الحوار بعد ان كانت المهاترات والتوتر العسكري هو السائد، هل تخفيف حدة التوتر كان بفعل الضغوطات الخارجية، وخاصة بعد بيان وزارة الخارجية الامريكية حماية لمصالحها في اليمن؟

ـ هناك ضغوطات داخلية وخارجية باتجاه الحل، وانا اعتبرها امرا طيبا. والحكومة اليمنية رحبت بالبيان الامريكي، وحزبنا الاشتراكي رحب ايضا بالمبادرة الامريكية، ويعتبرها مبادرة متوازنة وتراعي مختلف المصالح في اليمن وفي المنطقة، ويمكن ان تسهم المبادرة الامريكية في خدمة السلام والاستقرار في اليمن وفي المنطقة عموما.

● هل يمكن تحديد نسبة انفراج الازمة؟

ـ اعتقد ان الازمة تتوقف الآن عن التصاعد، وهذا بحد ذاته امر طيب، ولكن الحديث عن الانفراج اعتقد انه ما يزال مبكرا.

● يقال ان الاشتراكي يريد من خلال المبادرة السياسية التي تجري دراستها ان يكون له دور اساسي وبشكل دائم، وان لا يوضع في خانة مع اي حزب آخر على الساحة، لانه قدم ثلثي الارض والثروة؟

ـ المبادرة حتى الآن لم تكتب، وما تزال عبارة عن فكرة ولا استطيع ان اقول ان الحزب الاشتراكي يريد تمييز نفسه، والاشتراكي يريد ان يكون هناك اعتبار للمواطن وحقوق المواطنة للجميع ولا شيء آخر.

● هل تتوقعون لقاء قريبا بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض ليكون لقاء مصارحة ومكاشفة لاغلاق ملف الازمة او جدولة قضاياها؟

ـ آمل ان يستانف الحوار ولا طريق آخر غيره ونحن نعمل من اجل ان يستانف الحوار حاليا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام — القاهرة

التاريخ : ١٦ يونيه ١٩٩٤

# وزير خارجية اليمن يجرى مباحثات فى القاهرة اليوم

يصل الى القاهرة اليوم السيد محمد سالم باسندوره وزير خارجية اليمن فى زيارة للقاهرة يجرى خلالها محادثات مع وزير الخارجية عمرو موسى تتناول الأوضاع فى القرن الافريقى والعلاقات العربية وجهود السلام فى الشرق الأوسط.






## وزير الاعلام العماني يأمل بان تثمر جهود التهدئة في اليمن

# الرواس لـ"الحياة": على العراق حل مشكلته مع الامم المتحدة ونتمنى عودته عبر بوابة عربية لا غربية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

□ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ قال وزير الاعلام العُماني السيد عبدالعزيز بن محمد الرواس أن بلاده تتمنى ان يعود العراق من البوابة «العربية» وليس من البوابة «الغربية». ودعا المسؤول العماني في حديث اجرته معه «الحياة» الى تخفيف الحظر الدولي المفروض على الشعب العراقي والى ان يفي العراق بالتزاماته تجاه الشرعية الدولية.

ونفى الرواس الذي تحتفل بلاده غداً بعيدها الوطني الثالث والعشرين ان بلاده ستتقدم بمبادرة للقمة الخليجية المقبلة لتطبيع العلاقات مع العراق قبل «ان يحلّ العراق مشكلته مع الامم المتحدة». وشدّد على اهمية المصالحة العربية وعلى تحلي الاطراف المختلفة بالشجاعة ليقابل بعضها بعضاً في منتصف الطريق. ولكن امتنع عن الافصاح عما اذا كانت بلاده منخرطة في مبادرة فردية او مشتركة للمصالحة في هذه المرحلة، داعياً الى «ترك الاعمال تتحدث عن نفسها». واقر الرواس بان خطوات التعاون الدفاعي الخليجي تبقى اقل من الاقتراح العماني الخاص باقامة جيش موحد لدول مجلس التعاون الذي قال انها لا تضمن ان ينتظرها العالم ليعطيها عاصفة صحراء اخرى.

وهذا هو نص الحديث:

● اصبحت الحاجة الى مبادرة لتحقيق مصالحة عربية حاجة ملحّة خاصة بعد التحديات والتوقعات التي اثارها الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، فهل السلطنة التي دعت الى المصالحة وطي صفحة حرب الخليج مستعدة للقيام بمبادرة من هذا النوع في المهلة الراهنة؟

- اود اولاً ان اغتنم هذه الفرصة لتهنئة العالم العربي ببداية مرحلة جديدة من العمل السياسي على الساحة العربية نعتقد بجدواها وفائدتها، خصوصاً في ما يتعلق بدعم الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي الذي نامل من خلال اتفاق المبادئ الذي تم التوقيع عليه ان يصل بالنتيجة الى اعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. فالحوار هو لغة العقل، والعقل هو الفيصل الاساسي بين الانسان والحيوان، ونحن نؤمن بجدوى العقل، وحل الخلافات بالطرق السلمية يؤدي في نهاية المطاف الى اعطاء كل ذي حق حقوقه كما حدث مع مصر الشقيقة. ونتمنى ان تشهد كل المسارات العربية - الاسرائيلية في المفاوضات الوصول الى نتيجة عادلة ومشرفة للطرفين. من هذا المنطلق يكثر الحديث عن المصالحة العربية من هنا وهناك. نحن نعتقد ان الامة العربية تنتقل الى مرحلة نوعية من العمل العربي المشترك ولا بد من تلمّس الخطى من كل الاطراف ونحن نعتقد ان هناك جدوى لتواصل الحوار بين الدول التي بينها خلاف وان يكون هناك قدرة وشجاعة لدى كل طرف ليرى الحيّز الذي عليه ان يقطعه ليقابل اخاه وهو قادم اليه من الطرف الآخر. بدون هذا العمل الحقيقي الذي نسعى اليه وبكل جهد من اشقائنا العرب وفي اكثر من موقع، لا نستطيع ان نحقق للامة العربية النقلة النوعية الحقيقية من العمل العربي المشترك التي ترتكز على تبادل المصالح وليس على تبادل الشعارات، لأن الامة العربية مضى عليها نحو خمسة عقود وهي تعيش مرحلة الشعارات ولكنها لم تصل الى المستوى المطلوب.

المرحلة المقبلة لا تتحمل ضياع الكثير من الفرص او اهدار الطاقات وبعثرتها هنا وهناك بدون جدوى، فلدينا مرحلة حاسمة وفيها شيء من التحدي ان نكون او لا نكون كامة فالعالم يتحول من حولنا الى كمّ سائل والقادر فيه هو القادر على تلمس خطاه ويلحق بقطار الاسرة الدولية من دون ان نفقد هويتنا او عقيدتنا في الطريق. هناك بعض الافكار التي تطرح من هذا الجانب او ذاك ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب، ونتمنى ان العمل العربي المشترك تحكمه المصالح المشتركة والحقوق المشروعة لنا وللآخرين.

● يقول البعض انه بالنظر الى تعقيد الوضع العربي فقد يصبح مطروحاً وجود مبادرة مصالحة مشتركة تقوم بها عدة دول مثل السلطنة والمغرب ومصر وغيرها. فهل طرح على عُمان شيء كهذا، او هل اذا طرح لاحقاً يمكن ان تكون طرفاً فيه؟

- لا شك ان هاجس المصالحة العربية هو هاجس الامة العربية ككل وهاجس الانسان العربي الذي يريد ان يرى امته وقد خرجت من عنق الزجاجة التي دخلتها منذ «عاصفة الصحراء» الى آفاق الحل السلمي الذي نامل بان يحقق شيئاً من التوازن النفسي والعقلي والروحي لهذه الامة، لان هذه العوامل قد اختلت خلال العقدين الماضيين لعدة اسباب لا يتسع المجال لسردها هنا. ووضعت افكار عديدة عن الزعماء العرب، والحكماء العرب. وعُمان تعتز بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد وهي تحتفل غداً بعيدها الوطني الثالث والعشرين بعد ان قاد مسيرة النهضة منذ عام ١٩٧٠ حقق فيها لعمان نقلة نوعية واضاف صفحة ناصعة البياض من تاريخها، وهو من الحكماء العرب الذين يشار اليهم باستمرار. ولكن حكومة صاحب الجلالة هنا... ترى ان هذه الامور لا تفتعل ولا يتم بلورتها في وسائل الاعلام قبل ان ترسخ جذورها في الارض. وارجو ان اكون في حل من التحدث اكثر عن هذا الموضوع لانه اذا كان له جدوى ان لا نفقده جدواه. وقد تعودنا هنا في عمان وبتوجيه من جلالته ان ندع الاعمال تتحدث عن نفسها ولا نتحدث عنها كثيراً حتى تاتي اكلها بإذن الله.

● هل يمكن تحقيق المصالحة وتحسين الوضع العربي من دون اعادة العراق للحظيرة العربية، وهل توافقون الراي من يقول ان اشتراط الاعتراف المسبق من العراق بالترسيم الجديد لحدوده مع الكويت كشرط لانهاء المقاطعة قد يعقّد المصالحة؟

- ليس لاحد الحق ان ينزع هوية جزء من الوطن العربي، وليس لاحد الحق في ان ينزع عضواً من الجسد العربي لأن هذا العضو قد اخطأ. العراق الشقيق عانى كثيراً من الحصار المفروض عليه ونحن سعداء وقد وقفت الحكومة والشعب العمانيين مع عملية تحرير الكويت وقد سعدنا واحتفلنا بعودة الكويت لاهلها الشرعيين. ولكن علينا الآن ان نسعى معاً متحدين لأن نرى العراق وقد استعاد عافيته واستعاد شرعيته، وان يستعيد مكانته الطبيعية بين اجزاء هذه الامة على اساس من عدم التعدي وعلى اسس من محاسبة الانسان على اخطائه واعترافه بها وعلى اسس من وضع نظام عربي جديد لا يسمح لأي طرف باجتياز الخطوط الحمر التي اجتازها العراق عندما غزا الكويت، وهذا امر مرفوض ليس فقط في عرف الشرعية الدولية ولكن عرف كينونتنا كامة. انت تنتظر الخطر من الغريب البعيد فاذا به ياتيك من وسط احضانك. هذه مسالة مرفوضة ولا تقبلها الشرعية والديبلوماسية او الأخوة.

ولكن هذا لا يعني ان نرى العراق يحتضر ونتفرّج عليه. اننا نتمنى ان نرى العراق قد اوفى بالتزاماته الدولية تجاه الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة... واذا ما حصل هذا، وهناك بوادر توحي بذلك، نتمنى ان نرى العراق يدخل من البوابة العربية وليس ان ننتظره ليدخل من البوابة الغربية.

● دعت السلطنة مرات عدة الى إغلاق ملف ازمة الخليج والى تخفيف الحظر الدولي المفروض على العراق، ثم بادرتم الاسبوع الماضي باستضافة اول اسبوع ثقافي عراقي في دولة خليجية منذ الازمة. الا تفكر السلطنة في دعوة القمة الخليجية المقبلة التي ستعقد في الرياض لبدء عملية تطبيع وانهاء عزلة بغداد الخليجية التي يرى

البعض انها قد طالت اكثر من ينبغي؟

– ليس هناك مجال للعراق للعمل في الاطار الرسمي قبل ان يحلّ مشكلته مع الامم المتحدة. وهناك قوانين وقرارات حددتها الشرعية الدولية ونحن طرف فاعل على الساحة الدولية لا نعمل خارج اطار هذه الشرعية. هذه امور لا مجال لطرحها فهي مرهونة بوفاء العراق بالتزاماته تجاه المنظمة الدولية. ولكن التعامل مع الشعب العراقي من الجانب الانساني او الحضاري امر مشروع ولا غبار عليه.

● ما دمنا نتحدث عن دور الوساطة الذي ترشح السلطنة باستمرار للقيام به



لماذا لم تواصل السلطنة وساطتها في الأزمة اليمنية الراهنة برغم انها، بحكم علاقاتها الوثيقة مع اليمن، ربما كانت الطرف الأوفر حظاً لتحقيق النجاح؟ وما موقفكم من مخاطر التشطير والانفصال ومخاطر عدم الاستقرار الاقليمي التي تلوح بها هذه الأزمة؟

– نحن كما تعلم في سلطنة عمان مع وحدة اليمن واستقراره لكي نرى اليمن مزدهراً معافى باذن الله. نحن على ثقة كبيرة جداً ان الاشقاء والقيادات السياسية في اليمن تستوعب دورها التاريخي ودورها الحضاري في بناء الوحدة، وفي ان يكون بناة الوحدة هم حماتها وليس لدينا شك في ذلك.

والحوار الدائر حالياً في اليمن بين القوى السياسية الفاعلة هو حوار صحي ونعتقد بفعاليته. ونامل بان نرى هذه الخطوات التي تقوم بها هذه القوى وقد اتت اكلها. ولدينا مؤشرات تطمئننا الى ذلك.

ولا اعتقد ان الوحدة اليمنية في خطر لان الشعب اليمني هو سياجها ولان القيادات السياسية هي صمام امنها. وكل ما سمعناه من الاشقاء ان اليمن سيظل معافى وموحداً. كما سمعنا من اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء اليمني برئاسة السيد حيدر ابو بكر العطاس ان هناك مؤشرات طيبة ونامل ان شاء الله ان ننتظر الخبر الحسن بين عشية وضحاها.

● بعد الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي تجددت الدعوة لاحلال نظام شرق اوسطي يحلّ محل النظام الاقليمي العربي، فهل توافقون على هذه الدعوة؟ وهل توافقون على ان رابطة المصالح الاقتصادية المشتركة يمكن ان تحل محل الرابطة القومية في علاقات دول المنطقة؟

– يشهد العالم الآن تكتلات اقتصادية، وهذه التكتلات لا تتعامل مع الاعراق او القوميات ولكن تتعامل مع الجغرافيا فالعمل الاقتصادي هو عمل عالمي. ونحن نسعى لان نجد مصالحنا في هذا العالم حسب قواعد اللعبة الاقتصادية على الساحة الدولية. واليوم نجد ان العالم العربي يعيش مرحلة ترقب لان نعطي الفرصة لبناء السلم اولاً. وقد بدا السلم ضعيفاً ومريضاً ويحتاج الى معاونة كل الاطراف كي ينمو ويترعرع ويتعود الكل في المنطقة على التعامل بعضهم مع بعض بثقة. ولا تاتي الثقة من فراغ ولكن من عمل كل الاطراف لاثبات حسن النية ولبلورة مفهوم سياسي تتعاون عبره كل الاطراف المتصارعة في قضية الشرق الاوسط وهي القضية الفلسطينية وقضية احتلال اسرائيل اراضي عربية ما زالت تحتلها بقوة السلاح وما زالت تحرم الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة. ونحن نؤيد وبكل قوة الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي كخطوة اولى لاستعادة الاراضي الفلسطينية المحتلة واقامة سلطة فلسطينية على هذه الارض تستطيع ان تبلور مفهوماً للتعايش مع جيرانها من ناحية وتستطيع ان تزيل القنابل الموقوتة التي تهدد وهذا السلم. ولكن هذا المسار وحده لا يكفي لتحقيق السلام العادل والشامل، بل يجب تحقيق التقدم على المسارات الأخرى للمفاوضات مع سورية ولبنان والاردن وهناك مؤشرات نرجو ان تكون واقعية تبشر بهذا الخير. ولكنني اعتقد بالنسبة الى سؤالك الخاص بالنظام الشرق اوسطي انه يجب عدم استباق الاحداث واستنتاج اشياء غير واقعية. فالامور موقوتة بمواقيتها ونحن نستقرئ الواقع، والواقع ما زال يحتم علينا الا نذهب فافكارنا بعيداً قبل ان نخطو خطوات ايجابية وثابتة ونرى نتائج ملموسة في عملية السلام نستطيع ان نستنبط منها المستقبل. لقد وصلنا الى مرحلة «الأمل المشوب بالحذر» وسنقدم له كل الدعم حتى يتحقق السلام الذي انتظرته هذه الامة وهذه المنطقة طويلاً. وحتى العالم تاثر بهذا السلام كثيراً ويقدم له كل الدعم، وما المؤتمر الذي عقد اخيراً في واشنطن لدعم اقتصاد وسلطة الحكم الذاتي المفترض في غزة واريحا الا مؤشر على هذا الاهتمام العالمي.

لجنة المياه

● أثار اقتراح السلطنة استضافة اجتماع لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف وتلميح وزير الدولة العُماني للشؤون الخارجية في واشنطن الشهر الماضي الى ضرورة تخفيف المقاطعة العربية لاسرائيل، تكهنات بأن عُمان قد تكون الدولة الأولى في الخليج التي تبدأ خطوات تطبيع مع اسرائيل.

– هذه التكهنات أولاً ليس فيها كثير من الواقعية لأن هناك دولاً سبقتنا الى التطبيع مع اسرائيل، وعُمان ملتزمة مواثيق الجامعة العربية ومواثيق الأمم المتحدة. وعلى رغم انها «عراب للسلام» فهي في الوقت ذاته عراب للأسس والمبادئ، وهي معادلة لا يمكن التفريط بها اطلاقاً. وموضوع استضافة لجنة المياه ما زال في مراحله الأولى، وليس هناك ضرر من استضافة مثل هذه اللجنة، اذ استضافت دول عربية اخرى مثل مصر وتونس أعمال لجان مماثلة وهناك لقاءات عربية – اسرائيلية كما حدث في بعض الدول العربية. وكل هذه الأمور عوامل تصب في مجال «بناء الثقة»، وتحقق مكاسب لكل الأطراف إذا استمرت عملية السلام وتحققت خطوات ملموسة.

أمن الخليج

● الخطوات التي اتخذها وزراء الدفاع الخليجيون أخيراً نحو تطوير قوة درع الجزيرة وانشاء شبكة انذار جوي مبكر، نقلة الى أمام لكنها تبدو أقل من الطموحات العُمانية ومن تصوّر الجيش الموحد الذي طرحته اللجنة العليا التي رأسها السلطان قابوس بعد حرب الخليج. فهل اقتنعت السلطنة بـ «التدرج» و«تخفيف الطموحات»، أم أنها ستظل تسعى الى اقناع الدول الأخرى في مجلس التعاون بفكرة الرادع الموحد كضمانة حقيقية للأمن الخليجي؟

– الانسان ابن بيئته، وهي تفرض عليه ان يتعايش معها. وإذا لم تستطع أن تقنع عليك الانضمام. فمسالة الأمن الخليجي من منظور الحكومة العُمانية هي «منظومة متكاملة» فهناك منظومة سياسية في صورة بناء علاقات سياسية مفيدة مع

كل الأطراف اقليمياً ودولياً. وهناك منظومة اقتصادية واجتماعية في اطار الأمن الاجتماعي الذي يتطلب نوعاً من التعايش مع جيراننا وان يكون هناك دعم اقتصادي لمن حولنا بالطريقة التي تخفف وطاة المعاناة لدى اشقائنا من ناحية، وتساهم في بناء الاستقرار في المنطقة من ناحية اخرى. وهناك اخيراً المنظومة العسكرية، وفيها نحن نقلق لان العالم لن يكون دائماً بانتظارنا ليعطينا «عاصفة صحراء» اخرى، ولهذا نريد ان ناخذ قيراط الوقاية خير من قنطار العلاج. واقتراح الحكومة العمانية بناء قوة خليجية رادعة تستطيع استيعاب الضربة الأولى اياً يكن مصدرها لا يزال تصورنا الاستراتيجي المستقبلي للعمل العسكري الموحد، لكن رحلة الألف ميل تبدا بخطوة. وعندما يعطي الانسان فكرة ويسمعها لاشقائه لا تعود فكرته هو بل تصبح مطروحة للنقاش بين الاشقاء. وعملاً بمبدا ان تلتقي اخاك في منتصف الطريق كي تتعامل معه على الأسس التي يمكن أن نعمل سوية عليها. لكن هذه الفكرة لا تلغي تلك، ونرى فيها خطوة لتحقيق الفكرة الاولى إذا راى الأشقاء ذلك. ولكن نرجو الا يثبت التاريخ كما اثبت في الماضي ان فكرتنا كانت على صواب وان فكرتهم كانت على خطا.

● يركز العام الحالي والعيد الوطني الثالث والعشرون للسلطنة على الاهتمام بالشباب العُماني. فهل يواجه او يمثل الشباب العماني التحديات التي تواجه الشباب في بلدان عربية أخرى، مثل التطرف الديني والارهاب والبطالة وضعف الفرص المتاحة للمشاركة في المسؤولية الوطنية، أم ان هذا التركيز يرجع لاسباب عُمانية أخرى؟

– ان الانسان العُماني شباباً وشيباً، هو وارث تاريخ عريق يعطي بمفهومه الحضاري والاجتماعي الانسان موروثات وقيماً ونوعاً من الواقعية تخدمه كصمام امان. ومسيرة التنمية في السلطنة في الاعوام الـ ٢٣ الماضية اثبتت صحة هذا الكلام. فالمجتمع والشباب العُماني معافى من كثير من الامراض السائدة في العديد من المجتمعات الاخرى. والشباب العُماني الوريث المقبل لهذه المنظومة المشرقة من التاريخ العُماني تاهل تاهيلاً يستطيع من خلاله استيعاب مسؤوليته نحو المستقبل. وهنا ياتي دور الشباب، وهو ليس الرياضة فقط بل القيم والاخلاق، الالتزام والاحساس بالمسؤولية والعمل الدؤوب ليكون أهلاً للمكاسب التي تحققت في المسيرة التي يقودها جلالة السلطان منذ العام ١٩٧٠.

وهذه القيم نحملها الشباب ضمن منظومة كبرى هدفها ان تتسنى للانسان العُماني المشاركة في المسؤولية في صنع القرار وتنفيذه.

وياتي هذا في وقت يوجد الكثير من العوامل الاقتصادية التي لا تصب في خانة الايجابيات خاصة على صعيد انخفاض أسعار النفط وكي لا نؤخذ على حين غرة ولا تعاد نكسة ١٩٨٦ الاقتصادية، نعطي مؤشرات مبكرة ونشحذ الهمم حتى لا يتيه الشباب وكي يجد دائماً من يصغي اليه في هذه المشكلة او من يساعده.

● وهل حصل الشباب العماني خاصة المتعلمين على نصيب مناسب من مقاعد مجلس الشورى الذي اوشك على إتمام عام كامل من الممارسة، وإلى اي مدى افاد حضور الشباب تجربة المجلس؟

– اعتقد ان مجلس الشورى يشكل توازناً طبيعياً للمجتمع العماني، وان الولايات العمانية (٥٩) عندما رشحت ممثليها احسنت صنعاً في توزيع نسب الاعمار المتوازنة التي نراها اليوم في المجلس. ولا بد ان يوجد فيه الشاب والكهل والشيخ كي يكون ترجمة صادقة للمجتمع العماني.

ويلعب مجلس الشورى دوراً اساسياً لا يقتصر على استضافة الوزراء ومناقشتهم في اعمال وزاراتهم، بل يشمل ايضاً تقييم الكثير من القوانين والتشريعات التي تعرف طريقاً مستقلاً تصل به الى جلالة السلطان الذي يحيلها على حكومته للاخذ باسباب تنفيذها.

ومجلس الشورى اصبح واحداً من اعمدة نظام الحكم في عُمان، وبالتالي فهو ليس موجوداً شكلاً فقط بل شكلاً ومضموناً. فجلالة السلطان قابوس لا يفعل اشياء للشهرة الخارجية وليس هناك مشروع في عمان من اجل الشهرة بل من أجل البناء الحقيقي ضمن الامكانات المتاحة والطموحات المعقولة، وفي اطار اعراف المجتمع العماني التي ورثها عن الأجداد.

● تعتمد سلطنة عُمان على النفط كمصدر رئيسي لايراداتها، ومع انخفاض أسعار النفط والتناقص المتوقع في الايرادات، هل تعتقدون أن الحكومة العمانية مستعدة لاتخاذ قرارات صعبة قد يقتضيها هذا الوضع، كخفض الانفاق العام أو الحد من توسع الجهاز الحكومي أو وقف مشروعات ومخصصات أو تحميل الفئات القادرة بعض الاعباء التي تتحملها الدولة؟

– نحن لا ننتظر أن نؤخذ على حين غرة خاصة في ما يتعلق بالاقتصاد وبنائه. وبالطبع فإن النفط يشكل حجر الزاوية في الدخل القومي على رغم تنامي العديد من القطاعات التي ساهمت في الناتج المحلي.

ومع تدني أسعار النفط في شكل يصعب التكهن به في شكل منطقي سليم، هناك تخمة نفطية وانحسار اقتصادي لا يشجع كثيراً على التوسع في شراء النفط لذلك فإن الحكومة العمانية لا تتردد في اتخاذ القرار الصعب لتفادي الاصعب، والشعب العماني يقظ وحذر، يعلم هذا جيداً ولم يتعود ان يسمع اخبار بلاده من الخارج وانما يعلمها من مصادرها. والحكومة ستعمل ما في امكانها لتفادي ما يمكن أن يؤثر على مسيرة النهضة في كل ربوع عمان.





المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٣

### بعدما التقى البيض ثم علي صالح

# العطاس بدأ سعيه للجمع بين الرئيس اليمني ونائبه

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ يتوقع ان يقدم المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمني امام مجلس النواب اليوم تقريراً عن الجهود التي تبذلها حكومته لانهاء الازمة السياسية التي تشهدها البلاد حالياً.

وكان العطاس عاد مع عدد من الوزراء الى صنعاء أمس بعد زيارة لعدن عقدت خلالها في المدينة اول جلسة للحكومة منذ تحقيق الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. وافادت مصادر قريبة من العطاس انه «التقى اول من أمس بصفته رئيس اللجنة الخاصة بانهاء الازمة المنبثقة عن الحكومة في اجتماعها الاخير في عدن السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني وعرض معه امكانية عقد لقاء بينه وبين الرئيس علي عبدالله صالح في احدى المدن اليمنية ولكن خارج عدن او صنعاء».

ولم تعط تلك المصادر اي معلومات عن لقاء العطاس بالبيض، إلا انها اوضحت ان «العطاس التقى أمس علي صالح في صنعاء للغرض نفسه وذلك عشية مثوله امام مجلس النواب اليوم».

وأكد السيد العطاس لـ «الحياة» ان «حكومته لا تستطيع العمل في ظل استمرار اجواء الأزمة السياسية بين الرئيس ونائبه»، مشيرة الى انه «سيطلع البرلمان على ما بذلته الحكومة من جهود لانهاء الازمة».

وقال ان «الحكومة خسرت كثيراً بسبب الازمة واستمرارها بشكل يهدد وحدة البلاد ومسيرتها الديموقراطية»، مؤكداً ان «هناك بوادر طيبة ومشجعة لحلها».

ودعا الجميع الى «حوار وطني مسؤول من شانه الحفاظ على الوحدة والديموقراطية وتجنيب البلاد كارثة الانفصال او الانقسام».

على صعيد آخر نفى أمس مصدر قيادي في المؤتمر الشعبي العام (الطرف الرئيسي في الائتلاف الحاكم) في عدن ان «تكون جرت استقالات جماعية من فرع المؤتمر في محافظة عدن كما ذكرت بعض الانباء».

ووصف في تصريح لـ «الحياة» تلك الانباء بانها «تاتي في اطار الاشاعات التي تستهدف التاثير في

التتمة في الصفحة (٤)

# العطاس يسعى الى جمع

تتمة الصفحة الاولى

المناخات السياسية في البلاد وفي اطار الحرب الاعلامية الدائرة بين القوى السياسية في اطار المماحكات بينها».

واكد المصدر انه «تجري الآن عملية اعادة تنظيم للمؤتمر الشعبي في محافظة عدن في اطار ما يشهده المؤتمر من اعادة النظر في تكوينه في مختلف محافظات الجمهورية». وكانت اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي اقرت مساء أول من امس «تعيين السيد أحمد محمد القعطبي عضو اللجنة الدائمة رئيساً لفرع المؤتمر في عدن خلفاً للسيد توفيق العوبلي عضو اللجنة العامة». ويعتبر السيد القعطبي الذي كان وزيراً في المحافظات الجنوبية ابان حكم الرئيس السابق علي ناصر محمد من الشخصيات التي تحظى بشعبية واسعة في عدن.

ويرى المراقبون في تعيين القعطبي في قيادة فرع المؤتمر الشعبي في عدن «خطوة تستهدف تحريك نشاط الفرع في مواجهة سيطرة (الاشتراكي) على المحافظة والتي تعززت بفوز اعضائه في دوائر عدن كلها في الانتخابات الاشتراعية التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي».

وفي صنعاء اعرب السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة اليمني عن تقدير اليمن لموقف حكومة الولايات المتحدة «الذي عبّر عنه بيان وزارة الخارجية الاميركية المؤيد للوحدة اليمنية والنهج الديموقراطي في اليمن».

جاء ذلك لدى استقبال السيد عبدالغني مارغريت دين مديرة دائرة الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الاميركية التي تزور اليمن حالياً.

وتبودلت خلال اللقاء وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما عرضت المستجدات السياسية في المنطقة والشرق الاوسط عموماً.

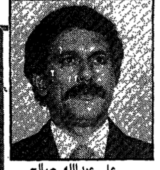
وبحث الجانبان في اوجه علاقات التعاون بين الجمهورية اليمنية والولايات المتحدة «وسبل تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين».


المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 
الأهالي
القاهرة

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

# اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى تؤكد تمسكها بالوحدة والديمقراطية ومحاربة الفساد


على عبدالله صالح ..


على سالم البيض

بينما تستمر الأزمة السياسية بين الطرفين الرئيسيين فى الائتلاف السياسى الحاكم فى اليمن الذى يضم حزب المؤتمر الشعبى بقيادة الرئيس على عبد الله صالح والحزب الاشتراكى بقيادة امينه العام على سالم المبيض عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى دورة استثنائية فى عدن الاسبوع الماضى واصدرت فى اعقابها بيانا أكد تمسكها بخيار الوحدة والديمقراطية .

وقال البيان ان الأزمة الحالية تتجاوز حدود ما تعود عليه النافخون فى ابواق الأزمات كاسلوب لادارة الحكم .

وذكرت اللجنة المركزية ان هناك قوى تنظر الى الوحدة كالحاق لجزء من الوطن بالجزء الآخر دون ان تحمل أى مغنى للتغيير . وقال البيان ان هذا الوضع هو المسؤول عن الأزمات المتلاحقة التى اصابت دولة الوحدة خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية . وعلى الازمات التى باتت تنذر بمخاطر حقيقيةعلى الوطن اليمنى .

وختمت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى بيانها بالتاكيد على أن السبيل للخروج من الازمة الراهنة فى اليمن يكمن فى التوصل الى اتفاق سياسى فى اطار دولة الوحدة يكون منطلقا لتعزيز طابعها الوطنى والديمقراطى بعيدا عن محاولات الاحتواء والاستئثار والالغاء .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٣

الاشتراكي يعتبر الشعبي والإصلاح طرفاً واحداً

# حلقة دراسية لبحث الأزمة اليمنية و«الميثاق» تنقض قرار وقف المهاترات

صنعاء: «الشرق الاوسط»

قال الشيخ سنان ابو لحوم - احد كبار مشائخ قبائل بكيل اليمنية - ان الازمة السياسية التي يمر بها اليمن نتيجة للاختلاف في وجهات النظر حول قضايا الساعة اليمنية بين الحزب الاشتراكي بزعامة علي سالم البيض - نائب الرئيس - والمؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح ووصفها بانها «خطيرة وتهدد المصالح العليا للشعب اليمني، بل وتهدد الوحدة اليمنية».

ودعا السياسي اليمني شباب الجامعات - في افتتاح حلقة نقاش تنظمها كلية التجارة والاقتصاد والجمعية اليمنية للعلوم السياسية في جامعة صنعاء بعنوان «اليمن الى اين في ظل الازمة الراهنة» الى ان «يفهموا جيدا مصلحة اليمن، وان لا ينجروا وراء المهاترات التي يحاول البعض دفعهم اليها».

وفي نفس الجلسة قال محمد عبد الله الفسيل - عضو مجلس النواب السابق والسياسي البارز - ان السبب الحقيقي للازمة التي تمر بها البلاد هو ان الوحدة لم تقم على اسس صحيحة ، وانه كان لا بد من تهيئة الظروف المناسبة والواقعية قبل ذلك الحدث التاريخي، بحيث يتسنى اقامة دولة جديدة على اسس جديدة، تتخلص من كل مشاكل وموروثات التشطير».

وقد حضر افتتاح الحلقة امس اضافة الى الشيخ سنان ابو لحوم ومحمد عبد الله الفسيل كل من عبد الوهاب الانسي - نائب رئيس الوزراء - وعدد من قادة التجمع اليمني للاصلاح، والدكتور حسين العمري، عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي، وعدد من ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، ولوحظ غياب الحزب الاشتراكي اليمني عن هذه الجلسة، لكن منظمي الحلقة اكدوا انهم بعثوا للحزب دعوة للحضور، وينتظرون الاستجابة في الجلسات المتبقية.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه الحلقة الدراسية بجامعة صنعاء احدى محاولات حل الازمة، نشرت صحيفة «الميثاق» - المعبرة عن وجهة نظر المؤتمر الشعبي العام - نص رسالة الرئيس علي عبد الله صالح الى قيادة الحزب الاشتراكي في مناسبة انعقاد اجتماعات دورة لجنته المركزية الاخيرة في عدن، التي طالب فيها بـ«التمسك بثوابت الامة».

واشار الى ان «كل القضايا المطروحة قابلة للحوار والاخذ والعطاء، في ظل التزامنا جميعا بعدم التفريط بالوحدة، وعدم المساس بالديمقراطية، والابتعاد عن العنف».

وبينما قال تحليل لرئيس تحرير الصحيفة ان الخلافات والازمات (التي يمر بها اليمن اقرب الى الجنون منها لدواعي العقل) وعبر عن اسفه لتردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، الذي يفصح عن شلل في المسؤولية، وعجز عن الاستيعاب وتصور الفهم، تطرق الى موضوع المهاترات الاعلامية - التي يشكو منها مجلس النواب والحكومة - فقال: «لقد كنا في احايين متعددة نستنكر على الصحف الحزبية سواء منها التابعة للائتلاف الحكومي او صحف المعارضة الانزلاق في مغبة الاتهامات المتبادلة والمهاترات العبثية، وتغليب المكائد والمصائد السياسية على العمل المشترك اما الان فان في وسع زعيم سياسي حاكم (يقصد علي سالم البيض) ان يأخذ على كاهله مهمة المهاترات، ليس على المستوى المحدود من القراء والمتابعين، ولكن على شاشة التلفزيون، بحيث يفرض على اكثر من 12 مليون (نسمة) سماع تهكماته وتلويحه بالانفصال، وتعريضه بغيره من الرموز الوطنية، التي تعمل بصمت وتملك الشجاعة الكافية للاعتراف بسلبياتها».

واستمر التحرير يقول «ان مما يؤسف له استخفاف شريكنا بوعي الجماهير وخدشه للمشاعر الوطنية التي يضمرها الشعب اليمني حيال الوحدة والديمقراطية».

من جهة اخرى علمت «الشرق الاوسط» ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني التي عقدت دورتها الطارئة الاسبوع الماضي اصدرت عددا من القرارات الهامة التي لم تعلن، ولم يتضمنها البلاغ الصحافي الذي نشر عقب انتهاء اعمال الدورة - من هذه القرارات الغاء الاتفاقيات الحزبية المبرمة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، والتي كانت قد نصت على التنسيق في المواقف والتحركات، اضافة الى ربط مشاركة الحزب الاشتراكي اليمني في الائتلاف الحاكم، بما يتم تنفيذه من النقاط التي طرحها الحزب على لسان امينه العام علي سالم البيض، واعتبار ان المؤتمر وتجمع الاصلاح (الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم) يمثلان طرفا واحدا في الازمة.

وعلمت مصادر مطلعة على عدم الاعلان عن جميع قرارات اللجنة المركزية التي كلف المكتب السياسي بمتابعة تنفيذها بانه حرص من الاشتراكي على عدم تأجيج الصراع، واعطاء الطرف الآخر فرصة يثبت من خلالها حسن نواياه وحرصه على الوحدة.

# رســـالة لمبـــارك من رئيس اليـــمن

استقبل الرئيس حسنى مبارك أمس بمقر رئاسة الجمهورية السيد محمد سالم باسندوه وزير خارجية اليمن، وحضر المقابلة السيد عمرو موسى وزير الخارجية. وصرح وزير الخارجية اليمنى عقب المقابلة بأنه أبلغ الرئيس مبارك رسالة شفهية من أخيه الرئيس اليمنى على عبدالله صالح، وأنه بحث مع الرئيس مبارك العلاقات المصرية اليمنية، وإعادة التضامن العربى إلى سابق عهده. وحول الأوضاع حاليا فى اليمن قال السيد محمد باسندوه: أعتقد أنها ستحل. وأشار إلى انه أجاب عن أسئلة الرئيس مبارك فى هذا الصدد وأن الرئيس مبارك حريص جدا على الاطمئنان على ما يجرى فى اليمن ويهمه أن يرى اليمن بخير.

[صورة ص ٦]






# رسالة من علي صالح الى مبارك تمهد لقمة

■ القاهرة - «الحياة» - تلقى الرئيس حسني مبارك رسالة شفوية من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح نقلها وزير خارجيته السيد محمد سالم باسندوه الذي زار الرئيس المصري في مقر رئاسة الجمهورية في القاهرة امس في حضور وزير الخارجية السيد عمرو موسى.

وعلمت «الحياة» ان الرسالة التي حملها باسندوه تاتي في اطار الاعداد لقمة مصرية - يمنية تعد الاولى منذ ازمة الخليج. ورفضت مصادر ديبلوماسية كشف الموعد المقترح للقمة.

ووصف الوزير اليمني الذي وصل الى القاهرة صباحاً اللقاء مع الرئيس مبارك بانه «كان مثمراً ومفيداً الى حد بعيد». واضاف «اننا نسترشد دائما بنصائح الرئيس مبارك وارائه السديدة».

وسئل عن الأزمة الحالية في اليمن، فقال «اعتقد انها ستحل»، معتبرا ان هذه الأزمة هي «مقابل كان ينبغي علينا سداده لاختيارنا النهج الديموقراطي».

ويذكر أن العلاقات المصرية - اليمنية تميزت بغلبة «ديبلوماسية الهاتف» عليها منذ ازمة الغزو العراقي للكويت في آب (اغسطس) ١٩٩٠، اذ تم الاعلان عن ٢٠ اتصالاً هاتفياً منذ ذلك الحين بين مبارك وصالح و ١٠ رسائل متبادلة ٦ منها في اتجاه القاهرة.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/١١/١٧

## علي صالح والبيض يلتقيان في مدينة «مكيراس» خلال أيام

عواصم - ق.ن.ا - ذكرت انباء صحفية نشرت في صنعاء امس ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض سيلتقيان خلال ايام قليلة في مدينة - مكيراس - الواقعة شرقي عدن.

وقالت الانباء التي نشرتها صحيفة - الجماهير - ان علي صالح وعلي البيض سيبحثان اتفاقات كان حزبا المؤتمر الشعبي والاشتراكي - شريكا الائتلاف الحاكم - قد وقعاها قبل اعلان الوحدة في عام ١٩٩٠.

واشارت الصحيفة إلى ان هذه الاتفاقات هي التي يرى الحزب الاشتراكي انه جرى التنصل منها بعد قيام الوحدة.. وقالت ان اهم هذه الاتفاقات سحب القوات المسلحة من المدن وتقديم المتهمين في قضايا الاغتيالات إلى المحاكمة.



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

علي ناصر محمد لـ الشرق الاوسط

# غياب الرؤية الشاملة عزز العقلية الشطرية
# مطلوب برنامج موحد لحل الأزمة اليمنية

دمشق: من سلوى الاسطواني

قال الرئيس اليمني (الجنوبي) السابق علي ناصر محمد أن اخطر ما يحدث الآن في اليمن هو ان «14 مليون يمني يعيشون حالة استنفار دائمة، وذلك لغياب الرؤية الشاملة، والعجز عن بناء الدولة الحديثة، التي يمكن أن توظف امكانات اليمنيين لتحقيق نهوض وانتقال حضاري، وفي غياب كل ذلك تبقى الدولة وقياداتها أسرى الرؤى الضيقة والمعالجات السطحية».

واضاف الرئيس اليمني، الذي كان يتحدث في مقر اقامته في دمشق: «التعامل مع الوحدة اليمنية ـ ذلك الانجاز الرائع ـ لم يكن موفقا، فلم ترافق هذه النقلة التاريخية استراتيجية متكاملة ورؤية شاملة للنهوض باليمن شعباً وارضاً واقتصاداً وامكانات، وتوظيفاً لدور يليق باليمن على الصعيد الاقليمي والقومي والدولي».

واشار الى انه «في غياب الرؤية الشاملة والاستراتيجية كان لا بد ان نتوه في القضايا الصغيرة، ونبقى محكومين بالعقلية التشطيرية. وان غياب هذه الرؤية الاستراتيجية نقل الامراض والانقسامات الى داخل القلعة.. الى القيادة».

وقال أن الحل الوحيد هو «محاربة الفساد وتطويقه، ومعالجة الاقتصاد وتشوهاته، والبدء في عملية التنمية. فدولة المؤسسات يمكن وضع أسسها والشروع في بنائها بدلا من تعميق التشطير، بالاضافة الى وضع أسس لتثبيت وترسيخ الأمن والاستقرار، اللذين هما عصب التنمية والاستثمار الجدي.. وقال: ان كل التفاصيل يمكن معالجتها، بشرط امتلاك الارادة السياسية والرؤية الاستراتيجية للوحدة والمستقبل».

وأعاد الرئيس علي ناصر محمد ذكرى سد مارب، واسطورة الفار الذي عاث فسادا في السد حتى انهار، وقضى بذلك على حضارة اليمن القديمة، بعد ان كان اليمن يعيش احد ازهى عصوره.

واضاف انه «عندما بدات الدولة تفقد الرؤية وتضيع في الصغائر، حصل التمزق والتسيب والفساد، حتى استطاع فار أن يهدم حضارة ومملكة ودولة، كما تقول الاسطورة».

واكد ان «المخاطر تزداد الآن على الوحدة اليمنية وعلى الشعب اليمني»، لكنه قال انه «غير متشائم، وما زالت هناك امكانية لتجاوز الازمة اليمنية، والخروج من عنق الزجاجة». وطالب القياديين في اليمن «بدراسة جدية لكل النقاط التي طرحتها مختلف الاطراف، نقاط الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، والمعارضة والشخصيات والقوى الوطنية المستقلة، واستخلاص برنامج



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات


موحد منها، يكون ملزما للجميع، تحدد اولويات تنفيذه ومواعيدها، والآلية المناسبة للتنفيذ، بعيداً عن كل المناورات والتكتيكات التي تحتملها القضايا الوطنية الكبرى، ثم احالة هذا البرنامج الى مجلس النواب لاقراره، ثم طرحه للتنفيذ بواسطة الاجهزة المختصة».

ورداً على سؤال حول احتمال عدم قدرة الاطراف المعنية على الاتفاق، قال الرئيس علي ناصر ان «ذلك سيكون مؤشرا على عجز الآلية الحالية لاستيعاب المخاطر، والخروج بالبلاد من عنق الزجاجة. وحينها لا مفر من الدعوة الى عقد مؤتمر وطني شامل، يضم كل القوى الفاعلة في المجتمع يناقش الأزمة، ويحللها ويضع المخارج المناسبة والملزمة للجميع. ويبقى هذا المؤتمر - في حالة فشل الاتفاق بين قوى الائتلاف - ضرورة ملحة لخلق اجماع وطني، يلزم الجميع حفاظا على الوحدة وعلى الدولة، وعلى مستقبل الشعب اليمني، الذي تحيط به مخاطر جدية».

ووصف الرئيس اليمني السابق العلاقات السورية - اليمنية بانها «تاريخية متينة، اساسها العمق القومي والمواقف المشتركة من قضايا الامة العربية». وقال ان «الطيارين السوريين شاركوا في الدفاع عن اليمن منذ ثورة سبتمبر (ايلول) 1962، واسهموا في فك الحصار عن صنعاء، كما ارسلت سورية - منذ



علي ناصر محمد

الايام الاولى لاستقلال الشطر الجنوبي - دعماً عسكرياً مباشراً، ومستشارين لتنظيم وزارة الدفاع، وتضمنت المساعدات السورية ايضا اطباء لادارة المستشفيات، وفنيين لانشاء الكلية العسكرية، كما ظلت الطائرات اليمنية بدون طيارين، حتى جاء الطيارون السوريون للمشاركة في حماية استقلال اليمن.

ووصف الرئيس علي ناصر محمد الرئيس الأسد بانه «الرجل الذي لا يفرط في مواقفه المبدئية، ولا يخلط بين التكتيك والاستراتيجية. وهو منسجم مع قناعاته ومنطلقاته». واضاف انه «رجل حوار من طراز نادر، صاحب ذهن متوقد وتركيز قوي، ووفاء للصداقات».



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣



الشارع اليمني يتطلع لإنهاء حالة القلق

# مجلس النواب يبحث مبادرة لحل الأزمة و«الإصلاح» بين تأييد «الشعبي» ومعارضة «الإشتراكي»

صنعاء: من حمود منصر

وسط تفاؤل يشوبه الحذر بظهور بوادر انفراج في الأزمة اليمنية، بعد ابداء الرئيس علي عبد الله صالح موافقته على طرح النقاط الـ18 التي تقدم بها الحزب الاشتراكي للنقاش، اعلن مجلس النواب اليمني امس عن استئناف عقد اجتماعاته اليوم، بحضور حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس، لاستجوابها حول الازمة الراهنة.

وقال مصدر مقرب من الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس مجلس النواب - لـ«الشرق الأوسط» ان العطاس ابلغ البرلمان انه سيعود الى صنعاء، وسيحضر اليوم على رأس حكومته الى البرلمان، غير ان مصادر مطلعة في الحكومة اشارت الى انه حتى بعد ظهر امس، لم يتأكد نبأ عودة العطاس الى صنعاء.

وكشفت مصادر مقربة من قيادة الحزب الاشتراكي ان المكتب السياسي يعكف على بلورة النقاط الـ18 في برنامج شبه تنفيذي، لطرحه للحوار في اطار موسع، يضم، الى جانب احزاب الائتلاف، كلا من التكتل الوطني للمعارضة، واتحاد القوى الوطنية، والشخصيات الوطنية والمستقلة.

وبينما اشارت مصادر في الائتلاف الى ان جهود الوساطة، التي يبذلها كل من العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، وجار الله عمر وزير الثقافة، حققت تقدما ملحوظا خلال الايام الثلاثة الماضية، قال مصدر عليم ان المبادرة التي طرحها ابو شوارب وجار الله اخيرا تكاد تجمع بين مجمل القواسم المشتركة التي تضمنتها نقاط كل من الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي وتكتل المعارضة.

وأبدى مسؤولون يمنيون امس في صنعاء تفاؤلهم بنجاح جهود هذه الوساطة، خاصة أنها تعمل على الصعيدين السياسي والعسكري، ويحظى أصحابها باحترام وتقدير جميع اطراف الازمة وثقتهم.

غير ان بعض دوائر المؤتمر الشعبي العام ما زالت تشكك في توقف الحزب الاشتراكي عند حدود النقاط الـ18، وأعربت عن خشيتها من ان القبول بهذه النقاط يفتح شهية الاشتراكي لممارسة مزيد من الضغوط، وطرح مطالب اخرى بشروط جديدة،

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بغية الحصول على مزيد من التنازلات، او الوصول بالآخرين الى المستوى الذي يطمح فيه، دون تكليف نفسه عناء الاعلان عنه، او تبنيه علانية.

وقالت تلك الدوائر ان الاشتراكي كان يستهدف من هذه الازمة إيصال المؤتمر الشعبي العام الى حد الاقتناع بخيار الفيدرالية صراحة، او على الاقل القبول به ضمنا تحت مسمى اللامركزية والحكم المحلي.

وكانت دوائر المؤتمر الشعبي العام قد استاءت من البلاغ الصحافي الصادر عن اجتماع الدورة الـ31 للجنة المركزية للاشتراكي الاسبوع الماضي في عدن، ووصفته بانه بيان حرب وقطيعة، واكدت اهمية الاحتكام للمؤسسات الدستورية، وفي طليعتها مجلس النواب، وتنظر الى الجمود الذي شاب اجواء الازمة بقلق، في الوقت الذي يتطلع فيه الشارع اليمني الى مبادرة جريئة وشجاعة للسيطرة على الموقف، ومنع تحول حالة الجمود الحالية الى الهدوء الذي يسبق العاصفة.

وتتباين وجهات نظر المراقبين والمحللين في صنعاء حول الجهة الجديرة باطلاق مبادرة جديدة، وحول طبيعة المبادرة المطلوبة لانقاذ الموقف، في حين يرشح البعض مجلس النواب للتصدي لمبادرة جديدة تنطلق اساسا من واقع الازمة، باعتبار البرلمان هيئة شعبية منتخبة، متجردة عن ارتباطها بالائتلاف، وتاخذ في الاعتبار احتمالات حشد المبادرة التي ستتبناها رايا وطنيا عاما، يكون سندا قويا يمكنها من إجبار اطراف الازمة على الانصياع لها، والالتقاء حول مبادرتها.

الا ان آخرين رشحوا المؤتمر الشعبي العام - احد اطراف الازمة - لاطلاق مثل هذه المبادرة، من موقع المسؤولية التاريخية، والشراكة في صناعة الوحدة.

ويبدي عدد من نواب المؤتمر الشعبي في البرلمان حماسة كبيرة لمثل هذه المبادرة، خاصة انهم يرون ان الحزب الاشتراكي امسك بزمام المبادرة منذ اللحظات الاولى للازمة، في الوقت الذي يستطيع فيه المؤتمر الشعبي العام اعتماد عنصر الوقت، لحرمان الاشتراكي من استثماره، وربما يستطيع المؤتمر استعادة رصيده الشعبي، الذي يعمل الاشتراكي منذ بداية الازمة على سحبه وتجييره لمصلحته.

وعلى صعيد دور التجمع اليمني للاصلاح - الشريك الثالث في الائتلاف - ما زال المراقبون ينظرون الى صمته على انه نتيجة لنظرة «الإصلاح» الى معظم القضايا الخلافية حاليا، على انها رحلت من الفترة الانتقالية، اثناء حكم المؤتمر والاشتراكي فقط وبالتالي فهي لا تعنيه، وعلى هذا الاساس يحاول تجمع الاصلاح، وإن اظهر تعاطفه الكبير مع المؤتمر الشعبي - تجنب الزج بنفسه طرفا رئيسيا في الازمه، وبادر من خلال رئيسه الشيخ عبد الله الاحمر ببذل جهود للمصالحة بين الرئيس ونائبه. غير ان شكوك الاشتراكي حول الدور الذي يلعبه الاصلاح، حالت دون ان تسفر تلك الجهود عن نتائج ايجابية.

ويتوخى تجمع الاصلاح الحذر هذه المرة في مساندة المؤتمر علانية، خاصة بعد دخوله السلطة شريكا ثالثا، لانه يخشى الدخول في صدام مع الحزب الاشتراكي، الذي لا يتوانى في الطرح عن وجود اصوليين اسلاميين في اليمن.

وقال انهم تمكنوا من الوصول الى الحكم عن طريق اشتراك الاصلاح في الائتلاف الثلاثي الحالي.

الا ان كثيرين يفضلون ان يتصدى الاصلاح لاية مبادرة جديدة في مواجهة الاشتراكي، تأييدا للمؤتمر الشعبي العام، باعتباره طرفا لصيقا في الازمة، وهو المعني بما يطرحه الاشتراكي سواء من تقييمات للفترة المالية، او المطالب خاصة بالفترة اللاحقة.

ولكن تظل الكثير من الاسئلة دون اجابة، حول طبيعة المبادرة التي يمكن للمؤتمر ان يقوم بها، وحدودها الموضوعية الاستراتيجية والتكتيكية وفي اي اطار يمكن طرحها.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٣

نواب يعتبرون العطاس «رقماً صعباً» في السياسة اليمنية

# الحكومة تستعرض معوقات عملها أمام البرلمان والأحمر يطالبها بعدم التورط في المشكلات الحزبية

صنعاء: من حمود منصر

قال المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس الوزراء اليمني ان الأزمة التي تعيشها بلاده «رافقت دولة الوحدة منذ قيامها». واستعرض في كلمة القاها امس امام جلسة مجلس النواب، وفي حضور جميع اعضاء حكومته، باستثناء العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع، الاطوار التي مرت بها الازمة، وابرز ملامحها، والمحاولات التي بذلتها الحكومة خلال السنوات الماضية لمنع تفاقم الاوضاع، وتحقيق الاندماج الاجتماعي والمؤسسي لدولة الوحدة.

وقال العطاس «ان الحكومة التي تقف امام البرلمان اليوم، هي حكومة ائتلافية، حصلت على ثقة البرلمان في بدايات الأزمة». واضاف ان «حصول الحكومة على ثقة مجلس النواب تم في اجواء الازمة التي تعيشها البلاد، والتزمت رغم الازمة بتحمل مسؤولياتها، ووثقت في مجلس النواب ان يكون عوناً لها في ضوء التزامها بما ورد في بيانها، وبما تضمنه تعقيب مجلس النواب، وما زالت ملتزمة بذلك، في حدود قدراتها وطاقاتها، وشرعت في وضع المواعيد والخطط الزمنية لانجاز المهمات الموكلة والمطلوبة منها».

وذكر ان «مجلس الوزراء اتخذ سلسلة من القرارات والاجراءات لتحقيق تلك الالتزامات، رغم كل التعقيدات التي تعيشها البلاد». واشار الى ان حرب الخليج التي نشبت بعد 6 شهور فقط من اعلان الوحدة اليمنية، اوجدت اجواء جعلت الناس اكثر وحدة وتماسكاً، واكثر ارادة للوقوف امام عملية البناء».

واوضح انه في منتصف عام 1991، بدات الثقة تهتز، وبدات تصرفات «الفعل ورد الفعل» تظهر بوضوح بين شركاء العمل العظيم، الذي تحقق في 22 مايو (ايار) عام 1990م باعلان الجمهورية اليمنية، وظهرت مع تلك التصرفات بين الشريكين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) ضرورة ان تتصدى الحكومة لمهمة البناء والاصلاح، وان تضع برنامجاً لذلك، وذكر بما جرى في تلك الاجواء من جدل حول مشروع برنامج الاصلاح الشامل، حتى ناقشه واقره في 15 ديسمبر (كانون الاول) عام 1992 مجلس النواب، سعياً وراء وضع الاقدام على الطريق الصحيح.

واشار الى انه تم بصورة موازية تشكيل لجنة رباعية من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام نفسه، بهدف بحث سبل تعزيز الثقة، وتوحيد الارادة السياسية.

وقال «صدر اول قرار بنتائج عمل هذه اللجنة في 28 يناير (كانون الثاني) عام 1992، حوى عدداً من القضايا التي جرى الاتفاق على معالجتها، ابرزها القضايا الامنية والاعلامية، والسياسية، وهي نفسها القضايا التي يبحثها البرلمان اليوم».

وعبر العطاس عن الاسف لعدم تنفيذ القرارات التي صدرت عن مجلس الرئاسة او تضمها برنامج الاصلاح الذي اقره البرلمان، نتيجة التوترات السياسية والامنية التي حدثت طوال عام 1992، وعصفت بكثير من الهمم، وبددت الامال والطموحات.

وذكر ان محلس الرئاسة ناقش - فى 20 سبتمبر (ايلول) عام 1992 - القضية

١٠٥٠٠٣





الامنية، بناء على رسالة وجهها رئيس الوزراء حينئذ، وذلك بعد أن طالت، رموزاً في القيادة، وعجزت الحكومة واجهزة الامن عن القبض على المتهمين، او على الاقل الوصول الى الذين عرفوا، واحتموا في مناطق معروفة داخل البلاد.

واشار العطاس الى ان رسالته تضمنت 3 خيارات لا رابع لها، وهي:

- ان يلقى القبض على المتهمين الذين عرفت اسماؤهم.
- إقالة قيادة وزارة الداخلية، وكان العقيد غالب مطهر القمش وزيرا لها في ذلك الوقت، وهو الآن في منصب رئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي.
- اما الخيار الثالث فهو استقالة الحكومة.

واشار الى انه عقد اجتماع مشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء في 8 اكتوبر (تشرين الاول) من نفس العام، غير ان التدابير التي اتخذت لم تنجح، وتفاقمت الازمة في شهر ديسمبر (كانون الاول)، ورفعت الحكومة رسالة لمجلس الرئاسة في يوم 12 من نفس الشهر، اي في أعقاب 3 أيام من احداث الشغب والاضطرابات التي اجتاحت عشرات المدن اليمنية، وكان موضوع تلك الرسالة ضرورة البحث عن حلول حول توفر ارادة سياسية موحدة في قيادة البلاد، تعزز قاعدة الثقة، وتبني عليها، وحذرت الرسالة من انه «ما لم تتوفر هذه الارادة، فإن البلاد ستتعرض لمشكلات كبيرة، خاصة وانها تواجه تراكما كبيراً من المشكلات السياسية والاقتصادية».

وتوقف العطاس ـ في عرضه لجذور الأزمة عند نهاية عام 1992 ـ وما تمخض عن الاجتماع المشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء من قرارات لم تنفذ.

وعبر عن أمله في ان «تستطيع الحكومة الاضطلاع بالمهمات الماثلة امامها، من خلال مسؤوليها كل في موقعه، والعمل للامساك بجذور الأزمة، واسبابها ومسبباتها، وجميع الخلفيات السابقة، وايجاد المعالجات التي لا تكتفي بحل الازمة فقط، بل التي تضع اليمن في الطريق الصحيح لبناء دولة الجمهورية اليمنية، بمؤسساتها الحديثة، دولة النظام والقانون والعمل الجاد».

واشار الى ان «الازمة بلغت اليوم ذروتها، وتضع البلاد في وضع خطير» وشدد على «ضرورة ان تتعاون الحكومة والبرلمان وكل الهيئات والخيرين للبحث معاً عن الوسيلة التي تمكن الجميع من الخروج بالبلاد من هذه الأزمة»، وأعرب عن امله في ان يقوم البرلمان بمهمته كاملة، بخصوص ما ينبغي عمله حيال الازمة الحالية.

واوضح ان «الحكومة اتخذت بعض الاجراءات في اجتماعاتها الاخيرة ـ التي عقدتها في عدن ـ بصدد التوجيهات التي تضمنها البيان الصادر عن البرلمان عشية يوم 5 نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، حول الازمة الراهنة».

وقال ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة، وكلفت عدد من الوزراء المعنيين تنفيذها، تصب في مجرى الجهود التي يقوم بها البرلمان لتوفير المناخات المناسبة، والتي تساعد اطراف الائتلاف على استئناف الحوار في ما بينهم، والوصول الى معالجات جذرية للمشكلات الراهنة، التي تمنع تكرار مثل هذه الازمة.

وذكر ان بيان الحكومة ـ عقب اجتماعها في عدن ـ «جاء مؤكداً توجيهات مجلس النواب، ومتضمنا التوجيهات للاجهزة المختصة للقيام بواجباتها، بما يهيئ مناخات الثقة والاستقرار، ويخلق الاجواء المناسبة للحوار».

وما ان فرغ العطاس من القاء كلمته حتى ضجت قاعة البرلمان مطالبة بمزيد من الايضاح ـ لما ورد على لسان رئيس الحكومة ـ حول الازمة، وقال بعض النواب، ان العطاس توقف دون ان يسلط الضوء على التطورات الاخيرة للازمة، ووصف نائب المهندس حيدر العطاس بانه «الرقم الصعب في تركيبة القيادة اليمنية»، واعتبر انه «قذف الى مرمى البرلمان بكرة صماء».

وكان الشيخ عبد الله الأحمر ـ رئيس البرلمان ـ قد تحدث في بداية الجلسة، فرحب بالفرصة للاستماع الى آراء الحكومة وملاحظاتها، وتشخيصها للازمة التي تمر بها البلاد، والامكانيات اللازمة لحلها. وقال الاحمر «لن يكون مجلس النواب في يوم من الايام تابعا لأحد، ولن يجامل احداً على حساب المصلحة العامة، بصفته المرجعية الدستورية العليا في البلاد».

وجدد تاكيده بان البرلمان «سيكون عوناً للحكومة على الدوام، وخاصة في ما تبذل من جهود للخروج من الازمة، واخراج البلاد من النفق المظلم الذي وضعت فيه مع هذه الأزمة». وحذر من «الاساليب التي اتبعت في الأونة الاخيرة في عرض وجهات النظر المختلفة» عبر وسائل الاعلام والصحافة، بشان قضايا الازمة، واعتبر ذلك «احد عوامل تاجيج الازمة، والتهديد بحدوث قطيعة بين الاطراف المختلفة، وادخال البلاد في حالة بلبلة وعدم استقرار».

وقال ان «تجربة الائتلاف وقيام الحكومة الائتلافية التي هي التعبير الصادق عن حقيقة النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات، قد اخذ بها على اساس انها ستكون بداية مرحلة جديدة لبناء دولة النظام والقانون، التي يعيش في ظلها الانسان آمناً على حاله وماله وعرضه وحياته، غير ان ذلك لم يتحقق، لأن الحكومة تاثرت بجو الازمة السياسية بين الاحزاب». واكد ان «الحكومة - وغيرها من المؤسسات - قد انشغلت بالمشكلات والتباينات، التي ظهرت في القيادة السياسية، وهو ما لم يكن في الحسبان». ودعا الحكومة الى الاستمرار في عملها، وتنفيذ التزاماتها، وما ورد في برنامجها، وان لا تنشغل بما يجري من خلافات سياسية، وان تفصل بين عملها والمشكلات الحزبية. وقال ان البرلمان على اتم الاستعداد للتعاون مع الحكومة، اذا واجهت اية صعوبات تعترض تنفيذ برنامجها.

وبعد ذلك تقدم عدد من النواب باقتراح لكي تكون جلسة البرلمان سرية، فاعترض معظم النواب الحاضرين، بينما برر النائب الاشتراكي قاسم عبد الرب طلب سرية الجلسة بانه مهم لتشجيع الحكومة على قول الحقيقة، ومصارحة البرلمان بحقيقة ما يعتمل داخلها، وقال سلطان البركان - من كتلة المؤتمر الشعبي العام - ان الأزمة لم تعد خافية على احد، خاصة ان هناك تحركات عسكرية مثيرة للقلق، يفترض معها عقد جلسة علنية، وحصل هذا الاقتراح على الاغلبية، ولكن معظم النواب خرجوا من قاعة البرلمان عقب الاستماع لكلمة العطاس، وهم يصفونه «بالدهاء والعمق السياسي» وبانه «الرقم الصعب في المعادلة السياسية اليمنية»، حيث شعروا انهم لم يلامسوا شيئاً عن الأزمة في اطوارها الأخيرة.

وفسر بعض النواب هروب العطاس من عرض الاطوار الاخيرة للأزمة بانها تاتي في اطار محاولات ترك الازمة لآليات اخرى غير البرلمان، تبحث فيها وتعمل على حلها سياسياً بين اطرافها المباشرين، او في نطاق وطني أوسع من نطاق احزاب الائتلاف.

وفي نهاية الجلسة كلف البرلمان لجنة تقصي الحقائق حول الازمة بالاجتماع مع رئيس الحكومة، واستكمال بحث اهم القضايا في اجتماعات لاحقة بعد الظهر وفي المساء.

وكان مجلس الوزراء عقد اجتماعاً استثنائياً - صباح امس في صنعاء - قبل الذهاب الى البرلمان، استعرض فيه اهم القضايا التي سيناقشها مع البرلمان بشان جوانب الازمة.

كما استعرض الجهود التي تبذلها اللجنة الوزارية التي شكلت في عدن اخيراً برئاسة العطاس وعضوية نوابه الخمسة، لمتابعة تطورات الأزمة، والمساهمة في ازالة آثارها ومظاهرها، ومتابعة تنفيذ القرارات الحكومية الهادفة لتحقيق اجواء آمنة ومستقرة، لاستئناف الحوار بين اطراف الائتلاف الحاكم.

# العطاس امام مجلس النواب: الأزمة اليمنية بدأت في ١٩٩١ وهي امتداد للمرحلة الانتقالية

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ مثل السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمني امس امام مجلس النواب وعرض مسار الأزمة السياسية الراهنة مشيراً الى انها بدأت منذ منتصف عام ١٩٩١. وقال مخاطباً النواب: «لقد رافقت الازمة دولة الوحدة منذ قيامها. وفي منتصف ١٩٩١، بدأ اهتزاز الثقة وبدأت تصرفات الفعل وردّ الفعل بين شركاء الانجاز العظيم (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) واضاف: «حاولت الحكومة في تلك الاجواء صياغة برنامج الاصلاح والبناء الوطني وفشل تنفيذ البرنامج بسبب تصعيد المهاترات الاعلامية والاختلالات الامنية واجواء الثقة المهزوزة» مشيراً الى اتخاذ الحكومة اجراءات لم تطبق.

وكشف العطاس انه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ شكلت لجنة رباعية من المؤتمر والحزب الاشتراكي للبحث في تعزيز الثقة وتوحيد الارادة السياسية (توحيد المؤتمر والحزب). وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، صدر قرار عن مجلس الرئاسة وهو اول قرار عنوانه تعزيز الثقة. وكانت القضية الاعلامية والأمنية معاً من ابرز القضايا المطلوب معالجتها. ولما عجزت الحكومة عن اكتشاف مرتكبي احداث العنف والاغتيالات، طالبت مجلس الرئاسة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ بإقالة قيادات وزارة الداخلية او قبول استقالة الحكومة».

واعتبر العطاس الأزمة الراهنة «امتداداً للماضي وبالتحديد للمرحلة الانتقالية للوحدة التي لم تنفذ فيها القرارات ولم تستطع الحكومة اتخاذ الاجراءات حيال كل القضايا».

وخلص الى القول «ان ما يجري اليوم من نقاشات بين مجلس النواب والحكومة هو استمرار للمناقشات ذاتها التي جرت ابان

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٢


# العطاس امام مجلس النواب:

تتمة الصفحة الاولى

احداث كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢»، واكد ان «الوصول الى معالجات حقيقية للازمة يتطلب جهداً وطنياً من كل المواقع يبدأ بدراسة خلفيات الازمة واسبابها ومعالجتها معالجة صريحة ومسؤولة وواضحة تضع اليمن في الطريق الصحيح لبناء الدولة الحديثة والخروج من الأزمة التي بلغت ذروتها بشكل خطير».

وامام اعتراض عدد كبير من النواب على ما قاله العطاس واعتبارهم انه خرج عن صلب القضية، اقترح رئيس المجلس الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ان تجتمع اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي حقائق الأزمة مع رئيس الحكومة ونوابه اليوم الخميس وعرض نتائج الاجتماع على المجلس في جلسة السبت المقبل. وليس مستبعداً ان تدعى حكومة العطاس الى المثول امام مجلس النواب مرة اخرى خلال الاسبوع المقبل.

على الصعيد نفسه كشفت مصادر في صنعاء امس عن مبادرة جديدة تقدم بها المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح تتعلق بالآلية الخاصة بالحوار بين اطراف الأزمة. وتضمنت المبادرة التي نقلها العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء الى الحزب الاشتراكي وزعميه السيد علي سالم البيض في عدن ثلاث آليات للحوار يمكن الاختيار بينها. والآلية الاولى تنفيذية تقتصر على مجلسي الرئاسة والوزراء، والثانية آلية تنظيمية تقتصر على المكتب السياسي للاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي والهيئة العليا للاصلاح برئاسة زعماء الاحزاب الثلاثة. اما البديل الثالث فهو الاحتكام الى الآلية الاشتراعية المتمثلة في مجلس النواب بكل اعضائه.

وافادت مصادر موثوق بها ان الحزب الاشتراكي ابدى موافقة مبدئية على الحوار، لكنه اشترط الجمع بين البدائل الثلاثة التي قدمها المؤتمر مع ضم المنظمات الجماهيرية ونقابات العمال والاحزاب المعارضة والاندية الرياضية والنقابات المهنية اليها. الا ان المؤتمر الشعبي رفض ما يطرحه الاشتراكي، في حين يواصل ابو شوارب جهوده للبحث عن صيغة يوافق عليها الجميع في ضوء النتائج الأولية وما ظهر من استعداد لدى الطرفين لانجاح الحوار.

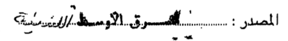
وفي عدن اكدت احزاب المعارضة اليمنية المعروفة بـ «اتحاد القوى الوطنية» ان «السبب الحقيقي وراء الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد هو فساد الأسس التي ارتكز عليها الحكم القائم على التقاسم المصلحي والذي اغفل أسس بناء الدولة الحديثة وركّز على مواقع الافراد والمصالح الذاتية لمراكز القوى».

واشارت في بيان لها صدر اول من امس الى انه «منذ قيام الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ واليمن تشهد ازمات سياسية متتابعة ظلت تهدد أمنها واستقرارها ووحدتها، وادت الى تبديد امكاناتها واهدار طاقاتها وتعطيل قدراتها وايقاف تطورها ونموها، كما ادت الى توسيع قاعدة الفساد وانهيار القيم والاخلاق، وجرّت الى شلّ ادارات الدولة وتعطيل مؤسساتها فانهار الاقتصاد وتصاعدت معاناة المواطن وتفاقمت مشاكله». وأكدت ان «الامور وصلت الى خطر حقيقي يهدد الوحدة والديموقراطية وسيادة الوطن».

وقال البيان انه اتفق «على انشاء تجمع وطني يسمى اتحاد القوى الوطنية بغية تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هي

١ - ترسيخ الديموقراطية والشرعية الدستورية واحترام حقوق الانسان، ٢ - حماية الوحدة اليمنية وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية، ٣ - الدفع بعجلة التنمية والتطور في اطار العدل والمساواة وفي ظل دولة النظام والقانون».




المصدر : ......... 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ........ ١٨ نوفمبر ١٩٩٢ ........


## تجدد التحركات العسكرية في اليمن

# تجنب 3 مواجهات بين وحدات شمالية وجنوبية

صنعاء ـ لندن: «الشرق الأوسط»

كشفت مصادر عسكرية يمنية امس عن اعادة 6 شاحنات عسكرية الى صنعاء، كانت محملة بذخائر دبابات ومدفعية، في طريقها يوم الاثنين الماضي الى اللواء العسكري 56، المرابط في منطقة السوادية بمحافظة البيضاء القريبة من محافظة أبين الجنوبية، بعد صدور قرار بهذا الشان من لجنة عسكرية برئاسة العقيد الركن علي محمد صلاح ـ نائب رئيس الاركان اليمني ـ ونائبه العقيد علي ناجي عبد الله، مدير مكتب وزير الدفاع.

وكان معسكر باصهيب التابع للحزب الاشتراكي قد احتجز الشاحنات العسكرية عند نقطة عسكرية في منطقة ذمار، على مسافة 120 كيلومتراً جنوب العاصمة اليمنية، بعد ان اكتشف ـ اثناء تفتيشها ـ انها كانت محملة بذخائر مدفعية ودبابات، لتعزيز اللواء 56 التابع للشمال، في البيضاء.

وكادت تحدث مواجهة عسكرية بين لواء باصهيب وقوات الحرس الجمهوري، الذي يقوده العقيد علي صالح الاحمر ـ شقيق الرئيس اليمني ـ حين ارسل اطقما مسلحة لإجبار افراد النقطة العسكرية على السماح للشاحنات بالعبور، بينما عزز معسكر باصهيب النقطة


التتمة ......... ص 4 راجع ......... ص 2





المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات          التاريخ : ١٠-٨ نوفمبر ١٩٩٣

## تجنب مواجهات

العسكرية بـ 5 مدرعات، ومجموعات عسكرية طوقت المكان، فأعلن الاستنفار داخل معسكري الحرس الجمهوري وباصهيب.

وجرت اتصالات بين ذمار وكل من صنعاء وعدن، ثم بين صنعاء وعدن، أسفرت عن اصدار توجيهات لمعسكر الحرس الجمهوري بعدم التدخل، والعودة الى مواقعه، وشكلت لجنة برئاسة العقيد الركن علي محمد صلاح - نائب رئيس هيئة الاركان - ونائبه العقيد علي ناجي عبد الله لإنهاء حالة المواجهة بين المعسكرين، وقد تحركت اللجنة صباح اول من امس الى ذمار، تنفيذا لتوجيهات من الرئيس علي عبد الله صالح القائد الاعلى للقوات المسلحة والعميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع وأصدرت اوامرها باعادة الشاحنات الى صنعاء.

وأكد مصدر رفيع في وزارة الدفاع لـ«الشرق الأوسط» ان هذا الحادث جاء مخالفاً لتوجيهات رئيس مجلس الرئاسة، ومجلس النواب، وبيان الحكومة الذي اصدرته اخيراً بشأن عدم احداث اي تغييرات او تنقلات على المستوى العسكري، سواء في ما يتعلق بالافراد او الآليات.

وأوضح المصدر ان هناك قيادات عسكرية وسياسية تتصرف من تلقاء نفسها لتصعيد الازمة وجر البلاد الى الهاوية، ونفى ان تكون مظاهر الاحتكاكات العسكرية ذات بعد شطري، وانما تخضع لصراعات قوى تتكشف يوماً بعد يوم، لكنه اكد ان الروح التي اتسمت بها عملية حل القضية في ذمار أكدت وحدة اليمنيين، وان منطق العقل - في أوساط الجنود وأفراد الجيش - افضل منه لدى القادة في السلطات العليا.

وعلى صعيد آخر ذكرت معلومات مؤكدة من تعز ان تحركات عسكرية واضحة حدثت امس في «معسكر خالد» قرب المطار القديم، في منطقة الحصب شمال غرب مدينة تعز، وكذلك في معسكر الاحتياط بمنطقة الجويان شرق المدينة. واكد شهود عيان ان فرقا من المعسكر، خرجت من ثكناتها، واحتلت مواقع حول مبنى الاذاعة في المحافظة.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان سيارة عسكرية دهست مواطنا في طريق الجويان فقتلته، ثم لاذ سائقها بالفرار، وبينما كان يحاول الهروب دهس 3 تلاميذ - وهم خارجون من مدرسة - بالقرب من الطريق، وخرج طلاب المدرسة في مظاهرة احتجاجية للمطالبة بالقبض على سائق السيارة.

وكذلك كشفت مصادر في وزارة الدفاع عن حدوث احتكاك قبل 4 ايام ايضا بين لواء مدرع تابع للحزب الاشتراكي ولواء مشاة ميكانيكي تابع للمؤتمر الشعبي العام في منطقة عمران (شمال العاصمة صنعاء)، تمكنت من احتوائه في الوقت المناسب لجنة عسكرية من وزارة الدفاع.

وتأتي هذه التحركات العسكرية في وقت يجري فيه تكثيف الجهود لحل الأزمة السياسية، والاتفاق على آليات عملية للحوار، ووضع جدول زمني للقضايا موضوع الخلاف، بهدف حلها، غير ان حالة من القلق والشعور بالخوف عادت تسيطر على الشارع اليمني، في ضوء تكرار الحوادث العسكرية، ويخشى اليمنيون ان يفلت زمام السيطرة من ايدي السياسيين في لحظة ما، فتنزلق البلاد في منحدر خطير.



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠-٨ نوفمبر ١٩٩٣

## فرنسا تعبر عن اهتمامها باستقرار اليمن

# مبادرة من المؤتمر الشعبي لحل الأزمة مع الاشتراكي

صنعاء: «الشرق الأوسط»

تقدم المؤتمر الشعبي العام، الشريك الأكبر في الائتلاف الحاكم في اليمن والذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح، بمبادرة جديدة لحل الأزمة بينه وبين الحزب الاشتراكي اليمني. وطرحت المبادرة 3 خيارات أساسية، هي:

عقد سلسلة من الاجتماعات المشتركة بين مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء لبحث النقاط الـ 18 التي طرحها الحزب الاشتراكي،

••

والنقاط الـ 19 التي طرحها المؤتمر الشعبي، والنقاط الـ 16 التي طرحتها أحزاب المعارضة، خلال فترة زمنية محددة، والخروج ببرنامج واحد - متفق عليه من الجميع - للاصلاح السياسي والاقتصادي، ووضع جدول زمني لترجمة ذلك عملياً.

عقد اجتماع موسع للجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام، والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، والهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح - وهي الأحزاب الثلاثة المشتركة في الائتلاف الحاكم حاليا - لبحث جميع تلك النقاط، وتوقيع القادة الثلاثة على ما يتفق عليه، ووضع آلية لتنفيذ ذلك الاتفاق.

ويقضي الخيار الثالث بأن تحال كل تلك النقاط مجتمعة الى مجلس النواب، لينظر فيها ويناقشها برؤية شاملة، «تحقق مصالح الشعب والوطن، بعيدا عن التدخلات الحزبية، وتلزم السلطة التنفيذية بوضع الآلية المناسبة لتنفيذها».

وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد أعلن استعداده لمناقشة جميع النقاط التي طرحها الحزب الاشتراكي، والموافقة عليها اذا حصلت على اجماع قيادات الائتلاف الحاكم.

ولكن الشيء اللافت للنظر ان مبادرة المؤتمر الشعبي لم تعلن في بيان، او تصريح من مصدر في قيادة الحزب، ولكن وزعت ورقة بمضمونها على الصحافيين، في الوقت الذي نشرتها صحيفة «22 مايو» الاسبوعية - المعبرة عن المؤتمر الشعبي - أمس.

وقالت الصحيفة ان احد الوسطاء حمل المبادرة الى علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في عدن، وانها تقوم على تأكيد التمسك الشديد بالوحدة والديمقراطية، واعتبارهما من الثوابت الراسخة لا مجال للمساومة حولهما، او التفريط فيهما.

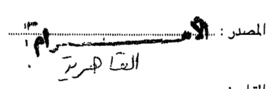
وترى ان الوسيلة المثلى للخروج من الأزمة هي اللجوء للحوار السلمي، والابتعاد عن اي استخدام للعنف او القوة مهما كانت التباينات، وانه لا بد من تحييد القوات المسلحة والأمن، وابقائهما بعيدا عن مؤثرات الصراع السياسي الحزبي الدائر الآن.

ولكن مصادر في الحزب الاشتراكي اليمني عبرت عن عدم تفاؤلها باقتراب حلول للأزمة، بالرغم مما تردد عن قرار الحزب بالعودة للمشاركة في اجتماعات لجنة الائتلاف الثلاثي، والمحت هذه المصادر الى ان هناك اتجاها لاشراك جميع القوى والتنظيمات السياسية في مناقشة كيفية الخروج من الأزمة، وان الحزب ليس مستعداً لتسليم نفسه مرة ثانية للمؤتمر.

وعلى صعيد آخر وزعت السفارة الفرنسية في صنعاء امس بيانا، تضمن تصريحات الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية بشأن الأزمة امس، وتضمن تأكيد علاقات الصداقة بين فرنسا واليمن وجاء فيه «نرجو ان يستتب الوضع السياسي في اليمن، وان تترسخ وحدته في اطار احترام المؤسسات الديمقراطية، التي اختارها الشعب اليمني لنفسه بكل حرية».







المصدر : الأهرام

القاهرة

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٣

# مجلس النواب اليمنى يدعو إلى تجاوز الأزمة

صنعاء - أ ش أ: أعرب الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس النواب اليمنى عن قناعته بأن المجلس على استعداد للتعاون مع الحكومة للخروج من الأزمة الحالية باليمن.

وطالب الأحمر بقيام حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى بتقديم ايضاحات من جانب الحكومة حول أسباب الأزمة وخلفياتها وتأثيرها وطرق معالجتها. جاء ذلك خلال الجلسة التى عقدها المجلس أمس بحضور العطاس ونواب رئيس الوزراء والوزراء بهدف مواصلة الحوار للوصول الى حلول جذرية وسلمية للأزمة السياسية باليمن.

### ارث التشطير ليس من السهل تصفيته في وقت قصير

# التوازن المفقود بين شمال اليمن وجنوبه يهز دولة الوحدة!

## أزمة دمج الجيش وتقاسم السلطات والاختراقات الامنية

ثلاثة اعتكافات للامين العام للحزب الاشتراكي، نائب الرئيس اليمني، علي سالم البيض، اتهامات متبادلة، حرب مذكرات، سياسة «الكرسي الشاغر»، ضائقة اقتصادية، مراوحة في بناء مؤسسات وحدوية: هذه هي عناوين النشرة السياسية اليمنية. وقد اختزلتها مذكرة من ١٨ نقطة ونقطة. ودخل «الحكماء» بين هذه النقاط لرأب الصدع واحياء الثقة بين اطراف الائتلاف الثلاثة في محاولة صياغة لتوازن سياسي جديد بين الشمال والجنوب. كيف تتم عملية نزع الصواعق الموقوتة في دولة الوحدة؟

لعّل رقصة سعر الدولار، صعوداً وهبوطاً، في السوق اليمنية، على حساب الريال، عنوان من عناوين الازمة السياسية التي تتغذى بدورها من ارتجاج العملة الوطنية. وكان الدولار خلال سنوات المحنة اللبنانية الناطق الرسمي باسم الازمة والتازيم. ولم يستقر الا بعد إستتباب الوضع الامني. حيث ان التماسك السياسي لجمه داخل سعر صرف واحد بالنسبة الى الليرة. وهذه اللعبة غير متكافئة بين الدولار والريال ترافقت وتمايلت في الشارع بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية. واول الغيث كان تظاهرات محدودة في تعز إستهدفت الصيارفة الذين هم الجزء البارز من جليد الازمة. واثر بعضهم إغلاق مكاتبه، خوفاً من إحتقانات تنعكس فوضى.

والمشهد ذاته ساد عدن. وهي العاصمة الاقتصادية في دولة الوحدة، مع تعزيز الحراسات حول المواقع الحساسة. والاكثر اشارة الى تازيم الازمة، كان تبعاً لقادمين من عدن، ورشة «التحصين» حول منزل الامين العام لـ «الاشتراكي»، نائب رئيس مجلس الرئاسة، علي سالم البيض، على تلة منطقة «معاشيق»، وتشمل ادخال توسعات مختلفة، مما اوحى بان اعتكافه هذه المرة ليس «حرداً» عابراً او مماحكة سياسية، كما كان الامر خلال اعتكافين سابقين في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ وايلول (سبتمبر) ١٩٩٢. وثمة ملف كامل من الماخذ والتحفظات لدى الاشتراكيين يبدأ بـ «رغبة صنعاء في الاستئثار بالقرار اليمني». ولا ينتهي عند «تهميش الحزب الاشتراكي والتصرف كما لو ان الوحدة لم تتم بين نظامين مختلفين، بل ان احد النظامين هو الذي انتصر على الآخر».

وهذه المطالعة التي تشير الى «الكيل الطافح»، انفجرت على الوجوه، وفي شعارات جنازة ابن شقيقة البيض، الشاب كامل محمد عبدالله الحامد (٢٥ عاماً)، الطالب، في السنة الرابعة في كلية حقوق عدن. وكان البيض نفسه في مقدمة المشيعين، الى جانب نجليه نايف وينوف اللذين نجوا من محاولة الاغتيال التي استهدفت شقيقهما عدنان، رئيس المباحث في عدن. واحد شعارات مسيرة زملاء القتيل في كلية الحقوق كانت مثيرة للانتباه، وسط حمى الانفعالات: «ياشتراكي صح النوم، لا تنازل بعد اليوم». واختزال الحالة السائدة بين عاصمتي دولة الوحدة. وجاء الحادث الماسوي ليعطي الاشتراكيين حجة اضافية في ملف هواجسهم ومخاوفهم، ويزكي طروحاتهم القائلة ان الامن هو مفتاح الحل في الازمة اليمنية، كما قال الدكتور ياسين سعيد نعمان، رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية في «الاشتراكي»، لافتاً الى ان معالجة هذه القضية والقبض على المتهمين ومرتكبي حوادث الاغتيالات والتفجيرات ومحاكمتهم، وهم موجودون، ومعروفة اماكن وجودهم، لها الاولوية. وتعهد بالا ينزلق حزبه الى العنف الذي يستهدف وحدة البلاد.

لا شك في ان ياسين سعيد نعمان التقط واحداً من اسباب الاهتزاز السياسي في اليمن. ولعله السبب الاكثر إشتعالاً والذي يستلزم معالجة لا يبدو حتى هذه اللحظة على الاقل، ان ثمة توافقاً بين احزاب الائتلاف الحاكم على صياغة مخارج واحدة لها فالتباين هو سيد الساحة، الامر الذي يُضاعف من حدة القلق، ويهز مفاصل الاستقرار ويجعل المسافة بعيدة بين صنعاء وعدن، ومعبدة بالتوتر وبالثار المسيّس.

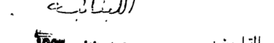
ومنذ توحيد شطري البلاد في ٢٢ ايار (مايو) وموجة العنف في تفاقم. واستهدفت محاولات الاغتيال رموزاً قيادية في احزاب الائتلاف الحاكم، لم توفر حتى نجل الشيخ عبدالله الاحمر، زعيم «التجمع الوطني للاصلاح» وشيخ مشايخ قبيلة حاشد الذي اتهم يومها السلطة بـ «التقصير» في حماية الامن والحفاظ على التراث القبلي المحتكم الى الشريعة الاسلامية.

وعلى الرغم من محاولات جادة لمعالجة المازق الامني، واحتواء مضاعفاته، فان محاولات الاغتيال تواصلت. ولم توفر قادة في هرمية السلطة العليا. حتى انه رشح من مصادر موثوقة ان مجموعتين من وحدات خاصة بالقتل وصلتا الى عدن، قبل ايام من اغتيال ابن شقيقة البيض. وبدا ان امن العاصمة الاقتصادية تعقبهما، واجبرهما على مغادرتها. وفي ٢٣ اكتوبر (تشرين الاول). الماضي،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث



التاريخ : ٩ ــ ١٠ ــ نوفمبر ١٩٩٣

كررت مصادر امنية اشتراكية ان ثمة مخططاً اعد بعناية كبيرة، هدفه القضاء على كوادر في الحزب، في مقدمتهم علي سالم البيض وسالم صالح محمد، عضوا مجلس الرئاسة، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، اضافة الى العميد هيثم قاسم طاهر، وزير الدفاع وعضو المكتب السياسي للحزب، وبادرت وزارة الداخلية الى نفي وجود مخطط من هذا النوع. وبعد ايام، حدث اغتيال ابن شقيقة البيض، مما دفع الاشتراكيين الى التصعيد في التحذير. وقالوا ان المخطط امتداد لمسلسل تفجيرات واغتيالات سياسية، شهدتها محافظات جنوبية. ودينت فيها عناصر تنظيم «الجهاد». ورأوا ان المخطط قد يشمل عناصر قيادية في المؤتمر الشعبي العام (الطرف الرئيسي في الائتلاف) و«التجمع اليمني للاصلاح» (الطرف الثالث في الائتلاف).

ومن اجل تبديد اللبس واللغط، وترميم معمارية الثقة، سبح وزير الداخلية، العميد يحيى المتوكل، عكس تيار «الاشتراكي». وقال: ان «لا تهديد حقيقياً يستهدف اي طرف، ولكن في سياق تبادل الاتهامات والاستفزازات، ترد على لسان بعض الاشخاص عبارات قاسية هي تعبير عفوي. واني لا اظن ان الامور تتجاوز هذا النطاق».

وذهب الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة، في الاتجاه ذاته، مؤكداً ان «هناك خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها مهما كان الاختلاف والتباين. واوضح ان الخطوط الحمر تتمثل في عدم المساس بالوحدة وعدم اللجوء الى العنف او الزج بالقوات المسلحة والامن، في معركة الصراع السياسي والحزبي». وكشف ان اطراف الائتلاف الحكمي تعكف الآن على مناقشة كل القضايا المطروحة». وفي طليعتها السيطرة على وسائل الاعلام التابعة للحزبين، بهدف وضع حد للحملات الاعلامية المتبادلة والاسراع في توحيد الجيش واللامركزية الادارية. وتحاول لجنة الخبراء، المكلفة بهذا الملف الشائك، تحقيق خطوات في هذا المجال لكبح جماح الازمة، واختراق جمود قد يكرس واقعاً جديداً في البلد، مع ورود انباء بعضها صحيح والبعض الآخر مبالغ فيه، عن اجراءات تذكر بايام التشطير، منها رفض مستودعات في عدن صرف عتاد عسكري تدريبي لبعض تشكيلات نزلت من الشمال الى الجنوب. ومنع عسكريين شماليين من الالتحاق بوحداتهم في محافظات الجنوب، واعادة رفع العلم الازرق المزدان بنجمة حمراء للمرة الاولى منذ التوحيد، في مهرجان مدينة الضالع، في محافظة لحج الجنوبية، في الذكرى الثلاثين لثورة ١٤ اكتوبر. حتى ان البيض برر على صفحات «صوت العمال» العدنية (ناطقة باسم الاشتراكي) مقاطعته لصنعاء التي هي «ترسانة اسلحة». ولم يُخف خشيته من ان يلقى مصير الرئيس اليمني الشمالي السابق ابراهيم الحمدي، الذي ايد بحماس الوحدة، ولقي مصرعه في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، في ظروف غامضة، عشية زيارة كان يزمع القيام بها الى عدن...

اللافت ان التصعيد كلامي في جو احتقان سياسي ـ نفسي والمسؤولون اليمنيون لا ينفون وجود ازمة، على اختلاف توجهاتهم. غير انها ليست من النوع الذي يستحيل حله مادام ان ثمة اجماعاً على الوحدة كخيار استراتيجي، ولا تتجاوز المشكلة إطار تقاسم السلطة والتقيد بالضوابط التي التزم بها الاطراف.

والواقعيون في عدن وصنعاء يعترفون بان آمالاً عقدت على ظروف مختلفة بعد عبور المرحلة الانتقالية وقيام السلطات الدستورية ودخول المؤسسات في زمن وحدوي، لكن ارث التشطير ليس من السهل تصفيته في وقت قصير، اضافة الى حساسيات ولعبة مصالح صغيرة وظروف حرب الخليج الثانية ومصاعب اقتصادية ضاغطة. وامام هذه المحاذير التي يمكن ان تغذي اتجاهات انفصالية، رسم الرئيس صالح خطوطاً حمراء. ووصف ما يجري بالمماحكات خصوصاً ان الحزب الاشتراكي يلعب على الهبة الباردة والهبة الساخنة، اي المد والجزر في علاقته مع المركز. وهنا يفقد اكتكاف البيض جزءاً من محتواه السياسي، مادام الرجل القوي الاخر في الحزب «الاشتراكي»، اي سالم صالح محمد (يتلقى علاجيَ الآن في المانيا) صامداً في صنعاء. ويثابر على ممارسة صلاحياته ضمن «المجلس الاعلى للرئاسة». وهذا يعني ان الحزب «الجنوبي»، حاضر في مؤسسات الوحدة، وان بدت تحفظات من البيض وجناحه.

الواضح ان مبالغات عديدة شابت القراءة في الازمة اليمنية الراهنة وتداعياتها، واسهم مناخ الانفلاش الاعلامي في النفخ فوق اسبابها ومنطلقاتها ومراميها. لكن اذا وضعت في اطارها العادي تبدو مشكلة في مفاهيم متباينة. وابرز التباينات موقف بشان القوات المسلحة بين قيادتي «الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي» ودورها واجراءات توحيدها. وادى التباين الى معادلة «تجميع» وليس معادلة «توحيد»، اضافة الى هم التوازنات والولاءات. وبذلت محاولات لصياغة وضعية مقبولة. لكن بقي الحديث عن «جيش الجنوب» و«جيش الشمال»، وعن مصاعب الدمج.

ويقول العارفون انه من الخطا في مكان تبسيط عملية معقدة وحساسة مثل توحيد المؤسستين العسكريتين في بلد مثل اليمن. حيث الجيش الجنوبي مرتبط عضويا بالحزب، والجيش الشمالي صورة لتركيبة ديمغرافية، تطغى عليها سمات الولاء القبلي ـ المناطقي، ومن هنا ما حدث من توزيع في الوحدات. وعلى الرغم من محدودية

اثاره، انجاز اذا ما ادرج داخل الخصوصيات اليمنية.

ويعتبر الاشتراكيون الذين استخدموا الجيش مرارا في صراعاتهم الداخلية، ان هذه «الورقة القوية» ليس من السهل «التفريط» بها فالعسكر حصن الحزب الاخير، لذلك لا معنى سياسيا للشرط الداعي الى ابعاد الحزبية عن الجيش. وهو نوع من «اليوتوبيا» وللاعتراض على سياسة العميد هيثم قاسم طاهر، وزير الدفاع، قدم رئيس الاركان السابق، العقيد عبدالله البشري استقالته. وخلفه العقيد السياني، وعلل البشيري خطوته بـ «ترقيات عشوائية» لجأ اليها وزير الدفاع، وتقديمات مختلفة لفئة من المحظوظين.

وساد اعتقاد بان خروج البشيري من شانه طيّ صفحة الشؤون والشجون في وزارة الدفاع. لكن التفاعلات تواصلت، وكشف عنها رئيس الاركان الجديد، عندما قال في حديث صحفي محلي ان القوات المسلحة عاشت خلال الفترة الانتقالية، مرحلة انحدار رهيبة وقد تردت اوضاعها بسبب ممارسات يغلب عليها الطابع الفكري والسياسي. ولم تكن تميز هذه القوات بين ابن القبيلة وابن المدينة، ولا بين المثقف وغيره.

ودخل العقيد السياني اكثر في صلب الموضوع، ملاحظا ان الترقيات العشوائية اخلت بمفهوم الجيش وادت الى قتل طموح الشباب، من منتسبي الكليات العسكرية، لانها اعطت رتباً لمن لا يستحقها وطرح خطته الاصلاحية وفي خطوطها العريضة وقف العمل العشوائي في الجيش، وتشخيص الاضرار، منع الممارسات الفكرية - السياسية، وتوفير حيادية القوات المسلحة. وحرص السياني على تاكيد المرحلة في خطة اعادة تصويب مسار المؤسسات العسكرية.

ولا شك في ان توحيد الجيش اليمني، في نظر مراقبي الداخل والخارج هو الخطوة الحاسمة في الوحدة اليمنية. وفيما يبدو قادة «المؤتمر» مستعجلين لانجاز الخطوة العسكرية يميل قادة «الاشتراكي» الى التباطؤ على اساس ان العسكر ضمانتهم الوحيدة في غياب الضمانات الجدية، ومنها علاقات طبيعية ومتوازنة بين الاحزاب الثلاثة. وعلي سالم البيض الذي كان الاكثر تحمسا للوحدة تحول الان الى الاكثر تحفظا على شروطها، مرددا ان حزبه سلم الى دولة الوحدة مساحات وثروات وجيشا. ولم يظفر في المقابل الا على ضمانات واهية. هذا المنطق ترفضه دوائر في «المؤتمر» قائلة ان الاشتراكيين لم يسلموا الجنوب الا بعدما عجزوا عن ادارته، ولامست الاحتقانات فيه حد الانفجار. فهربوا الى الوحدة.

منطلقان ومنطقتان في لحظة دقيقة، تهزا الائتلاف من دون ان يتجاوز الامر هذا المستوى الى اعادة النظر في ما تحقق منذ ٢٢ ايار «مايو» ١٩٩٠، من ديناميكية وحدوية، فالحل الوسط على الطريقة اليمنية، في متناول الاطراف الفاعلة، وان كانت ثمة قناعة بان المستلزمات الميدانية للوحدة اكثر صعوبة لحظة التطبيق مما هي على الورق او في رؤوس مهندسيها او صانعيها، وفي بداية الامر، كانت الاندفاعات عاطفية، فضلا عن نظرة تبسيطية، بعض الشيء الى بناء مؤسسات وحدوية، فهناك لعبة المصالح. ولعبة التوازنات، اضافة الى جاذبية مناطقية وتنافر عقائدي وتقاليد مختلفة في العمل السياسي. وهذه كلها حواجز والغام موقوتة. تعمل «الكاسحات» على ازالتها. من هنا يقول «الحكماء» في صنعاء وعدن انه لا بد من الوقت قبل ان تتأمن وحدة القوات المسلحة والغاء الثنائية في المؤسسات الاخرى، ولان عدن احكمت ربط الجيش بالحزب الحاكم، فلا بد من تصفية اجواء الحذر والتشكيك بين «الاشتراكي» واطراف المعادلة الاخرى لكي تتم عملية دمج القوات المسلحة. حتى ان من ينظر في الضالع، الى المشهد من زاوية اخرى. ويقول ان بقاء الجيشين والاجهزة الامنية من دون دمج يُرسي توازنا، يحول دون اللجوء الى القوة، او انه لا يُغري باستخدامها في لحظة محددة، وهنا تصح مقولة ساطع الحصري، ومفادها ان الوحدة لا تهبط بالمظلات على اي شعب من فوق. بل انه يتعلمها خطوة خطوة مع حكامه، من خلال الممارسات اليومية.

لا عودة اذا، الى خط البراميل التي كانت تفصل شمال اليمن عن جنوبه، حتى وان كثر الهمس عن «افضليات التشطير» ولوحت اطراف بورقة الانفصال كمخرج نهائي لمشكلات قائمة. في بعض المقابل، حيث تسود طقوس واعراف بعيدة عن التكلف والدبلوماسية، فصيغة النقاط الـ ١٨ التي تقدم بها الاشتراكيون الى الشريكين في الائتلاف «اي الشعبي» و «الاصلاح»، كما صيغة نقاط «المؤتمر» من شانهما في حال اعتبار مضمونهما كعلامات على الطريق، ارساء معادلة توازن بين الشمال والجنوب، وتطويق سياسة الهيمنة التي يقول البيض ان صنعاء تنتهجها، ولعل بناء معمارية التوازن هو شرط اساسي لصون الوحدة وترجمتها في مؤسسات.

والثابت ان الجنوبيين يتمسكون بورقتي النفط والجيش لانتزاع تنازلات من الطرف الرئيسي في الحكم،

المصدر : الحوادث اللبنانية
التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢





اي حزب «المؤتمر» لصالح مشروعهم القاضي ببناء دولة متوازنة تستند الى نظام المؤسسات. وبدا ان الرئيس علي عبدالله صالح تجاوب لحرصه على الوحدة. وعلى هذا الاساس، تكون اللجان السياسية والتقنية على وضع جدول زمني لتنفيذ اجراءات متفق عليها، مثل اصدار عملة موحدة، قد تكون الدرهم، يحل مكان «ريال» الشمال و«دينار» الجنوب، وتوحيد البرامج التربوية والادارات وتفعيلها، اما الجوانب الاكثر تعقيدا في ملف التوحيد، مثل الجيش، فانها مرتبطة الى حد بعيد بتماسك المظلة السياسية. وهنا المصالحة بين العليتين (صالح والبيض) كفيلة باختصار المسافة نحو هذا الهدف.

ثمة اطراف في الحزب الاشتراكي تعتبر ان اثقال الوحدة لا تستطيع ان تحملها اكتاف اليمنيين في مرحلة مصاعب اقتصادية وتدعو في المقابل الى كونفدرالية بين الشطرين، تتحوّل مع الوقت الى فيدرالية. ومن ثم الى بناء وحدوي.

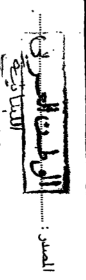
وصحيفة «المستقبل» الناطقة بلسان «الاشتراكي» تحدثت عن عقلانية هذا الخيار، في اطار طرح وصفته بـ «التدرج» و«المرحلية»، وعكست في الوقت ذاته تصوراته عن صيغ توفيقية اخرى، تتراوح بين الكونفدرالية والفيدرالية مثل مجلس اعلى لمحافظات جنوبية ومحافظات شمالية، ترتبط به مجالس محلية، لكن دعاة الوحدة يقولون ان هذه الصيغة تنطوي على عودة الى زمن التشطير، ويتمسكون بالوضع الحالي بعد اعادة بنائه على اساس توازن المصالح بين الشطرين، وهذا هو التيار الاكثر رجحانا في كفة «الاشتراكي». ومن رموزه سالم صالح محمد وابو بكر حيدر العطاس، ويقودان المنحى البراغماتي الوحدوي في مواجهة عناصر لم تهضم بعد كيف ان الحزب الحاكم والوحيد تحول الى احد اطراف معادلة ائتلافية، في ظل نظام تعددي...

واذا كانت «الوحدة الالمانية»، وعلى الرغم من قوة دفع اقتصادية لامثيل لها في العالم، ترافقت واهتزازات وصدمات واحباطاً، ولم تتمكن «الاسفنجة الصناعية» الضخمة من امتصاص آثار «التشطير» حتى الآن، فان الحكماء اليمنيين باتوا على يقين بصعوبة الرهان. لكن ليس باستحالته.

وكان الرئيس علي ناصر محمد، المكتوي بنار السلطة قد اعتبر في اكثر من لقاء صحفي معه، على هامش تجواله لشرح مشروعه في بناء مركز دراسات وابحاث عربية، ان «اتعس الناس في الدنيا وانكدهم من يركب الليث او من يحكم اليمن». وقال ان بيت الشعر هذا لا يفارقه، مؤكداً ان تجربته في الحكم، محافظاً ورئيساً للوزراء ورئيساً للدولة واميناً عاماً للحزب، اثبتت له ذلك. ولهذا السبب لا يفكر بالعودة، الآن، الى اليمن، ويفضل البقاء في دمشق، متفرغاً لكتابة مذكراته ومتابعة شؤون مركز الدراسات. ومن العاصمة السورية بالذات، دعا الى «التلاقي حول قواسم مشتركة. بعيداً عن معادلة الغاء الآخر والعنف والملاحقات وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة».

من هنا الحاجة الى «تجميد» الازمة عند حدها الراهن، والشروع في البحث عن مخارج تغلق الابواب امام المفاجآت، في وقت يتحدث مواطنون عاديون عن الخوف على الوحدة. وفي مواجهة الخائفين من دولة الوحدة، هناك الخائفون على الوحدة، ضمن احزاب الائتلاف الثلاثة، ويشعرون بان الاهتزاز في الثقة كما في ما تحقق من مظاهر وحدوية سريعة العطب، تتجاوز حسابات الربح والخسارة الى الغرق في رمال ازمة متحركة. لذلك استنفروا الوعي الى جانب الهمم، لقطع الطريق على العودة الى الماضي، لان صيغة الشطرين قد لا تكون الشكل الوحيد الممكن الذي يرتديه التشطير، اذا عاد من جديد. وثمة من يتخوف من نشوء كيانات ودويلات، خصوصاً في الجنوب، وكما كان الامر في بدايات القرن.. لان نقيض الوحدة ليس التشطير، هنا، بل التفتيت. وهذا هو المحظور او الخطوط الحمر التي تحدث عنها الرئيس علي عبدالله صالح.

صنعاء - «الحوادث»



المصدر: الوطن العربي
اللبنانية
التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

### أسرار سياسة «الأذن الصماء» الأميركية إزاء التواجد العسكري العراقي في صنعاء

# الحرس الجمهوري العراقي في صنعاء بـ «غض نظر» اميركي

كتب وليد أبوظهر

كان الخبر الرئيسي الذي جلست أقراه في ذلك الفندق الباريسي، بانتظار موعد بكّرت في الحضور إليه، يقول أن «أميركا تدعم الوحدة اليمنية». وتابعت القراءة باهتمام بيان وزارة الخارجية الأميركية الذي يقول: أن حكومة الولايات المتحدة راقبت عن كثب الأحداث السياسية الأخيرة في اليمن التى اتخذت

**تفاصيل الاتصالات السرية التي سبقت الاستعانة بالعراقيين**

خطوة مهمة نحو الديمقراطية في الانتخابات العامة الأخيرة، أن هذه الانتخابات سجلت تطورا مهما في تاريخ المنطقة وذلك ينسجم مع دعم الولايات المتحدة للديمقراطية. ولذا، فإن ادارة الرئيس كلينتون تؤيد بقوة وحدة شعب اليمن كونها تشكل المصلحة الأفضل للشعب اليمني ولشعوب المنطقة ككل، والولايات المتحدة ترغب في القول صراحة وفي ضوء الأحداث الأخيرة والخلافات الداخلية، انها تدعم التوصل إلى حل سلمي لكل المسائل السياسية عن طريق الحوار بين كل الأطراف المعنية لأن ذلك سيسمح بالاستمرار في بناء المؤسسات وفي مزيد من الديمقراطية.

هل هذا معقول. وكيف ينسجم هذا البيان مع معلومات تضج بها ذاكرتي ؟ لابد ان هناك حسابات اخرى. ولم استرسل في التفكير، فقد وجدت امامي فجأة صديقا يعمل في كوادر السياسة الخارجية لبلاده ، ومنه فهمت انه في طريقه الى بلاده الواقعة على الطرف الآخر من المحيط الاطلسي، وانه سيقضي ليلة واحدة في هذا الفندق المفضل للدبلوماسيين المارين ترانزيت بالعاصمة الفرنسية.



بعد الترحيب المعتاد، استأذنني الصديق بدقائق يصعد فيها الى غرفته لازالة اثار السفر عن نفسه ثم يهبط لنشرب «الاميريكان كوفي» معاً .. ونظرت في ساعتي، مازال هناك متسع من الوقت امام موعدي، فرحبت باللقاء...

## المسألة اليمنية

بعد اقل من ١٠ دقائق كنا معا الى مائدة واحدة وبيننا فنجانا قهوة. ولابد ان اشكره لانه فتح لي بابا إلى الموضوع الذي اثار اهتمامي، عندما قال لي:

ـ كنت منذ قليل تقرأ الجريدة باستغراق شديد.. ماذا كان فيها ويثير الاهتمام؟

قلت :

■ بيان وزارة الخارجية الاميركية.

ـ لابد انك تقصد البيان الذي اعلن فيه الرئيس دعم الوحدة اليمنية، ورغبته في حل مشاكل اليمن السلمية بالحوار؟

■ أصبت .. الاترى معي أنه بيان مثير للاستغراب وفي هذه الايام بالذات؟

ـ لماذا؟ حقا ان اليمن خطت خطوة ديمقراطية رئيسية اسفرت عنها مؤسسات ثابتة، ولكن مع الاسف فان هناك الكثير من المسائل المعلقة التي يستدعي حلها بالحوار، والافشلت الوحدة مع مافي ذلك من أخطار نشوب نزاع مسلح، اضافة الى ان الخطوة الديموقراطية ستصاب بالاحباط.. ولذلك لابد لرئيس اميركا من ان يقول رايه حرصاً على هذه التجربة الفريدة في منطقتها.

■ من ناحية المبدأ انا معك .. ولكن هناك تناقضات غير مفهومة. كيف يصدر هذا البيان في الوقت نفسه الذي يتضخم فيه التواجد العسكري العراقي في صنعاء.. فالمفروض ان هذا التواجد في جانب منه انتهاك للحصار الدولي، وفيه تحد لنفوذ الولايات المتحدة، والمفروض ايضا انه يمثل خطراً على مصالحها في المنطقة.

ـ أوه .. انهم بضعة طيارين فقط ؟

قلت مبتسما وانا متأكد انه «يبلفني».

■ بضعة طيارين فقط؟ ربما كانوا كذلك في البداية.

ـ والان ..هل هم اكثر؟

وتأكدت انه يستدرجني ليعرف مدى سعة معلوماتي ، قبل أن يغامر ويقول



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

ماعنده، ومضيت معه في اللعبة قائلا:

■ سأفترض انك لاتعرف، وهذا غير صحيح.. ففي البداية كان الامر كما قلت يتعلق ببضعة طيارين، وقد انكشف وجودهم في صنعاء، عندما لاحظ «البعض» تواجد «أشخاص» يتحدثون في مابينهم باللهجة العراقية المميزة، ولكن الذي لم يلاحظه أحد، ان عشرات الاطقم العراقية الكاملة وصلت الى صنعاء واستقرت في معسكرات حولها، وذلك لقيادة الدبابات الشرقية التي يمتلكها جيش الشمال، كما وصل ايضا اطقم صواريخ ومدفعية وزوارق بحرية. وخبراء لوجستيون وفنيو اتصالات وإشارة

## الحرس الجهوري ايضا

- إلى هذا الحد؟

■ والاخطر من ذلك من المنتظر وصول مابين ١٥و١٦ الف جندي عراقي معظمهم من الحرس الجمهوري وقوات حرب المدن وحرب الجبال.

- وهل لبس هؤلاء طاقية الاخفاء، ولم يلاحظ الشعب اليمني وجودهم بين ظهرانيه؟

أن صديقي اذا مستمر في لعبة «البلوف» .. فقلت له :

■ ببساطة ، انهم لايتجولون في «سوق الملح» (من الملاحة، وهو احد اشهر اسواق صنعاء) ولايقومون بسياحة الى «معبد القمر» (في مأرب)، وبالطبع لايجتمعون في «المبرز» او «المقيل» (قاعات تعاطي القات في الدوائر الحكومية اوفي المنازل) .. انهم يقيمون خلف الاسوار المغلقة في المعسكرات المحيطة بصنعاء والتي اخلاها الجيش اليمني مؤخراً.

ارتسمت علامات الاهتمام على وجه صديقي اخيراً.. وتيقنت من انني نجحت في دفعه الى المشاركة في الحديث بايجابية ، «استقطر» منها بعض المعلومات المفيدة للقراء، ولي، عندما قال :

- لاشك انك تتفق معي في ان الوضع اليمني خطير .. فعلي سالم البيض مصر على اعتكافه، ولزم بالصمت، والانباء الواردة من الجنوب لاتقل خطورة عن تلك الواردة من الشمال. فالشماليون ليسوا متفقين على رأي واحد. وجيشهم مريض. وازداد مرضه بضم المنقطعين عن الخدمة اليه، مع احتساب مدة الانقطاع لهم، مما اثار حسد الذين كانوا في الخدمة الفعلية، فقد وجدوا ان الالاف من ذوي الرتب قد عادوا الى الجيش ليتساووا معهم في رتبهم، واعتبروا ان ذلك ليس عدلاً، وقد أوجد هذا الامر انشقاقاً عميقا بين الجانبين. ولاتنس المشكلة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوطن العربي اللبنانية

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٢


القبلية التي لم تزل جذورها ضاربة في جسد الجيش الشمالي. وقد لاتنطبق حسابات القبائل دائما مع حسابات السلطة، رغم التقاء الحسابات مرحلياً..

في رأيي ان المشكلة القبلية لها وجهان.. قد يكون احدهما ايجابيا.. فمثلا تشكيل مجلس قيادة موحدة لقبيلة «بكيل» احدى اكبر القبائل اليمنية الممتدة شمالا وجنوبا، قد يكون عاملا توحيديا، وفي الوقت نفسه يعطي القبيلة كلمة اكبر في صنع القرار اليمني.

– ليس هذا ما اعنيه فقط. فالقبيلة التي هي مصدر تموين الجيش الشمالي بالرجال، تخشى على نفوذها من جيش الجنوب حيث نجح الحكام في العهد الاشتراكي (الشيوعي) في القضاء على القبلية داخل جيشهم. فصار جيشاً محترفا ومزوداً باسلحة حديثة يحسب لها حساب، فقد كان منوطا به الحفاظ على الامن الاقليمي والقومي في باب المندب.. ولذلك فان تنظيمه وتسليحه على مستوى المهمة المناطة به. أما جيش الشمال فمترهل لاعتبارات ارضاء القبائل والحفاظ على التوازن في مابينها. ومن هنا أفهم جهود «الوحدة» الداخلية للقبائل اليمنية، انها محاولة لمد النفوذ القبلي، او اعادته، الى جيش الجنوب.

■ هذا تفسير واقعي الى حد كبير، ولكن المشكلة لاتكمن في جيش الشمال وحده، بل في جيش الجنوب أيضا. فصحيح ان جيش الجنوب، تاريخيا، يخضع للقيادة السياسية، وليس العكس كما في معظم دول العالم الثالث، الا ان هذا الجيش لم يقل كلمته حتى الان في الوحدة المرتقبة. بل انه عندما تفرد علي سالم البيض باعلان مشروع الوحدة، لزم الجيش الصمت، كما لزمت الصمت اجنحة اخرى في القيادة السياسية، لها نفوذ على قطاعات معينة من الجيش.. معلوماتي تؤكد ان قوات الجنوب تشعر ان جيش الشمال يضخم عديده بطريقة عشوائية لتكون له حصة الاسد اذا ماتوحد الجيشان. وهذا مستبعد الان. ولذلك كثيرا مانسمع احتجاجات من قيادة الجنوب العسكرية ضد ممارسات قيادة الشمال. فمثلا يشكو العسكريون الجنوبيون من ان الشماليين يحاولون فرض حظر على حصولهم على ذخائر وقطع غيار في محاولة للتأثير على جهوزيتهم القتالية.. ولعلك سمعت ماحصل اخيراً لكتيبتين شماليتين في الجنوب، اعتقد انهما الكتيبتان ١٥ و١٦ حيث ان قوات جنوبية حاصرتهما واجبرتهما على الانسحاب، اعني العودة، إلى الشمال. من هنا أعتقد ان الجيش الجنوبي قد يعبر عن رفضه لمحاولة الاحتواء الشمالية، برفض الوحدة من الأساس، والتحرك «قتاليا» لمنع الوحدة، ولو بالقضاء على رموزها الجنوبيين أولا وهؤلاء ايضا ليسوا منزوعي الأسنان!

## عوامل ضد الاستقرار.. في الشطرين

– إذاً، انت تتفق معي ان العوامل المضادة للوحدة في الشمال والجنوب تتجمع في الأفق، مما يطرح مخاطر اندلاع نزاعات عسكرية متعددة المحاور في اليمن، بين الشمال والجنوب، أو بين شماليين وشماليين وبين جنوبيين وجنوبيين في عملية مخلوطة الأوراق، شبيهة شكليا بالحرب اللبنانية متعددة المراحل.

■ بالطبع هذا ما أريد ان أصل اليه.. وهذا ما قصدته منذ البداية عندما قلت ان البيان الأميركي صدر في توقيت غريب. قلت لك انني أفهم قلق الولايات المتحدة من الأحداث السلبية المنذرة بالخطر في منطقة مصالح بالغة الأهمية بالنسبة لها، وحيث تتواجد فعليا هناك. ولذلك فمن غير المنطقي ان يصدر البيان الأميركي بعد وصول القوات العراقية بكثافة إلى صنعاء، وأرجوك لا تنكر ذلك، فالبيان الأميركي يعني بالضرورة الموافقة على تواجد القوات العراقية باعتبارها احدى وسائل التغلب على مصاعب الوحدة اليمنية.

أطرق محدثي قليلا، كأنه يزن الأمر بينه وبين نفسه، ويقيم ما يمكن ان يقوله وما يجب ان يحجبه، ثم قال:

– بالطبع، الولايات المتحدة لن تسمح بحدوث اضطرابات مسلحة في اليمن، فان ذلك ضد مصلحتها، وإلى ذلك وبحكم تواجدها في منطقة قريبة، لا يمكنها ان تقف مكتوفة الأيدي إذا حدثت الاضطرابات، وفي الوقت نفسه فان شهيتها إلى التدخل المسلح بنفسها قد سدت.

■ هذا لا يجيب على سؤالي، أعرف ان الولايات المتحدة «تغاضت» عن استمرار وجود صدام حسين في الحكم سنتين أو ثلاث سنوات، لضرورات التوازن مع إيران، ولكن هذا لا يعني ان صدام انتقل إلى خانة الحلفاء، وان القوات العراقية صارت تخدم المصالح الأميركية.

– لا تستعجل النتيجة. بصراحة تامة أقول لك ان الولايات المتحدة حريصة كل الحرص على اليمن.

**«طيارون وأطقم دبابات وصواريخ ومدفعية وصلوا الى صنعاء»**

ولكن اليمن تجاربه غنية، وهو رمال متحركة خطيرة قادرة على ابتلاع اية قوة خارجية. انك بالطبع لم تنس ما تكبده المصريون عندما جاؤوا لمساندة الثورة اليمنية. وحتى الجيش العثماني الذي سيطر على معظم البلاد العربية، وقف عاجزاً امام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

حصون اليمن الطبيعية.

■ كلامك يفسر سبب احجام اميركا عن التدخل إذا ما وقعت المواجهة اليمنية ـ اليمنية.. ولكنه لا يفسر سرّ الموافقة الأميركية الضمنية على تواجد القوات العراقية.

ـ ربما معك حق.. ولكن لنصل إلى النتيجة خطوة ـ خطوة بمقتضى منطق الأمور.. لا اخفيك ان للولايات المتحدة اصدقاء في صنعاء، وقد طرحوا على الأميركيين همومهم، وكانوا متفهمين لواقع المحاذير الأميركية تجاه التورط في عملية خطيرة من الناحيتين العسكرية والسياسية. فواشنطن بعد الصومال غير مستعدة للمغامرة، كما انه من الصعب توفير غطاء دولي لمثل هذه العملية. ناهيك عن المخاطر العسكرية الناجمة عن تمرس اليمنيين بقتال الجبال التي توفر لهم حماية طبيعية حصينة. وجرت اتصالات سرية بين صنعاء وواشنطن، وجاء الحل من صنعاء، فاقترحت الاستعانة بقوات عراقية لفرض الوحدة على الرافضين شمالا وجنوبا. وقد درست واشنطن الموضوع مليا، وقلبته على مختلف الوجوه، فوجدت انها لن تخسر شيئا من هذا الاقتراح، بل ان مكاسبها تفوق خسائرها.

## طبيعة الاتصالات

■ قلت اتصالات بين اصدقاء في صنعاء ومسؤولين اميركيين، وهذا كلام عام، هل هذه الاتصالات شرعية، أي بين حكومة وحكومة، أم انها بوسائل سرية مثلما حدث في الاتصالات التي أدت في النهاية إلى فضيحة «إيران ـ جت»؟

ـ سؤالك مشروع، فالتجارب السابقة في الاتصالات السرية نتيجتها فخرية، ولكنني أستطيع ان أقول انها اتصالات تمت عن طريق وزارة الخارجية ومع مسؤولين بارزين في صنعاء، ولا شك ان واشنطن قطعت على نفسها وعودا في هذه الاتصالات بتجاهل الوجود العسكري العراقي وغض النظر عنه، وذلك بمقابل ضمانات أن لا يشكل هذا التواجد تهديدا امنيا لدول مجاورة، وعلى ان يرتبط بمهمة محددة ينتهي التواجد بانجازها.

■ ولكن يبقى غامضا من أين نبعت الفكرة وكيف تم ترتيب الاتصالات بشأنها؟

ـ الفكرة اساسا يمنية، وانا قلت لك ذلك، وطرحت كاحد الخيارات. والاتصالات بدأت عن طريق أصدقاء يمنيين، لا املك البوح بأسمائهم، كل ما أستطيع قوله انهم شخصيات سياسية صديقة، ولا شك انهم حصلوا قبل قيامهم بأول احتكاك مع وزارة الخارجية عن طريق سفارة أميركا في صنعاء، على ضوء اخضر من القيادة اليمنية، أو على الأقل رأس الهرم فيها، ووصلت الرسالة إلى واشنطن وجرى درسها بعناية وطرحت كل الاحتمالات، وكانت النتيجة أن واشنطن قررت انه لا مانع من السير في هذا الاتجاه. ثم جرى الترتيب للقاء مباشر بين مسؤول كبير في الخارجية الأميركية وبين قيادي يمني في عاصمة عربية تحظى بثقة الطرفين، حيث تم الاتفاق على كل التفاصيل، بما في ذلك طبيعة المهمة والجدول الزمني لها، وعدد القوات اللازمة لها.. وذلك تحت عنوان بارز هو حالة الضرورة فقط.

■ اعتقد ان الوقت قد حان لتقول لي السبب الذي مارست من أجله واشنطن سياسة «الأذن الصماء» تجاه التواجد العراقي في صنعاء؟

ـ المنطق بسيط جدا.. أولا لا ضرر سياسيا من التواجد العراقي، وانت تعرف ان واشنطن تعرف كيف تدير الأمور لصالحها على المستوى الدولي. ولا احد يستطيع أن يدعي ان هذا «الانتقال العسكري» كناية عن خرق للخط الدولي، ثم انه إذا نجح العراقيون، وقت الحاجة، في إصلاح ذات البين بين اليمنيين، فان هذا يخدم واشنطن، التي ترى أن استقرار اليمن مصلحة اميركية ذات اهمية متقدمة. وهل يختلف هذا الأمر عن اطالة عمر النظام العراقي الذي يخدم ايضا المصالح الأميركية في الخليج بالنظر لضرورات لجم إيران بقوة محلية؟ الأمر سيان هنا وهناك.

وإذا فشل العراقيون في مهمتهم، واستنزفت قوتهم، فان واشنطن لن تصاب بالحزن من القضاء على جزء من القوة العراقية، على طريقة مثلكم اللبناني «فخار يكسر بعضه»!

■ ■

وبدون استئذان، نهض صديقي فجأة وقال: وداعا.. أتمنى لقاء قريبا معك، بدون ميعاد. وانصرف إلى مشاغله، بينما نظرت إلى ساعتي فوجدت ان موعد اللقاء الذي جئت من أجله إلى ذلك الفندق قد حان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٣

استخدام القوات المسلحة يهدد بخطر الانفجار

# الحزب الاشتراكي اليمني يطرح آلية المبادرة وتكتم شامل على اتصالات المبعوثة الأميركية

٢٦٦١١٥

عدن: من لطفي شطارة

سلم المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني مبادرة للرئيس علي عبد الله صالح - الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام - نقلها العميد مجاهد ابو شوارب - نائب رئيس الوزراء - كما سلم صورة منها الى الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح ورئيس مجلس النواب - كمحاولة لطرح آلية لإخراج البلاد من المازق السياسي، وحل الأزمة بين الشريكين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم في اليمن (الشعبي والاشتراكي).

وتؤكد المبادرة - التي حصلت «الشرق الأوسط» على صورة منها - وضع ضمانات لمشاركة جميع القوى السياسية اليمنية الفاعلة في الحوار المطلوب، وفي ما يلي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد تفاقمت الأزمة السياسية الراهنة، وأصبحت الموضوعات وآلية الحوار الحالية غير كافية لمواجهة التداعيات وإيجاد المعالجات.

لذا نقترح:

1 - توسيع آلية الحوار بإشراك أوسع للقوى السياسية والاتحادات النقابية والمهنية والابداعية الوطنية، والشخصيات الوطنية، الى جانب الائتلاف الحاكم.

2 - بحث أسباب وخلفيات الأزمة السياسية، التي رافقت الوحدة منذ قيامها بين شطري اليمن في 22 مايو (ايار) 1990. وتفاقمت في الفترة الاخيرة بصورة تثير قلقا جديا على مستقبل البلاد، الأمر الذي يحتم علينا جميعا العمل على ايجاد الحلول والمعالجات العملية التي تؤمن مستقبل الوحدة، وتعزز مسيرة الديمقراطية.

3 - ان يسبق استئناف الحوار - من خلال الآلية المقترحة أعلاه - ايقاف التداعيات المستمرة، وذلك باعادة الوحدات العسكرية الى مواقعها قبل الازمة الاخيرة، ومنع اي تعزيزات عسكرية وبشرية ومادية.

4 - عند وصول الحوار الى الاتفاق على وثيقة وطنية شاملة، تتضمن الحلول والمعالجات مع اجراءات عملية للتنفيذ، يتم التوقيع عليها من قبل الامينين العامين للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، ورئيس التجمع اليمني للاصلاح، وقادة القوى والمنظمات.

والله وراء القصد.

وفي الوقت الحالي تتكثف الجهود السياسية للخروج بحلول توفيقية للأزمة اليمنية، تؤدي الى لقاء بين الاطراف المتخاصمة على طاولة حوار واسع، بهدف المكاشفة والمصارحة لجميع القضايا والصعوبات التي اعترت مسيرة الوحدة اليمنية خلال السنوات الثلاث الماضية، وقادت البلاد الى هذه الأزمة التي وصلت الى حافة الهاوية. بينما تستخدم بعض الاطراف القوات المسلحة للضغط على الاطراف الاخرى لحسم الموقف لصالحها، رغم علم تلك الاطراف جميعا ان تفجير الموقف او اللجوء الى ادخال الجيش في الصراع لحسم الازمة لن يسلم من نار احد، وسياكل الاخضر واليابس، اذا انفلتت الامور، وفقدت السيطرة على العسكريين الذين باتوا يتحركون انطلاقا من انتماءاتهم الحزبية، بينما لم تؤد مؤشرات الحوارات السياسية والوساطات الى ظهور اية بوادر جدية في الافق لانهاء الأزمة.

وفي ظل الموقف غير الواضح للوضع في اليمن يتفق السياسيون من اطراف الائتلاف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

الحاكم (الاشتراكي والمؤتمر والاصلاح) على عدم كشف انباء ما تحمله مارجريت دين - مديرة دائرة شبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الاميركية، التي وصلت صنعاء مطلع الاسبوع الجاري، غير انه اعلن بعد وصولها انها التقت وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه، وعبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - قبل التعتيم الواضح على تحركاتها ولقاءاتها مع جميع الاطراف السياسية في اليمن.

ويرى المراقبون ان زيارة مارجريت دين الى اليمن جاءت مباشرة بعد البيان الذي اعلنته الادارة الاميركية، وحددت موقفها من الازمة السياسية في اليمن ودعوتها لجميع الاطراف السياسية بان تلجا الى الوسائل السلمية لحل المشكلات، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في السلطة، وتعزيز الديمقراطية ومواصلة خطوات لإصلاح الاقتصاد اليمني وفق سياسة السوق الحرة.

وتؤكد بعض المعلومات ان المسؤولة الاميركية تواصل تقصي حقيقة الأزمة في اليمن، من خلال لقاءاتها مع عدد من قادة الاحزاب والتنظيمات السياسية، وربما تكون اجرت لقاءات سرية غير معلنة مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، اللذين يعتبران الطرفين الرئيسيين للأزمة اليمنية، وبيدهما امر حلها او تفاقمها.

وكانت شخصيات سياسية مقربة من صالح والبيض رفضت الأدلاء باية معلومات عن زيارة دين، او الخطوات التي قطعتها في جولتها ولقاءاتها بالسياسيين في اليمن، مما يؤكد اتفاق الاطراف المتخاصمة على نوع من تهدئة الموقف واتاحة الفرصة للجهود التي تبذلها الادارة الاميركية لحل الازمة بالوسائل السلمية.

وجدير بالذكر ان الادارة الاميركية أيدت قيام الوحدة بين الشطرين سابقا، وعبرت عن ذلك خلال زيارة الرئيس اليمني واشنطن قبل الوحدة باشهر قليلة، ولقائه بالرئيس الاميركي جورج بوش، ودعمها للخيار الديمقراطي والتعددية السياسية والخطوات الجارية لتحرير الاقتصاد، وتحاول واشنطن بذل كل الجهود الممكنة لتفادي انتكاسة للوضع في اليمن، مما قد يؤدي الى الاضرار بالمصالح الاميركية في المنطقة.



المصدر : الحوادث السعودية

التاريخ : ٩ / ١ نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# بوادر لانفراج الأزمة اليمنية

صنعاء - من حسام حمدان:

□ بدأت بوادر الانفراج في الازمة السياسية اليمنية تلوح في الافق بعد ان وصلت هذه الازمة الى حد الاقتراب من خطوط المواجهة المسلحة بين طرفي الازمة «المؤتمر والاشتراكي» جاء ذلك بعد الجهود المضنية التي شهدتها الساحة اليمنية سواء من جانب مجلس النواب الذي اعلن عن دوام انعقاده حتى يتم حل الازمة، أو مجلس الوزراء الذي عقد اجتماعه الاعتيادي الاسبوع الماضي في مدينة عدن وهو ثاني اجتماع له بعد قيام الوحدة، وفي نهاية الاجتماع اصدر المجلس بيانا حدد فيه عددا من النقاط لحل الازمة اهمها:

● تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية نواب الوزراء تتولى متابعة تطورات الازمة السياسية الراهنة والعمل على المساهمة في ازالة كل مظاهرها ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء لتهيئة الظروف المناسبة لاستئناف الحوار بين اطراف الائتلاف.

● تكليف وزير الاعلام بمنع جميع وسائل الاعلام الرسمية المرئية والمسموعة والمقروءة من بث واذاعة ونشر اية خطب أو بيانات أو تصريحات او مقابلات صحفية على ان يقدم الوزير خلال شهر الى المجلس سياسة اعلامية وخبرية لدراستها واقرارها.

● تكليف وزير الداخلية والنائب العام ورئيس الجهاز المركزي للامن السياسي بمواصلة التحقيق مع المحتجزين من المتهمين بالاغتيالات وتقديمهم للمحاكمة وملاحقة الفارين.

تكليف وزير الدفاع بتشكيل لجنة لازالة النقاط العسكرية والمواقع المستخدمة وإعادة الوحدات العسكرية الى مواقعها السابقة قبل الازمة ووقف اية تعزيزات جديدة.

● تكليف وزير الداخلية ووزير الدفاع بمعالجة موضوع النقاط الامنية والعسكرية وإزالة تلك النقاط التي لا مبرر لها. ■

# تحركات عسكرية من جنوب اليمن إلي الشمال

صنعاء ـ وكالات الأنباء: كشفت أمس مصادر يمنية مطلعة عن وجود تحركات عسكرية من جنوب اليمن إلي شمالها. أكدت المصادر تحرك العديد من الوحدات العسكرية من جنوب اليمن ظهر أمس الأول، متوجهة إلي الشمال. وأوضحت أن الوحدات تتضمن مجموعة من الدبابات والمدافع وكتيبة صواريخ من معسكري صلاح الدين والعند. وأشارت إلي أن هذه التحركات تهدف إلي تعزيز الوحدات الجنوبية المتواجدة في «مناطق الأطراف» وهي الخط الفاصل بين شطري اليمن قبل الوحدة في ١٩٩٠.
أكدت المصادر تشكيل لجنة عسكرية برئاسة العقيد علي محمد صلاح، لتولي محاولات إقناع قادة الوحدات الجنوبية بالعودة إلي ثكناتها. تم تشكيل اللجنة بناءً علي قرار مجلس الوزراء اليمني. كما أكدت أن التحركات العسكرية أدت إلي إثارة موجة واسعة من القلق في الأوساط السياسية والعسكرية في صنعاء.





### العطاس يتابع جهوده لجمع علي صالح والبيض

# صنعاء تقلل أهمية التحركات العسكرية والاشتراكي يقترح آلية للحل

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ قللت مصادر مطلعة في صنعاء امس من اهمية الانباء التي تحدثت عن تحركات عسكرية في انحاء مختلفة من اليمن، وقالت ان هذه الانباء «مبالغ فيها» وان جهوداً بذلت على اعلى المستويات لتفادي اي مضاعفات، مؤكدة ان الازمة دخلت حالياً مرحلة البحث الفعلي عن مخارج. لكنه لوحظ امس ان جواً من الترقب والحذر خيّم في عدن من جراء تكاثر الانباء عن تحركات عسكرية لم يرد تاكيد لها من مصادر رسمية.

وعلمت «الحياة» ان المساعي الحميدة التي يبذلها العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء لإنهاء الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد، بدأت تثمر.

وذكر مصدر في الحزب الاشتراكي لـ «الحياة» ان الأزمة السياسية الراهنة تفاقمت ولم تعد موضوعات الحوار وآليته كافية لمواجهة التداعيات وايجاد المعالجات، ولذلك فان الحزب الاشتراكي اليمني يقترح الآتي:

١» - توسيع آلية الحوار بإشراك اوسع للقوى السياسية والاتحادات النقابية والمهنية والابداعية الوطنية والشخصيات الوطنية الى جانب الائتلاف الحاكم.

٢ - البحث في اسباب الأزمة السياسية ومسبباتها وخلفياتها والتي رافقت الوحدة منذ قيامها وتفاقمت في الفترة الاخيرة بصورة تثير قلقاً جدياً على مستقبل البلاد، الأمر الذي يحتّم علينا جميعا العمل على ايجاد الحلول والمعالجات العملية التي تؤمّن مستقبل الوحدة وتعزيز مسيرة الديموقراطية.

٣ - ان يسبق استئناف الحوار، من خلال الآلية المقترحة، اعلان ايقاف التداعيات المستمرة وذلك باعادة الوحدات العسكرية الى مواقعها قبل الأزمة الاخيرة، ومنع اي تعزيزات عسكرية، بشرية ومادية.

٤ - عند وصول الحوار الى الاتفاق على وثيقة وطنية شاملة تتضمن الحلول والمعالجات مع اجراءات عملية للتنفيذ، يتم التوقيع عليها من قبل الامينين للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ورئيس التجمع اليمني للإصلاح وقادة القوى والمنظمات والشخصيات المشاركة في الحوار.

وفي اطار المساعي الحميدة عقد الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح جلسة مغلقة اول من امس مع

التتمة في الصفحة (٤)







المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٣

# صنعاء تقلل أهمية التحركات العسكرية

تتمة الصفحة الاولى

المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني كرّست لمناقشة تطورات الازمة.

وعلمت «الحياة» من مصادر موثوق بها في صنعاء ان الاجتماع استمر ست ساعات وان العطاس عرض مبادرته الرامية الى حلحلة الازمة عن طريق عقد لقاء في اقرب فرصة ممكنة بين علي صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض الذي هو ايضاً الأمين العام للحزب الاشتراكي. كذلك عرض العطاس مشروع الحكومة المطروح للنقاش بين قيادات حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والساعي الى تجاوز ما خلّفته الازمة من سلبيات على صعيد نشاط الحكومة في مختلف الميادين. واشارت هذه المصادر الى ان الرئيس اليمني ابدى ارتياحاً الى مساعي العطاس ووافق مبدئياً على مبادرته ما دامت تؤدي الى نتائج ايجابية تتغلب على مسار التصعيد الخطير للأزمة وتفتح ابواب الحوار على كل المستويات لتجاوزها. ولم تستبعد هذه المصادر ان يكون العطاس حصل على مثل هذه الموافقة من السيد البيض قبل مغادرته عدن الثلثاء الماضي. وخلصت هذه المصادر الى توقع عقد اللقاء بين الرئيس والبيض في الايام القليلة المقبلة في منطقة بين صنعاء وعدن ربما تكون مكيراس او قعطبة الامر الذي قد يساهم في عودة الامين العام للاشتراكي الى صنعاء وتاديته اليمين الدستورية امام مجلس النواب كنائب لرئيس مجلس الرئاسة.

وكانت انباء مصدرها عدن افادت ان وحدات عسكرية تابعة للواء الثاني المدرع المتمركز في منطقة ردفان التي تبعد ٢٠٠ كيلومتر شمال عدن ولواء «العمالقة» المتمركز في ابين ١٠٠ كيلومتر شرق عدن قطعت فجر اول من أمس الطرق المؤدية الى مدينة عدن من المحافظات الشمالية والشرقية.

وذكرت هذه الانباء «ان جنود اللواء الثاني المدرع» وهو من الالوية التابعة لقوات الشمال التي لم تتوحد بعد مع قوات الجنوب تركوا معسكرهم المعروف بـ «الكبسي» ونزلوا الى الطريق التي تفصل بين منطقتي الضالع وردفان في محافظة لحج الجنوبية ومنعوا الحركة الى عدن فيما اقدم جنود لواء «العمالقة» في ابين على الخطوة نفسها. ولم يصدر اي تاكيد رسمي لهذه الانباء الا انه علم ان وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر زار صباح امس ردفان وهي مسقط راسه في محاولة لاقناع جنود اللواء الثاني المدرع بالعودة الى مواقعهم داخل معسكر «الكبسي».

وخيّم جو من الحذر والترقب امس في مدينة عدن وشوهد المواطنون في طوابير امام محلات بيع المواد الغذائية والاستهلاكية، فيما عمدت بعض الأسر الى تعبئة خزانات المياه الفارغة في المنازل خشية حدوث مفاجآت جديدة شبيهة بما حدث في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦.





### في رسالة إلى الرئيس اليمني ووزير الإعلام

# لجنة حريات أميركية تطلب السماح بسفر صحافيين بريطانيين

صنعاء: «الشرق الاوسط»

ناشدت لجنة اميركية مهتمة بالدفاع عن الصحافيين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ووزير الاعلام حسن أحمد اللوزي السماح للمصورين التلفزيونيين البريطانيين ريموند شيليتو وعبد الله حسن محمد بمغادرة اليمن فوراً وقالت لجنة الدفاع عن الصحافيين ـ التي تتخذ من نيويورك مقراً لها ـ في برقية بعثت بها للرئيس اليمني ووزير الاعلام، وأرسلت نسخا منها للسفير اليمني في واشنطن والسفير الاميركي في صنعاء، وعدد من المنظمات الدولية والصحافية، انها «مهتمة جدا بالصحافيين البريطانيين المحتجزين في اليمن ضد رغبتهما».

واشارت اللجنة في برقيتها انها «تخشى ان يكون الصحافيان محتجزين مخالفة لنص الفقرة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، التي تؤكد حق الاشخاص «في البحث واستقبال وارسال المعلومات والافكار من خلال اية وسيلة مهما كانت الاجراءات».

وحثت الحكومة اليمنية على الافراج عنهما، ما لم تصدر ضدهما ادانة بارتكاب جرائم يمكن اعتبارها جنائية بالمعايير الدولية. ورحبت اللجنة باي تعليق من الرئيس اليمني ووزير الاعلام.

وكانت «الشرق الأوسط» قد تابعت تفاصيل اعتقال السلطات اليمنية المصورين البريطانيين، اللذين كانا يصوران برنامجا وثائقيا عن بيع تاشيرات دخول الى بريطانيا للاجئين غير يمنيين في اوائل اكتوبر (تشرين الاول) الماضي لحساب القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني، واعتقلتهما لمدة ثلاثة اسابيع ثم أفرج عنهما بضمان السفارة البريطانية في صنعاء لكنهما وبالرغم من مرور اكثر من ثلاثة اسابيع على الافراج عنهما، ما زالا غير قادرين على مغادرة اليمن، بسبب احتجاز جوازي سفرهما، والمعدات وآلات التصوير التي كانت بحوزتهما.

وقد وجهت السلطات اليمنية لريموند شيليتو تهمة «معاداة الشعب اليمني، ومحاولة الحصول على وثائق يمنية بطريقة غير شرعية». ولكن لم يوجه اي اتهام لزميله الصومالي الاصل الذي يحمل جواز سفر بريطانياً.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحرم الأوسط

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٣

## انسحاب أبو شوارب وجار الله من لجنة إزالة التوتر

# مصادر يمنية: حكومة خفية تعارض الاستقرار

عدن: من لطفي شطارة

انحسرت امس موجة التفاؤل المؤقتة بشان حل الازمة اليمنية، بعد ايام من الجهود التي بذلها العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، وجار الله عمر وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، ونجاح لجنتهما العسكرية نسبيا في ازالة بعض نقاط التفتيش المستحدثة في المناطق الفاصلة بين المحافظات الشمالية والجنوبية، عندما انسحب كل من ابو شوارب - رئيس اللجنة - وجار الله عمر من اللجنة، التي كانت تضم العقيد احمد قرحش رئيس الحزب السبتمبري، والعقيد احمد حنظل.

جاء ذلك وسط انباء عن تحركات عسكرية تشمل اليات ومدرعات الى مناطق التماس بين الشطرين السابقين، تعبيرا عن عدم التزام الاطراف بالاتفاق الذي يقضي بـ«تخفيف التوتر العسكري واتاحة الفرصة امام العقل لاخراج البلاد من المازق السياسي» بسبب تمسك كل من طرفي النزاع (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي) بالنقاط التي طرحاها.

وافادت معلومات ان اللجنة العسكرية اوقفت عملها، بسبب عدم تعاون «بعض الاطراف» التي لم تسمها. وقالت مصادر في رئاسة اللجنة المنسحبة ان «هناك حكومة خفية، تعارض اي خطوات للاستقرار والتفاهم والحل الجذري للأزمة القائمة».

وقالت مصادر مطلعة في عدن وصنعاء ان مجموعة من الدبابات والمدافع وكتيبة صواريخ تحركت من معسكري صلاح الدين والعند - في الجنوب - الى المناطق الفاصلة بين الشطرين لتعزيز الوحدات الموجودة هناك.

كما نشرت صحيفة «صوت العمال» المقربة من الحزب الاشتراكي، في عدن امس ان اللواء المتمركز في معسكر الكبسي، بمنطقة الراحة مديرية ردفان محافظة لحج، خرج من ثكناته فجر اول من امس، وانتشرت الدبابات التابعة له في مواقع على طريق ردفان - الضالع - عدن. وقالت الصحيفة ان القوات الجوية والدفاع الجوي في صنعاء والحديدة وضعت في حالة استعداد قتالي، وان العميد الركن هيثم قاسم طاهر، وزير الدفاع، توجه الى المنطقة لتلافي تفاقم الموقف، والحيلولة دون تدهور الوضع العسكري.

وأكدت مصادر مطلعة في صنعاء ان العقيد علي

محمد صلاح، نائب رئيس الاركان، توجه الى المنطقة نفسها بعد ان تواترت انباء عن خروج دبابات معسكر العند الجنوبي وعربات صواريخ لتطويق معسكر الراحة - الذي يوجد فيه لواء شمالي - بمنطقة ردفان.

ويلاحظ المراقبون ان الحديث عن تصاعد الموقف العسكري في الصحف الحزبية، لا يستند الى تقارير ميدانية من شهود عيان، ويقول البعض ان ما يجري هو محاولات من كل طرف للضغط على الآخر، باثبات قوته العسكرية، رغم ان هناك حاجة ماسة لقبول حلول وسط قبل ان تحل الكارثة على الجميع.

وقالت المصادر ان التحركات السريعة التي قام بها وزير الدفاع ونائب رئيس الاركان ادت الى عودة بعض الوحدات ذات التسليح الثقيل الى ثكناتها، بينما تواصل اللجنة العسكرية التي شكلتها الحكومة من ضابطين شماليين وآخرين جنوبيين عملها لمتابعة الموقف، وتتلقى تقارير عن عودة الوحدات الى معسكراتها الاصلية، اضافة الى الحيلولة دون تهريب اسلحة الى المدن الرئيسية، والاستمرار في ازالة النقاط العسكرية المستحدثة.

راجع.......................................ص5



المصدر : الوفد
القاهرة

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الحزب الاشتراكى يقدم خطة من ٤ نقاط لاخراج اليمن من الأزمة

صنعاء - أ ف ب: أعلن الحزب الاشتراكى اليمنى المشارك فى الائتلاف الحاكم، تقديم خطة من ٤ نقاط لاخراج اليمن من الازمة السياسية الحالية. تتضمن الخطة اعادة الوحدات العسكرية الى مواقعها قبل الازمة ومنع اى تعزيزات عسكرية بشرية او مادية. كما تتضمن توسيع الحوار بمشاركة القوى السياسية والاتحادات النقابية والمهنية والشخصيات الوطنية الى جانب الائتلاف الحاكم. كما يقترح الحزب الاشتراكى البحث فى اسباب وخلفيات الازمة السياسية التى رافقت الوحدة بين شطرى اليمن وتفاقمت فى الفترة الاخيرة. كما تتضمن الخطة الاتفاق على وثيقة وطنية شاملة للحلول والمعالجات مع اتخاذ اجراءات عملية للتنفيذ، ويوقع على الوثيقة الأمنية العامين للمؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى ورئيس التجمع اليمنى للاصلاح وقادة القوى والمنظمات والشخصيات المشاركة فى الحوار. ودعا الحزب الاشتراكى الى اعادة الوحدات العسكرية قبل استئناف الحوار.





# اليمن .. ورحلة اللاعودة إلى الماضي

■ د. وحيد حمزه هاشم ★ ■



في شهر نوفمبر عام ١٩٨٩ تمت عملية تحقيق الوحدة السياسية القومية بين اليمنين الشمالي والجنوبي على الرغم من وجود مشاكل وعقبات داخلية عديدة تتناقض مع تلك الوحدة، وعلى الرغم من سيطرة جو اقليمي ودولي غير مساعد أو مشجع على الوحدة، بل ومتشكك في إمكانية قدرة شطري اليمن على تحقيق الوحدة اليمنية القومية الصحيحة، وحتى إذا تحققت الوحدة اليمنية فإنه سيكون من الصعب على اليمن الجديد المحافظة على الاستمرارية السياسية للكيان السياسي الموحد وذلك لوجود العديد من الخلافات الحضارية والتناقضات السياسية والعقائدية بين الشطرين ليس فقط بفعل التاريخ وبفعل الاستعمار وبفعل الزمن، وإنما ايضا بفعل التركيبة الديموجرافية لكل من الشطرين.

واليوم وفي نفس الشهر وبعد حوالي أربعة أعوام من وصول اليمنين إلى معادل مقبولة على مضض لتلك الوحدة السياسية تلوح في الأفق القومي اليمني بوادر تحلل تلك المعادلة وانهيارها وبداية رحلة اليمن في طريق اللاعودة، فالازمة السياسية والشرعية التي عصفت بالبلاد منذ مدة لاتزال متفاقمة ومخاطرها تهدد مستقبل البلاد اليمنية بفعل العوامل التي سبقت الاشارة إليها، وبفعل الصراع على السلطة منذرة باحتمال اندلاع مواجهة وصراع مسلح بين الشطرين فيما لو تفاقمت الأزمة السياسية والشرعية عما هي عليه وبلغت ذروتها من التصعيد.

ومن الواضح أن المشكلة أو الأزمة هي مشكلة سياسية وأزمة شرعية بالدرجة الأولى، ولذلك فمن الضروري لمعرفة المسار المستقبلي للأزمة اليمنية وحساب مخاطرها ومضاعفاتها على اليمن وعلى الشعب اليمني وعلى المنطقة بأسرها أن نتفهم طبيعة المشكلات القومية الحضارية التي تواجه اليمنين وخلفيتها السياسية ومسبباتها الواقعية التي تعتبر بطريقة مباشرة من أهم مسببات اندلاع أزمة الشرعية وعدم الاستقرار السياسي ومخاطره السلبية على اليمن ومستقبل اليمن.

فلقد عاشت منطقة شطري اليمن بعد التوحيد (وهي نفس الأوضاع والأحوال التي كانت سائدة قبل التوحيد) أحداثا سياسية خطيرة ومتلاحقة تفجرت من جراء انتشار أحداث الشغب والعنف الدموية بشكل واضح ومكشوف بعد تصعيد حدة الخلافات السياسية والعقائدية بين القيادات السياسية في الشطرين، الأمر الذي أكد جدية التحفظات الاقليمية والدولية وعلامات التساؤل الاكاديمية التي اثيرت في الماضي عندما تحققت الوحدة بين الشطرين.

ولذلك فمن الطبيعي أن يثار في هذا الشأن التساؤل المنطقي التالي: هل من الممكن أن تنتهي الأزمة السياسية والشرعية في اليمن وبشكل طبيعي وتعود المياه السياسية، التي تبلورت إلى حيز الوجود بعد تحقيق الوحدة، إلى مجاريها الطبيعية وتتفرغ القيادات السياسية اليمنية لعمليات ومتطلبات التنمية والتطور وللتحديات القومية؟ أم هل ترى سيحدث الانقسام المرتقب وتحدث الفرقة وتعود الأوضاع السياسية والقومية الانقسامية إلى ماكانت عليه قبل عام ١٩٨٩م ويبدأ اليمن مرحلة جديدة من مراحل اللاعودة؟

الاحداث السلبية المتتالية واندلاع مشاكل الخلاف وبروز حدة الاختلاف وتفاقهما ومانجم عن ذلك من تصعيدات لعمليات التهديد والتصفية الجسدية وما أدت إليه من أعمال عنف وعنف مضاد تهدد البلاد اليمنية باحتمالات الدخول في دوامات الصراع المباشر والمواجهة الساخنة بين القيادات السياسية وبعض القيادات العسكرية التي لعبت دورا كبيرا في تصعيد الأزمة.. وخصوصا الصراع المكشوف على السلطة بين بعض السياسيين الذين عملوا على تصعيد الموقف بمساعدة من بعض القيادات العسكرية انطلاقا من بعض المصالح الخاصة وبهدف المحافظة عليها.

إذ من الواضح أن القيادة اليمنية تمر بأزمة سياسية وأزمة شرعية عنيفة بين الحزبين اللذين صنعا الوحدة، المؤتمر الشعبي العام (ويتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح) والحزب الاشتراكي

( الذى يشغل على سالم البيض نائب الرئيس ـ منصب أمينه العام).

هذه الصراعات السياسية وما نجم عنها من احداث دموية وعمليات تصفية جسدية ووظيفية، وماتلاها من استقالات سياسية من قبل أعضاء الأحزاب السياسية اليمنية تنذر بشكل أو بآخر باحتمالات تدخل الجيش فى الصراع السياسى الدائر وخصوصا فى الشطر الجنوبى وخصوصا بعد التطورات السلبية الجديدة التى تشير إلى استحالة التوصل إلى حل سلمى يرضى جميع الاطراف المتصارعة على السلطة وهو وضع يؤيد التوقع الاخير والقاضى بحدوث الانقسام السياسى وبالتالى القومى فى اليمن.

ومن ناحية أخرى فإذا ماعادت القيادات السياسية والعسكرية اليمنية إلى رشدها السياسى والقومى وركزت على ضرورة حل المشاكل العالقة حلا جذريا لا حلا مؤقتا أو جزئيا مع ضرورة المحافظة على الأمن العام والمصالح العامة وعملت تلك القيادات بشكل جدى على تحقيق المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة وتمكنت من تصفية الرموز التى تعمل فقط لحساب صالحها الخاص ووضع آلية فاعلة لتنفيذ الاصلاحات المطلوبة من قبل جميع الأطراف المتصارعة إلى جانب قدرة وفعالية القيادة السياسية على المحافظة على حياد القوات المسلحة. فإذا ماتحققت هذه التطورات الايجابية على مستوى القيادة اليمنية السياسية والعسكرية فإنها ستلعب دورا كبيرا فى استقرار البلاد وخصوصا فيما لو تمكنت القيادة اليمنية العليا من ايجاد معادلة سياسية جديدة تكفل تحقيق التوازن المطلوب فى موازين القوة والسلطة السياسية وخصوصا ازاء الصراع السياسى الدائر بين الاحزاب السياسية والتأكيد عليها بالالتزام بدورها الرئيسى فى المحافظة على مصالح وأمن البلاد وسيادتها واستقلالها وعلى حماية شرعية الدولة.

من الواضح إذن أن تراكمات الماضى واخطاء الحاضر ووجود اختلافات حضارية وثقافية عميقة بين الشطرين، إلى جانب وجود أزمة الثقة التى اصلها التاريخ، ولاتزال تشكل حاجزا كبيرا وهوة عميقة لاستمرارية الوحدة القومية بين شطرى اليمن ولاتزال تلعب دورا كبيرا فى احتمال رحلة اللاعودة التى تنجم بعد تفاقم اندلاع مشاكل ومخاطر عدم الاستقرار السياسى التى فى العادة ـ إذا ماظهرت ـ تلعب دورا كبيرا فى الاضرار بالشعب ورفاهية الشعب وأمن واستقرار الشعب وتأخر البلاد وتخلفها وتقسيمها.

---

★أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

### مسقط مستمرة في عملية التكامل الاقتصادي مع صنعاء

# تفاؤل عُماني بحل قريب للأزمة السياسية في اليمن

مسقط: من وفائي دياب

تحدثت مصادر عمانية مسؤولة امس عن مؤشرات ايجابية تبشر بحل قريب للأزمة الراهنة في اليمن. واشارت الى ان الحوار الدائر حاليا بين القوى السياسية الفاعلة عبر اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة حيدر ابو بكر العطاس «هو حوار صحي وايجابي ندعمه بكل قوة».

واكدت هذه المصادر ان سلطنة عمان مع وحدة اليمن واستقراره. وهي واثقة ان القيادات السياسية سواء في شمال البلاد او جنوبها مدركة لدورها التاريخي في بناء الوحدة.

وقالت المصادر نفسها ان ثقة مسقط بقرب انتهاء الخلاف بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض هي التي تدفعها الى المضي قدما في عملية التكامل الاقتصادي مع اليمن، وبناء قاعدة المصالح المشتركة بين البلدين.

وتشير هذه المصادر الى ان مسقط لعبت دورا مهما في تقريب وجهات النظر بين الجانبين. الا ان هذا الدور لم يصل الى مرحلة طرح مبادرة محددة لحل الخلاف، اقتناعا منها بان الخوض في التفاصيل هو من حق اليمنيين انفسهم.

وشددت المصادر على ان التحرك العماني تركز في الاساس على اشعار الرئيس اليمني ونائب رئيس مجلس الرئاسة بقلق مسقط من استمرار الخلاف بينهما، وما قد ينتج عن ذلك من زعزعة لاسس الوحدة اليمنية وانعكاسات ذلك على سلطنة عمان جارة اليمن.

واكدت هذه المصادر ان الوساطة الاردنية انطلقت ايضا من الاسس نفسها. واقتصرت على نقل رسائل الى كل من علي عبد الله صالح والبيض للمساعدة في حل الخلاف بينهما ودفعهما الى المصالحة.

واشارت الى ان الموضوع نفسه كان جزءا رئيسيا من المحادثات التي اجراها السلطان قابوس سلطان عمان مع الرئيس اليمني خلال زيارته الى صنعاء في الشهر الماضي. وقالت ان حرص السلطان قابوس على عدم تعميق الخلاف بين علي عبد الله صالح والبيض هو الذي دفعه الى الغاء زيارته الى عدن قبل ساعتين فقط من الموعد المقرر لها. وشددت المصادر على ان آخر ما كان يريده السلطان قابوس هو ان يساء تفسير خطوته، خصوصا في اول زيارة له الى اليمن.

واكدت مصادر اخرى ان الخطوات العملية لانجاز الطريق البري المشترك بين السلطنة واليمن بدأت منذ فترة قصيرة، كذلك عملية بناء المرافق الاساسية والبنية التحتية لمنطقة التجارة الحرة التي ستقام في قرية المزيونة على الحدود بين البلدين. وقالت هذه المصادر ان سلسلة اتفاقات ستوقع قريبا عبر وفود مشتركة، ابرزها اتفاق خاص للاعفاء الجمركي على قاعدة الدولة الاولى بالرعاية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## وزير الدفاع اليمني يطوق حادثا في ردفان ودمشق تدخل على خط الوساطة

# صنعاء تنفي وقوع أي اصابات ومصادر في عدن تتحدث عن ٥ قتلى

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:
□ دمشق - «الحياة»:

■ استطاع العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع اليمني امس تطويق حادث وقع الخميس الماضي في منطقة ردفان وهي مسقط راسه. وافادت مصادر عسكرية في عدن ان خمسة اشخاص قتلوا في الحادث إثر مواجهة بين جنود ينتمون الى لواء من الشمال وسكان المنطقة. لكن مصدراً عسكرياً رفيع المستوى في صنعاء نفى وقوع قتلى على رغم حصول توتر بين جنود اللواء في معسكر الكبسي ومن سماهم «مسلحين محليين».

وقال المصدر العسكري الرفيع المستوى في صنعاء ان الأوضاع العسكرية تسير في طريق التحسّن والهدوء بعد النجاح النسبي الذي حققته اللجنة العسكرية الخاصة بايقاف مظاهر التوتر العسكري الذي عكسته الأزمة السياسية الراهنة في اليمن. واضاف في اتصال هاتفي مع «الحياة» في صنعاء «ان الانباء التي روّجت عن حدوث اشتباك بين جنود من اللواء الثاني المدرع الموالي للمؤتمر الشعبي العام واهالي المنطقة التي يرابط فيها اللواء العسكري في مديرية ردفان لا أساس لها من الصحة، وما حدث بالفعل كان تجمعاً لعدد من المدنيين المسلحين من اهالي بعض القرى حول المعسكر الامر الذي حتم على قائد المعسكر ابلاغ جنوده بالاستعداد لأي طارئ». ونفى حصول اشتباك بين الجانبين وقال: «ان الوضع ظل متوتراً حتى وصلت اللجنة العسكرية واقنعت المدنيين المسلحين بمغادرة الموقع بالتعاون مع مسؤول مديرية المنطقة الذي ابلغ اللجنة العسكرية اسفه لمثل هذه الحوادث التي هي نتيجة الدعايات بفعل ما افرزته الأزمة السياسية وتخوف المواطنين من تحركات قد تقوم بها المعسكرات».

وخلص المصدر العسكري الى القول: «ان مامور المديرية أبدى ارتياحاً الى وجود المعسكر في المنطقة منذ تحقيق الوحدة وما قدمه اللواء من مساعدات الى المواطنين تتمثل في مشاريع للمياه ومساعدة المزارعين مما جعل العلاقة طيبة بين جنود المعسكر والمواطنين. وساعد ذلك في انهاء التوتر بمجرد وصول اللجنة العسكرية وايضاحها الحقائق للمواطنين» مؤكداً انه «لم تقع اية اصابات في الارواح او الممتلكات ولم تفتح الاسلحة مطلقاً».

لكن مصادر عسكرية في عدن اكدت «وقوع صدام مسلح يوم الخميس بين افراد من اللواء الثاني المدرع ومجموعة من المواطنين في منطقة الراحة في مديرية ردفان القريبة من عدن».

واشارت هذه المصادر الى ان «جنود اللواء الذين قدموا من المحافظات الشمالية بعد تحقيق الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ وتمركزوا في معسكر الكبسي في منطقة الراحة، اقدموا صباح اول من امس على استفزاز المواطنين من خلال اقامة نقاط تفتيش في الطرق والتمركز في الجبال مما دفع بمجموعات من المواطنين المسلحين الى التمركز في مواقع قبالة جنود اللواء. وأدى ذلك الى صدام

التتمة في الصفحة (٤)





# صنعاء تنفي وقوع أي اصابات

تتمة الصفحة الاولى

بينهم اسفر حسب المعلومات الاولية عن مقتل خمسة من المواطنين واصابة جنديين اصابات مختلفة». وكان صدام مسلح وقع الاسبوع الماضي بين بعض جنود اللواء واهالي المنطقة ولم يسفر عن اي اصابات في الارواح.

وذكرت المعلومات العسكرية ان «اشتباك اول من امس سبق عودة جنود اللواء الى مواقعهم في معسكر الكبسي».

على الصعيد السياسي ادت الاجتماعات التي انعقدت في صنعاء اول من امس بين اللجنة البرلمانية لتقصي حقائق الازمة برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب واللجنة الحكومية برئاسة المهندس حيدر العطاس رئيس الوزراء الى اتفاق يقضي بتشكيل غرفة عمليات تختص بمتابعة تطورات الأزمة والعمل على ايقاف مظاهر التصعيد في المؤسسة العسكرية على ان تستند هذه الغرفة الى قرارات مجلس النواب الخاصة بالأزمة والتي اعلنها في بيانه قبل نحو اسبوعين. وتشكلت هذه الغرفة من رئيس واعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ونوابه وهي في انعقاد دائم للعمل من اجل الحيلولة دون تصعيد جديد للأزمة بعدما نجحت اللجنة العسكرية برئاسة العقيد علي صلاح نائب رئيس الاركان في ايقاف الاستنفارات العسكرية عند نقاط التفتيش والتحركات في عدد من المعسكرات.



المصدر : الحقيقة القاهرية



التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

## معارك عنيفة بين وحدات الجيش اليمنى

شهدت المدن اليمنية الكبرى الخميس الماضى اشتباكات عنيفة بين وحدات الجيش اليمنى الموالية للرئيس على عبد الله صالح والفصائل العسكرية الاخرى الموالية لسالم البيض نائب الرئيس اليمنى حول العاصمة صنعاء والمدن الكبرى فى اليمن.كما اشتبكت القوات الموالية لسالم البيض مع اهالى المحافظات الشمالية وبعض الوحدات الموالية للرئيس عبد الله صالح استخدمت فى هذه المعارك الدبابات والصواريخ المحمولة ومدافع الهاون.وهدد سالم البيض بتصعيد المواجهة العسكرية اذا لم يستجب الرئيس اليمنى .

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

## تصعيد عسكري يهدد بانفجار الأزمة

# منع وزير الدفاع اليمني من العودة إلى صنعاء

صنعاء: «الشرق الأوسط»

رفع المسؤولون اليمنيون الراية الحمراء معبرين عن إحساسهم بالخطر مع تصاعد التداعيات العسكرية للأزمة السياسية خلال الأيام الثلاثة الماضية، واوضحوا خشيتهم ان يفلت زمام السيطرة على الموقف من ايديهم بعد ان زادت التحركات العسكرية لوحدات جنوبية وشمالية في مناطق التماس، عند خط الحدود بين شطري اليمن سابقاً.

وذكرت مصادر سياسية وعسكرية وثيقة الاطلاع لـ«الشرق الأوسط» ان اللجنة التي شكلها وزير الدفاع العميد ركن هيثم قاسم طاهر وتضم عدداً من القادة العسكريين توجهت بعد ظهر اول من امس من صنعاء إلى مناطق يال، وقعطبة، وردفان والضالع لمراقبة الموقف وإعادة الوحدات العسكرية إلى ثكناتها في المواقع السابقة للأزمة، وأفادت انباء مؤكدة ان اللواء الثاني مدرع، ومعسكر العمالقة في مناطق ردفان، وأبين نفذا عملية انتشار قبل يومين، الأمر الذي أحدث رد فعل من جانب معسكر العند احد الوحدات الجنوبية الذي نفذ انتشاراً مضاداً لانتشار اللواء الثاني مدرع بينما طوقت جموع من المواطنين معسكر العمالقة، وبذلت بعد ذلك محاولة لإعادة القوات التي نشرت إلى مواقعها السابقة.

على صعيد اخر كشفت معلومات مؤكدة حصلت عليها «الشرق الأوسط» ان الحزب الاشتراكي اليمني أصدر تعليمات إلى وزير الدفاع مؤخراً بعدم العودة إلى صنعاء وذلك بعد ان اكتشف وجود خطة لاغتيال الوزير. وفسر ذلك بغياب العميد هيثم طاهر عن البرلمان يوم الأربعاء الماضي عندما حضرت الحكومة بجميع اعضائها للمثول أمام البرلمان واطلاعه على تطورات الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد.

وذكر شهود عيان ان رتلاً من الدبابات شوهد بعد ظهر امس الاول وهو في طريقه من معسكر الحمزة في محافظة إب إلى منطقة قعطبة لتعزيز الوحدات العسكرية الشمالية عند الحدود مع المحافظات الجنوبية.

وعلم في وقت لاحق من مصادر مطلعة في عدن ان خمسة اشخاص قتلوا امس الاول في مواجهة بين عسكريين شماليين وسكان قرية كانت تابعة للشطر الجنوبي سابقا. وقال مصدر ان المواجهة وقعت في قرية رضفان القريبة من الحدود بين شطري اليمن سابقا والتي حاول سكانها منع عسكريين شماليين من دخول معسكر القبسي المجاور. وأكد المصدر ان وزير الدفاع تدخل شخصيا لوضع حد للمواجهة واعادة الهدوء.

وبينما ترددت أنباء عن جهود يبذلها المهندس حيدر العطاس رئيس الحكومة لعقد لقاء بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض لحل الأزمة السياسية استبعد مسؤول كبير في قيادة «الاشتراكي» ان يتم مثل هذا اللقاء. وقال في تصريح لـ«الشرق الأوسط»:

التتمة .................. ص 4



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٠ نوفمبر

## اليمن

«لم يعد بالإمكان حل الأزمة عبر لقاء ثنائي بين الرئيس ونائبه بل تكاد في ضوء التداعيات العسكرية أن تتجاوز حدود النقاط المطروحة من الحزبين «الاشتراكي» و«الشعبي» والمعارضة.

وكشفت معلومات مؤكدة حصلت عليها «الشرق الأوسط» عن وجود سوء تفاهم بين المهندس العطاس، والرئيس صالح حول سفر محمد عبد الله البطاني وزير التامينات والشؤون الاجتماعية والعمل إلى بغداد قبل ثلاثة أيام في مهمة أعلن انها رسمية وتتعلق ببحث التعاون الفني بين البلدين في مجال الشؤون الاجتماعية، بينما ذهب بصفته مبعوثاً خاصاً من الرئيس علي عبد الله صالح إلى بغداد في مهمة لم يكشف عنها، وأشارت المعلومات إلى ان العطاس عبر للرئيس صالح عن انزعاجه من سفر وزير التامينات دون علمه، وعلى صعيد المناقشات التي جرت بين اللجنة البرلمانية لمتابعة تقصي الحقائق حول الأزمة والحكومة اسفر اجتماع اول من امس عن تكليف لجنة برلمانية مصغرة للعمل ميدانياً إلى جانب اللجنة الحكومية لمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بإزالة مظاهر التوتر، والمواقع العسكرية المستحدثة، على أن تعقد رئاستا مجلسي النواب والوزراء لقاءات مشتركة مع تواصل مستمر بينهما لمتابعة مستجدات الأزمة، واتخاذ القرارات المناسبة إزاءها. ووصف المهندس العطاس لقاءه ومناقشاته مع اللجنة البرلمانية برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر اول من أمس بأنها كانت إيجابية.

وقال في تصريح خاص أدلى به لـ«الشرق الأوسط» إنه سلط المزيد من الأضواء على مختلف جوانب الأزمة التي رافقت دولة الوحدة حتى اليوم، والمعوقات السياسية والعملية التي حالت دون معالجتها في وقت مبكر. بينما ذكر مصدر مقرب من الشيخ الأحمر أن العطاس وجه سلسلة من الاتهامات إلى «المؤتمر الشعبي العام».

واشار إلى أنه جرى التأكيد على النقاط الخمس الخاصة بالحكومة والتي تضمنها بيان البرلمان في 5 نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي. واتخذت الحكومة بشأنها سلسلة من القرارات والإجراءات في اجتماعاتها الأخيرة في عدن.

وقال إنه تم التأكيد على متابعة تنفيذ تلك النقاط، وخاصة المتعلقة منها بإيقاف التداعيات العسكرية بناء على التكليف الذي أصدرته الحكومة لوزير الدفاع، وقال إن لجنة من وزارة الدفاع تتابع الترجمات بموجب تلك التوجيهات وتعمل بشكل مكثف لإزالة مظاهر التوتر، وإعادة الوحدات العسكرية التي نفذت عملية انتشار مؤخراً في ظل الأزمة إلى مواقعها السابقة.

وعبر العطاس عن استغرابه للأنباء التي تتداولها وسائل الإعلام الخارجية حول انتشار قوات من معسكر العند، ومعسكر صلاح الدين في عدن، وقال إن نشر تلك الأنباء غير مسؤول لعدم صحتها بالصورة التي وردت بها، ولم ينف وجود رد فعل من بعض الوحدات الجنوبية على تحركات الوحدات الشمالية في مناطق الشماس لكنه أكد أنه جرت السيطرة عليها وإيقافها على الفور.

٠٠٠٢٣٨



المصدر : الحياة ٣ (المقدمة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات          التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٣

# المؤتمر والاشتراكي اتصلا بعلي ناصر في اطار الجهود لتسوية الأزمة

☐ صنعاء - «الحياة»:

■ قالت مصادر ديبلوماسية عربية في صنعاء امس ان اجتماعاً عقد في دمشق يوم الجمعة الماضي بين الرئيسين اليمني السابق علي ناصر محمد والسيد محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني وذلك في اطار الجهود المبذولة لتسوية الأزمة اليمنية.

وأوضحت هذه المصادر ان الاجتماع بين باسندوه وعلي ناصر استهدف معرفة ما اذا كان الرئيس السابق على استعداد للعب دور في تسوية الأزمة نظراً الى العلاقة التي تربطه بأطرافها. وقالت ان الاجتماع يأتي بعدما التقى علي ناصر السيد عبدالله غانم وزير العدل اليمني الذي زار دمشق اخيراً، وهو

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة ٢ (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٣

# المؤتمر والاشتراكي اتصلا بعلي

تتمة الصفحة الاولى

ينتمي الى حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح، ثم الدكتور سيف صائل عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. كذلك التقى اخيراً السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي والسيد محمد سعيد عبدالله (محسن) عضو المكتب السياسي للحزب وزير الاسكان.

وافادت مصادر يمنية ان الرئيس السابق الذي طبّع علاقاته مع الحزب الاشتراكي بعد طي صفحة احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، التي انتهت باطاحته، «ابدى استعداده للتحرك اذا تبين له ان هناك امكانية جدية لنجاحه في مهمته واذا كانت كل الاطراف مقتنعة بما يمكن ان يقوم به».

ونقلت هذه المصادر عن علي ناصر قوله ان تطبيع علاقاته بالحزب الاشتراكي الذي كان يشغل منصب الأمين العام للجنته المركزية حتى العام ١٩٨٦ «لا يعني في اي شكل انحيازه الى اي من طرفي الأزمة السياسية في البلاد، بل ان ذلك يعزز امكان لعبه دوراً في تسوية الأزمة في حال حصول توافق مسبق على مثل هذا الدور».





# الوحدة اليمنية: نظرة الى الخطر

أحمد يوسف أحمد *

مثلت الوحدة اليمنية الراهنة انجازاً تاريخياً مهماً من المنظور اليمني على الاقل، لانها اعادت الحالة الوحدوية لشعب ظل مجزأ لفترة طويلة من دون سند من تاريخه السياسي او واقعه الاجتماعي او حقائق الارض التي يعيش عليها. وزاد من اهمية الانجاز في حينه انه جاء بعد فترة طالت نسبيا في اعقاب حصول الشطر الجنوبي من اليمن على استقلاله. وهكذا ساد الاستخفاف حيناً بمشروع الوحدة اليمنية في فترة تواتر الصراعات المسلحة بين الشطرين، ثم ساد انطباع بان اقصى ما يطمح اليه الشطران هو نوع من التعايش السلمي المغلف بالسعي الوظيفي لتحقيق الوحدة الذي بدا انه غير قادر على تجاوز حقيقي لواقع التشطير، واجاد اليمنيون سريعاً قراءة المتغيرات من حولهم، وحولوا مشروعهم الوحدوي الى انجاز.

غير ان الانجاز لم يكن يمنياً فحسب، بل كانت له دلالته العربية الواضحة، اذ كانت الوحدة اليمنية اول انجاز عربي لوحدة اندماجية منذ انتهاء الوحدة المصرية - السورية بالانفصال في ايلول (سبتمبر) ١٩٦١، وهكذا اصبحت الوحدة اليمنية رمزاً لامكان تجاوز الواقع القطري الى حالة ارقى بالمعيار القومي، صحيح انه يمكن القول بخصوصية الحالة اليمنية، ومن ثم عدم انطباق دلالاتها على الحالة العربية العامة، ولكن يبقى ان الوحدة اليمنية تمت بين دولتين لكل منهما سيادتها وشخصيتها الدولية ونخبتها الحاكمة، وأمكن ايجاد صيغة عملية لتجاوز هذا كله الى الحالة الوحدوية.

والاكثر من ذلك ان الوحدة اليمنية جاءت بالديموقراطية، وكانت انفراجة ديموقراطية تحققت في كلا الشطرين قبل الوحدة، ولكن الجمع بينهما في حد ذاته اوجد على الاقل قوتين سياسيتين فاعلتين في الدولة اليمنية الجديدة، كان لكل منهما على الرغم من اتفاقهما في البداية، توجهاتها المتميزة عن الاخرى، اي ان الوحدة كانت في حدها الادنى قناة لمزيد من التطور الديموقراطي في اليمن، والذي جاء مخالفا لافكار وخبرات سابقة بخصوص علاقة الوحدة بالديموقراطية، فاعطى البعض للوحدة اولوية على الديموقراطية، ولم تكن البنية الديموقراطية السليمة من سمات دولة الوحدة المصرية - السورية على رغم ان الوحدة ذاتها كانت خياراً جماهيرياً حقيقياً، وهكذا جاءت الوحدة اليمنية بعد حوالي ثلث قرن من تفكك الجمهورية العربية المتحدة لتشير الى ان حلم الجمع بين الوحدة والديموقراطية ممكن.

واجهت الوحدة اليمنية من دون شك مشكلات منذ بدايتها، ولعل ازمة الخليج والتعقيدات التي احاطت بالموقف اليمني منها كانت واحدة من اهم هذه المشكلات بقدر تداعياتها على الاوضاع الداخلية في اليمن وكذلك على علاقات اليمن بمحيطها الجغرافي المباشر. وعلى رغم ذلك حدثت تطورات ايجابية على صعيد تجاوز هذه التداعيات، فوقعت اتفاقية الحدود اليمنية - العمانية التي تعد نموذجاً للحل السلمي لخلافات الحدود، فضلا عن حدوث انفراجات واضحة في علاقات اليمن بمعظم دول محيطها الجغرافي، لكن المشكلات الاهم بدات تتراكم في الداخل.

ويتردد المرء كثيراً في تناول الازمة السياسية الراهنة في اليمن ربما أملاً في ان تكون ازمة عابرة، غير ان كل المؤشرات باتت تؤكد انها ازمة حقيقية وخطيرة في آن واحد، فمن جهة خرجت الازمة الى العلن وباتت اطرافها الرئيسية غير حريصة على ادارتها في جو من الكتمان الذي يعطي مبررا للادعاء بان الازمة غير موجودة، او انها على الاقل غير حادة، وهكذا اصبحنا نلاحق التصريحات والتصريحات المضادة للاطراف يومياً، الامر الذي بات يعني بشكل او باخر ان المقصود من هذه التصريحات ليس «ادارة حوار» لحل الازمة وانما قد يكون، وهذا هو الخطير، تحقيق الحشد السياسي من خلف مواقف معينة، والذين يفكرون في الحشد السياسي يفكرون بالتاكيد في ما هو وراءه.

ومن جهة ثانية اصبح واضحا بما لا يقبل الشك ان هناك اطرافاً لا تريد لهذه الازمة ان تحل او تهدأ، بل على العكس تريد زيادة تاجيجها، ويظهر امعان النظر في محاولة الاغتيال الاخيرة التي تعرض لها بعض افراد اسرة نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض هذه المسالة بوضوح شديد، فمن المؤكد ان الذين خططوا لهذه المحاولة ليسوا من السذاجة ليتصوروا بان نجاحهم فيها سيحل الازمة لصالح احد اطرافها، بل ان النتيجة الوحيدة للمحاولة، سواء نجحت أو اخفقت، ستكون مزيدا من تفاقم الازمة ان لم يكن تفجيرها.

يضاف الى ذلك ان الازمة ليست بين الحزبين الرئيسيين اللذين قادا عملية اعادة تحقيق الوحدة اليمنية، ولكنها ازمة بين الحزب القائد في الشطر الشمالي سابقاً والحزب القائد في الشطر الجنوبي

سابقاً، ولهذا معناه الواضح والخطير في الوقت نفسه، وهو ان الازمة يمكن ان تكون في احد ابعادها ازمة بين الشطرين السابقين وليست مجرد بين حزبين رئيسيين، فالانتخابات التشريعية اليمنية حفلت بسمات ايجابية كثيرة، ولكن احدى نتائجها التي لم تبعث على الارتياح تمثلت في ذلك الاستقطاب السياسي الذي استمر متمثلا في سيطرة حزب المؤتمر الشعبي على الشمال والاشتراكي على الجنوب. وكان المرء يتمنى لو استطاع حزب المؤتمر ان يحقق مكاسب في الجنوب، ولو ان الحزب الاشتراكي تمكن في المقابل من تحقيق مكاسب في الشمال، لكانت مثل هذه الخريطة للقوى السياسية ستتكفل بتكييف اي ازمة بين الحزبين باعتبارها ازمة سياسية فقط، وليست ازمة سياسية محملة بابعاد «جغرافية».

وعلى رغم ان المؤشرات السابقة تنضح بالخطر الا انه يصعب على المرء ان يسلّم بان خطراً داهماً يحيط بالوحدة اليمنية، ومع ذلك فان الوحدة اليمنية لن تفيدها المشاعر الطيبة كثيرا، وينبغي ان يكون احرص الناس عليها هم الاكثر قدرة على رؤية الخطر المحيط بها، ويتحمل الشركاء الذين اقاموا الوحدة وفقا للبنية الراهنة المسؤولية الاولى في تقدير الخطر ودفعه، ذلك ان هؤلاء هم الذين اختاروا الصيغة الحالية للوحدة وكيفية تنفيذها، واذكر انني كنت تجاسرت في ندوة علمية في اذار (مارس) ١٩٩٠ بحضور بعض الاصدقاء اليمنيين على التساؤل عن السبب في البدء بالصيغة الحالية (صيغة الدولة البسيطة ذات المركز السياسي الواحد) وعدم البدء بالصيغة الفيديرالية، فرد فوراً احد هؤلاء الاصدقاء وله دوره السياسي البارز بان الحالة اليمنية مختلفة، فالشعبان (وهذا صحيح) شعب واحد، ويتعين علينا بالنظر الى ذلك ان نفكر بعيداً عن عقدة الوحدة المصرية - السورية، وليس هناك ما يدعو في الحالة اليمنية على الاطلاق للتفكير في الصيغة الفيديرالية، والواقع انني لا ادري السبب في سوء سمعة «الصيغة الفيدرالية» في الفكر الوحدوي العربي، اذ يبدو ان قطاعا لا باس به من المنتمين لهذا الفكر يعتبرونها وحدة ناقصة لا تليق بمستوى «الامكانات الوحدوية العربية» علماً بان الفيديرالية وحدة اندماجية كاملة تفضي، كما تفضي الدولة البسيطة، الى دولة واحدة ولكن كل ما في الامر انها تساعد بما تعطيه من سلطات لاعضاء الاتحاد في الامور غير السيادية على ادارة التنوع والتمايز بين الاعضاء، وهو امر نلمسه بوضوح في واقعنا العربي، وعلى اية حال فلما كان اهل مكة ادرى بشعابها فقد اطمان المرء حينها الى ان المشكلات في حدها الادنى.

وكانت هناك مسالة وضع القوات المسلحة (المكونة من قوات الشطرين سابقا) في دولة الوحدة، ومن الواضح من الخبرة السابقة انها مسالة اساسية، بل كان واضحا انها اكثر الحاحا في الحالة اليمنية لوجود «جيش ايديولوجي» يعمل رسميا بالسياسة، ولقد كان احد شرطي الرئيس الراحل جمال عبدالناصر لقبول الوحدة مع سورية هو وحدة الجيش وابتعاده عن العمل السياسي، كما اذكر ان نخبة من المفكرين والسياسيين اليمنيين التقت في القاهرة مفكراً وصحافياً بارزاً، ونقل إلي احد الذين حضروا اللقاء ان اول سؤال وجهه اليهم الرجل كان متعلقا بوضع القوات المسلحة في دولة الوحدة وما اذا كان وضعا محسوبا ام لا. فعلّق الصديق بقوله ان الرجل وضع يده مباشرة على مكمن الخطر.

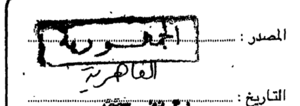
كانت المشكلات اذن، او على الاقل بعضها، معروفة مقدما، ولذلك فان الذين اختاروا الحلول عليهم اليوم متابعة تنفيذها وحماية الانجاز واجراء التكيف اللازم للاستمرار الناجح، ولسنا في مجال تقديم النصح لاحد، ولكن ثمة بديهيات ينبغي التذكير بها، وعلى راسها ان الوحدة اليمنية بنيت لبنة لبنة على الحوار ومن الخطورة بمكان ان يتصور احد نهجاً اخر لحل الازمة الراهنة، فمن دون الحوار بين كل القوى الفاعلة في الساحة اليمنية سيكون اي تصور للحل ناقصاً ومعيباً بل وخطيراً، ربما اجتازت الوحدة اليمنية ازمتها الراهنة من دون حوار حقيقي ولكنها ستدفع ثمناً باهظاً لذلك، واعتقد انه آن الاوان لكي نتجنب في سياستنا العربية ظاهرة دفع الاثمان الباهظة من دون مبرر لذلك او عائد يترتب عليه، وعلى اليمنيين ان يدركوا انهم يملكون انجازاً عربياً عزيزاً، وغالباً لن يستطيع احد غيرهم في ظل الظروف العربية الراهنة ان يدافع عنه.

كنت اتحدث في صنعاء في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢ عن «الابعاد العربية للوحدة اليمنية» في اطار ندوة عن «اليمن الواحد والمتغيرات الدولية» وبعد الجلسة سالني مشارك اجنبي بمزيج من الاستخفاف والغيظ والتمني، كم تعتقد انها ستبقى لتكون لها ابعاد عربية اصلاً؟ فاجبته ببساطة وقد ادركت ما يحركه: اعتقد انها وجدت لتبقى، فهل يساعدنا شعب اليمن وقادته على ان نثبت انها كذلك حقاً؟

---

* استاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة.





المصدر : الجمهورية
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات          التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٣

## الجمهورية تقول :

# إنقاذ الوحدة اليمنية

×× يتابع رجل الشارع فى انحاء الوطن العربى باهتمام شديد تلك الانباء والتطورات المقلقة التى يشهدها اليمن.. والتى تجاوزت الخلاف فى الرأى الى حوادث مؤسفة وتحركات عسكرية وانباء متناقضة تنقلها وكالات الانباء من هناك ..

ومن المؤكد ان الوحدة اليمنية. مهما كانت الظروف التى صاحبت تحقيقها. كانت مطلبا شعبيا فى الشمال والجنوب استجاب له زعماء الشطرين وحظيت بتأييد رجل الشارع العادى ومنحها قوة الدفع ماجعلها تتقدم رغم السنوات القليلة التى مرت عليها خطوات ملموسة لدعم الديمقراطية وبدء مسيرة تنموية طموحة تستفيد من الامكانيات الطبيعية والبشرية والموارد التى تتكامل دون شك باتحاد الشطرين .

×× ومن الصحيح ان قطاعى الحكم باليمن الشمالى والجنوبى كان مختلفين تماما فى الايدلوجيات والتوجهات السياسية والصعوبات القبلية الا ان حماس الشعب اليمنى واقتناعه بفكرة الوحدة قد حماها حتى الان وتجاوز بها الكثير من العقبات والصعاب.. ولاينكر احد ضرورة البحث عن سلبيات وخلفيات الازمة السياسية وبصراحة تامة الا انه من الضرورى ان يكون اساس ذلك الحفاظ على وحدة اليمن وليس العكس.. ولذلك يكون من المنطقى تدخل حكماء اليمن ـ فهم ادرى بشعابها ـ وان يكون ذلك فى شكل توسيع لدائرة الحوار وعناصره واتاحة الفرصة لمشاركة لكامل القوى السياسية لوضع النقاط فوق الحروف وتحديد مسئولية كل طرف ليس فقط عما حدث بل عما يفترض القيام به فى المرحلة القادمة ـ لانقاذ الوحدة ـ وليس بالتهديد بتحركات لوحدات عسكرية هنا او هناك .

×× ان التهديد الذى تواجهه الوحدة اليمنية يبدو غريبا عن روح العصر والاتجاه العالمى الى التوحد وامامنا عشرات الامثلة لمحاولات جادة لتحقيق الوحدة بدأت من المجموعة الاوروبية ولم تنتهى بمجموعة المحيط الهادى.. فهم ينجحون رغم الاختلافات فى صياغة وحدة تدريجية ويمنحونها عناصر القوة فى حين ان العرب مازالوا يهدرون بكل اسف عناصر قوتهم الطبيعية والتاريخية.. وتأتى الخلافات اليمنية خير مثال على ذلك .

# ضباط من الشرطة العسكرية يطلقون النار على منزل البيض !

**اليمن**

للمرة الثانية خلال عشرة ايام يتعرض ابناء على سالم البيض رئيس الحزب الاشتراكى اليمنى المشارك فى حكم البلاد ونائب رئيس الجمهورية لمحاولة اغتيال وكان الحادث الاول قد انتهى بقتل ابن شقيقة البيض الذى كان يرافق اثنين من ابنائه اطلق عليهم الرصاص وهم يغادرون منزلهم فى مدينة عدن العاصمة الثانية لليمن .. وجاء الحادث الاخير ليضيف توترا الى الجو المتوتر الذى يخيم على المناخ السياسى فى اليمن ..

وفى الحادث الثانى اطلقت مجموعة مسلحة فجر الثلاثاء الماضي وابلا من الرصاص على منزل ابناء البيض وتمكنت حراسة البيض من القاء القبض على المجموعة المسلحة وهم ستة افراد تبين انهم ضباط فى الشرطة العسكرية من افراد الكتيبة الاولى التى كانت قد نقلت من صنعاء الى عدن قبل عامين ويجرى التحقيق الان مع الضباط الستة بواسطة المخابرات العسكرية التى تسلمتهم من قيادة الشرطة فى عدن .

وفى نفس الوقت القت الشرطة اليمنية القبض على شخصين يحملان سلة فيها عدد من القنابل اليدوية كانا يحاولان التسلل الى المبنى الرئيسي لشركة الخطوط الجوية اليمنية المواجهة لمنزل الشيخ عبد الله الاحمر رئيس مجلس النواب .

والى صنعاء عاد ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى بعد زيارة قام بها الى عدن والتقى فيها بعلى البيض فى محاولة لحل الخلاف وعقب عودته الى صنعاء التقى بالرئيس على عبد الله صالح لنفس الغرض .

وقد صرح العطاس للصحفيين بأن الحكومة لم تعد تستطيع العمل فى ظل الجو الذى تخلقه الازمة السياسية بين رئيس الجمهورية ونائبه وقال ان استمرار الازمة يهدد وحدة البلاد ومسيرتها الديمقراطية ودعا الى حوار وطنى مسئول من شانه تجنيب البلاد كارثة الانقسام .

علي صالح يوافق على مبادرة للمعارضة ويتسلم رسالة اميركية تبدي «قلقاً»

# عدن: عسكريون جابوا الجبال في تدريبات على مواجهة «غزو»

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ وضعت القوات المسلحة في المحافظات الجنوبية والشرقية التي يسيطر عليها الحزب الاشتراكي وحداتها ومعسكراتها «في حال الاستعداد الكامل».

وذكرت مصادر عسكرية مسؤولة في عدن امس ان «الاستعداد الكامل الذي يسود كل الوحدات العسكرية في الجنوب بدأ الخميس الماضي بناء على توجيهات عليا». وامتنعت هذه المصادر عن تحديد الجهة التي اعطت الاوامر لكن عدداً من الضباط اشاروا الى انها في «الحزب الاشتراكي اليمني الذي يعتبر افراد القوات المسلحة الجنوبية اعضاء فيه».

وشاهد سكان مدينة كريتر في عدن صباح امس «مجموعات عسكرية تجوب جبال المدينة بأسلحتها الرشاشة مما خلق جواً من الرعب لدى السكان الذين تنفسوا الصعداء عند الظهر بعد نزول المجموعات المسلحة من الجبال». واوضح مسؤولون عسكريون ان «ما جرى هو نوع من التدريب للقوات على حماية المدينة اذا واجهت غزواً عسكرياً». ولم يشر هؤلاء المسؤولون الى «الجهة المتوقع قيامها بالغزو».

على صعيد تحركات القوات الشمالية الموجودة في المحافظات الجنوبية والشرقية، فهي الى المعسكرات مع بقائها في حال استعداد شبيهة بحال القوات الجنوبية.

وأكد عسكريون لـ «الحياة» ان «بقاء القوات المسلحة اليمنية يهدد الموقف بالانفجار».

وعلى صعيد تبادل الاتهامات بين طرفي الخلاف (الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي) فقد وجهت احدى صحف الاشتراكي وهي «الشرارة» الصادرة امس في حضرموت مسقط رأس زعيم الحزب ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض «اتهاماً الى القيادة العراقية بالتورط في الازمة السياسية الراهنة في اليمن».

وقالت الصحيفة ان «الاتصالات العراقية - اليمنية المعلنة بدأت منذ أيار (مايو) من العام الماضي تحت غطاء الوساطة وحل الخلافات بين الشريكين (الاشتراكي والمؤتمر) حفاظاً على الوحدة اليمنية وهي تواصلت اشهراً بعد ذلك، لكنها انتهت بالفشل الذريع بعدما اوقف الطرف الاشتراكي حواره معها ورفض وساطتها بعدما تكشفت نياتها التدخلية الانحيازية في الصراع».

واضافت الصحيفة الاشتراكية ان: «سيناريو لحل الازمة السياسية في اليمن وضع بشكل سري خارج صنعاء وخارج الحلول والحوارات الوطنية التي يجري الحديث عنها والتي تحظى بتأييد دول المنطقة وتتناسب ومقتضيات الامن الاقليمي في المنطقة».

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢-١ نوفمبر ١٩٩٣

# عدن : عسكريون جابوا الجبال

تتمة الصفحة الاولى

وفي صنعاء ذكرت مصادر مطلعة ان الرئيس علي عبدالله صالح الامين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام وافق امس على مبادرة تقدمت بها احزاب المعارضة لحل الازمة السياسية في البلاد.

وتقضي المبادرة التي تقدم بها عدد من قادة المعارضة في البلاد خلال استقبال علي صالح لهم أمس بأن تعقد قيادة الائتلاف الثلاثي (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح) سلسلة من الاجتماعات تشارك فيها المعارضة لمناقشة النقاط المطروحة من الحزب الاشتراكي وعددها ١٨ ونقاط المؤتمر الشعبي العام وعددها ١٩ ونقاط التكتل الوطني للمعارضة (١٦ نقطة) على ان توضع آلية وجدول زمني لتنفيذ القضايا التي يتفق عليها خلال تلك الاجتماعات وبما يعزز الاستقرار في البلاد ويحافظ على وحدتها والنهج الديموقراطي.

وقالت تلك المصادر ان الرئيس اليمني «رحّب بمبادرة المعارضة، واكد حرص المؤتمر الشعبي العام على مناقشة كل القضايا برؤية وطنية تكفل لليمن الخروج من الاوضاع الراهنة التي تواجهها».

وذكرت تلك المصادر أن يوم غد الاثنين حدد موعداً للبدء في عقد تلك اللقاءات التي تتطلع من خلالها احزاب المعارضة الى وضع حدّ للخلاف الناشب الآن بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. وما زالت تلك المبادرة بانتظار رد السيد علي سالم البيض والحزب الاشتراكي عليها.

واستقبل رئيس مجلس الرئاسة اليمني امس آرثر هيوز سفير الولايات المتحدة في صنعاء الذي نقل اليه رسالة من الادارة الاميركية تتعلق بالقضايا التي تهم البلدين.

وأذيع رسمياً «ان الرسالة تضمنت قلق الولايات المتحدة من استمرار الخلافات السياسية وتأثيرها على مسيرة الاستقرار في اليمن. وأكدت مجدداً تأييد الولايات المتحدة القوي للوحدة والديموقراطية والاصلاح الاقتصادي في اليمن».

وأكدت الرسالة «حرص الادارة الاميركية على حل الخلافات السياسية القائمة في الساحة اليمنية على اساس الحوار السلمي» مشيرة الى ان اي فشل لتجربة الوحدة والديموقراطية في اليمن ستكون له نتائج وأبعاد سلبية على المنطقة وعلى الشعب اليمني بوجه خاص.

وابدى علي صالح، خلال المقابلة، تقدير اليمن لما عبّرت عنه الولايات المتحدة في بيانها السابق من «اهتمام وحرص على استقرار الاوضاع في اليمن وتأييدها القوي للوحدة والديموقراطية والاقتصاد الحر في اليمن».



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٣

## رسالة أميركية تعبر عن قلق واشنطن

# علي صالح يوافق على لقاء البيض غداً

عدن: من لطفي شطارة

وافق الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على مبادرة تقدمت بها احزاب المعارضة لانهاء الازمة السياسية في البلاد. وتقضي المبادرة التي تقدم بها قادة احزاب المعارضة في اجتماع لهم مع الرئيس علي صالح امس بعقد اجتماع مشترك لقيادة الائتلاف الثلاثي الحاكم (الاشتراكي، الشعبي، الاصلاح) واحزاب المعارضة لمناقشة وبحث كافة القضايا المطروحة من الاشتراكي (18 نقطة) والشعبي (19 نقطة) والتكتل الوطني للمعارضة (16 نقطة).

وتهدف المبادرة الى وضع آلية وجدول زمني لتنفيذ القضايا التي يتفق عليها خلال ذلك الاجتماع المقرر عقده غداً والذي تعلق الامال عليه لتحقيق الاستقرار في البلاد والمحافظة على الوحدة والديمقراطية.

وقالت المصادر ان الرئيس علي صالح رحب بالمبادرة وحدد غداً موعداً للقائه مع نائبه علي سالم البيض، الا ان صالح واحزاب المعارضة ما يزالون ينتظرون رد الاشتراكي وأمينه العام البيض على هذه المبادرة.

ويرى المراقبون ان الاشتراكي سيوافق على المبادرة خاصة انه كان قد وضع في مقدمة مبادرته التي ارسلها الى صالح نهاية الاسبوع الماضي وسلمها عبر العميد مجاهد ابو شوارب ضرورة عقد لقاء يضم كافة التنظيمات السياسية والابداعية والمهنية واطراف الائتلاف الحاكم بالاضافة الى احزاب المعارضة في الساحة السياسية.

على الصعيد نفسه عبرت الولايات المتحدة عن قلقها من استمرار الخلافات السياسية في اليمن وتأثيرها على مسيرة الاستقرار في البلاد.

واكدت الادارة الاميركية التي تسلم الرئيس علي صالح امس رسالة منها سلمها السفير





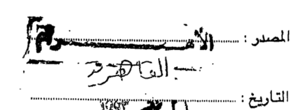

المصدر : الشرق الأوسط السعودية

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٣

الأميركي في صنعاء ارثر هيوز تأييدها القوي للوحدة والديمقراطية والاصلاح الاقتصادي، وعبرت عن حرص واشنطن على حل الخلافات السياسية القائمة على اساس الحوار السلمي مشيرة الى ان اي فشل لتجربة الوحدة والديمقراطية في اليمن ستكون له نتائج وأبعاد سلبية على المنطقة وعلى الشعب اليمني على وجه الخصوص.

ومن جانب آخر، دعت الاحزاب والتنظيمات السياسية والابداعية في محافظة حضرموت القيادة اليمنية الى العودة الى الاتفاقات الوحدوية واختيار الأفضل من رصيد التجربتين لنظامي الحكم السابقين في ظل التشطير للأخذ بتجربة جديدة ومتميزة في ظل الوحدة.





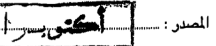
المصدر : الأهـــرام - القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ١٩٩٣

# مصرع ٥ أشخاص برصاص الجيش فى جنوب اليمن

صنعاء - وكالات الأنباء : لقى خمسة أشخاص مصرعهم فى جنوب اليمن خلال تبادل لإطلاق النار مع جنود ينتمون إلى وحدة عسكرية من الشطر الشمالى من اليمن سابقا أمس الاول. وأوضح راديو «لندن» أن الحادث وقع عندما حاول الجنود دخول قرية غسان بالقرب من الحدود التى كانت تفصل الشطرين الشمالى والجنوبى من اليمن قبل الوحدة فى مايو ١٩٩٠. وقد اصيب فى الحادث جنديان بجراح. وأشار الراديو إلى أن هيثم قاسم وزير الدفاع اليمنى امر الجنود بالعودة إلى ثكناتهم. وأضاف أن الحادث قد يزيد من عدم الاستقرار والتوتر الذى يهدد الوحدة اليمنية.


المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٣

# هل سيتم الانفصال بين صنعاء وعدن !!

مريم روبين

هل سيقع طلاق الوحدة اليمنية ..؟ بعد أن تحول التراشق بالكلمات الى التراشق بالرصاص الذى سقط ضحيته فى عدن ابن شقيقة على سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكى .. بينما تمكن نجلاه من تفادى النيران .

لقد وصلت الأزمة السياسية بين كل من الرئيس على عبد الله صالح وبين نائبه على سالم البيض المعتكف حاليا فى عدن منذ ثلاثة أشهر إلى حافة الهاوية .. تبادلا خلالها الاتهامات التى كشفت مدى خطورة الانقسام الواقع الآن .. مما دعا العديد من الدول الأفريقية المجاورة والعواصم العربية .. وكذلك العديد من الشخصيات العربية ، للاسراع بالوساطة فى محاولة لإنقاذ الوحدة اليمنية من الانهيار ولانقاذ الشعب اليمنى فى جنوبه وشماله .

والعاصفة السياسية التى تجتاح اليمن حاليا .. والأحداث الخطيرة التى تشهدها فى هذه الآونة ليست وليدة الاختلاف حول تعديل الدستور ولكنها فى الواقع وليدة أزمة الثقة القديمة بين القطبين الحاكمين منذ سنوات مضت .. فالأزمة ليست نابعة من فراغ ولكنها مخاض سنوات طويلة من المعاناة والقهر .. ووليدة ظروف غير طبيعية عاشها الشعب اليمنى منذ قام الانجليز بتسليم السلطة إلى الجبهة القومية عام ١٩٦٧ بعزل عن القوى الوطنية المخلصة فى البلاد .. حيث أقامت حكومة فى الجنوب ناصبت حكومة الشمال العداء الى درجة أنها كانت تعتبر أى مواطن جنوبى يتصل بحكومة الشمال أو يقيم معها أية علاقة خائنا جزاؤه الاعدام أو السجن مدى الحياة .. كما أغلقت حكومة الجنوب الحدود بينها وبين الشمال لفترة لا تقل عن ستة عشر عاما ولم تنته إلا مع بداية محادثات الوحدة .

والآن .. نسمع الاتهامات الجارحة تنطلق من حزبى السلطة .. كل حزب يتهم شريكه الآخر بالفساد وبأنه المسئول عما آلت إليه الأوضاع فى البلاد .. ولكن الحقيقة المرة والواضحة أن هذه الوحدة اليمنية ليست أكثر من لافتة خادعة وأن التشطير ما زال قائما .. فالجنوب ما يزال جنوبا والشمال ما يزال شمالا .

بل أثبتت المواقف الفعلية فى إدارة الحكم أن السلطة والجاه أهم فى أعين حكامها ، من الوحدة اليمنية .. حيث ظل على عبد الله صالح حاكما لصنعاء ومحاولا بسط سيطرته على الشطر الجنوبى .. فيما ظل على سالم البيض حاكما على عدن مع رجاله يحدوه الأمل أن يمد سلطانه إلى الشطر الشمالى كله .. ورغم الانتخابات والاستفتاءات التى تمت خلال السنوات الثلاث الماضية .. نجد أن الجيش اليمنى .. ما يزال جيشين والأمن أمنين .. والإدارة إدارتين ..

ومنذ توقيع اتفاق الوحدة فلم تقم عملياً جمهورية اليمن الموحدة لا أجهزة وحدوية مركزية .. ولا مؤسسات وحدوية .. ولكل من الشطرين قواته المسلحة المستقلة والتى تقف وأيديها على الزناد ومستعدة لمواجهة غدر القوات المسلحة فى الشطر الآخر من الوطن اليمنى .

هكذا كان حصاد الوحدة .. بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على قيامها انهيارا اقتصاديا كاملا .. دفع بالبلاد إلى حافة الخراب والمجاعة وانفلات أمنى لم يشهده بلد من بلاد العالم .. وصراعات بين الحزبين الحاكمين وتبادل بيانات التنديد لا تلبث أن تحول إلى صراعات دموية وجرائم قتل واغتيالات وتصفيات جسدية .. وسخط ونقمة فى الجنوب على الشمال الذى يستأثر بكل السلطات ويكتفى للجنوب بدور



المصدر : أكتوبر - القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٣

الكومبارس . حيث تحولت عدن .. إلى خراب وأطلال .

وطبيعى أن تكون محصلة ذلك كله .. تلك الأزمة السياسية الطاحنة التى تشهدها اليمن حاليا .. فنائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض معتكف بقصره فى عدن .. منذ شهر أغسطس الماضى ويرفض الذهاب إلى مكتبه فى صنعاء . بدعوى أن كل اختصاصاته وصلاحياته قد سلبت منه بأنه أمضى شهورا فى مكتبه بصنعاء لم يوقع فيها ورقة واحدة .. ولم يزره ضيف واحد .

وفى نفس الوقت وضع ١٨ نقطة لبحثها وإقرارها كشرط لوضع حد لاعتكافه والعودة إلى صنعاء .. بينما وضع الرئيس اليمنى على عبد الله صالح من جانبه ١٩ نقطة مضادة لكى تشكل أساسا مقبولا لعودة الوئام بين المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى .. ولم يكتف بهذا بل من خلال تصريحاته .. اتهم الرئيس اليمنى علنا وبصراحة بأنه يفرط فى مصالح البلاد وغير أمين عليها ليقضى بذلك على كل أمل فى رأب الصدع وإنهاء الأزمة التى شملت الحياة فى اليمن تماما . حيث لا يربط صنعاء بعدن إلا الشك والريبة وعدم الثقة .. والكل متخوف من الكل . والكل متوجس من الكل .. ورغم المحاولات العديدة للوساطات التى تقوم بها العواصم العربية والافريقية .. بل والأمريكية إلا أن الأمل ما يزال ضعيفا أمام رأب الصدع اليمنى .. لا لإنقاذ الوحدة اليمنية .. ولانقاذ الشعب اليمنى شماله وجنوبه الذى يخشى الانفصال .. الذى سيتحول اليمن من خلاله إلى حرب أهلية .. تأكل الأخضر واليابس وتدمر الجميع .. بما فيهم كبار القيادات السياسية والعسكرية وحتى مشايخ القبائل بينما يسبح الشعب فى كلا الشطرين فى بحر من الدماء .. ..



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣


### نواب محافظات «التماس» يخشون على ناخبيهم

# اجتماع قيادات الائتلاف والمعارضة لوضع حل للأزمة اليمنية


عدن: من لطفي شطارة

صنعاء: من حمود منصر


تجتمع اليوم قيادات الائتلاف الحاكم في اليمن، مع اقطاب التكتل الوطني للمعارضة، في محاولة اخيرة لاحتواء الازمة السياسية المتفاقمة، بالتوقيع على مبادرة حول أسلوب العمل، في صورة حوارات جدية، تتناول مختلف القضايا المطروحة، وتضع جدولاً زمنيا تتفق عليه جميع الاطراف لتنفيذها.

واكدت مصادر حزبية لـ«الشرق الأوسط» ان الرئيس علي عبد الله صالح سيمثل حزبه (المؤتمر الشعبي العام)، كما ان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، سيمثل تجمع الاصلاح، اما الحزب الاشتراكي فمن المتوقع ان يمثله كل من المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس الوزراء، وجار الله عمر وزير الثقافة، وكلاهما عضو في المكتب السياسي للحزب.

واضافت المصادر ان الرئيس اليمني لم يشترط لعقد اللقاء ان يمثل علي سالم البيض نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكي حزبه، إلا أن متحدثا باسم المعارضة قال: «اذا حضر البيض هذا اللقاء فجأة، فان ذلك سيكون بمثابة ضربة معلم».

وسيمثل تكتل المعارضة في الاجتماع كل من عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن (راي)، وعمر الجاوي رئيس التجمع


التتمة ........................................ ص 4



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣

## اجتماع قيادات

اليمني الوحدوي، وعبد القدوس المضواحي، والقاضي احمد الشامي، ومحمد راوح سعيد، أضافة الى كل من العميد مجاهد ابو شوارب، والشيخ سنان ابو لحوم.

وكان اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموجودون في صنعاء قد عقدوا اجتماعا صباح امس، ناقشوا فيه مبادرة تكتل المعارضة التي وافق عليها الحزب الاشتراكي، «لانها تتفق في جوهرها مع المبادرة التي تقدم بها الحزب الاسبوع الماضي، وتنصب على ضرورة توسيع المشاركة في الحوار الوطني لحل الازمة، بضم احزاب المعارضة».

وقالت المصادر ان الاشتراكي اختار 5 من اعضاء المكتب السياسي لتمثيله في الاجتماع الوطني الموسع، هم: الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة السكرتارية الذي يتوقع عودته الى صنعاء خلال اليومين المقبلين، والمهندس العطاس، وجار الله عمر، واحمد علي السلامي وزير الكهرباء والمياه، وانيس حسن يحيى رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي.

وجاءت انباء عقد هذا الاجتماع في الوقت الذي تقدم فيه 144 نائبا في البرلمان اليمني يمثلون مختلف الكتل البرلمانية لاحزاب الائتلاف (الشعبي، الاشتراكي والاصلاح) اضافة الى المستقلين، من ابناء محافظات تعز واب والبيضاء وغيرها من مناطق التماس على الحدود بين شطري اليمن سابقا، بمذكرة تتضمن اقتراحات لنزع فتيل انفجار الازمة السياسية، عن طريق اخلاء مناطق محافظاتهم من المعسكرات.

وقال برلمانيون ان ابناء محافظات «التماس» تعرضوا خلال فترة التشطير للتنكيل من جانب النظامين اللذين حكما في صنعاء وعدن، وعانوا مآسي حربي 1972 و1979، وكانوا اكثر مواطني اليمن سعادة بتحقيق الوحدة في 22 مايو (ايار) 1990، ويخشى نواب مختلف الاحزاب من الاضرار التي قد تقع على ناخبيهم، ومن ثم اخذوا زمام المبادرة بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية، عندما بدأت التحركات العسكرية هناك

ويرى هؤلاء النواب ان الوحدة اليمنية الغت اسباب وجود معسكرات القوات المسلحة في مناطقهم، ومن ثم يجب نقلها الى مناطق اخرى في عمق البلاد، ولم يعد داع لانشاء نقاط تفتيش عسكرية فيها، او انتشار للوحدات العسكرية في تلك المحافظات.

وكانت مصادر عسكرية (جنوبية) اكدت ان جميع الدبابات التابعة لها انتشرت على الطريق بين الضالع وقعطبة، ولكنها عادت الان الى ثكناتها في معسكر العند بمحافظة لحج، باستثناء دبابتين، سقطتا في «نقيل» جبل الضالع اثناء عودتهما، اذ اصطدمت احداهما بسيارة وهوت في الجانب الاخر من النقيل، بينما سقطت الاخرى، وهي تحاول الهبوط من احد المرتفعات العالية في الضالع.

# الحزب الاشتراكي يدعو لحوار وطني للخروج من الأزمة في اليمن

عدن - أ.ف.ب: اقترح الحزب الاشتراكي اليمني بزعامة علي سالم البيض اجراء حوار موسع للخروج من الأزمة التي تمر بها البلاد. دعا الحزب الى مشاركة النقابات والاتحادات المهنية والشخصيات السياسية في الحوار. طالب الحزب بتمثيل جميع الأطراف المشاركة في الحوار بعدد متساو من الممثلين بالاضافة الى ثلاث شخصيات مستقلة نيابة عن محافظات عدن وأبيان وشبوه.

أكد الحزب أن الأطراف المشاركة في الحوار ستوقع في نهاية الأمر على اتفاق ملزم لجميع الأطراف. يضم الائتلاف الحاكم في اليمن حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي وحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يرأسه الشيخ عبدالله الأحمر. كان الرئيس علي عبدالله صالح قد وافق على انضمام المعارضة الى اجتماعات الائتلاف الحاكم للبحث في الاصلاحات الكفيلة بالخروج من الأزمة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣

# بوادر احتواء الأزمة السياسية في اليمن
## صالح، يوافق على مشاركة المعارضة في اجتماعات الائتلاف الحاكم

صنعاء ـ وكالات الأنباء: وافق أمس الرئيس اليمني علي عبد الله صالح علي مشاركة المعارضة اليمنية في اجتماعات الإئتلاف الحاكم بهدف إيجاد حل للأزمة السياسية القائمة في البلاد. وعرض علي ناصر محمد الرئيس الأسبق لليمن الجنوبي وساطته لتسوية الخلافات بين مسئولي الشمال والجنوب. وأعرب الرئيس صالح عن ترحيبه بمبادرة قادة المعارضة الخاصة بالمشاركة في الائتلاف الحاكم المؤلف من حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، وحزب التجمع اليمني للإصلاح. من المتوقع بدء الاجتماعات اليوم في حالة موافقة الحزب الأشتراكي بزعامة عل سالم البيض.

وكان «البيض» قد دعا جميع القوي السياسية في اليمن لبحث الأزمة السياسية التي تهدد وحدة شطري البلاد كما طالبت المعارضة اليمينية بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، والمشاركة في الحوار لإيجاد حل للأزمة– ويواصل «البيض» نائب الرئيس اليمني اعتصامه في عدن منذ ١٩ اغسطس الماضي احتجاجا علي عدم تنفيذ برنامج الإصلاحات الذي يطالب باعتقال المشتبه في تورطهم في الإغتيالات السياسية. كما يطالب «البيض» الحكومة بتطبيق اللامركزية الأقتصادية.

في الوقت نفسه أجري علي ناصر محمد الرئيس الأسبق لليمن الجنوبي محادثات مع وزير الخارجية اليمني محمد صالح باسندوه، وعضو المجلس الرئاسي سالم صالح محمد بهدف إنهاء الأزمة السياسية.

اكد علي «ناصر» ان الأزمة الحالية هي اخطر أزمة يشهدها اليمن منذ اعلان الوحدة في مايو ١٩٩٠.

واكدت مصادر عسكرية باليمن انه تم سحب لواء من قوات الجيش في الجنوب بعد ان حاول التحرك من منطقة تمركزه.. ولم ترد أنباء عن وقوع حوادث تتزامن لتحركات قوات الجيش مع تصاعد الأزمة السياسية في البلاد خلال الفترة الماضية. وقد دعا البرلمان ومجلس الوزراء الي اندماج سريع للقوات المسلحة وقوات الامن تنفيذا لبنود اتفاق الوحدة. وشكل وزير الدفاع اليمني هيثم قاسم طاهر لجنة من ٥ أعضاء لإزالة نقاط تفتيش غير مرخص بها، وإعادة القوات التي جري نشرها خارج ثكناتها الي مواقعها الأصلية يأتي تشكيل اللجنة ضمن اجراءات اتخذها مجلس الوزراء لإحراز تقدم في جهود المصالحة بين الرئيس اليمني ونائبه وقد تعهد الجيش بالإلتزام بالحياد في الأزمة السياسية.





# توازن الرعب بين صنعاء وعدن

○ الرئيس علي عبد الله صالح يتحدث بتفاؤل عن المستقبل بينما الرئيس علي سالم البيض يتحدث بتشاؤم

■ الجبال الوحشية لا تحمي صنعاء وعدن، وكذلك الاحتمالات الوحشية. فالخوف يمشي على اكتاف الناس، وكثيرا ما يمشي على وجوههم: هل حقا ان انفجار الوحدة لن يعود باليمن الى الماضي القريب (دولة في الشمال ودولة في الجنوب)، وانما الى الماضي البعيدة حين كانت هذه البلاد «السعيدة» تضم ٢٢ سلطنة ومشيخة.

شيء ما يشبه الايام الاغريقية حينما كانت المدينة هي الدولة. هناك كانت اثينا، واسبارطة وطروادة وغيرها. وهنا صنعاء وعدن وتعز والحديدة. وماذا يوجد وراء هذه الأسوار؟ المتاهات القبلية التي لا يستطيع أحد ان يحيط بها، حتى ان المتوكل على الله اسماعيل الذي وحد البلاد وجعل عاصمته زوران (في ذمار) كان يعتقد ان ثمة مملكتين في اليمن: مملكة الجنود ومملكة الأشباح.

الآن، لا مكان الا للأشباح. يقول لي خبير يمني يعمل في احدى الهيئات التابعة للأمم المتحدة: «حين انظر الى صنعاء، وبالطبع الى عدن ايضا، ارى البنادق وراء الشبابيك. كل منزل في هذه المدينة او تلك تحول الى «جبخانة». لا شك ان هناك شيئاً يرسم لنا. لا أحد يمتلك تصوراً محدداً لما يمكن ان يجري. الرئيس علي عبد الله صالح يتحدث بتفاؤل عن المستقبل ونائب الرئيس علي سالم البيض يتحدث بتشاؤم».

هذا فيما لا يتجرأ رئيس الحكومة حيدر أبو بكر العطاس ان يغادر منزله بعدما قالت التقارير ان هناك ما لا يقل عن عشرين محاولة اغتيال ستكون في انتظاره وهو في طريقه الى مقره الرسمي. حتى ان البيض يقول: «عائلتي تتعرض للابادة»، فالأسابيع خلت تعرض ابناه لمحاولة اغتيال ادت الى مقتل ابني شقيقته، ثم اطلقت النار من ثكنة للشرطة على منزل الابن البكر ليتم القبض في الحال على ثلاثة شماليين بتهمة القيام بالمحاولة، فيما يلمح الرئيس صالح الى ان ما يحدث يمثل البقية الباقية من التراث الماركسي، فأحد لا ينسى مجزرة عام ١٩٨٦ التي أطاحت علي ناصر محمد.

لا تسأل في صنعاء او في عدن عن سيف ابن ذي يزن. يعرفون اكثر اسماء مستشاري صندوق النقد الدولي الذين ما فتئوا يوصون بشد الأحزمة.

هذا هو اليمن الذي كان ذات يوم المضخة التاريخية والحضارية لشبه الجزيرة العربية. انه بين الممالك القليلة التي عرفت كيف تستفيد من موقعها لتحتل مركزا تجاريا هاما على امتداد قرون طويلة: اذا ذهبت الى جاوا في اندونيسيا فلسوف تجد الكثيرين الذين ما زالوا يتوارثون الملامح اليمنية، فالتجار الذين انطلقوا من عدن او من الحديدة لم يتوقفوا عند الثغور المجاورة، لا بل انهم ضربوا بعيدا في شرق آسيا، وفي الاسطورة الشعبية ثمة احاديث لا تحصى عن تلك الشعوب التي طلت وجهها بالأصفر او بالاحمر. حتى انك لتجد ذلك اليمني الذي يقول لك اذ بحارة يمنيين كانوا اول من اكتشف اميركا. يعودون بك الى مقتطفات معينة من القصص الشعبي الذي يبدو انه في طريقه الى النسيان رغم ان عمليات التحديث تجري ببطء شديد.

الرئيس علي عبد الله صالح للجيش اليمني: «جمهورية مرو»

## الجنوب مستعمرة يمنية

علي سالم البيض المعتكف يقول ان هناك في صنعاء من لا يفقه «الطبيعة الجدلية» للوحدة. يقول هذا مع انه تخلى عن الكثير من المصطلحات الايديولوجية، فثمة محاولة ابتلاع: «الماضي يبتلع المستقبل». ولو كان المستقبل الذي يعيش في القرن التاسع عشر، معتبرا ان بعض أهل الحكم في الشمال لا يستطيعون التكيف مع التقدم الذي حدث في الجنوب: «المطلوب ان يلحقوا بنا لا ان يلاحقونا»، وإلى حد اتهام قيادات حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الرئيس علي عبد الله صالح بالتعامل مع الجنوب على انه «مستعمرة يمنية» لا الجناح الآخر لليمن.

ولا نريد التوغل اكثر في التفاصيل اليمنية التي تتراكم يوما بعد يوم. ومن الصعب القول ان دولة الوحدة قد قامت، فحتى المؤسسة العسكرية لا تزال عبارة عن جيوش متنافرة، ودون ان تعرف البتة حدود القبيلة، فالعديد من الضباط لا يدينون بالولاء للدولة وانما الى القبيلة التي يبدو انها تنتفخ والى حد اختراق المدن نفسها: «لا، انت لا تلاحظ توازن الرعب بين صنعاء وعدن وحسب. لسوف تلاحظ ذلك داخل صنعاء نفسها وداخل عدن نفسها».

## المفهوم الاميركي للاستقرار

يقول ذلك الخبير اليمني الذي يصحح معلوماتنا: «لا اعتقد ان الحرب الاهلية ستؤثر على الجوار. لن يكون هناك لاجئون كما في القرن الافريقي. اليمني يفضل ان يموت داخل اليمن. ولكن يبدو أن هناك خطة اما لاقامة تركيبة معينة او للحفاظ على الوضع كما هو عليه الى ما لا نهاية».

ولا شك ان مخاوف علي سالم البيض ازدادت ووهو يرى مديرة دائرة شبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الاميركية مارغريت دين تلتقي في صنعاء وزير الخارجية محمد صالح باسندوه للبحث في العلاقات الثنائية و«سبل تعزيزها، وكذلك القضايا ذات الاهتمام المشترك».

ومع ان دين قالت ان بلادها لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، لكنها تقف بحزم مع الاستقرار، فإن اوساط الحزب الاشتراكي تعتقد ان «المفهوم الاميركي للاستقرار يختلف عن مفهومنا».

ازمة داخل اليمن لتبقى اليمن داخل اليمن. ولا بأس ان تسمع في عدن من يقول لك «من زمان ونحن بلاد اللامعقول. اليمن السعيد هو اليمن اللامعقول»، فهنا الجنوب «اكثر تطورا» من الشمال الذي يريد ان يكون كل الجمهورية، كما يقول نائب الرئيس الذي يصف الجمهورية بـ«جمهورية مرو» باعتبار ان الرئيس صالح يبدأ قراراته بفعل الأمر. ولكن من تراه يستطيع ان يوقف الجدل؟■■

نبيه البرجي



المصدر : أخبار العرب القطرية

التاريخ : ٢٢ / ١١ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# رسالة محبة إلى صنعاء وعدن



محمد المكي

في العاشر من مايو الماضي كتبت في «سودانيات» مشاهد من قصة حب سودانية يمنية، وقد تحدثت عن قوة الأواصر بين السودانيين واليمنيين متناولاً أبعاد الاهتمام السوداني بالشؤون اليمنية، وجاء حديثي بمناسبة العملية الديمقراطية في اليمن والتي جرت لأول مرة على أساس التعددية، ولم أنس في هذا السياق الحديث عن الهجرات اليمنية القديمة إلى السودان و«الهجرات» السودانية إلى اليمن في الوقت الراهن وما أسفر عن ذلك من تعزيز للعلاقات التي أنجبت أبناء من أمهات سودانيات ويمنيات وآباء يمنيين وسودانيين.

ولا أستطيع في هذا السياق تجاهل علاقتي باليمنيين وهي علاقة طيبة أعتز بها وقد تشكلت أواصرها خلال فترة عملي في صحيفة «الثورة» اليومية الحكومية في صنعاء من عام ١٩٧٩م إلى أبريل ١٩٨٤م، وأحمد الله أن جسور العلاقة الحميمة لاتزال ممتدة عبر السطور والمكالمات الهاتفية التي يطل من خلالها الزملاء والأصدقاء في صنعاء والذين يعكس نبضهم دفئاً إنسانياً هو إبن البيئة اليمنية.

وفي آخر حروف كتبتها عن اليمن في مايو الماضي قلت «إن الإنتخابات جاءت لتعبر عن نجاح كبير حققه الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض»، وقلت «إنهما أستطاعا أن يحققا عرساً يمنياً جديداً كما حققا إنجاز تاريخياً عملاقاً تمثل في الوحدة اليمنية هذا الإنجاز العملاق»، كما توجهت بالتحية لقيادات اليمن «وهي تواصل مسيرة الوحدة في مناخ الديمقراطية والحرية».

واليوم والأزمة السياسية بين شريكي الإنجاز التاريخي الوحدوي الديمقراطي (علي صالح والبيض) تفرض وجودها على الساحة اليمنية والعربية، فلابد من وقفة أقول فيها أن هذه الأزمة تشكل تحدياً حقيقياً يختبر مدى تمسك الرجلين بالمسار






الوحدوي الديمقراطي، وفي ضوء معرفتي باليمن ومشاكله وقضاياه الجديدة والقديمة والموروثة من عهود التشطير، فانني أستطيع القول أن الشعب اليمني وفي مقدمته الرئيس ونائبه لن يفرطا في الوحدة والديمقراطية.

فالشعب اليمني يعرف «جحيم» التمزق و«مآسي» التشطير، و«أوجاع » الكبت والقهر وأرى في هذا الإطار أن الإحتكام إلى قيم الحوار وهي قيم الديمقراطية كفيلة بتمهيد سبل المعالجة للمشكلات لتبدأ مرحلة جديدة على طريق بناء الدولة الحديثة التي يتطلع لها كل اليمنيين.

فالوحدة والديمقراطية - على الرغم من كل التحديات وأنواع المعاناة - يشكلان مفتاح الخروج اليمني من دائرة التخلف إلى آفاق النهضة الحقيقية في دولة يحتكم فيها الناس للديمقراطية وسيادة القانون ويستظل الجميع فيها بظلال الأمن والحرية، وخصوصاً أن اليمنيين من أكثر شعوب الدنيا بغضاً للظلم والتسلط، ومن أكثر عباد الله قدرة على بذل الغالي والنفيس من أجل الوطن وحرية إنسانه.

و«لشريكي» الإنجاز الوحدوي الديمقراطي أقول إن العالم كله يتابع كيف ستعمل الحكمة اليمنية لإجتثاث المشكلات ومعالجة الأزمات بروح الفريق الوحدوي الديمقراطي فلا تترددوا في إتخاذ أهم وأخطر القرارات التي تحفظ لليمن وحدتها وديمقراطيتها وقدرتها على صناعة الفجر الجميل.

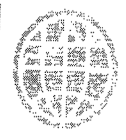
## ● برقية

هموم الوحدة والديمقراطية.. قاسم مشترك بين السودانيين واليمنيين.





المصدر : الحرية / القاهرة
التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣



# سحب لواء اليمن الشمالى من الجنوب

□ صنعاء - رويتر:

صرح مصدر عسكرى يمنى بأن السلطات اليمنية سحبت لواء للجيش اليمنى الشمالى كان يرابط فى الجنوب بعد أن حاول التحرك خارج ثكناته.

ومن ناحية أخرى نفى مصدر مسئول بوزارة الداخلية اليمنية وجود تحركات عسكرية من المحافظات الجنوبية نحو المحافظات الشمالية.



المصدر : العربى - القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

## آخر تطورات الأزمة السياسية فى اليمن..

# ضوء أخضر أمريكى للوساطة المصرية!

تحليل إخبارى يكتبه: **يوسف الشريف**

بالرغم من اعتذار محمد سالم باسندوة وزير خارجية اليمن عن الادلاء بأى تصريح صحفى أو مجرد توضيح لفحوى رسالة الفريق **على عبدالله صالح** رئيس مجلس الرئاسة التى قام بتسليمها الثلاثاء الماضى الى الرئيس **حسنى مبارك**، إلا أن الحديث الهاتفى بين الرئيسين والذى سبق الرسالة بيومين فقط يشير ضمنيا الى أن الأزمة السياسية التى يعيشها اليمن منذ اعتكاف **على سالم البيض** نائب رئيس مجلس الرئاسة يوم ١٩ اغسطس الماضى فى عدن كانت على رأس قائمة القضايا التى تناولها الحديث الهاتفى والرسالة الرسمية.. وربما كانت محورها الوحيد.. خاصة وان باسندوة أكد لى أنه سوف يعود إلى القاهرة فى غضون هذا الاسبوع، وعندئذ سوف يكون مخولا بالحديث مع الصحفيين، مشيرا الى انه كلف شخصيا بصياغة البيان الصادر عن اجتماع مجلس الوزراء برئاسة المهندس **حيدر أبوبكر العطاس** فى عدن والذى دعا الى التزام وزراء الائتلاف الثلاثى الحاكم بالامتناع عن الادلاء بالتصريحات والأحاديث للصحفيين بصفة مؤقتة الى حين انفراج الأزمة السياسية..

الشاهد أن البيان الرسمى الصادر عن الخارجية الأمريكية حول ضرورات الحفاظ على الوحدة اليمنية وتعزيز نهجها الديمقراطى وخيار التعددية السياسية كانت له انعكاساته الايجابية عبر تجميد مظاهر تصعيد الأزمة السياسية والتراجع عن الممارسات التشطيرية التى كادت تعصف بالوحدة الى هاوية الحرب الأهلية، الأمر الذى هيأ فسحة النجاح التى تحققت لمهمة **مجاهد أبو شوارب** نائب رئيس الوزراء الذى يمثل البعث اليمنى **وجار الله عمر** وزير الثقافة والعضو القيادى البارز فى الحزب الاشتراكى فى ازالة الحواجز العسكرية والأمنية فى عدن والمديريات الجنوبية والمنفذ الحدودى بين شطرى اليمن سابقا.

ولا شك ان الاهتمام السياسى الذى توليه الادارة الأمريكية للأوضاع فى اليمن موصول برهانها على الاكتشافات البترولية المتتابعة هناك، وضمان مصالح الاستثمارات الضخمة للعديد من الشركات الأمريكية العملاقة فى مجالات حفر الآبار ومد الأنابيب والتكرير وتصدير النفط الذى بلغت عائداته الخارجية فى عام ١٩٩٢ نحو ٢٣٥ مليون دولار وبلغت عائدات استهلاكه الداخلى نحو ٣٣٣ مليون دولار، فيما يرى بعض المراقبين أسبابا سياسية أخرى للاهتمام الأمريكى باستقرار اليمن كبديل احتياطى للتعاون والحماية الأمريكية الراهنة لبعض الدول الأوتوقراطية فى منطقتى الخليج والجزيرة العربية التى ترفض الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة.

مصادر يمنية مطلعة أفادت «العربى» ان **مارجريت دين** رئيسة قسم الجزيرة العربية فى الخارجية الأمريكية حملت فى زيارتها الراهنة لليمن رغبة الادارة الأمريكية واهتمامها البالغ بالاستقرار فى اليمن واستيائها من حوادث الاعتداء على ممتلكات شركات البترول والتهديد باحتجاز الخبراء والعاملين الأمريكيين والأجانب، وقالت هذه المصادر أن الادارة الأمريكية ترى أن هذه الحوادث افراز لحالة التسيب الأمنى الناتج عن التوترات السياسية بين الرئيس اليمنى ونائبه.. ونقلت مارجريت دين رسائل شفهية واضحة الى مختلف قيادات الائتلاف الثلاثى الحاكم تتضمن رفض الادارة الأمريكية للممارسات التشطيرية كونها تؤدى الى الاختلال السياسى والاضطرابات فى هذه المنطقة الاستراتيجية التى تضم أكبر احتياط نفطى فى العالم، وبينما وصف **جار الله عمر** المبادرة الأمريكية بأنها متوازية وتراعى مصالح جميع الأطراف، نفى السفير الأمريكى فى صنعاء خلال لقاءاته بالمسئولين ان تكون هناك مصلحة لدول منطقة الجزيرة العربية والخليج فى تجزئة اليمن وانهيار الوحدة على المدى البعيد أو القريب.

روسيا كذلك وعدد من الدول الأوروبية بينها فرنسا وبريطانيا أكدت عبر تصريحات رسمية واتصالات دبلوماسية مع الرئيس اليمنى فى صنعاء ونائبه فى عدن عن نفس مضمون الاهتمام الأمريكى، ورغم ان مصر مؤهلة أكثر من غيرها للقيام بمساعى الوساطة لرأب الصدع اليمنى بوزنها السياسى ودورها التاريخى عبر مساندتها لثورتى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و١٤ اكتوبر ١٩٦٣، الا أن الدبلوماسية المصرية ظلت تراقب الموقف عن كثب رغم خطورته الماثلة على الأمن القومى العربى وأمن البحر الأحمر بوجه خاص، مما دعا بعض المراقبين الى تفسير تقاعس مصر عن القيام بهذا الدور لأسباب تتعلق بموقف اليمن من ازمة الخليج وهو مايتناقض مع دعوتها فى نفس الوقت الى استعادة التضامن العربى سابق مصداقيته وفاعلياته السياسية والاقتصادية والأمنية.



المصدر : العربي - القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

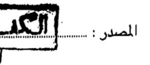
على أن الاهتمام الأمريكي ومساعيه الدؤوبة لرأب الصدع اليمني، كان على مايبدو بمثابة الضوء الأخضر لمصر للتحرك بثقلها السياسي والتاريخي في مسار تعزيز الوساطة العربية والأجنبية دون حرج أو حساسيات، في الوقت الذي يستعد الحزب الناصري الى القيام بأول مبادرة سياسية قومية شعبية للوساطة عبر تشكيل وفد برئاسة الفريق **محمد فوزي** من المقرر سفره الى صنعاء وعدن في غضون الأيام القليلة القادمة.

حتى كتابة هذا التحقيق لا أحد من المسئولين في اليمن ينفي صعوبات حل الخلاف وتدارك الوحدة من السقوط في هاوية التشطير فلا تزال بعض القيادات العسكرية في القوات المسلحة لشطري اليمن سابقا تتخطى أوامر قيادتها العليا وأوامر الرئيس اليمني لكن وفي كل الأحوال بات هناك اجماع سياسي وشعبي غالب يرفض التشطير وخيار الفيدرالية وعلى أهبة الاستعداد لحماية الوحدة اليمنية.. خاصة وان تأخير اجراءات دمج القوات المسلحة وتكتل القبائل المدججة بكل أنواع السلاح فرض حالة من التوازن العسكري الرادع لكل من تحدثه نفسه بالانفصال.. ورب ضارة - كما يقولون - نافعة.

ويبقى السؤال في النهاية: هل يفاجئ الرئيس ونائبه الشعب اليمني بالاجتماع فجأة في مكان ما باليمن واسدال الستار على الخلاف ايذانا بالحوار والوفاق؟ يبدو أنه الخيار الوحيد المطروح الآن أمام انفراج الأزمة السياسية وانقاذ الوحدة بدون وسطاء وشروط وتعقيدات.



المصدر : الكفاح العربي اللبنانية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠٢ نوفمبر ١٩٩٣

# عسكر اليمن الى الثكنات لإزالة آثار الأزمة

■ ما وصفه المسؤولون اليمنيون بانه «ظاهرة طبيعية»، ذلك الخلاف الذي نشب بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم ابيض، كاد ان يتحول الى ازمة حقيقية بين حزب المؤتمر (بقيادة الرئيس اليمني) والحزب الاشتراكي (بقيادة نائبه) تهدد بإطاحة الوحدة بين الشطرين، بعد ٣ سنوات على اعلانها. بعض السياسيين اليمنيين والمتابعين للازمة المستمرة منذ ٣ اشهر قالوا ان الازمة هي اكبر من «ظاهرة طبيعية»، او خلاف بين «الرئيسين» يمكن حله بطرق ديمقراطية دون ايصاله الى حد الازمة الخطرة التي قد تعصف بالوحدة وبالديمقراطية الوليدة في اليمن.

الرئيس الاميركي بيل كلينتون، على سبيل المثال، اعرب عن قلق الولايات المتحدة مما يجري في اليمن، حتى ان انباء ذكرت انه أوفد مسؤولة في وزارة الخارجية الاميركية، هي مارغريت رين، مديرة قسم شبه الجزيرة العربية في الوزارة، من اجل التوسط في الازمة بين الحزبين المختلفين.

ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات فشل في جهد بذله لتقريب وجهات النظر بين الرئيس اليمني ونائبه. وسلطنة عُمان تحركت هي الاخرى في جهد وساطة، لكنها تراجعت بعدما فهمت ان طبيعة الازمة بين العاصمة السياسية لليمن، صنعاء، وبين العاصمة التجارية، عدن، اعقد من ان تنجح في حلها. والعاهل الاردني حسين اوفد رئيس الديوان الملكي الشريف زيد بن شاكر الى اليمن في محاولة مماثلة دعت الطرفين إلى ضبط النفس واللجوء الى الحوار لتسوية اسوأ ازمة يعانيها اليمن منذ اعادة توحيد شطريه في أيار (مايو) ١٩٩٠.

جهود الوساطة، المعلن منها على الاقل، ربما تكون نشات تحت ضغط معلومات تداولتها اجهزة اعلامية عربية ودولية، وتصريحات لكبار المسؤولين في صنعاء وعدن، تفيد بأن وضع اليمن سائر باتجاه التفجر، وأن الازمة السياسية قد تتحول الى أزمة عسكرية بعد ورود انباء عن حشود عسكرية في جنوب اليمن وشماله لجبشين لم يتوحدا، وكل من «الرئيسين» حاول الاستقواء بجيشه في عملية بدت وكانها محاولة احد الطرفين «الغاء» الطرف الآخر.

الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض اشار الى هذه المحاولة صراحة عندما قال «ان الذين يعملون على تكريس الغاء الآخرين هم الذين يعرضون الوحدة للخطر». وقال «لم يعد مقبولا ان يلغي طرف طرفا آخر، ولن نقبل بالاستقواء بالديمقراطية العددية»، في وقت طالب مسؤولون آخرون عن الحزب الاشتراكي، بإيجاد حال من التوازن في السلطة «والتوازن في عرفنا يعني الاعتراف المتبادل بحقوق وواجبات بعضنا بعضا». كما قال عضو مجلس الرئاسة اليمني سالم محمد صالح الذي طالب «تثبيت الخيار الديمقراطي من دون اتباع اساليب العنف في حل الامور على رغم ان هناك من يرفض هذه القاعدة حتى الآن ويلجأ الى استخدام العنف».

الايام القليلة الماضية من الازمة أظهرت وكأن المسؤولين اليمنيين يتجهون الى حل، وتهيئة الظروف الملائمة لمعاودة الحوار بين الرئيس علي صالح ونائبه علي البيض لإزالة اسباب الازمة وآثارها ومظاهرها.

هل جاء الحل من خلال جهود الوساطة التي بذلها اكثر من طرف اقليمي ودولي؟

الواقع أن خشية الطرفين من التوتر العسكري ونتائجه هي التي اوصلتهما الى بداية الطريق نحو الحل، خصوصا انهما عبّرا عن قناعة بأن التوتر العسكري لن يؤدي الى حل، بل سيوصل الجميع الى طريق مسدود.

ودعا الرئيس اليمني قيادة القوات المسلحة الى «مزيد من الالتزام في الاضطلاع بدورها التاريخي والوطني في تحييد القوات المسلحة عن اي صراعات وتباينات سياسية والتزام حماية سيادة البلاد والشرعية الدستورية والحفاظ على الوحدة والديمقراطية، بعدما اتهم رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس ضباطا وافرادا في القوات المسلحة بالوقوف خلف عمليات اغتيال سياسي راح ضحيتها اكثر من ١٥٠ شخصا من الحزب الاشتراكي، وقال «ان بعض المتهمين الذين تم الاعلان عن اسمائهم يحتمون بقوى سياسية او اجتماعية، والبعض منهم ضباط او افراد في وحدات من القوات المسلحة او لهم علاقة بها». هذا التصريح اثار حفيظة حزب المؤتمر الذي اتهم الحزب الاشتراكي «بالمساهمة بصب الزيت على النار وفي تأجيج الازمة والوصول بها الى طريق مسدود».

لكن مقترحات لحزب المؤتمر الشعبي اعتبرها ضرورية لحل الازمة ساهمت بشكل فاعل في تحقيق خطوات حاسمة لانهاء الوضع المتوتر داخل السلطة وربما ادت الى انهاء البيض اعتكافا في عدن دام ٣ اشهر، وقد يتوجه الى صنعاء للقاء الرئيس علي عبد الله صالح والبحث معه في «ازالة آثار الازمة» والبدء في اصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد.

وتضمنت المقترحات ٤ نقاط:

* التمسك بالوحدة والديمقراطية والتزام مبادىء السلوك الحضاري للممارسة الديمقراطية والقائم على احترام الشرعية الدستورية والتداول السلمي للسلطة.

* تحقيق الاندماج الوطني الكامل على مستوى القوات المسلحة والامن والابتعاد عن الصراعات الحزبية او المناطقية وإعادة تمركزها وفقا للسياسة الدفاعية للدولة.

* التزام القوانين والدستور ووثيقة الائتلاف وبيان الحكومة وتمكين الهيئات الدستورية الثلاث (مجالس الرئاسة

والــوزراء والنــواب) من ممــارســة كل صلاحياتها المكفولة في الدستور.

* استكمال اعادة الممتلكات والاراضي المصادرة والمؤممة الى اصحابها وتعويض المنتفعين تعــويضـا عــادلا، والاسراع في تحويل عـدن الى منطقة حرة وحل مشـاكل ضحايا الصراع السياسي قبل الوحدة.

النقاط الاربـع هذه جـاءت بعدمـا قدم الحزب الاشتراكي ١٨ نقطــة في مـذكـرة اطلق عليهـا «البرنـامـج الاصـلاحي»، تتناول سبل احداث اصـلاحات اقتصادية وسياسيـة وادارية في اليمن يقـول البيض ان الرئيس اليمني لم يأخذ بها مما ادى الى اعتكـافـه في عـدن منـذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي، الا ان اهم شروط نـــائب رئيس الجمهوريـة للعودة الى صنعاء هـو «ازالة الترسـانـات العسكريـة غير الضروريـة» لضمان أمـن المدن الكبرى. وجـــاءت استجابـة الحكومـة سريعة عنـدما كلفت وزير الدفـاع العميـد هيثم قـاسم طاهـر تأليف لجنـة لازالـة نقـاط التفتيش التي اقيمت اخيرا وإعادة الـوحدات العسكريـة بأسلحتهـا الى مـواقعهـا الاسـاسيـة قبل الازمـة ، ومنع أي تعـزيـزات عسكـريـة جديدة.

وطلب مجلـس الـوزراء، في خطـوة لإحـداث انفراج في العـلاقات بين الـرئيس ونائبـه من وزير الداخليـة يحيى المتوكل اعداد جردة بالمعدات العسكرية الموجودة في المدن وخصـوصـا في صنعـاء لاعـادة نشرها في مناطق اقل حساسية.

هل تعني مثل هذه الاجراءات ان الازمة طويت بين الرئيسين..

المتفائلون، من الذين يتابعون الوضع في اليمن يقـولـون ان الخطـوة الاولى التي نجح المختلفون في تحقيقها هي انهم تفادوا المواجهـة العسكـريـة وبـدأوا يعملـون بأسلوب اقل تـوترا ربما برهن مـرة اخرى عن قـــدرة اليمنيين على تشخيص ازمتهم وحلها بالوسائل الديمقراطية.

لكن هذا التفاؤل يبدو «زائدا» او في غير موضعـه بعدمـا قلصت محاولـة لاغتيال نجل نائب الرئيس اليمنـي الآمال بتطويق الخلافـات التي يبـدو ان اكثـر من طـرف داخلي مستاء من امكـانية حلها، خصـوصا ان المحاولة التي استهدفت الابن البكر لعلي البيض هي الثـانيـة التي تستهدف ابنـاء نائب الرئيس اليمني، مما اثار تكهنات بأن اطرافا تعمل على سد كل المخارج التي تنقذ اليمن من ازمتها.■■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ........ [illegible]

التاريخ : ........ ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣

## حول الأزمة السياسية في اليمن (١ من ٢)

# كيف يستقيم الظل والعود أعوج!

محمد علي السقاف *

يستغرب المرء في ظل الأزمة السياسية الحادة التي تشهدها اليمن في الوقت الحاضر بين كل من الرئيس علي عبدالله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض ان المساعي الخيرة للمصالحة بينهما من جانب شخصيات يمنية وعربية قد فشلت حتى الآن. في الوقت الذي تزخر فيه الاحداث الدولية باخبار لقاءات بين اطراف لم يكن متوقعاً ان تتصالح علناً وتوقع معاً على اتفاقات سلام في ما بينها.

فإذا كان قطبا القمة السياسية في اليمن لا يعرفان كيف يديران خلافاتهما وحلها، فكيف يمكن توقع صدقية وقدرة لهذه القيادة على القيام بمصالحة مع الدول الخليجية. خصوصاً مع دولة الكويت بسبب ما ذكر عن الموقف اليمني اثناء ازمة الخليج من انه كان منحازاً الى العراق؛ فلا شك انه سيسهل على الكويتيين وبقية الخليجيين القول انه قبل الشروع في التصالح وتطبيع العلاقات معنا عليكم اولاً ان تنظموا بيتكم من الداخل والتصالح في ما بينكم قبل التصالح مع الآخرين؟

من دون شك ان انعكاسات الخلاف الحاد على مستوى القمة في اليمن ستقضي على المساعي الحثيثة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية الى اليمن، وكل مستثمر عاقل سيفكر مرتين او اكثر في توظيف استثماراته في بلد قياداته هي مصدر عدم الاستقرار، مهما كانت المغريات والتسهيلات. وقد لا يقتصر الامر على المستثمرين الجدد، وانما حتى على الاستثمارات الموجودة خصوصاً في القطاع النفطي. وعلى المدى البعيد قد يؤدي عدم الاستقرار ببعض شركات النفط الى الانسحاب او الى تقليص وجودها في اليمن.

في الماضي القريب كانت تفسر الصعوبات الحقيقية وانفلات الامن والاستقرار الذي شهدته دولة الوحدة في الفترة الانتقالية بان مصدرها المؤامرات الخارجية من جانب اعداء الوحدة اليمنية. ماذا يمكن القول الآن عن الوضع الحالي لتبرير استمرار الأزمة وتفاقمها، هل هي مؤامرة من الخارج من جانب اعداء الوحدة؟ وفي هذه الحال يتمثل الخطر في ان تكون قيادة البلد عن قصد او بدون قصد أداة لهذه المؤامرة؟ لهذا يتطلب الامر تحليل الوضع بهدوء واستعراض عناصر الأزمة وما أظهرته من قصور وعجز دور المؤسسات الديموقراطية في ممارسة مهماتها وغياب اي مبادرة لاستطلاع راي الشعب اليمني في الأزمة وسبل حلها، ما يظهر أيضاً عجزاً في المفهوم الديموقراطي لبعض القيادات الذي قد يفسر كنتيجة طبيعية للعقلية الشمولية التي كانت سائدة في شطري البلاد قبل الوحدة، وطالما ان الأسس التي قامت عليها الوحدة لم تكن سليمة، فمن الطبيعي ان تشهد دولة الوحدة الازمات السياسية الواحدة تلو الاخرى، وسنرى في النهاية ما مدى صحة هذا التحليل وما هي الاقتراحات التي يمكن تصورها للمساهمة في الخروج من الأزمة.

في الواقع من الصعب تمييز عناصر الأزمة بين ابعادها الشخصية في ازمة الثقة التي نشأت كما يبدو بين الرئيس ونائبه، او في ابعادها المؤسسية في صراع السلطة بشكل اساسي بين الحزبين الحاكمين، الاشتراكي والمؤتمر، وهل هذه الخلافات تمس اموراً مبدئية تدخل ضمن اطار المصالح الوطنية العليا، ام مصالح حزبية ضيقة. اما الصعوبة الثانية في تحليل الوضع الراهن فهي ان مكونات الازمة تزداد فائدتها كل يوم تقريباً. ومع ذلك اذا اردنا تصنيف بعض عناصرها فمن الممكن ايجازها في النقاط الرئيسية الآتية:

١- انتقادات نائب الرئيس لرئيس الدولة على اسلوبه في ادارة شؤون دولة الوحدة بعقلية ما كان يقوم به في الشطر الشمالي سابقاً. واحد مظاهر ذلك، حسب قوله، تجاوز الرئيس في قراراته القنوات الرسمية المختصة في اجهزة الدولة، الى جانب ارتجالية صناعة القرارات، وعدم اشراكه في اتخاذها مع انه طرف رئيسي في قيام دولة الوحدة. وبالنسبة الى هذا البند من الانتقادات اوضح رئيس مجلس النواب رئيس حزب «الاصلاح» الشريك الثالث في الائتلاف الحكومي الراهن، ان حزبي الرئيس ونائبه (المؤتمر والاشتراكي)، مطلوب منهما «تغيير عقليتهما اللتين سادتا قبل الانتخابات (البرلمانية)، وان يقنعا انفسهما بان الفترة الانتقالية انتهت».

ويمكن اعطاء تفسيرين لهذا التصرف. التفسير الاول نابع من طرف رسمي متمثل في الكتلة البرلمانية للاحزاب الثلاثة الحاكمة. وجاءت في مقدمة مذكرة «الاسباب الداعية للتعديل مواد دستور الجمهورية اليمنية» الذي قدم الى مجلس النواب فقرة تشير الى ان هناك نصوصاً في الدستور «كتبت تحت نوايا ان شيئاً لن يتم بالنسبة لتحقيق الوحدة اليمنية...». والتفسير الثاني يرى في وجود نصوص ديموقراطية في الدستور يعود بكل بساطة الى خبرة ممارسة النظامين السابقين في الشمال والجنوب في تحويل بعض النصوص الدستورية الى حبر على ورق، مثل نص المادة (٥٤) الفقرة ٢ من دستور جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣١ الذي ضمن للمواطنين «حرية الدخول والخروج من البلاد» في الوقت الذي اشتهرت اليمن الجنوبية آنذاك بنظام «الرهائن» الذي لم يكن يسمح للمواطن بالسفر الا مقابل ضمانات منها بقاء بقية افراد اسرته في اليمن حتى عودته من السفر. يضاف الى ذلك ان النصوص التي تقر مبدئيا التعددية الحزبية صيغت بشكل غامض وغير دقيق، على عكس النصوص المتعلقة بالشؤون الاقتصادية التي جاءت اكثر دقة وتحديداً في الدستور، لانها في حال تطبيقها يجب ان تكون منسجمة مع الفلسفة الاقتصادية للشطرين خصوصاً في ما كان متبعاً في الجنوب من نظام اقتصادي موجه.

ولعل الصيغة التوفيقية الوحيدة تقريباً التي جاءت في الدستور بين النظامين السابقين تخص الشريعة الاسلامية التي اكدها دستور اليمن الشمالية سابقاً وتجاهلها دستور اليمن الجنوبية. مقابل هذه الصيغة تمت الموافقة على ادراج بعض المفاهيم الاشتراكية التي تزخر بها بنود دستور اليمن الجنوبية سابقاً، في دستور دولة الوحدة. اذن، من المعتقد ان طرفي اتفاقية الوحدة لم يقيسا الابعاد الحقيقية لقواعد اللعبة الديموقراطية في بداية الوحدة. ولعل ذلك يفسر التمديدات المستمرة للفترة الانتقالية تخوفاً من نهايتها التي ستعني بداية تطبيق المفاهيم الديموقراطية التي جاءت في الدستور.

٢- ادانة واستنكار عدم استتباب الامن والاستقرار في البلاد، خصوصاً الاغتيالات السياسية التي كان ضحيتها بصفة اساسية عدد من مسؤولي الحزب الاشتراكي. وهذا الانتقاد خطير حين توجهه القيادات العليا في الدولة وهي: نائب الرئيس، رئيس مجلس النواب، ورئيس الوزراء. اذ يعني في مضمونه اتهامات وتقصير كبير لأطراف اخرى عليا في الدولة، ما يضع في نهاية الامر علامات استفهام كبيرة حول مفهوم الدولة في اليمن واسلوب ادارتها. والغريب في الامر ان حالات زعزعة الامن تتصاعد حدتها او تخف وفقاً لبورصة التفاهم او عدم التفاهم في العلاقات بين طرفي القيادة في الدولة، وفي النهاية فإن المواطن اليمني البسيط هو الذي يذهب ضحية هذا الوضع الغريب.

وقد يكون الهدف من وراء هذه الازمة الخطيرة توجيه رسالة الى المواطن اليمني ذات بعدين قد يؤديان الى نسف دعامتي الجمهورية اليمنية التي قامت عليهما، وهي: الوحدة والديموقراطية. بالنسبة الى الوحدة، فإن التاكيد العلني ان احد الطرفين





الموقعين على اتفاقية الوحدة يسعى الى الانفراد بإدارة الدولة على حساب الطرف الآخر الذي كان يمثل احد الشطرين، فإن هذا التأكيد الذي لم يقابله من الطرف الآخر تاكيد لنيته تصحيح الوضع او على الاقل اثبات عدم صحته، سيؤدي الى تغذية النزعة التشطيرية التي بدأ يلوج بعض مظاهرها في بعض اطراف الجمهورية. وفي ما يتعلق بحال عدم الاستقرار والامان فإن استمرارهما سيؤدي الى التشكيك بالنظام الديموقراطي وقدرته على صون امن البلاد.

٣- الارتجالية في اعداد اتفاقية الوحدة وتضارب مشاريع الاصلاحات الدستورية المقدمة من الاحزاب الحاكمة. وعلى رغم ان الارتجالية ليست خصوصية يمنية بل هي نهج عام كما يبدو في العالم العربي، فإن نتائجها على المستوى اليمني تفسر احد اسباب الازمة السياسية الراهنة. قد يقال ان الاعتراف بها فضيلة الا انها ايضاً مصيبة في حال تكرارها واعتمادها منهجاً في ادارة شؤون الدولة. لهذا طالب الشيخ حسين بن عبدالله الاحمر في مقابلة صحافية مع «الحياة» (٩٣/١١/٣) بضرورة «ان تكون المعالجة لأي قضية او اي خلاف بصورة واضحة، وألا ترتجل الامور كما ارتجلت اتفاقية الوحدة بتلك السرعة والغموض...»، واشار رئيس الدولة بدوره ايضا الى حال ارتجال سابقة حين دعا الى «ان يقوم البرلمان باصلاحات دستورية، خصوصاً على الدستور الذي وقّع على عجل» («الحياة» ٩٢/١٠/٦).

وبالاطلاع على دقائق اساسية مثل اتفاقية الوحدة اليمنية يظهر بوضوح ارتجالية الاعداد لها سواء من ناحية الشكل او الموضوع. وما يهمنا هنا الاشارة الى النقاط المرتبطة بعناصر الازمة السياسية، فقد نصت المادة الثانية الفقرة الاولى من الاتفاقية على «تشكيل مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتالف من خمسة اشخاص ينتخبون من بينهم في اول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائب للرئيس لمدة المجلس». واوضحت الفقرة الاخيرة للمادة «ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور».

المشكلة هنا ان الدستور لم ينص صراحة على وجود منصب نائب للرئيس، وعليه فإن الاختصاصات والمهام الموضحة في الدستور تتعلق فقط بمجلس الرئاسة ككل والاختصاصات المحددة برئيس المجلس. ولهذا السبب فإن انتقاد نائب الرئيس للرئيس باستئثاره السلطة كاملة ينبع من اغفال الاتفاقية الى توضيح صلاحيات كل منهما. فكان من الممكن لو اشارت الاتفاقية الى تحديد صلاحيات الطرفين بقانون يصدر لاحقاً لأعطى ذلك وضوحاً اكبر لصلاحيات كل منهما. بدلاً من ذلك اشارت الاتفاقية الى بنود الدستور التي لم تتطرق الى موضوع وجود رئيس ونائب للرئيس. وبسبب هذا التقصير ثار جدل من جديد حين قرر مجلس النواب مؤخراً بعد فشل مشاريع الاصلاحات الدستورية انتخاب مجلس رئاسة جديد، هل المجلس الجديد سيتضمن وجود منصب نائب رئيس حسب صيغة اتفاقية الوحدة، ام بموجب ما هو منصوص عليه حرفياً في الدستور الذي استبعده؟ ولهذا لم يتم توضيح تفاصيل قرار مجلس النواب الذي انتخب في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي المجلس الجديد والذي ضم في قائمته اسم نائب الرئيس علي البيض، هل وجوده في القائمة كنائب للرئيس ام كمجرد عضو من بين اعضاء مجلس الرئاسة؟ وعدم توضيح ذلك يعود الى ان الانتخاب جرى في ظل الأزمة السياسية الراهنة، لذلك ربما فضل اعضاء مجلس النواب عدم تأزيم الوضع اكثر، ولكن المشكلة تبقى قائمة حتى لو انتخب كنائب للرئيس بسبب عدم وجود نص يوضح صلاحياته.

وقد جاء مشروعا الاصلاحات الدستورية ايضا متناقضين في ما يتعلق بانتخاب الرئيس ونائبه مباشرة من قبل الشعب، فالمشروع الاول الذي وقّع عليه كل من الرئيس ونائبه، الأول بصفته رئيس حزب المؤتمر، والثاني بصفته رئيس الاشتراكي، نص على تقديم ترشيحات رئاسة الدولة في قائمة واحدة للرئيس ونائبه، بينما استبعدت هذه النقطة في ظل المشروع الثاني للاصلاحات الدستورية المقدم من قبل احزاب الائتلاف الثلاثة، إذ اقتصر الترشيح لرئاسة الدولة على الرئيس فقط الذي يقوم بعد ذلك باختيار نائبه والاعلان عن اسمه قبل اجراء الانتخابات العامة. ونقطة التناقض الاخرى الرئيسية تتعلق بانشاء مجلس للشورى كما جاء في المشروع الاول واستبعدت في المشروع الثاني الذي كان يهدف الى نوع من التوازن في التمثيل لمختلف محافظات الجمهورية.

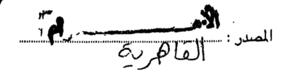
من الواضح اذن من خلال كل هذه الامور انه من الصعب ان يستقيم الظل والعود اعوج في الاساس بما يؤدي طبيعياً وتلقائياً الى نشوب ازمة في ظل قيادة الحكم. والمسالة الآن هي التساؤل في الحلقة التالية عن اسباب قصور دور المؤسسات الديموقراطية في اداء واجبها ومهماتها لحل الأزمة من جهة، وعن امكانية تصحيح هذا الوضع بتبني بعض الافكار التي قد تساهم في نزع فتيل الأزمة وحلها.

---

* أستاذ جامعي يمني مقيم في باريس.







المصدر : الأهرام
القاهرية

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

## مندوب اليمن بالجامعة العربية: الاوضاع مستقرة والأزمة في طريقها للحل

أكد أحمد محمد الشجني مندوب اليمن الدائم لدى جامعة الدول العربية ان الاوضاع في اليمن مستقرة والازمة السياسية في طريقها للحل.

وقال الشجني في تصريحات له عقب اجتماعه امس مع الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية ان وسائل الاعلام تتعمد تضخيم الاحداث في اليمن وخلق جو من التوتر. وقال: انه عرض على الدكتور عصمت عبدالمجيد نتائج الاتصالات والمشاورات بين اطراف الائتلاف الحاكم في اليمن مشيرا الى ان القوى السياسية مهما اختلفت في اليمن فانها حريصة على الحوار




المصدر : الشرق القطرية

التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## باسندوه: الانفصال في اليمن غير وارد

# نتطلع إلى تسوية مسألة الحدود مع السعودية

القاهرة – ق. ن. أ:

أكد السيد محمد سالم باسندوه وزير خارجية اليمن ان الجميع في بلاده يعمل ضد تطور الأزمة السياسية إلى أزمة عسكرية.. موضحا ان التوتر العسكري لن يؤدي إلى حل وقد يوصل الجميع إلى طريق مسدود، وقال في حديث لصحيفة «الاهرام المسائي» نشرته أمس أن بلاده لاتعارض الوساطات والمبادرات الخاصة بشأن تجاوز الخلاف الموجود على أساس عدم المساس بالقضايا الوطنية مشيراً إلى أن هذه الوساطات العربية او الأجنبية ستكون بحاجة إلى وقت طويل لتفهم طبيعة المشكلة وبالتالي فإن اليمنيين مطالبون أكثر من اي وقت مضى بتحريك الموقف والالتقاء عند نقاط مشتركة. وأكد أن الانفصال غير وارد بالمرة لأننا ندرك أن الذي حققناه هو عمل تاريخي والتراجع عنه قيد أنملة يضر بقيمته وابعاده التاريخية الوحدوية والاجتماعية. وامتدح باسندوه اتفاقية ترسيم الحدود بين سلطنة عمان واليمن.. وقال انها أكدت إمكانية الحوار والتعايش السلمي.. واضافت رصيدا ضخماً لليمن في تعاملها مع واحدة من أهم واعقد القضايا الدولية وهي مشكلة الحدود. واضاف انه فيما يتعلق بالحدود مع السعودية فإن هناك مباحثات بين البلدين ومايحمل على التفاؤل أن الشعبين الشقيقين يتطلعان بصدق إلى أن تتوج هذه المفاوضات بنهايات مرضية.. وبالنسبة للعلاقات العربية فنحن نعمل جاهدين على عودة الصف العربي إلى ماكان عليه سابقا.

## علي ناصر يشدد على ابعاد الجيش عن الازمة

# نواب يمنيون يسعون الى سحب المعسكرات من المنطقة الوسطى

□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ دمشق – من ابراهيم حميدي:

■ طرح اعضاء في مجلس النواب اليمني في الجلسة التي عقدها المجلس صباح امس اصدار قرار يقضي بسحب معسكرات القوات المسلحة من المناطق الوسطى التي تتمركز فيها والتي كانت تسمى خطوط التماس بين اطراف شطري اليمن قبل الوحدة في ٢٢ آيار (مايو) ١٩٩٠ واخلاء هذه المناطق من كل المظاهر المسلحة.

وقالت اوساط برلمانية لـ «الحياة» ان مشروع القرار مقدم من عدد كبير من النواب قد يشكلون الاكثرية المطلوبة لاقراره وان هؤلاء النواب ينتمون الى الكتل البرلمانية للأحزاب الرئيسية الثلاثة في الائتلاف الحاكم (المؤتمر، الاشتراكي، الاصلاح) اضافة الى المعارضة.

واضافت ان الهدف من هذا القرار نزع الفتيل الذي قد يؤدي الى مواجهة عسكرية بسبب مراوحة الأزمة السياسية مكانها والتصعيد الذي قد يؤدي الى فقدان السياسيين السيطرة على العسكريين مما يدخل البلاد في مازق خطير.

واكدت هذه الاوساط ان مثل هذا القرار يجب ان ياخذ طريقه الى الاقرار وان على من يمسكون الزمام في القوات المسلحة تنفيذ القرار فوراً.

وخلصت الى القول «ان المناطق الوسطى وهي المناطق التي عانت من ويلات الصراعات السابقة بين النظامين في جنوب البلاد وشمالها قبل الوحدة والتي ادت الى اكثر من حرب أهلية، آن لها ان تستريح من الصراعات وتتجاوز المخاوف التي افرزتها الازمة الراهنة وعدم دمج القوات المسلحة بعد تحقيق الوحدة في مؤسسة عسكرية واحدة».

الى ذلك استبعدت اوساط سياسية عقد لقاء بين الرئيس علي عبدالله صالح والسيد علي سالم البيض اليو[م] وتوقعت ان تحقق مساعي الوسطاء في الداخل لجمع الرئيس ونائبه نجاحاً على هذا الصعيد في غضون اسبوع. ورجحت بعض الاوساط السياسية ان يعقد اللقاء بين علي صالح والبيض الاسبوع المقبل في ضوء الجهود المتواصلة التي يبذلها المهندس حيدر العطاس رئيس الوزراء والسيد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء والسيد جار الله عمر وزير الثقافة وذلك إما في مدينة تعز او في مدينة اخرى غير صنعاء او عدن.

### علي ناصر

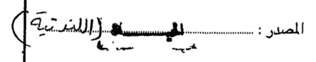
وفي دمشق اكد الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد لـ «الحياة» انه لم يعرض على المسؤولين اليمنيين الذين التقاهم اخيراً في العاصمة السورية، فكرة القيام بوساطة لحل الأزمة الحالية في اليمن «بل هم طرحوا علي موضوع الوساطة، فاشترطت ان تقبل كل الأطراف وساطتي» وشدد على ضرورة إبعاد المؤسسة العسكرية عن «النزاع القائم» كي لا تتعقد المشكلة.

ودعا علي ناصر أطراف النزاع الى الارتقاء الى «مستوى المسؤولية والابتعاد عن الكذب على بعضهم بعضاً» والى عقد مؤتمر شعبي «يشخص الأزمة ويضع الحلول» في حال عدم التوصل الى حل من خلال الحوار.

ونفى في حديث اجرته معه «الحياة» ان يكون عرض لدى اجتماعه بعدد من المسؤولين اليمنيين في العاصمة السورية، القيام بدور الوسيط بين طرفي الأزمة وقال: «هم طرحوا عليّ الفكرة واني انتظر موافقة كل الأطراف قبل

التتمة في الصفحة (٤)







# نواب يمنيون يسعون الى سحب

تتمة الصفحة الاولى

التحرك، واشترطت قبول الجميع بموضوع الوساطة».

وكانت العاصمة السورية شهدت اخيراً اتصالات يمنية – سورية شرح خلالها المسؤولون اليمنيون لنظرائهم السوريين الوضع في اليمن، وجرت على هامش الاتصالات لقاءات بين علي ناصر محمد وكل من وزير الخارجية السيد محمد سالم باسندوه، وعضو مجلس الرئاسة السيد سالم صالح محمد وعضو المكتب السياسي لـ «الحزب الاشتراكي» السيد محمد سعيد عبدالله الشرجبي (محسن). وأكدت مصادر ديبلوماسية لـ «الحياة» انعقاد هذه اللقاءات، واشارت الى ان علي ناصر التقى أولاً سالم صالح و«محسن» ثم جمعه لقاء آخر مع باسندوه.

وعن الدور الذي يمكن ان يقوم به في ضوء الوضع الراهن واتصالاته في دمشق، قال علي ناصر «عندما اتكلم عن الوساطة ارفض ان اقوم بدور ناقل للرسائل بين الأطراف، بل لا بد ان اطرح اشياء من وحي افكاري الخاصة وافكار كل الاطراف للتوصل من خلال الحوار الى حل (للأزمة) نظراً الى اني ساهمت في مرحلة معينة من تاريخ اليمن في تحقيق الوحدة». وشدد في هذا المجال على ان الوحدة اليمنية «تهمني لأنني عملت من اجلها وضحيت كثيراً من اجلها»، واضاف ان قضية الوحدة هي «قضيتي كما هي قضية كل الأطراف».

وسئل عن المشروع الذي توصل اليه بعد اتصالاته بالأطراف اليمنية وسماعه اراءها، فاجاب ان المسألة «ليست قضية وساطة بل لا بد من لعب دور لحل الأزمة»، وقال «لا يمكن ان احدد مقترحاتي في ورقة العمل التي اعددتها. وطالما ان الموضوع (الوساطة) لم يطرح، لا اريد ان ادخل في التفاصيل». لكنه اشار الى انه في حال فشل كل الجهود الحالية لتطويق المشكلة «يمكن ان يبدأ حوار وطني عام مع كل القوى السياسية والشخصيات التي تهتم بوحدة اليمن وذلك للتوصل الى عقد مؤتمر شعبي للوقوف امام هذه الأزمة وتشخيصها والخروج بحلول». واوضح متفائلاً ان الشعب الذي قام بثورتي سبتمبر واكتوبر وحقق الوحدة «قادر على تجاوز الازمة»، واشار الى ان عقد المؤتمر الشعبي يمثل «بديلاً اذا لم نتوصل الى حل الآن، لأنه لا يمكن ان نترك البلد ينهار ونحن نتفرج».

وسئل عن الموعد الذي قرر فيه بدء تحركه بشكل فعلي للقيام بشيء ما ازاء الازمة الحالية، فاجاب: «لقد نقلوا (المسؤولون الذين التقاهم) بعض افكاري (الى القيادة) وانتظر الرد بالنسبة الى بعض الافكار التي طرحتها للتحرك في ضوء اجوبتهم».

وعن احتمال تدخل المؤسسة العسكرية في الازمة الراهنة لمصلحة اي من الاطراف اليمنية، قال ان «الحياة علمتنا ان العنف والحل العسكري لا يسويان المشكلة بل يساهمان في تعقيدها». واكد ضرورة «ابعاد المؤسسة العسكرية عن النزاع السياسي القائم الآن، وعدم استخدام المؤسسة العسكرية والضغط السياسي عن طريق القوة». وقال ان مهمة القوات العسكرية هي «الدفاع عن الوطن لذلك أرى ان الحوار وحده يخرجنا من الازمة وليس القوة». واعترف بان الجيشين الجنوبي والشمالي (سابقاً) لعبا دوراً في الوضع الداخلي، لكنه اشار الى ان دورهما كان «من اجل الوحدة ودعم هذا الانجاز. ومهمة الجيش حماية الوحدة وليس تدميرها».

وفي ما يتعلق بطبيعة الدور الذي تقوم به القيادة السورية حالياً على الصعيد اليمني بعد اتصالات صنعاء بدمشق، قال ان الرئيس حافظ الاسد «اكد ضرورة حماية الوحدة الوطنية في اليمن واحتكام كل الاطراف الى الحوار الاخوي لاخراج اليمن من هذه المحنة التي تمر فيها»، واشار الى ان سورية عندما تؤكد على ضرورة استمرار الوحدة وتجاوز المحنة، فانها تطرح ذلك «من منطلق مواقفها المعروفة، والتي تؤيد الوحدة وتدعمها منذ ولادتها». واعرب عن «امله بان تتضافر كل الجهود الوطنية والقومية للخروج من الازمة».





## مجلس النواب يواصل جهود احتواء الأزمة

# وثيقة مبادرة المعارضة تشدد على الحوار كطريق للوفاق اليمني

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

حصلت «الشرق الأوسط» على نص المسودة للاتفاق على مبدأ الحوار الوطني الموسع لحل الأزمة اليمنية، المقرر تقديمها إلى اجتماع قيادات الائتلاف والمعارضة اليوم، وهي على النحو التالي:

«نحن الموقعين أدناه أطراف الائتلاف الحكومي، نرى أن أفضل وسيلة للخروج من هذه الأزمة هي عقد لقاء بين أطراف الائتلاف والمعارضة، والوقوف أمام طاولة واحدة للحوار، لمناقشة كافة القضايا المطروحة في النقاط المقدمة من الحزب الاشتراكي اليمني (18 نقطة)، والمؤتمر الشعبي العام (19 نقطة)، والتكتل الوطني للمعارضة (16 نقطة)، والاتفاق على آلية وجدول زمني لتنفيذ ما يتفق عليه أطراف الحوار من تلك القضايا المطروحة للبحث، لتعزيز الاستقرار في الوطن، وترسيخ الوحدة والنهج الديمقراطي».

وأكد عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة أبناء اليمن (رأي)، وأحد أبرز قادة التكتل الوطني للمعارضة، أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وافق على مبادرة تكتل المعارضة، التي تقضي بعقد حوارات مباشرة بين أطراف الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الإصلاح)، وقادة تكتل المعارضة، وبعض الشخصيات الوطنية الأخرى.

وجدير بالذكر أن تكتل المعارضة تقدم بمبادرته إلى الرئيس اليمني الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، لبحث وإزالة الصعوبات التي تعوق حل خلافه مع نائبه علي سالم البيض ـ الأمين العام للحزب الاشتراكي ـ وتعرقل بناء الدولة اليمنية الحديثة بعد تحقيق الوحدة.

وعلق الدكتور ياسين سعيد نعمان ـ رئيس هيئة السكرتارية للحزب الاشتراكي ـ بأن مبادرة المعارضة لا تختلف كثيراً عمّا طرحه الحزب الاشتراكي في وقت سابق. وأضاف في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» انه «كان يفترض أن تعلن المعارضة مبادرتها إما قبل أن تجري اتصالات مع أي طرف، أو بعد أن تجري اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية، ثم تعلن عن المواقف التي توصلت إليها مع الجميع. ولكن هذا لم يتم».

وعلمت «الشرق الأوسط» أن هيئة رئاسة مجلس النواب احالت مذكرة تقدم بها 144 نائباً من ممثلي محافظات التماس، على الحدود السابقة بين الشطرين الشمالي والجنوبي ـ طالبوا فيها بسحب الوحدات العسكرية من أراضي محافظاتهم ـ إلى اللجنة البرلمانية المكلفة تقصي الحقائق حول الأزمة، وإلى اللجنة المكونة من جانبين حكومي وبرلماني لمراقبة التحركات العسكرية والأمنية، وإزالة مظاهرها المستحدثة، كما أحالت نسخة منها «إلى اللجنة البرلمانية للدفاع والأمن، لدراسة المقترحات التي تضمنتها».

وكان مجلس النواب اليمني قد أعلن ـ في ختام جلسته أمس برئاسة محمد الخادم الوجيه نائب رئيس المجلس ـ عن رفع جلساته حتى يوم 4 ديسمبر (كانون الأول) المقبل، على أن تواصل اللجان المنبثقة عنه تنفيذ المهمات الموكلة إليها، وخاصة لجنة متابعة وتقصي الحقائق واللجنة المشتركة من هيئة رئاسة البرلمان ورئيس الوزراء ونوابه، بشأن تنفيذ توجيهات البرلمان وقرارات مجلس الوزراء الخاصة بمعالجة بعض جوانب الأزمة، وتهيئة الأجواء لاستئناف الحوار بين أطراف الائتلاف، على أن تقدم هذه اللجان تقارير مفصلة عن النتائج التي تتوصل إليها في اجتماعات دورته المقبلة.

وكانت لجنة المتابعة وتقصي الحقائق حول الأزمة قدمت تقريراً إلى المجلس أمس عن إنجازها ومشروع عملها خلال الأيام المقبلة، تضمن جدولاً لتنفيذ المرحلة الثانية من خطتها، بعقد لقاءات بين اللجنة ورئيس الوزراء ونوابه ووزيري الدفاع والداخلية، لمناقشتهم في القضايا المتعلقة بالنواحي الأمنية والعسكرية، ومدى الالتزام بالقرارات والتوجيهات الخاصة بها وكذلك الاجتماع بوزيري الإعلام والثقافة، للتأكد من مدى تنفيذ قرارات مجلس النواب والحكومة بخصوص إيقاف المهاترات وخاصة في مجال الصحافة.





المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

**السفير الاميركي التقى البيض وعرض صورا التقطتها الاقمار الاصطناعية**

# اليمن: اجتماع لممثلي الائتلاف والمؤتمر يطرح اسماء لتوسيع الحوار

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ شهد الوضع اليمني امس سلسلة من التطورات المهمة تصب في اتجاه مخرج من الازمة السياسية التي يعيشها البلد. ومن ابرز هذه التطورات موافقة المؤتمر الشعبي العام وهو الحزب الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح على توسيع قاعدة الحوار الوطني واستقبال السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي في عدن السفير الاميركي آرثر هيوز اضافة الى عقد اجتماع لاطراف الائتلاف الحاكم.

وافادت مصادر موثوق بها ان السفير الاميركي عرض على السيد البيض الذي رفض حتى الآن تادية اليمين الدستورية لممارسة صلاحيات نائب رئيس مجلس الرئاسة، صورا التقطتها الاقمار الاصطناعية تظهر ان القوات الجنوبية والشمالية قامت ببعض التحركات العسكرية. واعرب عن «قلق بلاده» حيال هذه التحركات. واشارت الى ان السفير هيوز كان عرض الصور نفسها على علي صالح عندما التقاه قبل ثلاثة ايام.

وفي صنعاء صرح مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي بان المؤتمر «يوافق على احدث المقترحات التي تقدم بها الحزب الاشتراكي اليمني في شان موقفه من المبادرة التي تقدم بها بعض احزاب المعارضة والتي اشترط فيها اضافة بعض النقابات والجمعيات المهنية وعدد من الشخصيات المستقلة للمشاركة في الحوار مع قيادة الائتلاف الحكومي حول الازمة السياسية الراهنة في اليمن وسبل الخروج منها. واقترح المؤتمر الشعبي العام توسيع قاعدة الحوار الوطني ليشمل العديد من الاحزاب والتنظيمات والشخصيات والفعاليات الوطنية في الساحة اليمنية وبما يكفل الخروج برؤية وطنية موحدة ازاء القضايا التي تهم مسيرة بناء الوطن

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : ....الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢٣ نوفمبر ١٩٩٣....

# اليمن : اجتماع لممثلي الائتلاف

تتمة الصفحة الاولى

وتعزيز وحدته ونهجه الديموقراطي».

وذكر المصدر انه يقترح اضافة الشخصيات الوطنية الآتية: المشير عبدالله السلال (اول رئيس للجمهورية)، القاضي عبدالسلام صبره، علي ناصر محمد (رئيس اليمن الجنوبي سابقاً)، اللواء عبدالله جزيلان، الشيخ سنان ابو لحوم، العميد مجاهد ابو شوارب، الشيخ ناجي بن عبدالعزيز الشايف، محمد سالم باسندوه، القاضي محمد اسماعيل الحجي (رئيس المحكمة العليا)، يوسف الشحاري، عبدالعزيز المقالح (رئيس جامعة صنعاء)، محمد سعيد العمودي (رئيس جامعة عدن)، عبدالله عبدالمجيد الاصنج (وزير الخارجية السابق)، عبدالله عبدالعالم، حسين عثمان عشال، محمد علي احمد، احمد مساعد حسين، محسن علي ياسر، الشيخ فيصل بن شملان، الشيخ محسن بن معيلي، الشيخ غالب الاجدع، الشيخ محمد بن ناجي الغادر، الشيخ قائد شويط الشيخ صادق بن علي محسن باشا، الشيخ حمود عاطف، الشيخ علي القبلي نمران، الشيخ علي حميد جليدان، الشيخ حمود قطينه، الشيخ عبدالحميد بن قائد راجح، الشيخ علي محمد العكيمي، الشيخ محمد بن يحيى الرويشان، الشيخ محسن بن فريد، الشيخ فريد بن ابو بكر، الشيخ عبدالقوي الحميقاني، الدكتور الخامري (من جمعية عدن الخيرية)، عبدالحبيب سالم مقبل، مصطفى نعمان، محمد عبدالله الفسيل، محمد عبدالملك المتوكل، خالد باراس، محمد العراسي، يحيى قحطان، عبدالرحمن حميد، احمد القطعبي، محمد الفقيه، طه غانم.

ومن الاحزاب والتنظيمات السياسية: عبدالرحمن الجفري (حزب الرابطة)، عمر الجاوي (التجمع الوحدوي اليمني)، احمد الشامي (حزب الحق)، عبدالقدوس المضواحي (التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري)، قاسم سلام (حزب البعث العربي الاشتراكي)، عبده محمد الجندي (الحزب الناصري الديموقراطي)، احمد قرحش (التنظيم السبتمبري الديموقراطي)، محمد الجرموزي (الجبهة الوطنية المتحدة)، عبدالعزيز البكر (الحزب القومي الاجتماعي)، اضافة الى ممثلين عن الاتحادات والنقابات المهنية والمنظمات الجماهيرية.

وكانت مساعي التكتل الوطني للمعارضة في اليمن نجحت في عقد اجتماع صباح امس في دار الرئاسة في صنعاء بين قيادات رفيعة المستوى من احزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر، الاشتراكي الاصلاح) بحضور شخصيات سياسية وممثلين عن التكتل الوطني للمعارضة. وافتتح الرئيس علي عبدالله صالح الاجتماع ثم غادر القاعة تاركاً المجال لمناقشة الازمة السياسية بكل اتجاهاتها وتطوراتها وابعادها آملاً بالخروج بنتائج ايجابية تصب في خانة الخروج من الازمة وايقاف التصعيد السلبي لها. ويبدو ان ما تمناه الرئيس اليمني لم يتم اذ علمت «الحياة» ان الحوار الذي استمر ثلاث ساعات لم يخلص الى النتائج المرجوة ليتجاوز واقع الحال قبل انعقاد الاجتماع المقبل الذي حدد له موعد قد يكون غداً الاربعاء.

وتراس الاجتماع عن جانب المؤتمر الشعبي العام عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد وعن جانب الاشتراكي المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي وعن الاصلاح عبدالوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء امين عام تجمع الاصلاح، ومثل التكتل الوطني للمعارضة رؤساء الاحزاب الخمسة المنضوية في التكتل والشيخ سنان ابو لحوم عن اتحاد القوى الوطنية ومجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء عن المستقلين.

ويرى المراقبون للازمة اليمنية ان الاجتماع بادرة ايجابية على طريق حلحلة الازمة وتجاوز المازق على رغم انه لم يخرج بايجابيات تذكر هذه المرة.

وفي عدن ابلغت الادارة الاميركية السيد علي سالم البيض «حرصها على اهمية أن تتجاوز القيادة السياسية الازمة الراهنة التي تمر فيها اليمن حالياً وحل الخلافات السياسية القائمة بالحوار السلمي الديموقراطي بما يعزز مسيرة الوحدة والديموقراطية ويساهم في توسيع المشاركة الشعبية على طريق بناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة النظام والقانون والمؤسسات». واكدت في رسالة تسلمها البيض مساء امس في عدن من السفير الاميركي «اهمية تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي وتامين سير البناء الوطني في اليمن».

وقالت مصادر قريبة من الامين العام للاشتراكي ان: «البيض ابدى للسفير الاميركي الذي قدم اول من امس من العاصمة صنعاء بعد تسليمه رسالة مماثلة

المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣

الى الرئيس علي عبدالله صالح، تقديره وتقدير الحزب الاشتراكي لمواقف الولايات المتحدة من الازمة السياسية في اليمن والتي عبر عنها بيان الادارة مطلع الشهر الجاري كذلك لجهودها المتواصلة لمساعدة اليمن في تخطي مصاعبها وحرصها على تجاوز اليمنيين للازمة بالحوار السلمي وبما يخدم مسيرة البناء الديموقراطي ويعزز الاستقرار في المنطقة».

وذكرت مصادر موثوق بها ان «السفير الاميركي لدى اليمن عرض في لقائه بالرئيس علي صالح في صنعاء والسيد البيض في عدن صوراً التقطت بواسطة الاقمار الاصطناعية لتحركات وحدات عسكرية شمالية وجنوبية في مناطق مختلفة من البلاد». واضافت ان «السفير اعرب عن قلق بلاده من مثل هذه التحركات».



المصدر : الوسط - اللندنية
التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

## وفود ووساطات وفنادق مكتظة في عدن

# اليمن: ملامح حلّ يعيد البيض الى صنعاء قريباً

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

يمكن وصف المرحلة التي تعيشها الأزمة السياسية في اليمن حالياً، بعد ان تجاوزت مرحلة الخطر نظرياً، بانها مرحلة اختلاط الأوراق، سواء أوراق الأزمة في مختلف جوانبها وتطوراتها، او أوراق طرفي الخلاف وأطراف الائتلاف، او أوراق القوى السياسية المتحركة على الساحة. وتظهر صورة اختلاط الأوراق في ملامح، منها تعويم عناصر الخلاف والوفاق بين طرفيه الرئيسيين، المؤتمرالشعبي العام والحزب الاشتراكي، وتوقف الحوار بينهما لأسباب غير معلنة وأجل غير محدد، وعدم قدرة أحزاب المعارضة على تحديد مواقف ثابتة من الأزمة وأطرافها، ما عدا التكتل الوطني للمعارضة، وضبابية مستقبل الأزمة، خصوصاً ما يتعلق بمستقبل الائتلاف بين أطرافه الثلاثة.

ويلاحظ ان البيانين اللذين صدر أولهما عن دورة اللجنة العامة (أعلى هيئات القيادة) للمؤتمر الشعبي العام والثاني عن دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي حددا العناصر التي يمكن اعتبارها نقط اللقاء او التوافق النظري المبدئي بين الحزبين. ويتمثل أبرزها في التمسك بالوحدة والديموقراطية، وتعزيز تجربة الائتلاف الحكومي، ونبذ العنف واعتبار الحوار وسيلة للحل، ودعوة القوى السياسية الى تحمل مسؤولياتها حيال الأزمة، وتاكيد إزالة ما تم استحداثه من النقط العسكرية والتحركات الأخرى في وحدات القوات المسلحة بوصفها تستهدف تصعيد الأزمة والزجّ بالجيش في غمارها، وتقدير جهود الوساطة العربية ودوافعها وغاياتها.

إلا ان الخلاف الأساسي ظهر، من خلال البيانين، في نقطتين:

الأولى، تمسك المؤتمر بمرجعية المؤسسات الشرعية والدستورية في حل الخلافات «وأن اي اتفاق خارجها يعتبر تهميشاً للشرعية والديموقراطية، والتفافاً عليها». بينما يرى الاشتراكي ان هذا الاسلوب «هو إفراغ للديموقراطية من محتواها، باسم الغالبية أو الأكثرية العددية».

الثانية، دعوة المؤتمر الاشتراكي الى استئناف الحوار بدءاً بلقاء بين الأمينين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط
المدينة

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣


العامين ورئيس الاصلاح، وان الحوار هو الوسيلة المثلى للحل. ويرى الاشتراكي ان حواره مع المؤتمر لم يحقق نتائج على طريق الوفاق في الفترة الماضية، و«ان الحوار وصل الى مأزق حقيقي». ولكنه يؤكد اسلوب الحوار من حيث المبدأ ويدعو كل القوى السياسية والوطنية «في الائتلاف وغيره الى حوار واسع وصريح، يؤمن اليمن من التمزق...»، على اساس النقط الـ ١٨ التي طرحها واية نقط او افكار اخرى تقترحها القوى السياسية موضوعاً للحوار، و«ان الخروج من الأزمة يتمثل في اتفاق سياسي (...) بعيداً عن الاحتواء والالغاء».

## استنفاد الأوراق

وعلى رغم ان بيان اللجنة المركزية كان شديد اللهجة نسبياً، إلا انه لم يضف شروطاً ولم يضع قيوداً على الحوار للتوصل الى اسلوب للمعالجة وصيغة للوفاق. كما ان بيان اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر لم يتضمن جديداً في هذا الجانب. ويرى قيادي في احد احزاب المعارضة ان البيانين أكدا أن الحزبين استنفدا كل أوراقهما في ما يتعلق بالحوار واسلوب المعالجة. وأضاف في تصريح لـ «الوسط» أن هذا مؤشر الى ان انصياع الجانبين للحل على اساس أقصى الممكن أصبح وشيكاً.

في هذه الناحية يظهر أن الفارق بين الحزبين امران، الأول هو أن قيادة المؤتمر، ومعها قيادة حزب الاصلاح، تستعجل الحل ممثلاً في عودة نائب رئيس مجلس الرئاسة الى صنعاء لأداء اليمين الدستورية وممارسة مهامه. ولكن الأمين العام للاشتراكي يتعامل مع الأزمة، بما فيها عودته الى صنعاء خصوصاً، بنفس طويل وثابت لم تستطع مبادرات مجلس النواب ولا خيارات المؤتمر ولا محاولات الوساطة ان تحرك موقفه قيد انملة.

والأمر الآخر هو ان بيان اللجنة العامة للمؤتمر اعلن تأييده المطلق لمبادرة مجلس النواب، ممثلة في بيانه الذي اصدره في الخامس من الشهر الجاري كمنهج للمجلس في اتجاه تحركه للمعالجة. بينما ظهر الاشتراكي شبه متحفظ على بعض مضامين هذه المبادرة ولم يعدها بيان لجنته المركزية اهتماماً يذكر.

## المدخل الرئيسي للحل

ومن خلال ما مرت به الأزمة من تطورات وما تم طرحه من مبادرات للمعالجة، تترسخ الحقيقة الأولى في الأزمة، وهي ان جدوى المعالجة، بكل ما تتضمنه من عناصر ومقترحات، مرهونة بموقف الأمين العام للاشتراكي، وفي ضوء كلمته (البيض)، في افتتاح الدورة ٣١ الأخيرة للجنة المركزية والبيان الصادر عنها، يتضح موقفه الآن اكثر من أي وقت مضى، بحسب ما قاله سياسيون قابلوا البيض في عدن قبل وبعد اجتماعات اللجنة المركزية. وقال احدهم لـ «الوسط» (وكان مرافقاً لوفود رسمية عربية استقبلها نائب رئيس مجلس الرئاسة) «ان شريكي الاشتراكي في الائتلاف (المؤتمر والاصلاح) مطالبان اليوم اكثر من الماضي بدراسة هذا الموقف بعمق، باعتباره أصبح المدخل الرئيسي للمعالجة».

## سياسة النفس الطويل

وحدد هؤلاء السياسيون، في مجمل تصريحاتهم لـ «الوسط»، رؤيتهم للموقف الحالي للأمين العام للاشتراكي في ملاحظات، منها:

- ان موقفه الآن على صعيد الحزب اقوى منه في أي وقت مضى، منذ اعلان الوحدة على الأخص. ويلاحظ ان بيان اللجنة المركزية (في دورتها الأخيرة) جاء متطابقاً مع كلمته في افتتاح الدورة تطابقاً دقيقاً في كل مضامينه وأبعاده وأهدافه. وفي الاطار العام الذي وضعه لمناقشات اللجنة المركزية، وهو، «عليكم ان تبحثوا بجدية في حالين (إطارين)، منع الانفصال، ورفض الالحاق والالغاء».

ان ما يمكن وصفه بسياسة «النفس الطويل» في موقفه وأسلوبه سبق ان علله بشكل غير مباشر اكثر من مرة، بما مفاده ان الاستعجال في اعلان الوحدة كان السبب الأول في التراكمات التي ادت الى الأزمة الراهنة، وبالتالي فإن معالجة الخطأ الآن لا بد ان تاخذ مداها كاملاً دون استعجال (كما يرى).

- ان فترة اعتكافه منذ آب (اغسطس) الماضي يمكن اعتبارها اشبه بفترة استفتاء (سواء تعمدها ام لا) على موقفه عموماً، بكل ما طرحه من أفكار وآراء ومناقشات، سواء على مستوى الحزب أو القوى السياسية أو الراي العام. واستطاع ان يكسب (كما ترى هذه المصادر) قدراً جيداً من التأييد بالنسبة الى الماضي، وفي الفترة الأخيرة خصوصاً. ودللت المصادر على هذا بما يستقبله منزل الأمين العام للاشتراكي، في عدن، من وفود وزوار واتصالات من الداخل والخارج، وبصفة

أصبحت مستمرة حتى صارت مدينة عدن الآن، ومنذ أكثر من شهر، تعيش أزمة في غرف الفنادق بكل درجاتها ومستوياتها بصورة لم تحدث في الماضي.

– انه ينتظر توافر الضمانات الكافية للقبول باطروحات والالتزام بها من جانب شريكيه في الائتلاف، خصوصاً النسبة الثابتة لمشاركة حزبه في السلطة بشكل يتناسب مع الأساس الذي قامت عليه الوحدة. وتأخذ هذه المصادر في اعتبارها دور الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة، في دفع المبادرات الوطنية التي تساعد على التقارب بين الحزبين، بما فيها الوفود والزوار، خصوصاً بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها نجلا البيض وراح ضحيتها ابن شقيقته كامل الحامد، ثم بعد اطلاق النار على منزل الدكتور عدنان البيض نجل الأمين العام للاشتراكي.

– تأكيد التمسك بالوحدة والديموقراطية، خصوصاً في الفترة الأخيرة، حيث ركزت تصريحات قادة الاشتراكي، بدءاً بامينه العام، على إيمان الحزب وتمسكه بالوحدة والديموقراطية واعتبار الوحدة قضيته التي لا يساوم عليها ورفض أية خيارات أخرى.

وكان لهذه التصريحات حينها أهمية بالغة واهتمام مماثل، لدى كل الأوساط المحلية، نظراً الى انها جاءت في وقت بدات تظهر فيه اشاعات بان الاشتراكي يطرح خيار الفيديرالية او الكونفيديرالية بديلاً عن الوحدة. وتزامنت هذه الاشاعات مع استحداث مظاهر تشطيرية، مثل نقط التفتيش العسكرية في بعض المناطق التي كانت فيها بين الشطرين قبل الوحدة (بالذات في ذمار ودمت والضالع ولحج)، بحسب ما أوضحته وزارتا الدفاع والداخلية اخيراً، اضافة الى تحرك وحدات من القوات المسلحة نحو مواقع عسكرية للتمركز فيها او تعزيزها. وما رافق كل هذا من تهم متبادلة بين صحف الحزبين.

## نقط التفتيش

استطاعت تصريحات القادة ان تنفي الاشاعات. ولكنها لم تستطع وحدها ان تنفي او تزيل ما تم استحداثه من نقط وتحركات على الصعيد العسكري. ومن هنا جاءت مبادرة مجلس النواب في الوقت المناسب. ولقي البيان الذي أصدره تأييداً من قبل كثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المحلية الأخرى. وعلى رغم ان الحزب الاشتراكي أبدى تحفظاً جزئياً على بعض مضامين البيان، إلا انه أيد ما يتعلق منه بالذات بإزالة النقط والتحركات العسكرية التي تمت أثناء الأزمة. وكذا ما يخص تقديم المتهمين بالاغتيالات والتفجيرات وقطع الطريق الى المحاكمة وتعقب الفارين منهم. ولقي موضوع النقط العسكرية اهتماماً ملفتاً للنظر، لدى القادة والمختصين في الدولة والحكومة.. إذ ازدحمت القرارات والتوجيهات واللجان الخاصة بإزالة كل نقط التفتيش ومظاهر التوتر العسكري التي استحدثت أثناء الأزمة وإعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبلها. ومن هذه الاجراءات مثلاً:

• شكل مجلس الرئاسة لجنة برئاسة العميد مجاهد أبو شوارب، نائب رئيس الوزراء، وعضوية السيد جارالله عمر وزير الثقافة، والعقيد احمد قرحش رئيس الحزب السبتمبري.

• رسالة وجهها رئيس مجلس الرئاسة الى كل من وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر ورئيس هيئة الأركان العامة عبدالملك السياني.

• تعميم وزارة الدفاع لتوجيهات رئيس مجلس الرئاسة على كل الوحدات والأسلحة في القوات المسلحة.

• شكل مجلس النواب ثلاث لجان فرعية للقيام بزيارات ميدانية اضافة الى لجان ومندوبي وزارتي الدفاع والداخلية، وكلها تهدف الى إزالة كل نقط التفتيش وطوارئ التحركات العسكرية خلال الأزمة.

من جانب آخر جاء بيان مجلس الوزراء، في نهاية اجتماعاته التي عقدها في عدن (١٠ – ١٢ الشهر الجاري) مواكباً لتطورات الأزمة للمرة الأولى بهذه الصورة، إذ نص في بدايته على تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس وعضوية نواب رئيس الوزراء الأربعة لمتابعة تطورات الأزمة واتخاذ الاجراءات اللازمة للمعالجة. وحدد البيان مهام اللجنة، في الاطار العام لاختصاصات الحكومة، عن طريق لجان او فرقاء عمل، من الوزراء المعنيين، في شكل يمكن تركيزه في جوانب عامة أربعة:

١ – تكليف وزراء الدفاع والداخلية والاعلام إزالة نقط





التفتيش وإعادة الوحدات والأسلحة والمواقع العسكرية الى ما كانت عليه قبل الازمة، وايقاف الحملات المتبادلة في الاعلام والصحافة.

٢ - تكليف كل من وزير الداخلية والنائب العام ورئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي بسرعة تجهيز ملفات التحقيق مع المتهمين في الاغتيالات والتفجيرات وقطع الطريق والتهريب، لتقديمهم الى المحاكمة، وتعقب الفارين منهم، والتصدي لأية ظواهر جديدة مخلة بالأمن.

٣ - تحقيق الانضباط الوظيفي في اجهزة الدولة وحل مشاكل المواطنين والتصدي لمظاهر التسيب والفساد.

٤ - العمل على التعاون مع مجلس النواب في تهيئة الاجواء المناسبة للحوار بين اطراف الائتلاف وصولاً الى حل للأزمة.

ومن حصيلة الاتصالات والحوارات التي اجرتها «الوسط» يمكن القول ان هذه المبادرات والاجتماعات التي تتم لمعالجة الازمة هي بداية الانفراج، كما انها في مجملها تنطلق من دوافع وأبعاد يتبلور ابرزها في ثلاثة اطر عامة:

اولها، افرزت تطورات الازمة افكاراً وقناعات اصبحت واضحة لدى معظم اطراف وقيادات الائتلاف، ومنها اعادة النظر في اسلوب المعالجة الذي تركز في الماضي عبر محاولات التوفيق بين قيادتي الحزبين، المؤتمر والاشتراكي. وهذا الاسلوب استنفد الوقت والخيارات في الحوار واللجان والصيغ، من دون جدوى. وهنا احس الجميع بوجوب توسيع المحاولات عبر كل القنوات والهيئات، خصوصاً السلطتين التشريعية والتنفيذية لتكثيف العمل وتنويع الاساليب من جهة، ثم لاستخدام وسائل هي اهداف في حد ذاتها، مثل تشغيل اجهزة الدولة وتصحيح اوضاعها.

ثانيها، وبحسب ما قال مستشار في رئاسة الوزراء، لـ «الوسط»، احست الحكومة بان بيان مجلس النواب جاء بمثابة جرس انذار متعدد الاشارات، واهمها الاشارة الى تهميش دور الحكومة في المعالجة، وان مجلس النواب ربما اضطر في ظل الازمة ومواجهتها الى ان يتجاوز مهمته في التشريع والرقابة الى الجانب السياسي. وربما التنفيذي الموقت، عن طريق اللجان المتخصصة فيه (١٨ لجنة) او التي يمكن ان يشكلها.

واشار المصدر الى ما تضمنته رسالة رئيس الوزراء الموجهة الى مجلس النواب «انه كان من الافضل ان تكون محاولتكم الثانية (الحالية) استمراراً للأولى حتى لا تفسر بقصد او غير قصد في مجرى آخر غير ما توخته المبادرة الأولى، في روحها واتجاهاتها بحثاً عن الحقيقة».

وثالثها، استفادت المحاولة الاخيرة للمعالجة من الماضي، بحسب المصدر. فهناك اسس او اهداف يجب ان تأخذها هذه المحاولة في الاعتبار، ومنها تأكيد التوازن في معادلة العلاقة بين اطراف الخلاف وملء الفراغ السياسي والاداري والامني. واختيار مدى امكان اجراء اصلاحات في اجهزة وأوضاع الدولة والتحقيق مع المتهمين في الاغتيالات والتفجيرات وتقديمهم الى المحاكمة.

## المبادرة المفاجأة

ويجدر التوقف قليلاً امام ملامح تشير الى ان اللجنة الوزارية تعكف على اعداد مبادرة ربما يشكل اعلانها مفاجأة في حل الازمة، من نقطة الخلاف بين قيادتي المؤتمر والاشتراكي، وبالذات بين امينيهما العامين، تسفر عن موافقة الامين العام للاشتراكي على انهاء اعتكافه والعودة الى صنعاء، بعد لقاء بين الامينين العامين، بحضور رئيس حزب الاصلاح الشيخ عبدالله الاحمر واللجنة الوزارية. وهذا ملخص ما ادلت به الى «الوسط» مصادر مطلعة في الحكومة، من دون ان تتطرق الى تفاصيل عن اسس اللقاء.

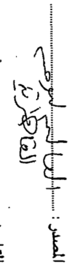
من ناحية اخرى افاد «الوسط» نائب في لجنة تقصي الحقائق انه يتوقع عودة البيض الى صنعاء قبل نهاية الشهر الجاري، واضاف ان اللجنة الوزارية تبحث في مشروعها لحل الازمة في عدن بهدف التشاور مع البيض، بدعم من اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي، واكد المصدر «ان عدداً من قادة الاحزاب والشخصيات السياسية يتواجد في عدن للدفع في هذا الاتجاه». وان الحوار بين الحزبين لم يعد متوقفاً بتوقف لجنته الثلاثية، بعد ان انتقل بالفعل الى اللجنة الوزارية. وتوقع المصدر للجنة «ان تختصر الوقت لتحقيق نتائج ايجابية ستظهر قريباً».

واخيراً فان الحل لا بد ان يكون بحجم الازمة في مشروع متعدد الجوانب والاجراءات، تتوافر فيه مساحة من الوفاق كافية لقيامه عليها، ومسافة زمنية لبنائه تتجاوز مسافة الازمة، الا ان هذه الملامح تمثل بداية حقيقية للحل، بوصفها بدات تغلب نقط الحوار السياسي على نقط التفتيش العسكري.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي القاهرية



التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٩٣

### عودة السخونة الى الأزمة

# اليمن: تحركات عسكرية تنذر بقرب انفجار الموقف

□ صنعاء - محمد علي الديلمي:

عادت السخونة الى الأزمة السياسية بين صانعي الوحدة اليمنية «حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي» رغم جهود الوساطة المبذولة لتهدئة الأوضاع والتوفيق بين أكبر قوتين سياسيتين في البلاد. وعلى عكس بوادر الانفراج التي برزت في الأسبوع الماضي بدأت بعض الصحف اليمنية تتحدث عن عودة مظاهر الاستنفار العسكري من الجانبين. وذكرت الصحف الموالية للحزب الاشتراكي ان الطلعات الليلية للطيران الحربي تكررت في الأيام القليلة الماضية في أجواء العاصمة صنعاء على غير العادة. واعتبرت هذه الطلعات التدريبية وثيقة الارتباط بالأزمة الراهنة وتداعياتها.

كما ذكرت هذه الصحف أن قوات معسكر «الكبسي» بمنطقة الراحة في مديرية ردفان بمحافظة لحج قد خرجت من ثكناتها وانتشرت بالدبابات والمصفحات في مواقع جديدة على الطريق الرئيسي الذي يربط ردفان بمدينة عدن. وأشارت الى أن القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي في صنعاء والحديدة قد وضعت في حالة تأهب قصوى وتم نقل بعض الطائرات من صنعاء الى الحديدة كما انتقل قائد سلاح الطيران والدفاع الجوي الى مركز قيادة العمليات القتالية. وقالت الصحف الموالية للحزب الاشتراكي أن هذه التحركات العسكرية تنذر بقرب انفجار الموقف.

وكانت الساحة اليمنية قد شهدت عددا من الوساطات آخرها وصول السيدة مارجريت دين مديرة شئون الجزيرة العربية بوزارة الخارجية الأمريكية التي التقت مع عدد من كبار المسئولين اليمنيين وعلى رأسهم عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الذي أبلغته حرص الولايات المتحدة على استتباب الأمن في اليمن والحفاظ على الوحدة اليمنية، كما انها لم تخف خوفها من الاضطراب الأمني الذي يشهده العديد من المدن اليمنية من جراء النزاع القائم بين أطراف الائتلاف الحاكم. ودعت في لقائها مع قادة الأحزاب اليمنية الى التحلي بلغة الحوار عوضا عن العنف.

وعلى صعيد آخر عقد اتحاد القوى الوطنية الذي تم تأسيسه مؤخرا مؤتمرا صحفيا شهدت «العالم اليوم» وقائعه حيث أكد الشيخ سنان أبولحوم رئيس الاتحاد ان الرئيس علي عبدالله صالح أبدى موافقته على تنفيذ النقاط الـ ١٨ التي تقدم بها الحزب الاشتراكي، وان هناك «بوادر انفراج للأزمة السياسية»!!

وعلمت «العالم اليوم» أن لجنة وطنية سيتم تشكيلها لتتولى ترجمة الحلول المقترحة لإنهاء الأزمة وتحويلها الى برنامج تنفيذي محدد زمنيا.

وقالت مصادر مطلعة لـ «العالم اليوم» ان الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الأردني والمبعوث الخاص للملك حسين قد أخفق في زيارته السريعة لصنعاء التي لم يعلن عنها من جانب اليمن وسبب الاخفاق يرجع الى انه لم يحصل على تأكيدات من قبل الرئيس علي صالح ونائبه علي سالم البيض لحضور لقاء بينهما في العاصمة الأردنية عمان برعاية الملك حسين.

وتعتبر بعض القوى السياسية في اليمن ان الأزمة التي تعيشها الجمهورية اليمنية ليست أزمة سياسية بقدر ما هي رؤية ضيقة لمفهوم السلطة فيقول عبد الحسيب سالم مقبل أحد أعضاء مجلس النواب اليمني: «أعتقد المؤتمر الشعبي العام وحزب الاصلاح أن الديمقراطية هي الانتخابات فقط ومن أجل ذلك صرف المؤتمر الشعبي العام، وحزب الاصلاح ضعف المبالغ المالية التي صرفتها بقية الأحزاب والقوى الاجتماعية الأخرى.. ووصل حزب الاصلاح الى درجة تكفير الآخرين والتشكيك في عقيدة المنافسين ومن فوق المنابر الطاهرة في بيوت الله».

ومع هذا فمن الضروري التأكيد على ان هناك مساعي حثيثة تبذل من أجل احتواء الأزمة أهمها ما طرحه المؤتمر الشعبي العام كمبادرة جديدة لحل الأزمة وتقوم المبادرة الجديدة التي حملها أحد الوسطاء مؤخرا على تأكيد التمسك الشديد بالوحدة والديمقراطية واعتبارهما من الثوابت الراسخة ويعتبر المؤتمر ان الحوار السلمي والابتعاد عن العنف أو القوة بمثابة الحل للأزمة مهما تكن التباينات بين الأحزاب والقوى السياسية، ويطالب المؤتمر بتحييد القوات المسلحة وقوات الأمن والنأي بهما عن مؤثرات الصراع السياسي الحزبي الدائر الآن.

وتقدم المؤتمر بثلاثة مقترحات أولها ان يعقد مجلس الرئاسة والوزراء سلسلة من الاجتماعات المشتركة لدراسة جميع النقاط المثارة من الحزب الاشتراكي «١٨ نقطة» والمؤتمر «١٩ نقطة» وأحزاب المعارضة «١٦ نقطة» وبحثها خلال فترة زمنية محددة، ووضع آلية لتنفيذ كل النقاط التي تم الاتفاق عليها كبرنامج للاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تحقق المصلحة العليا للشعب اليمني. ويتم وضع جدول زمني لترجمة ذلك عمليا. والمقترح الثاني عقد اجتماع موسع مشترك لقادة أحزاب الائتلاف اليمني بين الرئيس علي صالح «مؤتمر» وعلي سالم البيض «اشتراكي» وعبدالله الأحمر «إصلاح» على أساس بحث كل نقاط الاختلاف وعلى ان يتم التوقيع على ما يتم الاتفاق عليه.

اما الاقتراح الثالث فانه يدعو الى عرض كل النقاط على مجلس النواب لينظر فيها ويحكم فيها.

والسؤال الملح هل ستجد الأزمة السياسية الحل أم ان المواجهة العسكرية هي الحل؟

## خلال ٩ أشهر وبتكلفة ٣ مليارات دولار

# اليمن وافقت على ١٢٨ مشروعا استثماريا للقطاع الخاص

□ صنعاء ـ خاص:

صرح محمد سعيد العطار وزير الصناعة اليمنى ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار بأن اليمن وافقت على ١٢٨ مشروعا استثماريا للقطاع الخاص اليمنى خلال الشهور التسعة الاولى من العام الحالى بقيمة ٣٧ مليار ريال «٣ مليارات دولار». وتشمل المشروعات قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة وغيرها من الأنشطة كبناء المستشفيات. وستوفر تلك المشروعات طبقا لما ذكره الوزير ١٧ الف فرصة عمل سيحظى اليمنيون منها بـ١٥ ألف فرصة.

وكانت اليمن قد طبقت قانونا جديدا للاستثمار فى عام ١٩٩١ بعد توحيد شمال وجنوب اليمن فى ١٩٩٠، وبناء على ذلك ستمنح اليمن المستثمر حرية كاملة فى تحديد نوع مشروعه فضلا عن المزايا الأخرى كالاعفاءات الضريبية والجمركية. وأشار العطار الى انه ليس من المطلوب ان يقدم المستثمر دراسات وافية عن المشروع، وانما تكفى المؤشرات الرئيسية عن رأس المال والقروض وحجم العمالة لتحديد القيمة المضافة للمشروع. وطبقا لقانون الاستثمار يلقى رأس المال اليمنى والعربى والاجنبى نفس المعاملة، وللمستثمرين حرية الانتقال الى أى قطاع بشرط ان يكون ٣٠٪ من رأس المال يمنيا على الاقل. وسيطبق هذا الشرق على بعض الأنشطة فقط كصناعة الاسمنت والنقل البحرى والجوى والمشاريع السياحية الفاخرة والمستشفيات والمصايد ومشاريع الطاقة.

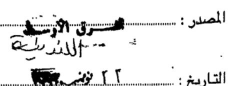
فى حين أشار العطار الى ان مستقبل اليمن يعتمد على الصناعة وليس الزراعة، فاليمن تعتمد فى الوقت الراهن على الصناعات الخفيفة كالمياه المعدنية والعصائر والبسكويت ومنتجات البلاستيك والملابس الجاهزة، ولذلك تسعى الدولة لادخال المزيد من الصناعات التكنولوجية المتقدمة. وقد افتتح العطار فى الأسبوع قبل الماضى مسبكا للحديد الخردة لانتاج ١٧٠٠ طن من حديد التسليح سنويا، فى خطوة وصفها بأنها بداية الصناعات الحقيقية فى اليمن. ومن المتوقع ان تبدأ المرحلة الثانية من المشروع فى منتصف العام القادم لتصل طاقته السنوية الى ٢٠ الف طن حديد تسليح، وقد أقيم هذا المشروع بمساعدة صينية وهو مملوك للقطاع الخاص. وأكد العطار توافر فرص طيبة فى مجال استغلال خام الحديد فى اليمن مما دفعه للتفكير فى حظر تصدير الحديد الخردة. وقدر اجمالى التزامات اليمن من القروض الخارجية بحوالى ٦،٥ مليار دولار معظمها قروض طويلة الأجل بينما قدر الأقساط السنوية لسداد الدين ما بين ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون دولار. ومن ناحية أخرى، ذكر ان اليمن تفكر فى إقامة بنك استثمارى بينما تعتزم إقامة بنك استثمارى يمنى ـ عمانى مشترك، وقد اتفقت اليمن مع سلطنة عمان بالفعل على إقامة طريق يربط بين البلدين. وتعلق اليمن آمالا عريضة على السياحة وقد شرعت فى إقامة قرية سياحية فى محافظة حضرموت بالجنوب معتمدة فى ذلك على البحر والمناظر الطبيعية والآثار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :



## حرب شائعات بين «المؤتمر» والاشتراكي في اليمن

# أنباء عن إعدام 4 ضباط شماليين وعزل عدد من القادة العسكريين الجنوبيين

صنعاء ـ لندن: «الشرق الأوسط»

ذكرت مصادر صحافية في صنعاء ان عدداً من القادة العسكريين في عدد من المعسكرات التابعة للحزب الاشتراكي في محافظتي لحج وعدن ابدوا تذمراً إزاء اوامر صدرت اليهم اخيراً لرفع الاستعداد القتالي وحالة الاستنفار في صفوف القوات تحسبا لمواجهة اي احتمالات بحدوث مجابهة عسكرية مع القوات الشمالية.

وكانت قد ترددت اخيرا انباء حول تعزيز القوات الشمالية في مناطق ما كان يعرف «بالاطراف بين شطري اليمن سابقاً» والتي قيل انها تهيئاً لغزو عدن حيث يعتكف علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي منذ 19 اغسطس (آب) الماضي.

ونسبت الى مصادر مطلعة في عدن قولها ان اولئك القادة برروا رفضهم الاوامر لانها تعتبر مخالفة لقناعاتهم بضرورة تحييد القوات المسلحة، وعدم الزج بها في الصراعات السياسية والحزبية الدائرة حاليا.

واشارت المصادر الى ان القادة العسكريين وجهوا رسالة الى قيادة الحزب الاشتراكي اكدوا فيها استشعارهم لخطر استخدام الجيش في الصراع السياسي الامر الذي يهدد الوحدة والديمقراطية في بلادهم بالخطر، وينذر بحرب اهلية مدمرة لن يخرج منها اي طرف منتصرا.

وقالت ان وزير الدفاع قد اتخذ قرارات بعزل القادة العسكريين الذين رفضوا الاوامر وهم العقيد حسن محمد لبولزه قائد كتيبة الدبابات في معسكر العند الذي ابدى مع افراد طاقمه تذمرا في تنفيذ الامر الصادر اليهم بتحريك كتيبة لتطويق معسكر الكيسي (اللواء الثاني مدرع) وهو معسكر شمالي في منطقة ردفان الاسبوع الماضي وقائد اللواء 20 مدفعية، واركان حرب المحور الاوسط في شبوه العقيد ناصر بارويس.

واشارت المصادر الى ان اولئك القادة رفضوا في رسالة وجهوها الى وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر اسلوب العقاب الذي اتخذ في حقهم غير ان مصادر سياسية وعسكرية اكدت لـ«الشرق الأوسط» ان هؤلاء القادة كان قد اتخذت قرارات بشأنهم في وقت سابق.

واوضح مصدر وثيق الاطلاع بان اركان حرب المحور الاوسط في شبوه كان قد تقرر تغييره قبل اكثر من اسبوعين، وابداله بالعقيد صالح حنش بن عوض وان لا علاقة لعزله بالتداعيات العسكرية التي جرت اخيراً وعلى الصعيد نفسه اكد مصدر سياسي رفيع المستوى في عدن في اتصال هاتفي لـ«الشرق الاوسط» اعدام اربعة ضباط ـ رفضت الافصاح عن اسمائهم، في معسكر الحمزة ـ في محافظة اب لرفضهم اوامر بتحريك دباباتهم نحو مناطق قعطبة في اطار التعزيزات العسكرية التي تجرى لعدد من المعسكرات في تلك المناطق.

ونفى المصدر ان يكون وزير الدفاع قد عزل اي قائد عسكري في ظل الازمة الراهنة لاية اسباب، ولكنه قال: المؤكد لدينا انه جرى اعدام 4 ضباط في معسكر الحمزة في اب ـ وهو معسكر شمالي، رفضوا اوامر بالتحرك مع قواتهم الى منطقة قعطبة قبل حوالي 5 ايام، لاعتبارهم تلك الاوامر مخالفة لتوجيهات رئيس مجلس الرئاسة والقائد الاعلى للقوات المسلحة الفريق علي عبد الله صالح، ومخالفة ايضا لقرارات مجلس النواب والحكومة وما اتفق عليه اخيرا حول عدم اجراء اي تنقلات عسكرية للافراد والمعدات، وعدم نقل اي تعزيزات عسكرية من موقع الى آخر. واضاف «غير ان بعض الاطراف لم تلتزم بتلك القرارات والتوجيهات ودلل على ذلك بانسحاب العميد مجاهد ابو شوارب وجار الله عمر من اللجنة التي كانت مكلفة بازالة مظاهر التوتر العسكري والنقاط المستحدثة خلال فترة الازمة، وحذر من مغبة اي تماد على هذا الصعيد لما له من تهديد مباشر لوحدة اليمن واستقراره».

وجدير بالذكر ان حرب شائعات واسعة النطاق تجري بين اطراف الازمة اليمنية خاصة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي على مختلف الاصعدة السياسية، والحزبية، والعسكرية. وفسر مراقبون تصاعد وتيرة الانباء العسكرية المتناقضة بين الجانبين بانها جزء من التكتيكات التي يتبعهانها في ممارسة الضغوطات المتبادلة وان رافقها بعض مظاهر التوتر العسكري غير انهما يعتبرانها جزءا من التكتيكات في اطار الازمة.

واقترح المؤتمر توسيع قاعدة الحوار الوطني ليشمل العديد من الاحزاب والتنظيمات والشخصيات والفعاليات الوطنية في الساحة اليمنية بما يكفل الخروج برؤية وطنية موحدة ازاء القضايا التي تهم مسيرة بناء الوطن وتعزيز وحدته ونهجه الديمقراطي.

وذكر مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام انه يقترح اضافة الشخصيات الوطنية التالية:

المشير عبد الله السلال (أول رئيس للجمهورية) . القاضي عبد السلام صبره (من الشخصيات الوطنية المناضلة) . علي ناصر محمد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط — اللندنية

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣

(رئيس اليمن الجنوبي سابقا). اللواء عبد الله جزيلان (احد اعضاء مجلس قيادة الثورة). الشيخ سنان ابو لحوم. العميد مجاهد ابو شوارب. الشيخ ناجي بن عبد العزيز الشايف (شيخ قبائل بكيل). محمد سالم باسندوه (وزير الخارجية الحالي (مستقل)). القاضي محمد اسماعيل الحجي (رئيس المحكمة العليا). يوسف الشحاري (شخصية وطنية). الدكتور عبد العزيز المقالح (رئيس جامعة صنعاء). الدكتور محمد سعيد العمودي (رئيس جامعة عدن). عبد الله عبد المجيد الاصنج (وزير خارجية سابق). عبد الله عبد العالم (قائد عسكري سابق). حسين عثمان عشال. محمد علي احمد (شخصية اجتماعية). احمد مساعد حسين (شخصية اجتماعية). محسن علي ياسر (شخصية اجتماعية). الشيخ فيصل بن شملان (شخصية اجتماعية). الشيخ محسن بن معيلي. الشيخ غالب الاجدع. الشيخ محمد بن ناجي الغادر. الشيخ قائد شويط. الشيخ صادق بن علي محسن باشا. الشيخ حمود عاطف. الشيخ علي القبلي نمران. الشيخ علي حميد جليدان. الشيخ حمود قطينه. الشيخ عبد الحميد بن قائد راجح. الشيخ علي محمد العكيمي. الشيخ محمد بن يحيى الرويشان. الشيخ محسن بن فريد. الشيخ فريد بن ابو بكر. الشيخ عبد القوي الحميقاني. الدكتور الغامري (من جمعية عدن الخيرية). عبد الحبيب سالم مقبل (عضو مجلس النواب). مصطفى نعمان (مستقل). محمد عبد الله الفسيل. محمد عبد الملك المتوكل. خالد باراس. محمود العراسي. يحيي قحطان (عضو مجلس النواب). عبد الرحمن حميد (عضو مجلس النواب). احمد القعطبي (شخصية اجتماعية من عدن). محمد الفقيه (شخصية اجتماعية من الضالع). طه غانم (شخصية اجتماعية من عدن). ومن الاحزاب والتنظيمات السياسية: عبد الرحمن الجفري (حزب الرابطة). عمر الجاوي (التجمع الوحدوي اليمني). احمد الشامي (حزب الحق). عبد القدوس المضواحي (التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري). الدكتور قاسم سلام (حزب البعث العربي الاشتراكي). عبده محمد الجندي (الحزب الناصري الديمقراطي). احمد قرحشي (التنظيم السبتمبري الديمقراطي). محمد الجرموزي (الجبهة الوطنية المتحدة). عبد العزيز البكر (الحزب القومي الاجتماعي) و5 ممثلين عن الاتحادات والنقابات المهنية والمنظمات الجماهيرية.





المصدر : الحياة (لندن)

التاريخ : ٢-٢ نوفمبر ١٩٩٣

## باسندوه: لانية لابعاد اي سفير او اقالته

□ صنعاء - «الحياة» - نفى وزير الخارجية اليمني السيد محمد سالم باسندوه ما تردد عن اجراءات لابعاد اي سفير يمني في الخارج او اقالته»

واكد باسندوه لـ «الحياة» انه لم تجر بعد حركة التنقلات في اوساط السلك الديبلوماسي اليمني في الخارج، ولن تجري في القريب العاجل لانها تتطلب صدور قرارات من مجلس الرئاسة. وقال: «في وقت اقوم بجهود صادقة مخلصة لتهدئة الاوضاع وحل الأزمة السياسية الراهنة التي تمر بها بلادنا، لا يمكن باي حال من الاحوال، أن اتخذ اجراءات من شانها تعقيد الأزمة».

### مسؤول بريطاني يلتقي البيض في عدن

# «توجيهات» بمطاردة قتلة الضابط اليمني بالجوف

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: «الشرق الأوسط»

اكدت مصادر سياسية يمنية ان «توجيهات عليا» صدرت بتحريك قوات محافظة الجوف، لمطاردة قاتلي الرائد احمد محمد الشامي، الذي اغتيل صباح اول من امس، لحظة خروجه من منزله في العاصمة صنعاء. وشددت المصادر على ضرورة تسليم القتلة الى اجهزة العدالة للتحقيق معهم وتقديمهم للمحاكمة.

وكانت مسيرة شعبية من ابناء المناطق الوسطى قد توجهت الى دار الرئاسة امس، تقدمها القاضي احمد محمد الشامي - الامين العام لحزب الحق - عم الضابط القتيل، رفع المشاركون فيها شعارات استنكرت «تواطؤ اجهزة الدولة الذي يشجع الخارجين على القانون على ممارسة جرائمهم»، وطالبوا بعدم التهاون مع القتلة، وضرورة القاء القبض عليهم. وقد استقبلهم الرئيس علي عبد الله صالح، ووعدهم بمتابعة التحقيق في القضية.

وجدير بالذكر ان الرائد القتيل من مواليد قرية المسقاة بمديرية السدة في محافظة إب عام 1960، وقد تخرج ضمن الدفعة 18 في كلية الشرطة، وبدأ مع زملائه ثورة ادارية في عام 1987، وشغل منصب مدير عام مديرية الزهرة بمحافظة الحديدة، قبل ان ينتقل الى منصبه الاخير، مديراً عاماً لمديرية حزم الجوف.

وعلى صعيد آخر علمت «الشرق الأوسط» من مصادر دبلوماسية ان مارك إليوت - نائب مساعد وزير الخارجية البريطاني - وصل الى عدن مساء امس، للاجتماع اليوم مع علي سالم البيض - نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي - الذي يواصل اعتكافه في عدن منذ 19 اغسطس (آب) الماضي. ومن المقرر ان يحضر الاجتماع كل من السفير البريطاني لدى اليمن دوجلاس جوردون، وقبطان اليخت الملكي «بريتانيا».

وجدير بالذكر ان اليوت هو اول مسؤول بريطاني رفيع المستوى يصل الى عدن للقاء البيض، منذ رفض الاخير العودة الى صنعاء، واشترط وضع اتفاق سياسي في اطار دولة الوحدة. وليس معروفا ما اذا كان سينقل رسالة من الحكومة البريطانية الى

التتمة ............ ص 4



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢-١١-١٩٩٣

## حول الازمة السياسية في اليمن (٢ من ٢)

# حتى يستقيم العود والظل معاً

محمد علي السقاف *

في الحلقة السابقة عرضنا بعض عناصر الازمة السياسية الراهنة في اليمن بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض، وحاولنا عبر عنوان المقال اظهار انه من الصعب ان يستقيم الظل والعود اعوج. وهذا الاعوجاج ناتج عن تراكم معطيات عدة يتعلق بعضها بالتوجه الديموقراطي الذي تعيشه اليمن منذ قيام الوحدة. ويبدو ان القيادات التي ارست النظام الديموقراطي لم تكن مهيأة له، وربما يعود ذلك ايضاً الى حكمها الطويل في الشطرين سابقاً بعقلية شمولية. وكأي حكم يطول مدة طويلة يفسد ويتحلل، خصوصاً اذا لم ينجح في تجديد عقليته وارضية برامجه الحزبية. ومن دون شك فان الارتجالية التي اتسم بها اعداد دولة الوحدة، لم تراع الحقائق التاريخية وهي ان الشعب اليمني الواحد عاش اكثر من قرن ونصف قرن مجزءاً بين شطرين ما يعني تبايناً ان لم يكن اختلافاً في تطورهما. وهذه يفترض ان تكون عنصر ديناميكية تشجع التكامل وتثرى دولة الوحدة بمفاهيم مشتركة في ظل نظام ديموقراطي متقدم.

ولا يناقض هذا التاكيد القول ان اختيار الصيغة الاندماجية هو افضل الصيغ التي وفقت القيادة السياسية في اعتمادها بديلاً عن الكونفيدرالية او الفيدرالية. ففي ظل الصيغة الاندماجية يمكن ايضاً الاخذ في الاعتبار خصوصية الفروق التاريخية للشطرين بجعل مؤسسات الدولة تعكس هذه الخصوصية. وفي الحقيقة، على رغم الارتجالية والقصور في نصوص اتفاقية الوحدة ودستور الوحدة، الا انهما اقرا جزئياً، من ناحية المبدأ على الاقل، هذه الخصوصية. فعلى عكس الدستور، استحدثت اتفاقية الوحدة منصب نائب الرئيس في مجلس الرئاسة الذي تم اختيار علي سالم البيض زعيم الشطر الجنوبي سابقاً له، ومنصب رئيس مجلس الرئاسة الذي تبوأه علي عبدالله صالح زعيم الشطر الشمالي سابقاً. واقر دستور الوحدة تقسيم اراضي الجمهورية اليمنية الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتكون لها مجالس محلية منتخبة. وهذا في حد ذاته يذهب ابعد من اقرار وجود التباين بين الشطرين سابقاً الى الاعتراف بخصوصيات المناطق المختلفة في الجمهورية ما يدعو الى ان تكون لها مجالسها المحلية المنتخبة لتعكس هذه الخصوصيات بدل ان يتم تعيينها من الحكومة المركزية.

ان اخذ هذه المعطيات الموضوعية في

الاعتبار لا يقلل من فكرة وجود الدولة البسيطة الموحدة، فدول كفرنسا وايطاليا على سبيل المثال هي دول بسيطة راعت عبر التمثيل في مجالس النواب والشيوخ تباينات واختلاف المناطق والاقاليم فيهما إضافة الى اقرار مستويات متفاوتة من اللامركزية في تدبير وادارة شؤون الاقاليم والمحافظات في بلادها. وهنا جاءت اخطاء اتفاقية الوحدة التي استحدثت منصب نائب الرئيس من دون توضح صلاحياته مقارنة بصلاحيات الرئيس، كما ان اشارتها الى تطبيق النصوص الدستورية المتعلقة اصلاً بمجلس الرئاسة من دون ذكر نائب الرئيس هيات الظروف الموضوعية لنشوب الازمة الراهنة. والدستور بدوره الذي اغفل وجود مجلس للشيوخ تتمثل فيه محافظات الجمهورية في شكل متساو، الى جانب اعتماده تقسيم الجمهورية الى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني - ينتخب عن كل دائرة عضو واحد في مجلس النواب - أوجد موضوعياً حال عدم توازن في تمثيل الجنوبيين مقارنة مع الشماليين بسبب التفاوت السكاني بينهما من واحد الى خمسة.

وكان المشروع الاول للاصلاحات الدستورية سعى الى معالجة هذا الوضع عبر انشاء مجلس للشيوخ يعكس هذا التوازن الضروري بين التفاوت السكاني من جهة، ومن جهة اخرى يراعي التوازن مع مجلس النواب. وأدّى الغاء هذا البند من الاصلاحات الدستورية في المشروع الذي قدم من الاحزاب الثلاثة الحاكمة في غياب نائب الرئيس - الذي تبنى الفكرة ووقع عليها في ظل المشروع الاول - الى تأزيم مسالة الثقة بين القيادات الحاكمة. وحينما نتطرق بعد قليل الى تحليل اسباب غياب رد فعل المؤسسات الديموقراطية او عدم فعالية مبادراتها لحل الازمة الراهنة يتضح ان احد اسباب ذلك يعود الى ما قد يفهم من تصريحات بعض المسؤولين في تقويمهم السلبي لمجلس النواب. إذ جاء في تصريح منسوب الى رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس الى صحيفة «الحياة» (بتاريخ ١٩٩٣/١١/١١) انه حذر «من اقحام مجلس النواب في الازمة السياسية الراهنة»، واكد ان حسم الازمة «استناداً الى الغالبية العددية في مجلس النواب هو اسلوب محفوف بالمخاطر».

وقد تفسر عبارة الغالبية العددية بمفهومين: اولهما ان غالبية المقاعد التي فاز بها حزب المؤتمر في الانتخابات الحرة الاخيرة قد تشكل عائقاً امام قيام المجلس بالوساطة نظراً الى ان احد اطراف الخلاف هو رئيس الدولة وهو في الوقت نفسه امين عام حزب المؤتمر. أما التفسير الثاني فهو ان غالبية نواب المجلس تم انتخابهم من عناصر تمثل الشطر الشمالي سابقاً، وبما ان الصراع الحالي اصبح يأخذ صيغة تشطيرية فقد انعكس ذلك سلباً على قدرة مجلس النواب على القيام بمساعي المصالحة بين الرئيس ونائبه. وكادت الامور تتعقد اكثر حين طرحت فكرة عقد مجلس الوزراء اجتماعه الاخير في عدن، إذ تردد بعض الوزراء المنتمين الى حزب المؤتمر في الموافقة على هذه الخطوة تخوفاً من اعطائها ابعاداً سياسية، في الوقت الذي يعتبر هذا الامر طبيعياً في دول اخرى. ولحسن الحظ تم في النهاية عقد الاجتماع في عدن.

واذا اردنا استخلاص الدروس والعبر من هذه الأحداث كلها من الممكن ايجازها في النقاط الآتية: اولاً - هيمنة الاحزاب المطلقة على الحياة السياسية وعلى المؤسسات الديموقراطية. ثانياً - غياب الممارسة الديموقراطية من قبل طرفي الصراع في الحزبين الرئيسيين. ثالثاً - عدم الاحتكام الى الشعب اليمني مباشرة لحل الازمة.

واظهرت ازمة الاصلاحات الدستورية قدرة الاحزاب على خرق نصوص الدستور وفرض نفسها كاحد الاطراف التي لم يشر اليها دستور الوحدة في عملية المبادرة والتصويت على اي مشروع للتعديلات الدستورية. واقتصرت المادة ١٢٩ من الدستور على إعطاء مبادرة التعديل الى مجلس الرئاسة ومجلس النواب، بينما النقاش والتصويت يقتصران على مجلس النواب وحده، ففي حملة الاصلاحات الدستورية التي بدات بعد الانتخابات النيابية فان مشروعي الاصلاحات الدستورية تم اعدادهما من قبل الاحزاب الحاكمة (المؤتمر - الشعبي - الاصلاح)، كما تم تقديم احداهما المشروع الثلاثي بقرار من زعماء الاحزاب الثلاثة الذين تبنت كتلهم النيابية طرحه امام مجلس النواب، وعلى رغم موافقة المجلس على مناقشته مع التعديل فانه لم يصوت عليه بسبب اعتراض لاحق للحزب الاشتراكي. بمعنى اخر ان مجلس النواب لم يستطع ممارسة مهماته بموجب الدستور بل طغت التاثيرات الحزبية على اعماله وهذا بغضّ النظر عن صحة وشرعية الانتقادات التي وجهت الى مشروع الاصلاحات الدستورية. والمثال الآخر للهيمنة الحزبية ما رايناه من خلال الازمة السياسية الراهنة بين الرئيس ونائبه التي ادت الى شل اعمال مجلس الرئاسة الجديد المنتخب، والى تعطيل اعمال بقية مؤسسات الدولة مثل مجلسي النواب والوزراء. وبسبب ذيول الازمة أدت اجتماعات الحزب الاشتراكي في عدن الى اعطاء اعضاء الحزب في مجلسي النواب والوزراء الاولوية لمسؤولياتهم الحزبية على حساب بقية مسؤولياتهم داخل مؤسسات

الدولة؛

والدرس الثاني لهذه الازمة اظهر غياب الممارسة الديموقراطية داخل الحزبين الرئيسيين إذ، حسب علمنا، لم تتم استشارة القواعد العريضة للحزبين عن رايها في اسلوب معالجة الازمة من قبل قيادتي المؤتمر والاشتراكي. فالازمة ظهرت في بدايتها على الاقل كصراع بين شخصيتين في القمة حاول كل منهما بعد ذلك جعل بعض اليات حزبه (باستثناء القاعدة) تؤيد موقفه ضد الطرف الآخر.

وفي خضم هذا الصراع نسيت الاطراف المتنازعة الاحتكام الى الشعب اليمني الذي هو مصدر الشرعية الدستورية. وازمة العلاقة بين قيادتي القمة تدعو جدياً الآن الى التفكير بتمهل في ادخال اصلاحات في الدستور تستفيد من هذه الازمات خصوصاً في ما اظهرته من هيمنة الاحزاب السياسية على بقية المؤسسات الديموقراطية وسبل معالجة ذلك والحد من هذه الهيمنة. واحدى وسائل ذلك اعطاء الشعب اليمني دوراً مباشراً اكبر في التاثير في الحياة السياسية سواء بانتخابه مباشرة لرئيس الدولة ونائبه من جهة، او من جهة اخرى اعطائه حق المبادرة بطرح بعض المشاريع القانونية، بما فيها حقه في طرح مشاريع لتعديل الدستور او طلب انعقاد المحكمة الدستورية لحل خلاف قد ينشب بين مختلف سلطات الدولة. ويجب ألا يقتصر ذلك على المبادرة بل ايضاً ضرورة الرجوع الى الشعب واستفتائه في شان الدستورية، على سبيل المثال.

هنا يكمن المخرج من الازمة الراهنة في استفتاء الشعب اليمني، وهو الحل الديموقراطي السليم بعد فشل بقية المؤسسات الديموقراطية في ممارسة دورها. ولهذا فمن الممكن تصور اجراء استفتاء عام في شكل ثلاثة اسئلة تدور حول المواضيع الآتية:

- السؤال الاول: لحل ازمة الثقة الراهنة بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض اي الحلين الآتيين يخدمان المصالح العليا للوطن: ١ - المصالحة بينهما ليستمرا في الحكم مدة الفترة الرئاسية الجديدة لخمس سنوات. ٢ - ام من الافضل استقالتهما ليبقيا رمزاً تاريخياً في تحقيق الوحدة اليمنية، وانتخاب الشعب مباشرة للرئيس ونائبه من الشخصيات المستقلة عن الاحزاب بعد اقرار الاصلاحات الدستورية؟

- السؤال الثاني: هل توافقون ان يتضمن الاصلاح الدستوري صلاحيات توسع من ممارسة الشعب سلطاته مباشرة عند عجز المؤسسات الديموقراطية الاخرى عن ممارسة مهماتها، ام ان ما جاء في نصوص الدستور الحالي كاف؟

- السؤال الثالث: هل في اعتقادكم ان طبيعة الازمة الراهنة خصوصاً الازمتين الاقتصادية والامنية يمكن حلهما بواسطة حكومة مكونة من ممثلي الاحزاب، ام من الافضل لفترة خمس سنوات تشكيل حكومة جديدة مكونة من الكفاءات اليمنية العليا المستقلة لا ينتمي غالبية اعضائها الى الاحزاب الممثلة في مجلس النواب؟

ان اجراء هذا الاستفتاء قد تقف امامه عقبتان رئيسيتان: الاولى ان الدستور المعمول به حالياً يعطي مجلس الرئاسة وحده حق اجراء الاستفتاء، وقد يرى البعض صعوبة ان يوافق الرئيس ونائبه على مشروع استفتاء قد تؤدي الاجابات بالايجاب على البند الثاني من السؤال الاول الى اقصائهما من مجلس الرئاسة. وفي الحقيقة فإن الرئيس ونائبه اعطيا الانطباع بعدم تمسكهما بالسلطة. فعلى سبيل المثال، وفي مقابلة له مع صحيفة «الحياة» بتاريخ ١٩٩٣/٥/٤ عند شرحه احد بنود الاصلاحات الدستورية المتعلقة بتجديد فترة الرئاسة بدورتين على سؤال الصحيفة اذا كان في نيته ترك الحكم بعد عشر سنوات (مدة دورتي الرئاسة) أجاب الرئيس علي عبدالله صالح قائلاً «قد اترك الحكم قريباً». وفي مقابلة مع الصحيفة نفسها بتاريخ ٩٣/١٠/٣٠ ذكر نائب الرئيس علي سالم البيض في معرض حديثه «انا قلت للاخ علي عبدالله صالح يكفينا التوقيع على الوحدة ولنترك الفرصة للآخرين اذا لم نستطع تحمل اعباء هذا العمل الكبير».

اما العقبة الثانية فتتعلق بمجلس النواب. إذ يمكن القول ان الشعب اذا عبّر في الاستفتاء عن موافقته وتاييده لفترة معينة كمدة خمس سنوات وانتخاب رئيس للدولة ونائب له وتشكيل حكومة غالبية اعضائها من الشخصيات الفنية المستقلة، فان هذا الاقتراح قد تتم عرقلته من خلال سيطرة الاحزاب السياسية في مجلس النواب الذي في مقدوره رفض منح الثقة على سبيل المثال للحكومة الجديدة. قد يحدث ذلك ولكن الاحساس بالمسؤولية والشعور العميق بالمصلحة الوطنية سيثنيان مجلس النواب عن ذلك، وفوق كل هذا فانه اذا لجا الى العرقلة يكون قد ناقض الارادة الشعبية المتمثلة بالاستفتاء، وهو اخر تعبير لراي الشعب في سبل حل قضاياه الوطنية.

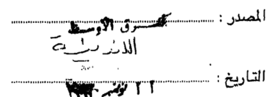
ان هذا الاقتراح قد يشكل مخرجاً للازمة، وهو اقتراح ضمن اقتراحات عديدة طرحت. إلا ان المهم الآن ان الشعب اليمني يتطلع الى نهاية الازمة لتعزيز وحدته ونهجه الديموقراطي، ليتفرغ قادته الى معالجة قضاياه الامنية والاقتصادية التي لا تحتمل الانتظار.

---

* أستاذ جامعي يمني مقيم في باريس.



المصدر :



التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### اغتيال ضابط وجرح آخر في صنعاء

# قيادات الائتلاف والمعارضة تبدأ اجتماعاتها وتبحث 53 نقطة لحل الأزمة اليمنية

صنعاء: من حمود منصر

بعد تصاعد مخيف للأزمة السياسية في اليمن عقد امس في دار الرئاسة في صنعاء اللقاء التمهيدي الاول بين ممثلي احزاب الائتلاف الحاكم (الشعبي - الاشتراكي - الاصلاح) واحزاب التكتل الوطني للمعارضة الذي يضم خمسة احزاب، بالاضافة الى الشيخ سنان ابو لحوم والعميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، وذلك لاجراء حوار بين الاطراف السياسية اليمنية واخراج البلاد من الازمة التي تعيشها منذ 19 اغسطس (آب) الماضي واخذت في التصاعد بشكل هدد وحدة البلاد واستقرارها.

وفي تطور آخر للأزمة اغتيل ضابط يمني هو الرائد أحمد محمد الشامي وجرح الرائد أحمد محمد الاهجري عندما هاجمهما مسلحون في وسط صنعاء امس.

واكدت مصادر مشاركة في اللقاء لـ «الشرق الأوسط» ان الرئيس علي عبد الله صالح أعرب في كلمة افتتح بها اللقاء ان حضوره يحمل صفة الراعي للحوار وليس المشارك.

وأكد استعداده لمباركة كل ما سيتم الاتفاق عليه في الحوار على اساس الانطلاق من مناقشة النقاط المطروحة من قبل الحزب الاشتراكي (18 نقطة) والمؤتمر الشعبي العام (19 نقطة) والتكتل الوطني للمعارضة (16 نقطة)، أي ما مجموعه 53 نقطة مختلفة.

وأشارت المصادر الى انه شارك في لقاء امس عن المؤتمر الشعبي 5 ممثلين برئاسة عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، وعن الحزب الاشتراكي 5 اعضاء برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء وعضو المكتب السياسي للاشتراكي، وعن تجمع الاصلاح وفد من عضوين برئاسة عبد الوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء والامين العام للتجمع اليمني للاصلاح. وسيستكمل وفد الاصلاح بقية أعضائه في اللقاءات المقبلة.

وحضر اللقاء عن احزاب التكتل الوطني للمعارضة عبد الرحمن علي الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن والدكتور عبد القدوس المضواحي مسؤول الدائرة السياسية في قيادة التنظيم الوحدوي الناصري والقاضي احمد محمد الشامي رئيس حزب الحق وعمر الجاوي الامين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني ومحمد راوح سعيد عضو الامانة العامة لحزب اتحاد القوى الشعبية اليمنية. كما شارك في اللقاء العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، والشيخ سنان ابو لحوم كاعضاء مستقلين.

وفي بداية النقاش دار جدل وتساؤلات حول مدى مشاركة النقابات والاتحادات، غير ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس تقدم بمشروع جدول عمل للقاء تضمن بحث تحديد المشاركين، والاطار التنظيمي للمشاركة واجراء الحوار، ووثيقة الموافقة على

التتمة ............ ص 4

## قيادات الإئتلاف

الحوار وتحديد سكرتارية فنية للحوار وطرح اوراق العمل.

وقد اتفق على تلك النقاط على اساس ان تمثل احزاب الائتلاف الثلاثة بـ 15 عضواً كحد اقصى ـ بواقع 5 ممثلين عن كل حزب، ويمثل التكتل الوطني للمعارضة بخمسة اعضاء، بواقع ممثل واحد عن كل حزب، وممثل عن حزب البعث «الجناح الموالي للعراق» و3 ممثلين عن اتحاد القوى الوطنية بما فيهم رئيس الاتحاد الشيخ سنان ابو لحوم، ويضاف الى ذلك عضوان من مناضلي الثورة اليمنية لم يتفق على تحديد اسميهما بعد.

كما اتفق على تشكيل لجنة من اربعة اشخاص هم يحيى الشامي من الحزب الاشتراكي، ومحمد عبد الله اليدومي من التجمع اليمني للاصلاح، واحمد جابر عفيف من اتحاد القوى الوطنية، وعبد الملك منصور من المؤتمر الشعبي العام، لاعادة صياغة وثيقة الاتفاق على الحوار بين السلطة والمعارضة، تحدد فيها موضوعات الحوار على اساس النقاط المطروحة من قبل الاحزاب وآلية الحوار والبرنامج الزمني، وآلية تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان المجتمعين اتفقوا على استئناف عقد اجتماعاتهم ابتداء من يوم السبت المقبل ومباشرة مناقشة النقاط المطروحة والتي تردد بشأنها انها تمثل المخرج الأساسي للبلاد من الأزمة الراهنة.ويأتي عقد اللقاء التمهيدي بين ممثلي القوى السياسية اليمنية في وقت تزايدت فيه حدة الأزمة وأخذت تداعياتها العسكرية والأمنية تنذر بمخاطر حقيقية، وعم في ظلها القلق في الاوساط العامة اليمنية.وقال عبد الرحمن الجفري رئيس حزب الرابطة في تصريح لـ «الشرق الاوسط» عقب الخروج من اللقاء «نريد تسييس الازمة والحوار لا عسكرتهما». واضاف بأن اهم عامل يهدد الوحدة الآن ليس المعسكرات في المدن، وانما المعسكرات الموجودة في ما كان يعرف بمناطق الاطراف ـ بين شطري اليمن سابقا ـ وقال: «رغم اننا لسنا مع وجود معسكرات داخل المدن لأنها لا تشكل خطراً الا على المتصارعين على السلطة، فإننا ايضا لسنا مع المعسكرات التي كانت في الأطراف سابقا، وهي الآن في عمق البلاد بعد الوحدة، واصبحت تشكل خطراً على الوحدة لانها في السابق كانت تتموقع في محاور الصراع بين الشطرين، وخاصة عامي 72 و79».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط الدولية

التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٩٣

### أحزاب الائتلاف تخطب ود المعارضة

# قيادي يمني يطالب برؤية وطنية ناضجة

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

شارك الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ـ رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح ـ وعبد العزيز عبد الغني ـ عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام ـ وعبد الوهاب الانسي ـ نائب رئيس الوزراء والامين العام لتجمع الاصلاح ـ وجار الله عمر ـ وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ـ والشيخ سنان ابو لحوم ـ رئيس اتحاد القوى الوطنية اليمنية واحد كبار مشائخ بكيل ـ ورؤساء الاحزاب السياسية والتنظيمات اليمنية، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام الثامن للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في صنعاء امس، وهو اول مؤتمر يعقد في جو من العلنية في ظل التعددية الحزبية بعد الوحدة اليمنية.

وشارك في الجلسة عدد كبير من الشخصيات العربية، كان في طليعتها الفريق اول محمد فوزي ـ وزير الحربية المصري الاسبق، كما تلقى المؤتمر رسالة من علي سالم البيض ـ الامين العام للحزب الاشتراكي ونائب الرئيس اليمني ـ قال فيها ان «عقد المؤتمر في الظروف الراهنة، انما يعبر عن رفض كل الممارسات التي من شانها الحاق الضرر بوحدة اليمن، التي كان الناصريون قدموا طليعة الشهداء من اجلها».

واعرب عبد العزيز عبد الغني ـ الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي ـ عن تفاؤله بانعقاد المؤتمر في تزامن مع اللقاء التمهيدي لاحزاب الائتلاف الحاكم والمعارضة، «لاجراء حوار شامل للبحث عن حلول جذرية للمشكلات التي تمر بها البلاد، والخروج برؤية وطنية ناضجة، وتحديد الدواء لاستعادة الثقة».

وبينما اتهم عبد الغني ثابت ـ الامين العام للوحدوي الناصري ـ احزاب الائتلاف بضيق الرؤية، وتسخير الوحدة كحدث عظيم لخدمة مصالحهم الحزبية، وقال ان الازمة الراهنة هي امتداد طبيعي لازمات سابقة في ظل التشطير، بدا وكان احزاب الائتلاف الحاكم تحاول خطب ود احزاب المعارضة الصغيرة، بعد ان اكتسبت المعارضة اهمية متزايدة في اطار مسيرة الديمقراطية بعد توسيع الحوار من اجل انهاء الازمة الحالية.

وعلى صعيد جهود لجنة الحوار الموسع، فقد واصلت نشاطها بعد الاجتماع الاول الذي القى فيه الرئيس علي عبد الله صالح كلمة توجيهية، غادره بعدها، وقالت مصادر ان المؤتمر الشعبي فاجا المشاركين بطرح «22» نقطة، بدلا من الـ«19» نقطة التي كان طرحها من قبل، وان كانت مصادر المؤتمر رفضت الافصاح عن النقاط الثلاث الجديدة، الا عندما يبدأ الحوار الفعلي يوم السبت المقبل في مكتب المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/١١/١٩٩٣


## الاحزاب اجتمعت دون نتائج

# نواب اليمن يطالبون بسحب الجيش من المناطق الفاصلة

صنعاء - وكالات - عقد ممثلون عن الاحزاب الثلاثة الحاكمة في اليمن اجتماعا موسعا امس في صنعاء بحضور ممثلين عن المعارضة لبحث كيفية الخروج من الازمة، وقرر المجتمعون مواصلة الحوار لحل الازمة السياسية المستمرة منذ حوالي اربعة اشهر.

ونقلت كونا عن مصدر يمني ان ممثلي الاحزاب حددوا الخميس المقبل موعدا لاستئناف المحادثات، وذلك بناء على اقتراح الحزب الاشتراكي.

وقال مصدر مقرب من الرئاسة اليمنية في اتصال هاتفي مع وكالة الصحافة الفرنسية ان خمسة اعضاء من المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح وخمسة من الحزب الاشتراكي اليمني بزعامة نائب الرئيس علي سالم البيض المعتكف منذ ١٩ اغسطس الماضي في عدن وعضوين في التجمع اليمني للاصلاح بزعامة الشيخ عبدالله الاحمر حضروا الاجتماع.

ومثل المعارضة عمر الجاوي عن التجمع اليمني الوحدوي واحمد الشامي عن حزب الحق وابراهيم






الجفري عن رابطة ابناء اليمن وعبدالقدوس المضواحي عن التنظيم الوحدوي الناصري.

ودعيت ثلاث شخصيات الى الحوار بسبب «الدور الايجابي الذي اضطلعت به لتقريب وجهات نظر الاطراف المتنازعة» وهي مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب البعث العربي الاشتراكي (موال للعراق) والشيخ سنان ابو لحوم زعيم قبائل باكيل، واحمد جابر عفيف عن اتحاد القوى الوطنية.

على صعيد اخر طالب عدد من اعضاء مجلس النواب اليمني خلال اجتماعهم امس الاول مع رئيس المجلس برفع القوات المسلحة ومعسكراتها من المناطق التي كانت تفصل بين اليمنين في السابق.

واكدوا ان هذا الاجراء ضروري كمعالجة اساسية للازمة الحالية على ان تتبعه خطوات اخرى لدى تنفيذه واصدار توجيه بهذا الاجراء الى الحكومة للعمل به خلال عشرة ايام.

ومن جهة اخرى ذكرت صحيفة «التجمع» اليمنية امس ان السفير الاميركي لدى اليمن ارثر هيوز عرض صورا لتحركات وحدات عسكرية في مناطق مختلفة من اليمن خلال اجتماعه الى الرئيس اليمني.

في الاطار نفسه نفى العميد الركن عبدالملك السياني رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة اليمنية وجود حشود عسكرية بين صفوف القوات المسلحة.

واكد في تصريح لصحيفة «الميثاق» الاسبوعية الصادرة مساء امس ان المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي حريصان على الوحدة وان التباين في وجهات النظر لا يمكن ان يصل الى حشد قوات عسكرية، موضحا ان القوات المسلحة ليست ملكا لحزب او طائفة بعينها لكنها ملك الشعب كله.

كذلك نفى سفير اليمن لدى القاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية احمد الشقني امس انباء نشرت حول وجود حشود عسكرية بين شطري اليمن.

واشار الشقني في تصريح ادلى به للصحافيين عقب اجتماعه بالامين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالمجيد الى مساعي الرئيس اليمني ونائبه لعقد اجتماع بينهما في اطار محاولة لايجاد حل للازمة.

على صعيد اخر ذكرت صحيفة «الميثاق» ان احدى شركات التنقيب عن النفط العاملة في اليمن كشفت عن ثلاث حاويات مدفونة في منطقة البريقة بالقرب من معسكر صلاح الدين بعدن وتحتوي على جثث لاشخاص احتجزوا داخل الحاويات وماتوا اختناقا بعد دفنها. وتبين من الفحوص ان الجثث المكتشفة لاشخاص لقوا حتفهم بين يناير ومارس ١٩٨٦.





# أصوات : الجديد والأجد

صدرت فى اليمن مجلة فصلية « للجديد والاجد فى الابداع » باسم « اصوات » . يشرف على تحريرها الشاعر الكبير عبد العزيز المقالح مع عبد الودود سيف ( مستشارين للتحرير ) ويرأس تحريرها محمد حسين هيثم .

وجاء عددها الأول غنيا بالدراسات والنصوص ففى الدراسات كتب المقالح وعلى جعفر العلاق وعلى الحضرمى وفى النصوص كتب زيد مطيع دماج ونجيب مقبل وفضل خلف جبر وشوقى عبد الأمير وعبد الناصر صالح وفاطمة العشبى .

كما احتوى العدد على بيانين للكتابة . الأول بعنوان : « بيان الكتابة ، بيان الرعب » لجماعة الريح والغبار ، والثانى بعنوان « بيان اللاخراب » لشوقى شفيق ومبارك سالمين . البيانان يستحقان المناقشة التفصيلية . اما المجلة بعامة فعمل قيم نهنىء عليه الثقافة اليمنية الجادة ، ونتمنى له الاستمرار والنجاح .



المصدر : الرأي العام (القاهرة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣

## في سبيل احتواء أزمة اليمن

# مبادرة جديدة لعقد اجتماع مشترك بين أطراف الائتلاف الحاكم بحضور المعارضة

□ صنعاء ـ

محمد على الديلمى:

انعكست أنباء الاستعدادات العسكرية من قبل طرفى النزاع فى اليمن «المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى» على الشارع اليمنى لتنغص حياة الناس وخاصة انتشار القوات العسكرية فى مناطق الأطراف التى كانت قبل الوحدة اليمنية والتى أدت الى مواجهة عسكرية فى منطقة الراحة بردفان راح ضحيتها حوالى خمسة أفراد من الطرفين.

ورغم تلك الأخبار إلا ان رئيس هيئة الأركان العامة «وزير دفاع الشمال» نفى وجود حشود عسكرية وقال فى تصريحات صحفية ان المؤتمر والاشتراكى حريصان على الوحدة وان التباين فى وجهات النظر لا يمكن ان يصل الى حشد قوات عسكرية.. موضحا ان القوات المسلحة ليست ملكا لحزب أو طائفة بعينها لكنها ملك الشعب كله وحامية الوحدة، وان الجيش اليمنى سيلتزم بقرارات مجلسي النواب والوزراء.

والجديد فى معالجة الأزمة اليمنية قبول الرئيس اليمنى على عبدالله صالح مقترحات المعارضة اليمنية التى تضم فى عضويتها عبدالرحمن الجفرى «حزب رابطة أبناء اليمن» وعمر الجاوى «التجمع الوحدوى» والعلامة أحمد محمد الشامى «حزب الحق» والدكتور عبدالقدوس المضواحى «الوحدوى الناصرى»، وقد تقدمت هذه الأحزاب بمبادرة جديدة لعقد اجتماع مشترك بين أطراف الائتلاف وممثلين عن المعارضة إضافة الى إشراف مباشر من العضوين العميد مجاهد أبوشوارب نائب رئيس الوزراء وجار الله عمر وزير الثقافة.



على عبدالله صالح رئيس اليمن

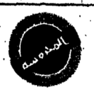
وفى محاولة للرئيس اليمنى لاحتواء تصعيد الأزمة مع على سالم البيض شريكه فى الحكم بعث برسالة الى قيادات الحزب الاشتراكى حدد فيها وجهة نظر حزبه فى معالجة الأزمة بأنها ترتكز على ثلاثة أمور هى التمسك بالوحدة والديمقراطية والابتعاد عن العنف.

الحزب الاشتراكى من جهته رد على الرئيس صالح بأربعة مقترحات للخروج من الأزمة تعتمد على توسيع آلية الحوار باشتراك أوسع للقوى السياسية والاتحادات النقابية والمهنية والشخصيات الوطنية المستقلة الى جانب الائتلاف الحاكم وبحث أسباب وخلفيات الأزمة السياسية التى رافقت الوحدة منذ قيامها بين شطرى اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م، مما جعلها تتفاقم فى الفترة الأخيرة بصورة تثير القلق ودعت مقترحات الاشتراكى الى ان يسبق استئناف الحوار إيقاف التداعيات العسكرية المستمرة وإعادة الوحدات العسكرية الى مواقعها قبل الأزمة الأخيرة ومنع أى تعزيزات عسكرية، بشرية ومادية كما تضمنت المقترحات ضرورة توقيع وثيقة وطنية شاملة عند وصول الحوار الى حلول من قبل الأمينين العامين للمؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى ورئيس التجمع للاصلاح وقادة القوى والمنظمات والشخصيات المشاركة فى الحوار.



على سالم البيض

ورغم هذا الجهد الواضح لاحتواء الأزمة والتخفيف من حدتها إلا ان مسلسل الاتهامات المتبادلة من قبل طرفى النزاع مازال مستمرا.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٣

### لجنة تقصي الحقائق حول الأزمة السياسية تبحث القضايا الأمنية والاعلامية

# مقتل أحد أعضاء حزب المؤتمر اليمني أنباء متضاربة حول دوافع عملية الاغتيال

صنعاء - وكالات - قتل عضو في حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في صنعاء في هجوم قالت احزاب مشاركة في الائتلاف الحكومي انه قد تكون له دوافع سياسية ولكن مصادر امنية قالت امس الثلاثاء انه قد يكون جريمة ثار.

وقال بيان لوزارة الداخلية الليلة قبل الماضية أن عددا من المسلحين المجهولين قتلوا الرائد أحمد محمد الشامي في صنعاء امس الأول أثناء توجهه إلى وزارة الادارة المحلية.

وادانت الأحزاب الثلاثة المشاركة في الحكومة قتل الشامي حاكم منطقة الحزم بمحافظة الجوف في شمال شرق اليمن بوصفه عملا اجراميا يستهدف نشر الخوف والتوتر.

وقالت وزارة الداخلية أن سيارة تقل ثلاثة رجال مسلحين اعترضت طريق سيارة الشامي بينما كانت سيارة أخرى تقل ثلاثة مسلحين آخرين تراقب الموقف. وقال البيان أن سيارات المهاجمين لم تكن تحمل لوحات معدنية.

من جانب آخر - عقدت اللجنة المكلفة بالمتابعة وتقصي الحقائق حول الأزمة السياسية الراهنة باليمن اجتماعا في صنعاء أمس تناولت فيه القضايا الأمنية والاجراءات التي تم اتخاذها بشأن حوادث الاغتيالات والمتهمين فيها بالاضافة إلى مناقشة مدى تنفيذ قرارات مجلسي النواب والوزراء المتعلقة بالأمن في جميع أنحاء البلاد.

كما ناقشت اللجنة القرارات المتصلة بالجوانب الاعلامية وخاصة مايتعلق بمنع نشر الاشاعات والمهاترات وذلك للحد من تصعيد الأزمة وتهيئة الأجواء المناسبة لحلها.

ويذكر أن هذه اللجنة مكلفة من قبل مجلس النواب ويرأسها السيد محمد الخادم الوجيه عضو هيئة رئاسة المجلس وتضم في عضويتها وزيري الداخلية والاعلام والنائب العام.

### الجفري: جولة الحوار الاولى توصلت الى آلية

# وزير الداخلية اليمني يتوقع انفراجاً ويعزو اغتيال الشامي الى الثأر

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ قال العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية اليمني ان الازمة اليمنية على مشارف الانفراج واعلن في تصريح ادلى به الى «الحياة» امس ان حادث اغتيال الرائد احمد محمد الشامي مدير الامن في منطقة حزم الجوف في محافظة الجوف صباح اول من امس الاثنين في صنعاء «لا علاقة له باطراف سياسية». واضاف «ان المؤشرات الاولى للتحقيق تشير الى ان الحادث مرتبط باحقاد ثأرية بين الجناة والشامي عائدة الى مهماته كرجل امن دهم اوكار اللصوص والمجرمين وقطاع الطرق مرات عدة مما ادى الى سقوط قتلى في صفوف الملاحقين امنياً».

واشار الى «ان اجهزة الامن تتعقب القتلة الذين فروا الى محافظة الجوف حسب التاكيدات الاولى وانه قبض على بعض المشتبه بهم من الذين تربطهم علاقة بالمتهمين وهم رهن التحقيق. كذلك أخذ تعهد من مشائخ الجوف يقضي بعدم حماية الجناة وتسليم اي متهم الى الشرطة والامن».

ورداً على سؤال عما اذا كان تعهّد مشائخ الجوف سيساعد في القبض على الفارين من سجن المنصورة في عدن قبل نحو اربعة شهور والمتهمين بتفجيرات واغتيالات في المحافظات الجنوبية والذين ينتسبون الى «تنظيم الجهاد»، قال وزير الداخلية اليمني: «هؤلاء لا يزالون في الجوف، والقبض عليهم يحتاج الى حملة عسكرية مجهزة وقوية وجاءت الازمة السياسية لتعيق تنفيذ الخطة الامنية باكملها. والذين فروا من سجن المنصورة في عدن لم يغادروا الجوف وهم في منطقة نائية، لكنهم يحتاطون لحماية انفسهم ونحن في وزارة الداخلية نحاول الآن احباط اية محاولات لإقلاق الامن وتعكير الاجواء في ظل الازمة الراهنة».

واضاف: «عندما تنفرج الازمة السياسية في اليمن، وانا اراها على مشارف الانفراج، ستتمكن وزارة الداخلية من تنفيذ خطتها الامنية بكل دقة ونجاح لاننا نعوّل على اجهزتنا الامنية ولا نعول على تعهدات المشائخ ويهمنا تعاون الجميع».

وبدا انه بانطلاق جولة الحوار الاولى حول الازمة الراهنة في اليمن صباح اول من امس بين قيادات احزاب الائتلاف الحاكم وبمشاركة شخصيات سياسية تمثل المعارضة والمستقلين، ظهرت بوادر انفراج في البلد.

ونجحت المعارضة اليمنية في اقناع الاطراف باتباع وسيلة الحوار وبدأت الجولة الاولى اول من امس في جو من السرية لكن السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» اعترض على هذه السرية وقال: «من المخجل ان تبث وسائل الاعلام المختلفة اخبار السلطة ممثلة باحزاب الائتلاف وتحيط جولة الحوار الاولى بالسرية رغم ان هذا العمل عظيم وتاريخي».

وكشف الجفري وهو احد اقطاب التكتل الوطني للمعارضة في تصريح الى «الحياة» ان «الاحزاب الثلاثة في الائتلاف الحاكم ومعها شخصيات اجتماعية وسياسية تمثل المعارضة «اتفقوا على آلية الحوار لتجاوز الازمة والبحث عن مخارج لها تجنب الوطن اليمني كارثة الانفجار وويلات الانقسام». واضاف «اتفق على هذه الآلية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح وهي احزاب السلطة

التتمة في الصفحة (٤)

# وزير الداخلية اليمني يتوقع انفراجا

تتمة الصفحة الاولى

وبين التكتل الوطني للمعارضة يمثله عبدالرحمن الجفري وعمر الجاوي الامين العام للتجمع الوحدوي واحمد الشامي الامين العام لحزب الحق والدكتور عبدالقدوس المضواحي عن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري واتحاد القوى الوطني، يمثله الشيخ سنان ابو لحوم واحمد جابر عفيف اضافة الى ممثل عن حزب البعث في اليمن وشخصين من مناضلي الثورة اليمنية والعميد مجاهد ابو شوارب كشخصية وطنية مستقلة.

واتفق في الجلسة الاولى على تشكيل لجنة لاعداد نظام الجلسات وصياغة الوثيقة التي اتفق على محاورها مع الرئيس علي عبدالله صالح السبت الماضي والتي تمثل الثوابت والاسس التي يقوم عليها هذا الحوار ووضع برنامج زمني لجولات الحوار وتسمية بقية اعضاء الحوار المتفق عليهم في الجولة الاولى، ويوم السبت المقبل ستعقد الجولة الثانية في مقر رئاسة مجلس الوزراء في صنعاء».

واوضح الجفري انها «ليست المرة الاولى التي تقدم فيها المعارضة هذه المبادرة ونحن نطالب ممثلي احزاب السلطة منذ بداية الازمة بمشاركة للمعارضة لان الهم الوطني يهم الجميع، لكنهم للاسف يتسلطون علينا ويفشلون في التسلط على بعضهم بعضاً. فكانت الازمة، لكن الجولة الاولى ورغم بعض المماحكات في بدايتها اشعرتنا برغبة الجميع في تجاوز الازمة، ووافق الجميع على ان يكون الرئيس علي عبدالله صالح راعياً لهذا الحوار الوطني واتفق على تقديم النقاط التي كان المؤتمر والاشتراكي اتفقا عليها إثر الجهود الوطنية العظيمة التي قام ويقوم بها العميد مجاهد ابو شوارب لتجاوز الازمة. وستقدم هذه النقاط الى اجتماع الجولة المقبلة لاقرار ما يمكن اقراره ومناقشة ما يستحق مناقشته». وخلص الى القول: «لن يستطيع المختلفون ان يصلوا الى اتفاق لوحدهم ولهذا اشعر بان دور المعارضة سيكون فعالاً والحوار الوطني سبيل حقيقي للخروج من الازمة، وبوجود حوار وطني يمكن للجميع ان يتفقوا على مخارج الازمة، ونحن خارج السلطة نعرف كيف نجمع الصفوف بينما للاسف لا يعرف اصحاب السلطة الا القسمة والتقاسم حتى في الازمات».

## مجلس الوزراء اليمنى يطالب بايقاف المهاترات

صنعاء - ق.ن.ا : استعرض مجلس الوزراء اليمنى فى اجتماعه أمس تقريرا مفصلا من وزير الداخلية بشأن إزالة النقاط العسكرية وإحالة المتهمين بالاغتيالات إلى أجهزة القضاء مع ملاحقة الهاربين منهم وتقديمهم للمحاكمة. ودعا المجلس وسائل الاعلام إلى وقف المهاترات الاعلامية وخلق أجواء من الثقة تساعد على ايجاد المعالجات المساعدة لحل الأزمة.





### استبعد لقاء قريباً بين علي صالح والبيض

# مسؤول اشتراكي في عدن يتحدث عن مؤشرات انفراج

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ اشار مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني موجود في عدن امس الى ان «الازمة اليمنية في طريقها الى الانفراج وان هناك مؤشرات طيبة ظهرت من حوارات اللجنة الخاصة بشان انهاء الازمة بطرق سلمية وديموقراطية» ونفى ان «يكون هناك لقاء قريب بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض وذلك بسبب عمق الخلافات بينهما في شان آلية الحكم في البلاد».

واكد المسؤول الاشتراكي ان «الحزب التزم ما اقره البرلمان والحكومة في شان الامتناع عن تصعيد الازمة في اجهزة الاعلام الرسمية والحزبية» مشيراً الى ان «المكتب السياسي (اعلى هيئة قيادية للحزب) شكل مركزاً اعلامياً لنشر الحقائق برأسه السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب عضو مجلس الرئاسة الموجود حالياً في عدن».

وعلمت «الحياة» ان «المركز اقرّ ان يكون موقعه في سكرتارية اللجنة المركزية في عدن والتي انتقلت مع الازمة السياسية من صنعاء».

وكان مساعد نائب وزير الخارجية البريطاني لشؤون الشرق الاوسط مارك ايليوت الذي وصل الى عدن مساء اول من امس صرح لـ «الحياة» بانه «يحمل رسالة من حكومته الى القيادة السياسية اليمنية بشان الخلاف السياسي الذي تشهده اليمن» ولم يحدد المسؤول البريطاني فحوى الرسالة.

وعلى الصعيد الامني اكد العقيد عبدالرب علي مصطفى وكيل وزارة الداخلية في عدن ان هناك «خطوات عملية ملموسة ستشهدها المحافظة في مجال الامن» مشيراً في اول حديث له بعد تعيينه المسؤول الاول عن الامن في عدن اخيراً خلفاً للسيد رشيد جرهوم، الذي قدم استقالته بعد تراسه لجنة التحقيق في محاولة اغتيال نجلي السيد علي سالم البيض في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، وراح ضحيتها ابن شقيقته الطالب كامل محمد عبدالله الحامد، الى ان «اليقظة ورص الصفوف وتعزيز وحدة العاملين في مجال الامن تحتل اهمية فائقة لديه في سبيل الحفاظ على الامن والاستقرار

التتمة في الصفحة (٤)





# مسؤول اشتراكي في عدن

تتمة الصفحة الاولى

وسيادة النظام والقانون والعدل بين الناس جميعاً ومكافحة الجريمة والفساد والرشوة وكل الظواهر التي تسيء الى المجتمع». وقال المسؤول الامني ان: «ما وصلت اليه الامور لا يمكن السكوت عنه او التهاون او التراجع عنه، بل ينبغي مكافحة ذلك، وبكل الطرق والاساليب والاشكال الموصلة الى ضبط الامن وتعزيز الاستقرار في عدن» وأكد «ضرورة الكشف عن الجريمة ومكافحتها بكل انواعها وصورها واشكالها والتي تزايدت في عدن خلال سنوات الفترة الانتقالية».


Bibliotheca Alexandrina
0305168